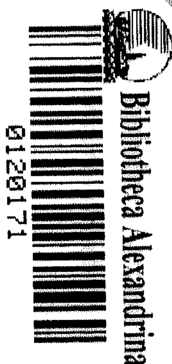
تاريخ المصريين ١١٠

مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية

(عصر سلاطين المماليك)

البيومى إسماعيل الشربينى



ء الأول



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المصريين (١١٠)

• تاريخ المصريين

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية

(عصر سلاطين المماليك)

الجـــزء الأول

د. البيومي إسماعيل الشربيني



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٧

تقـــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتـاب المهم للدكتور البيومى اسمـــاعيل الشربينى عن « مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلامية ، عصر سلاطين المماليك » ·

والكتاب فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه فى التاريخ الاسلامى من جامعـة المنصورة · وقد شدنى اليه أنه يعـالج موضوعا صعب التنـاول بسبب ندرة وثائقه ، يرتبط بفكرة الحكومة الاسلامية التى تنادى بها الجماعات الاسلامية ، وتصورها للجماهير الاسلامية فى صورة العدل المطلق والمنقذ من كل شرور العـالم المعاصر ، ولكن الدراسة التاريخية العلمية كما أثبتتها هذه الرسالة العلمية ، ترسم صورة أخرى بعيدة كل البعد عن مبادىء الاسلام الحنيف ، وما أعلنه رسولنـا الكريم فى خطبة الوداع من حماية للمال الخاص ، صورة العدوان الدائم على الملكية الخاصة ، وعدم احترامها ، وتهديدها لمختلف الأسباب !

لقد بين الباحث كيف شرعت مصادرة الأملاك فى الأصل كعقوبة لمالكها على جرم ارتكبه ، أو مال متأخر عليه ، وظل الوضع متبعا

على هذا النحو حتى عصر المماليك ، فتوسعوا فيها بشكل فاق عهود سابقيهم ، وأصبحت المصادرة ، رغم عدم مشروعيتها ، احد الموارد المالية لخزينة الدولة ، لمواجهة النفقات العادية أو الطارئة ، كالحرب والمجاعات والحفلات وغيرها ، وازدادت أسباب مصادرة الأملاك بصورة تفوق الوصف ، ويعجز عنها الحصر ، ولم ينج منها أحد ، كبير أو صغير !

وقد تناول الباحث فى هذه الدراسة جذور مصادرة الأملاك لدى سلاطين المماليك ، والتعرف على مفهومها وأسبابها وأشكالها ، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وضحايا المصادرات من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية ، وأنواع المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة ، وطوائف المجتمع المختلفة ، وموقف العامة من المصادرات ، وكذا موقف رجال الدين ، وما ترتب على المصادرات من آثار اقتصادية واجتماعية ، ونتائجها على النشاط التجارى والصناعى ، وعلى العامة وعلى الدولة وعلى الأوقاف . ولم ينس الباحث تذييل دراسته بجداول توضح عدد المصادرات ، ونوعها ، ومنفذيها ، وأسباب توقيعها ، وقيمتها ، وجهة ايداعها ، وما آل اليه مصيرها .

والدراسة على هذا النحو ، تعد دراسة موسوعية بكل المعايير يستحق عليها صاحبها التحية ، وتسد فى المكتبة العربية والاسلامية فراغا كبيرا . ونظر لضخامتها فقد رأيت من المناسب أن تصدر فى جزئين لسهولة التنــاول .

والله الموفق ،

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

تقـــــديم

الحمد لله الذى علم الانسـان ما لم يعلم وأسبغ على عباده نعمه باطنة وظاهرة ، واستخلفهم فى مالـــه فهم بـــه يتنعمون . وصلى اللــهم على سـيدنا محمد صلى الله عليـه وسـلم سـيد البشر وعلى آله وصحابته والتابعين . وبعد فهذه دراسة تتناول المصادرات فى عصر سـلاطين المماليك : اسبابها واجراءاتهـــا ووقعها على رجال الدولة وغيرهم وعلى أنظمتها المختلفة ، وقد شرعت المصادرة فى الأصل عقوبة وانحصر معناها فى الاستيلاء على الأموال أو العقارات او الحصول بالقوة عقوبة لمالكها على جرم ارتكبه أو مال متأخر عليه . ولجأ العديد من ساسة الدول الاسلامية الى المصادرة بمعناها السابق وظل هذا الوضع متبعا حتى عصر سلاطين المماليك فتوسعوا فيها بشكل كبير فاق عهود سابقيهم وازدادت أسباب المصادرات فى عهدهم بصورة تفوق الوصف ويعجز عنها الحصر ولم ينج منها أحد بدءاً بالسلاطين وانتهاء بالحرافيش ولكن فى هذا العصر ــ موضوع الدراسة ــ اتخذت المصادرة نوعا جديدا الى جانب نوعها العقابى السابق وهذا النوع الجديد كان اتخاذها تدبيرا ماليا يشبه ما يسمى الآن

بالمصالح المرسلة وهى أحقية الدولة فى فرض الأموال على الأثرياء وجبايتها قسراً اذا ما فرغ بيت المال . أى أن المصادرة فى عصر المماليك استهدف من وراء توقيعها تحقيق مغزيين :

الأول عقابى : لمن ارتكب جرماً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعيا استلزم نزع أمواله وممتلكاته لذا فقد غدت المصادرة سلاحا باتراً للخارجين والمفسدين .

الثانى مالى : ويتمثل فى أن المصادرة كأحد الموارد المالية — رغم عدم شرعيتها — سريعة العائد لملء الخزانة أو التعمير أو لمواجهة النفقات العادية والطارئة كالحرب والمجاعات والحفلات وغيرها .

وفى عهد المماليك نظمت المصادرات بمعناها الحقيقى وأرسيت قواعدها ، واختص السلطان بقرارها ، وبتنفيذها وفق خطوات وقواعد اكتسبت مع الزمن والممارسة ، وما زال جميعها ساريا حتى الآن (١) .

وقد واجه البحث عدة صعوبات كان من أبرزها :

أولا : ندرة الوثائق التى تمس موضوع المصادرات . فلم نعثر على أية وثيقة تتناول هذا الموضوع أو مرسوم مصادرة أو حصر تركة أو ما شابه ذلك .

ثانيا : تقطع معظم ترجمات المصادرين وتوزيعها على العديد من السنوات . والسبب فى هذا نظام التأريخ الحولى الذى سار عليه الكثير من المؤرخين آنذاك ، وتمثلت الصعوبة هنا فى ضرورة تتبع الترجمات لمعرفة تفاصيل الحادثة ونهاية صاحبها ، ويتضح حجم

---

(١) انظر ص ٤٧١ .

هذه الصعوبة من تتبع ٢٣٠٦ حالات مصادرة لمعرفة تفاصيلها الاجمالية .

ثالثا : كثرة العمليات الحسابية والاحصائية التى استلزمتها عملية تفريغ البيانات والأرقام التى حواها الحصر .

وأرجو أن أكون قد تمكنت من التغلب عليها بما يخدم البحث ويفيده .

ولأهمية هذه الدراسة وارتباط المصادرات فى عصر المماليك بالنظام المالى والنظام الأمنى فى مصر خلال العصور الوسطى ، ولخلو المكتبة العربية الاسلامية من دراسة متخصصة فى هذا الموضوع المهم .. من أجل هذا وغيره تقدمت بهذا البحث وقد أسميته « **المصادرات فى عصر سلاطين المماليك** » . ويرجع سبب اختيارى لهذا العصر بالذات الى عدة أسباب أهمها : كثرة المصادرات خلاله بصورة تستلفت النظر ، وأيضا لأنه فى هذا العصر تبلورت هذه السياسة ووضحت معالمها وأرسيت قواعدها .

ويستهدف هذا البحث :

فى المقام الأول البحث عن جذور المصادرات لدى سلاطين المماليك ، ومناقشة العلاقة الاستغلالية القائمة بين الدولة وجمهور العامة ، مما جعل المصادرة أداة من أدوات السلطة للتعامل مع الناس .

وفى المقام الثانى تحديد معالم المصادرة من خلال التعرف على مفهومها وأشكالها وأسبابها ... فضلا عن تناول تطبيقاتها بالدراسة للوقوف على خطة النظام المملوكى فى انتهاجها ..

وفى المقام الثالث دراسة اثر المصادرات على رجال الدولة والمعامة والأوقاف والنشاط التجارى والصناعى والنظام النقدى وتجارة العبور والاقطاعات الى غير ذلك من النواحى التى تمثل كيان الدولة بصفة عامة .

ويرتكز منهج الدراسة فى هذا البحث على المنهج التاريخى منهجا اساسيا ، والمنهج الاستقرائى بدرجة محدودة وبالتحديد استخدام احدى طرقه وهى التغيير النسبى وفيها يكتفى بالمقارنة بين المتغيرات التى تطرأ على ظاهرتين بصورة مطردة ليحكم بوجود علاقة بينهما . وليكن تدهور الأوضاع الاقتصادية وما يتبعها من زيادة مطردة فى عدد المصادرات . والى جانب هذا وذاك استخدم البحث الطريقة الاحصائية فى عمل الجداول الحسابية .

وقد قسمت البحث الى خمسة فصول يتصدرها مقدمة وتعقبها لخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التى يحققها البحث ، ثم أتبعتها بعدة ملاحق ، ثم فهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى دراسته .

المقدمة :

تناولت بالحديث تعريف المصادرة لغة واصطلاحا ، ثم مرادفاتها من ترسيم وحوطات وعقوبات وجنايات ومغارم ، ثم بينت حكم الشرع فى المصادرات ، وأعقب ذلك لمحة سريعة عن سياسة المصادرات قبل عصر المماليك ، واختتمت هذه المقدمة ببيان اهم العقوبات المملوكية ، وأيضا مغزى المصادرة والهدف من وراء توقيعها .

اما اول فصول هذه الدراسة :

فقد تناولت فيه بالدراسة والتحليل طبيعة المصادرة ، ونطاقها ، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،

وسلطة اصدارها ، ثم أنواعها الثلاثة ، والعوامل التى توقف عليها الرجوع عن المصادرة ، وتلا ذلك التعرض لأشكال المصادرة المستترة كالاستيلاء على التركات ، وينتقل الحديث بعد ذلك الى منفذ المصادرات ومساعديه ، وأهم الاجراءات التى أتبعت فى توقيع المصادرة من ترسيم وتقييد وتشهير وحرث بيوت وختم على الموجود وبيعه عن طريق الحلقة الى غير ذلك من الاجراءات التى ما زال أكثرها متبعا حتى اليوم . كذلك يناقش هذا الفصل كيفية سداد مبلغ المصادرة . ثم ينتقل الحديث بعد ذلك الى مكونات المصادرة وجهة ايداعها وكيفية تسجيلها فى ديوان النظر أو بالتحديد فى فرع بيت المال . ونختتم هذا الفصل ببيان النهايات التى تعرض لها المصادرون من أفراج أو نفى أو قتل ... الخ ، وكل هذا من خلال أمثلة توضحه ، ويعد هذا الفصل عرض عام لحوادث المصادرات التى وقعت بدولة المماليك وتعليقا عليها وقد دعمت كل جزئية فيه بالأرقام الدالة عليها والمستخلصة من نتائج الحصر لطبقتى رجال الدولة والعامة ، وللموارد الأهلية .

اما الفصل الثانى :

فقد درس طبقة رجال الدولة والمصادرات وقد بدأته بتعريف طبقة رجال الدولة ومجمل وظائفها العسكرية والديوانية والدينية ، ثم انتقل الحديث الى مناقشة أحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادرات مبينا كيف أثر تدهور النظام الاقطاعى على الدولة مما اضطرها الى اللجوء للمصادرة لتعويض نسبة الفاقد من الدخل ، ثم ينتقل البحث بعد ذلك للتعليق على جدول مصادرات رجال الدولة من حيث : عدد حالات المصادرة فى عصر كل سلطان وتعليق المؤرخين والكتاب على ذلك ويتخلل ذلك الاجابة عن تساؤل : لماذا زادت أو قلت المصادرات فى عهود بعض

السلاطين ؟ ثم تناولت وظائف المصادرين وأكثر الوظائف التى تعرض أصحابها للمصادرة ، سواء من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية وهذا بناء على ما أسفرت عنه أرقام الحصر الخاص برجال الدولة ، ثم ناقشت أنواع المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة مبينا العوامل التى تحكمت فى ذلك ثم عرضت بيانا عن تطبيقات المصادرة فى عهد كل سلطان مملوكى . ومنفذى مصادرات رجال الدولة ، وأعقبت ذلك ببيان مبلغ المصادرات أو محتوياتها من النقد بأنواعه الى السلع والأصناف الأخرى مشيراً الى ترتيب تلك المبالغ فى عهود بعض السلاطين . وفى ختام هذا الفصل تعرض البحث الى بيان مصير رجال الدولة المصادرين ونهاية كل منهم .

وفى الفصل الثالث :

تناولت سياسة المصادرات وباقى طوائف المجتمع مستهلا ذلك بالتعريف بهذه الطوائف التى اصطلح على تسميتها بالرعية أو العامة ، وأعقبت ذلك بشرح العلاقة الطردية بين مصادرات أهل الدولة والعامة ، ثم بينت موقف رجال الدين من المصادرات التى تعرضت لها العامة وموقف العامة من المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة وذلك من خلال بعض المواقف التى تبين ذلك . ثم تعرض البحث بعد ذلك الى بيان أثر المصادرات على العامة فى حياتهم وسلوكهم . وفى نهاية هذا الفصل عرضت للجانب التطبيقى لمصادرات العامة وهو عبارة عن نتائج وأرقام مستخلصة من حصر المصادرات الخاص بطبقة العامة وفيه ألقيت الضوء على عدد المصادرات التى لحقت بكل فئة ، وصدى هذه المصادرات فى كتابات المؤرخين ، ثم نوع هذه المصادرات وأسبابها ، ومنفذيها ومبلغها ، ومودعها ، ثم نهايات المصادرين من العامة .

اما الفصل الرابع :

فهو ذو طابع خاص اذ تناول سياسة المصادرات والموارد الأهلية . وفى بدايته تم التعريف بهذه الموارد الأهلية وهى الأوقاف والأحباس ، وأعقبت ذلك لمحة سريعة على محافظة السلاطين على هذه الأوقاف ، ثم اتجه البحث بعد ذلك الى بيان أوجه مصادرة الأوقاف ومسمياتها : كالحل والاستبدال والتعمير والبيع وغير ذلك مبينا موقف النظار والقضاة والعامة من هذه المحاولات . أيضا فى هذا الفصل تمت مناقشة الظروف التى اضطرت السلاطين الى التعدى على الأوقاف ، ثم عرج البحث بعد ذلك الى نقطة أخرى وهى رد الأوقاف المصادرة والشروط الواجب توافرها للحكم بذلك ، وفى نهاية هذا الفصل بينت أثر مصادرة الأوقاف على العامة وعلى الدولة ثم ذيلت هذا الفصل — مثل سابقيه — بالجانب التطبيقى لمصادرات الأوقاف وما ورد بحصرها من أرقام : فذكرت عددها ، ونوعها ، ومنفذيها ، وأسباب توقيعها ، ومبلغها ، وجهة ايداعها ، ثم ما آل اليه مصيرها .

واخيرا الفصل الخامس :

وقد دار حول أثر المصادرات على كيان دولة المماليك ، وقد تم تناول ذلك من خلال خمس نقاط :

أولاها : بالنسبة لرجال الدولة وما تركته المصادرات من بصمات عليهم .

وثانيتها : بالنسبة للاقطاعات وما ترتب على ذلك من استنزافها دون العمل على تنميتها .

وثالثتها : بالنسبة للنشاط التجارى والصناعى ، اذ كان من بين تأثير المصادرات عليهما تدهور طبقة التجار وبعض الصناعات

التى اشتهرت بالبلاد مما أفسح المجال لغزو المصنوعات الأجنبيــة للأسواق المملوكية .

ورابعتها : بالنسبة للعملة وما أحدثته من تزييف ــ الى جانب عوامل أخرى ــ وانتشــار للعملات الأجنبيــة ، ناهيك عن ضرر الناس فى معاشهم من جراء ذلك .

وخامستها : بالنسبة لاحتكار تجارة العبور وما نتج عن ذلك من اثارة غضب الغرب وبحثهم عن طريق جديد بعيد عــن مصر وحكامها ، وبالفعل توجوا ذلك بكشف طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد اختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها من خلال دراسة موضوع المصادرات فى عصر سلاطين المماليك .

كما ذيلت الرسالة ببعض الملاحق التى وجدتها ضرورية لاستكمال موضوع البحث وهى :

الملحق الأول : واشتمل على فتوى من الأزهر الشريف حول رأى الشرع فى المصادرات بناء على سؤال من الباحث .

الملحق الثانى : واشتمل على جدول بأسماء شادى الدواوين خلال عصر سلاطين المماليك .

ثم أعقبت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث ، وقد تنوعت ما بين : وثائق ومخطوطات ومصادر مطبوعة ومراجع حديثة : عربية وأجنبية ، تناولت النواحى المالية والتاريخية والفقهية والدينية واللغوية .

وفى الختام أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع وأن أكون قد أمطت اللثام عن سياسة المصادرات وما دار حولها

من جدل ومغالطات تردد صداها فى بعض الكتابات الحديثة ٠
ولا يسعنى فى هذا المقام الا أن اتوجه باسمى آيات الشكر والعرفان الى أستاذى ومعلمى الجليل الأستاذ الدكتور حسين عبد الرحيم عليوة أستاذ التاريخ والحضارة الاسلامية بكلية الآداب جامعة المنصورة لتفضل سيادته بالاشراف على هذه الرسالة ، ومنحى من وقته وعلمه الكثير فجزاه الله خير الجزاء ٠

كما أتقدم بالشكر الى كل من قدم لى نصحا وارشادا أثناء قيامى بهذا العمل ، وأخص بالذكر أساتذتى بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة المنصورة ، وكذلك زملائى بقسم التاريخ والأقسام الأخرى بالكلية لمدهم يد العون والمساعدة لى أثناء فترة البحث والدراسة . هذا مبلغى من العلم فان أصبت فهذا توفيق من الله ، وان أخطأت فما هو الا تقصير منى ٠

والله ولى التوفيق

د ٠ البيومى اسماعيل الشربينى

فى النصف الأول من القرن السابع الهجرى ــ النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى ــ شهد الشرق العربى متغيرات عدة على مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعيـــة وكانت الحضارة العربية الاسلامية تمر بأخطر فترات تاريخها ، حيث أحدقت بها الأخطار من الشرق والغرب . ففى الغرب كـــان هناك الهجوم الكاثوليكى على الاسلام بأسبانيا ، أما الشرق فكانت هناك الحملة الصليبية السابعة قبالة دمياط ، وهولاكو زعيم التتر يكتسح بجيشه الجرار بلدان الشرق فى طريقه لبغداد ، بينما كان البيت الأيوبى يغط فى صراعاته الداخلية مما دفع الحكام الأيوبيين الى شراء المماليك ليؤازروهم فى صراعهم ضد الآخرين ، وبعـــد انتصـــار هؤلاء المماليك على الصليبيين فى المنصورة شـــعروا أنهم القوة الحقيقية فى البلاد وناصبوا توران شاه ابن استاذهم الصالح نجم الدين أيوب العداء وانتهى الأمر بقتله فى عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠م وأقاموا منذ ذلك التاريخ حكما جديدا معتمدا على النظام العسكرى

ومرتبطا بالاقطاع الحربى ، وامتد من جبال طوروس حتى النوبة وبرقة والأراضى المقدسة بمكة والمدينة (١) .

جاء قيام الدولة المملوكية بمصر استجابة لما أملته الظــروف التاريخية آنذاك فى العالم العربى . وتعتبر نتاجا طبيعيا أفرزته الحروب الصليبية والمغولية ضد منطقة الشرق العربى الاسلامى

---

(١) عن ذلك انظر : حسن بن أحمد الطولونى : النزهة السنية فى ذكر الخلفاء والملوك المصرية (القسطنطينية ١٣٠٢ هـ) ص ١١٥ ــ ١٤٣ ، رزق الله منقريوس الصرفى : تاريخ دول الاسلام (٣ أجزاء ــ مصر ١٩٠٨) جـ ٣ ، ص ٤٠ ــ ٤١ ، قاسم عبده قاسم ، أحمد ابراهيم الهوارى ، الرواية التاريخية فى الأدب العربى الحديث (دار المعارف ــ القاهرة ــ ١٩٧٩) ص ٨٥ ، قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك (ط ٢ ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ ١٩٨٣) ص ١٢ ، ــ : ماهية الحروب الصليبية (سلسلة عالم المعرفة ــ عدد ١٤٩ ــ الكويت ١٩٩٠) ص ١٩٢ ، أحمد مختار العبادى : دولة المماليك البحرية (الرسالة ــ عدد رقم ٧١٤ ــ القاهرة ١٩٤٧) ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ، عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (جزآن ــ القاهرة ــ ١٩٦٤ / ١٩٦٧) جـ ١ ، ص ٩ ــ ١٩ ، انطوان خليل ضومط : الدولة المملوكية التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى (ط ٢ ــ بيروت ١٩٨٢) ص ٩٧ ،

Golds Chmidt A - I : A Concise History of the Middle East (second edition, Egypt) p. 112 ; Smail R. C : The Crusaders in Syria and the Holy Land (Thames and Hudson) p. 14, 34 ; Poole S. L : A History of Egypt in the Middle Ages (Fourth edition. London, 1925), p. 242, 256 ; Zananiri : L'Egypte et L'Eguilibre du levant ou Moyen - Age - (Marseille, 1936). p. 56 ; Stephan and Nandy Ronart : Concise Encyclopedia of Arabic Civilization (Amsterdam, 1959). p. 160 ; Birks : A Short History of Islamic Egypt from the Arab Conquest to Mohammed med Ali (Cairo, 1951) p. 58 ; Ayalon. D : Studies on the Transfer of the Abbasid Caliphat from Bagdad to Cairo (Arabica, VII, Leiren, 1960), p. 58 ; Peter Thorau : The Lion of Egypt (Translated by P. M. Holt, London, 1992) p. 43, 62 ; Becker Islamstudien, (1-2 Leipzig, 1924-1932) p. 157.

جاء هؤلاء من بلاد شتى (٢) ليقيموا لهم حكما فى العالم الاسلامى قاعدته مصر ظل قرابة ثلاثة قرون . وكانت دعامتهم فى ذلك ما جلبوه من رقيق وعبيد تكون منهم جيشهم ، الذى استطاع اجتثاث جذور الصليبين من الشام ودحر المغول والحاق الهزائم بهم المرة تلو الأخرى ، ولم يمض وقت طويل حتى اكتسب وجود المماليك الصفة الشرعية بعد احيائهم للخلافة العباسية فى مصر التى قضى عليها هولاكو ببغداد ، وساعدهم الهدوء والقوة فى بداية عهدهم على استقطاب ما تبقى من مظاهر ووسائل الحضارة الاسلامية ، حيث وفد اليهم العلماء والأدباء بعد انهيار بغداد .

وقد تباينت وجهات النظر تجاه دولة المماليك فمنهم (٣) من وصف حكمهم بالرجعية لأن وجوده ارتبط بالقوة المسلحة وكان

---

(٢) جاء غالبهم عن طريق البيع والخطف وغير ذلك ، ومن اجناسهم : التركى والرومى والجركسى والصقلى والمغولى والقوقازى ولافرنجى بل الروسى مثل الامير سيف الدين بهادر الاوشاقى الناصرى المعروف بحلاوة . عن ذلك وعن تجارتهم انظر :

صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى : الوافى بالوفيات (جـ ١٠ تحقيق جاكلين سوبلة وعلى عمارة ، فيسبادن ١٩٨٢) ص ٣٠٣ ، مجهول : قهر الوجوه العابسة بذكر نسب الجراكسة (طبع مصر ١٢٨٧) ص ١٢ ، سعيد عبد الفتاح عاشور . مع البقايا الصليبية الأخيرة فى بلاد الشام (مجلة العربى ، عدد ٣٩٧ ، الكويت ١٩٩١) ص ٤٦ ـ ٤٧ .

Netton : A popular Dictionary of Islam. (London ; 1992) pp. 159-160 ; Guemard G : A venturiers Mamluks d'Egypte (Societe Royale d'Archeologie d'Alexandrie Exemplaire N 28) p. 11 ; Wiet et Raymond Marches du Caire (Textes Arabas et etudes Islamiques, Tom XIV, 1979, Institut Francais d'Archeologie Orientale du Caire), p. 223 ; Goitein : A Mediterranean Society (Vol. 1, Los Angeles, 1967), p. 38.

(٣) أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى (جـ ١ بيروت ١٩٧٩) ص ٤٢٠ .

معاديا للشعب ، ولأنه دفع مصر اقتصادياً واجتماعياً نحو الركود . ورأى ثان (٤) يرى أن سلوك كثير من السلاطين تجاه المسلمين يشى ببعدهم عن الاسلام تماما ، وذلك لما اتصف به عصرهم من جهل فى اللغة والدين . وبعض ثالث (٥) يصف حكمهم بالعنصرية . وبعض رابع (٦) يصف حكمهم بالبطش والعزلة والذلة فى أرذل مظاهرها . وأخيراً وصفهم البعض (٧) بالتعصب الدينى الأعمى . وفى هذا كله مجافاة للحقيقة حيث نال أهل الذمة من المناصب فى عهدهم ما لم ينله المسلمون ، وجرى على كليهما ما جرى على الآخر دون تفرقة .

وخلاصة رأى هذا الفريق تتلخص فى أن حكومة المماليك استبدادية ، وارادة الحاكم هى القانون ، وان حكومتهم حكومة مطلقة فردية حيث تركزت السلطة فى يد السلطان أو هيئة أرباب السيف . وعلى صعيد آخر برز نفر من الكتاب يدافعون عن هذه الدولة ورأى بعضهم (٨) أن انجازات المماليك جعلتهم يبلغون منزلة لم يبلغها غيرهم من حكام المسلمين فى تلك الأزمان . وأن

---

(٤) بيبرس المنصورى : التحفة الملوكية فى الدولة التركية (نشر عبد الحميد صالح حمدان ، ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) المقدمة ص ٤٦ قاسم عبده قاسم : اليهود فى مصر من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ٩٣ ، قاسم ، الهوارى : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٥) ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٦) وليم سليمان : القاهرة فى مصر المملوكية (الطليعة ، عدد ٢ ، القاهرة ١٩٦٩) ص ٥٠ ــ ٥١ ، عاشور : مصر فى عصر دولة المماليك البحرية (سلسلة الألف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ . د ت) ص ١٥٧ .

(٧) Geitein : Op. Cit,.

(٨) الطاهر احمد مكى : رمضان فى مصر المملوكية (مجلة الهلال ، القاهرة مايو ١٩٨٨) ، ص ٨ . عبد المنعم ماجد : التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك فى مصر (القاهرة ١٩٨٨) ص ١٣ .

المماليك البحرية سطرت صفحات ذهبية فى تاريخ القاهرة (٩) . وأنه لا يصح أن يوصف حكمهم بالدكتاتورية لأنه لم تكن هناك ديمقراطية فى المجتمعات المجاورة آنذاك ، وكانت الدكتاتورية هى سياسة العصر فى كل البلاد والأوطان أو على الأقل فى اكثرها ، وفى عصور الظلام هذه تخلى المسلمون كثيرا عن المبادىء الاسلامية ، وطغت عليهم موجة العصر الذى عاشوه (١٠) . ورأى أخير يرى أن المماليك كونوا دولة فائقة القوة فى هذه الأوقات وكانت ذات رونق وبالرغم من أن العصر تخللته بعض فترات الكساد والانحطاط فان العمارة الاسلامية فى عهدهم شهدت تطورات كبيرة (١١) . وغدت مصر من أعظم المراكز الحضارية فى العالم الاسلامى ، ويشهد على ذلك روائع الفن المصرى المملوكى والتحف الفنية التى تزخر بها قاعات المتاحف الدولية (١٢) . وأيما كانت وجهة النظر حول هذه الدولة فلندع ذلك جانبا حتى نهاية هذا البحث الذى يناقش احدى الظواهر التى سرت داخل كيان هذه الدولة الا وهى ظاهرة المصادرات . فالمصادرة كانت احدى سمات السياسة الداخلية فى عصر سلاطين المماليك ، ولم تكن انطلاقا من دوافع دينية ، بل كانت تعبيرا عن العلاقة بين الحكام العسكريين ورعاياهم من مسلمين وأهل ذمة (١٣) . كما غدت

---

(٩) Poole : The Story of Cairo (Second Edition, London, 1906), p. 198.

(١٠) أحمد شلبى : موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية (جـ ٥ ، ط ٨ ، القاهرة ١٩٩٠) ص ٢٢٢ .

(١١) Goitein : Studies in Islamic History and institutions (Leiden, 1968), p. 46.

(١٢) سحر السيد عبد العزيز سالم : العراقيون فى مصر فى القرن السابع الهجرى (الاسكندرية ١٩٩١) ص ١٩ .

(١٣) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك ، ص ٧٢ .

هذه الظاهرة أحد الموارد المالية غير الشرعية للدولة (١٤) . الى جانب كونها احدى العقوبات السارية آنذاك .

وبادىء ذى بدء يتوجب علينا هنا تعريف المصادرة لغة واصطلاحا ، ثم دراسة جذورها التاريخية حتى عصر المماليك :

المصادرة من صدر وقع وتقرر (١٥) . ومن كلام كتاب الدواوين صودر فلان العامل على مال يؤديه : أى فورق على مال ضمنه(١٦) . صادره على كذا : طالبه به فى الحاح (١٧) ، صادرت الدولة الأموال : استولت عليها عقوبة لمالكها (١٨) . وأيضا المصادرة تعنى المحاكمة والاستعادة لجزء من المال أو المال كله (١٩) . وتعنى فى الفرنسية confiscation وهى مشتقة من الأصل الرومانى

(١٤) انقسمت الموارد المالية فى عصر المماليك الى موارد شرعية وأخرى غير شرعية . الموارد الشرعية وعددها سبعة : الزكاة ، والخراج ، والجوالى ، والمواريث الحشرية ، وما يتحصل من المعادن وادر الضرب ، والثغور . أما الموارد غير الشرعية فهى عبارة عن مكوس وضرائب غير محصورة العدد شملت كل شىء فى الدولة . انظر : أبو العباس أحمد القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا (١٤ جزء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية) ج ٣ ، ص ٤٤٨ ، عفاف سيد صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب (القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٧٧ .

Poliak : Some Notes on the Feudal of the Mamluks (The Journal of the Royal Asiatic, Society London, 1937), p. 106.

(١٥) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٣٦١ .

(١٦) محمد بن مكروم بن منظور : لسان العرب (ج ٥ ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق) ص ١١٦ ، سعيد الخورى : أقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد (ج ١ . د ت) ص ٦٣٧ .

(١٧) محمد بن يعقوب الفيروز آبادى : القاموس المحيط (ط ١ ، بيروت ١٩٧٦) ص ٥٤٣ ، الخورى : المرجع السابق ، ص ٦٣٧ .

(١٨) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط (اخراج ابراهيم مصطفى وآخرون ــ تركيا ١٩٨٦) ص ٥٠٩ .

(١٩) Lane E.W. : Arabic English Lexicon (Part 4, Bierut, 1968), p. 1660.

confiscatio وتتــكون من مقطعــين con وتعنى بواسطة ، Fiscus وتعنى السلة التى يضع فيها أباطرة الرومان ثرواتهم ، والتى رمزت بمرور الوقت الى خزانة الدولة ، أو التى تـــومىء بايــداع مال المصــــادرات فى خزانة الدولة ٠ والمصـــدرة فى القانون تعنى نزع ملكية المال بالقوه أو بالجبر من مالكه واضافته الى مال الدولة بغير مقابل (٢٠) .

ويتضح مما سبق أن المصادرة : عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها المال سواء كان بالضمان أو بالمطالبة أو بالاستيلاء عليه بالقوة لصالح الدولة دون أن يكون للشـــخص المعـــاقب حـــق الاعتراض . وهذا ما حدا ببعض الباحثين (٢١) الى القول بأن المصادرة عمل تعسفى مجاف للعدالة ودليل على فساد الادارة .

وفى عصر المماليك رادف لفظة المصادرة أربعة ألفاظ أخرى هى : الغرامة ، والحوطة ، والعقوبة ، والجناية ٠ فالألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، وكان يسبق الجميع الترسيم . وفى العرض التالى توضيح لذلك :

الترسيم من الرسم : مال تفرضه الدولة لقاء خدمة من قبلها ، الرسمى : عمل ينتسب الى الدولة ويجرى على أصولها المقررة ، المرسوم : ما يصدره رئيس الدولة كتابة فى شأن من الشئون فتكون له قوة القانون (٢٢) . وفى المصطلح المملوكى كان الترسيم عبارة

---

(٢٠) على فاضل حسن : نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن (القاهرة ١٩٧٣) ص ٦٥ ــ ٦٦ .

(٢١) محمد بهجت مختار عصفور : المصادرة فى مصر الاسلامية من الفتح الاسلامى حتى نهاية عصر المماليك (القاهرة ١٩٩٠) ص ٣ ــ ٥ .

(٢٢) المعجم الوجيز ، ص ٢٦٤ .

عن تعويق المتهم بمكان من الأماكن ويعين عليه حارس (٢٣) . وأيضا عبارة عن حجز مؤقت لسداد غرامة ما محددة أو غير محددة تبعا لما تسفر عنه المفاوضات اجتهاديا (٢٤) . ويعنى أيضا الأمر الصادر من الجهة المختصة بعقوبة شخص ما عن طريق وضعه تحت المراقبة (٢٥) . ويعنى أيضا اعتقال الغريم (٢٦) . ويقابله حاليا الحبس الاحتياطى (٢٧) . أو الحجز على ذمة التحقيق .

مما سبق يتضح أن الترسيم عبارة عن تدبير احترازى يطبق على المتهم وعلى أملاكه لحين الفصل فى التهم الموجهة اليه فاذا ما ثبتت براءته أفرج عنه والا وقعت الحوطة أو المصادرة على موجوده .

والمرسمون فى المصطلح المملوكى الاقطاعى :

هم الحراس الموكل اليهم مراقبة السجين فى سجنه أو حبسه

(٢٣) تقى الدين أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (جزءان ، بيروت ، دت) ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، أبو سريع محمد : فقه السجون والمعتقلات (القاهرة ١٩٩٣) ص ١٨ .

(٢٤) شمس الدين الذهبى : دول الاسلام (ج ٢ ، تحقيق فهيم شلتوت ومحمد ابراهيم ، القاهرة ١٩٧٤) ص ٢٠٤ .

(٢٥) جمال الدين أبو المحاسن بن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (ج ١٠ ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ـ القاهرة ص ١٠ ح (٢) ، المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ق ٣ ، ط ٢ ، نشر محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧٠) ص ٧٤٠ ح (٥) ، عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام (ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٢٣ ،

Quatremere : Histoire des Sultans Mamluks, de l'Egypte (2 Vol, Paris), T. 1, p. 94.

(٢٦) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب (س ٩ تصحيح أحمد الزين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٣) ص ١٣٥ ح (٤) .

(٢٧) نظير حسان سعداوى : صور ومظالم من عصر المماليك (القاهرة ١٩٦٦) ص ٤٧ .

الاحتياطى حتى يوفى ما عليـــه (٢٨) . والمرسم عليــه يقوم بدفع أجرة هؤلاء المرسمين ، كذلك يدفع أجرا معينا عن كل يوم يقضيه فى الترسـم (٢٩) .

ومن أنواع الترسيم « ترسيم حشمة » (٣٠) ويبدو أنه كان يطبق على بعض القضاة أو بعض رجال الدولة غير المرغوب فى اهانتهم . أما عن مكان الترسيم فالواضح أن المرسم عليه كان يودع طرف أحد الأشخاص أو فى السجن أو غير ذلك . أما فى دمشق فكان ينفذ بالمدرسة العذراوية خلف دار السعادة أو بالمدرســـة البادرائية أو فى مقام أبى الدرداء (٣١) .

الحوطة : وردت فى القرآن الكريم فى عدة مواضع منها : قوله تعالى « وأحيط بثمره » (٣٢) و « وظنوا انهم أحيط بهم » (٣٣) و « قال لن أرسله معكم حتى تؤتون موثقا من الله لتأتننى به الا أن يحاط بكم فلما أتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل » (٣٤) فالحوطة فى الآية تبين الأولى والثانية جاءت بمعنى الهلاك ، وفى الثالثة تعنى : الا أن تصيروا مغلوبين مقهورين فلا تقدروا على الرجوع (٣٥) . وفى اللغة حاط الشيء : حفظه وتعهده ، أحيط

(٢٨) أبو المحاسن : النجوم (جـ ١٥ تحقيق ابراهيم على طرخان ومحمد مصطفى زياد ــ الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٩٧١) ص ٣٣١ ح (١) .

(٢٩) عصفور : المصادرة ، ص ١٠٠ ح (١) .

(٣٠) شمس الدين عمر بن طولون : مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان (تحقيق محمد مصطفى ــ قسمان ــ القاهرة ١٩٦٢) ق ١ ، ص ٣٧ .

(٣١) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ .

(٣٢) سورة الكهف آية (٤٢) .

(٣٣) سورة يونس آية (٢٢) .

(٣٤) سورة يوسف آية (٦٦) .

(٣٥) فخر الدين الرازى : مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (مجلد ٩ عدد ٥٨ ــ دار الغد العربى ــ القاهرة ١٩٩٢) ص ١٠٠ .

بفلان : اذا دنا هلاكه فهو محاط به ، والحوطات من حاط : أحدق به ، بنى حوله جدارا ، أدركه من جميع نواحيه ، احتاط : أخذ في أموره بأونق الوجوه (٣٦) .

والاحاطة : ادراك الشيء بكماله ظاهـــرا وباطنا (٣٧) . وأيضا التحفظ والاحتراس والمراقبة (٣٨) . وفي المصطلح التاريخي الحوطات تعني : القبض على الشخص الممانع ــ أينما وجـــد ــ بغتة وبالقوة والتحفظ عليه حتى يقوم المختص باستصفاء ومصادرة أمواله وذخائرة بعد أن يقوم كاتب الحوطات بتسجيلها (٣٩) . وتعني أيضا : ايقاع الحجز على المال أو العقار أو المحصول (٤٠) . كذلك تعني الحجر أي يحجر على الانســـان فلا يجـــوز بيعـــه ولا شراؤه (٤١) .

وليس هناك رأي جازم بأنه كان للحوطات ديوان مستقـــل يديرها وينفذها ، ويستثنى من ذلك ما ذكره الحسن بن حبيب (٤٢)

---

(٣٦) ابن منظور : لسان العرب (ج ١ ، اعداد يوسف خياط ونديم مرعشلي . بيروت) ص ٧٥٧ ، المعجم الوجيز ، ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٣٧) أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني : التعريفات (الدار التونسية للنشر . د . ت) ص ٩ .

(٣٨) Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 51 N 73.

(٣٩) Dozy : Supplement aux Dictionnaires Arabes (2 Vols, Beyrouth, 1968), vol. p. 337.

(٤٠) أبو المحاسن : المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ح (٣) ، ابراهيم علي طرخان : النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصـــور الوسطى (القاهرة ١٩٦٨) ص ٤٧٩ .

(٤١) محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي : مفاتيح العلوم (ط ١ تحقيق ابراهيم الابياري ــ بيروت ١٩٨٤) ص ٣٩ .

(٤٢) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه (ج ٣ تحقيق محمد محمد أمين ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٨٩ .

من أنه فى عام ٧٤٦ هـ سومح الأمراء والجند بما عليهم من تفاوت السنين وغيره وأبطل ذلك من ديوان الجيش بحيث لا يبقى « لديوان المرتجع والحوطات » مدخل فى اقطاعات المقطعين .

كذلك يتضح أن الحوطة تقابل حاليا فرض الحراسة ، وأنه فى بعض الحالات كانت الدولة ترفع هذه الحراسة وتعيد الأملاك لأصحابها اذا ما تبين لها أنهم أصبحوا بلا قوت لهم مثلا . مثال ذلك ما حدث فى عام ٧٢٩ هـ حينما ذهب أولاد شمس الدين قراسنقر الى دمشق وسكنوا فى دار أبيهم فردت اليهم بعض أملاك أبيهم التى كانت تحت الحوطة (٤٣) .

العقوبات من عقب : عقب فلانا بذنبه : جزاه سوءاً بما فعل (٤٤) والعقوبة احدى أنواع المصادرة . وقد استخدم ذلك الحافظ ابن كثير (٤٥) عند ذكره للأعمال الوحشية لجند قازان فى دمشق عام ٦٩٩ هـ حيث ذكر « والمصادرات والتراسيم والعقوبات عمالة فى أكابر أهل البلد ليلا ونهارا حتى أخذ منهم شىء كثير من الأموال والأوقاف » كما انه فى الفصل التالى سنلقى مزيدا من الضوء حول هذا النوع مع ذكر العديد من الأمثلة التى تبرهن على ذلك .

الجنايات من جنى جناية : أذنب ، الجناية : الجريمة التى يعاقب عليها القانون أساسا بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال المؤقتة . والجمع جنايا (٤٦) . والجناية فى

---

(٤٣) الحافظ ابن كثير : البداية والنهاية (ج ١٤ ، ط ٤ نشر مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٨٢) ص ١٤٣ .
(٤٤) المعجم الوجيز ، ص ٤٢٥
(٤٥) المصدر السابق ، ص ٩ .
(٤٦) المعجم الوجيز ، ص ١٢٢ .

المصطلح التاريخى تعنى ما يفرضه السلطان من ضرائب وغرامات تأديبية على رعيته التى تستوجب العقاب والتأديب (٤٧) وغالبا كانت هذه الغرامات التأديبية تذهب بما يملكه الأفراد أو الجماعات أى انها تشبه المصادرة فى ذلك .

مثال ذلك الجنايات التى جبيت من عربان الوجه القبلى عام ٧٠٠ هـ بلغت ٥٠٠ر٠٠٠ر١ درهم نقرة و ١١٠٠ فرس و ٠٠٠ر١٠ رأس غنم هذا غير الجمال (٤٨) .

المغارم من غرم : لزمه شىء ما يجب عليه ، الغرامة فى المال : ما يلزم أداؤه تأديبا أو تعويضا ، الغرم : ما ينوب الانسان فى ماله من ضرر بغير جناية منه أو خيانة (٤٩) . والغرامة تعتبر شكلا من أشكال المصادرة لأنه كانت غالبا تباع ممتلكات الغارم حتى يفى بالمبلغ المقرر عليه (٥٠) . والمصادرة والغرامة وجهان لعملة واحدة تشتركان فى عدة نواح منها :

الظرف : كلاهما يقع اذا ساءت العلاقة بين السلطان وأحد الأشخاص ، الا أنه فى حالة المصادرة تكون العلاقة أشد سوءا منها فى حالة الغرامة .

الماهية : كلاهما يعنى سلب نعمة الانسان أو على الأقل جزء منها .

---

(٤٧) على بن أبى الكرم بن الأثير الجزوى : التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية بالموصل (تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ــ القاهرة ١٩٦٣) ص ١٤٨ ح (٢) ، المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ (نشر محمد مصطفى زيادة ، ط ٢ القاهرة ١٩٥٧) ص ٤٨٨ ح (١) ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٢٨ ،
Quatremere : Op. cit., p. 199. N. 79.

(٤٨) بيبرس المنصورى : مختار الأخبار (تحقيق عبد الحميد صالح ، ط ١ . الدار المصرية اللبنانية ــ القاهرة ١٩٩٣) ص ١١٦ .

(٤٩) المعجم الوجيز ، ص ٤٤٩ .

(٥٠) عصفور : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

التتابع : غالبا كانت تتبع المغارم مصادرات اذا توانى الغارمون فى السداد .

المضمون : المصادرات تشتمل على كل شىء ، أما الغرامة فغالبها مال يراعى فى تحديده درجة ثراء المذنب وحجم جريمته .

الحتمية : المصادرات تتصف بالفجائية وحتمية التنفيذ الفورى — ما لم يكن هناك شفيع — أما المغارم فهى عبارة عن مصادرات مقسطة تكتفى الدولة فيها بأخذ تعهد كتابى على المذنب أو المتهم يقر فيه بأن عليه للدولة مبلغا معينا — وهو المبلغ الذى حدد كغرامة — وملزم بسداده فى وقت معين .

والمغارم بتعريفها الأخير هذا من أن فلانا أخذ خطه بمبلغ كذا يقابل حاليا ما يسمى ب (غرامة المصادرة) أو (المصادرة الحكمية) وهذه يحكم بها اذا تعذر ضبط الأشياء محل المصادرة أو تعذر حصرها (٥١) . وهناك نوع من المغارم التى ألحقت بمصر والقاهرة ارضا وشعبا وذلك لعمل مصلحة عامة كبناء جسر أو غيره (٥٢) ، أى أنها لم توقع على الرعية عقوبة رغم أن الجميع تضرر منها بسبب ما يلقونه من عسف فى سبيل تحصيلها وهذا النوع لن يتعرض له البحث بقدر الامكان بل سنقتصر على المصادرة ومرادفاتها الأربعة السابقة دون تفرقة وذلك كى لا نخرج عن موضوع البحث .

حكم الشرع فى المصادرات

نصت الشريعة الاسلامية منذ اربعة عشر قرنا على العقاب

---

(٥١) على فاضل : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٥٢) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٨ — ١٦٩ .

على الجريمة وذلك لكى يكف الناس عن اقترافها وذلك بقصد صيانة النسل والعرض والمال والعقل . وواجبات الشريعة ثلاثة : عبادات ، وعقوبات ، وكفارات . وكل منها ينقسم الى بدنى ومالى ومركب ، فالعقوبات — وهى التى تخصنا — البدنى منها كالقتل والقطع ، والمالى كاتلاف أوعية الخمر ، والمركب كجلد السارق وتضعيف الغرم عليه (٥٣) . والعقوبات ، أما مقدرة : استخدم فى تطبيقها الأسلوب الجامد (النص) ويتعلق ذلك بجرائم الحدود — عددها سبعة — وجرائم القصاص — عددها سبعة — وعقوباتهما . واما مفوضة : ويستخدم فى تطبيقها الأسلوب المرن وتسمى (٥٤) التعازير . وما يهمنا هنا هو التعزيز وهو مشتق من العزر : المنع والردع ، وسميت العقوبة تعزيرا لأنها تمنع الجانى وترده عن ارتكاب الجرائم (٥٥) . وجرائم التعازير هى الأفعال التى لم ينص الشارع على عقوبة معينة لاتيانها أو تركها بحد أو قصاص مع ثبوت النهى عنها بنص تفصيلى — مثل النهى

---

(٥٣) شمس الدين بن القيم الجوزية : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (تحقيق محمد جميل غازى — جدة — د ت) ص ٢٧٧ .

(٥٤) ابن القيم : المصدر نفسه ، أبى العباس احمد بن تيمية فى الاسلام (المدينة المنورة . د ت) ص ٤٦ ، عمر ابراهيم الراكشى : اضواء على التشريع الجنائى الاسلامى (مجلة منار الاسلام)— عدد ١٠ — أبو ظبى ١٩٩١) ص ٨٧ — ٩٠ ، سلوى توفيق بكير : مبدأ الشرعية تقريره وتطبيقه فى الشريعة الاسلامية والقانون (مجلة الوعى العربى — العدد ١١ — القاهرة ١٩٧٧) ص ١٨ ، عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى (ط ٣ — القاهرة ١٩٧٣) ص ٥٧ ، أحمد يحيى : عفو المجنى عليه عن العقوبة (مجلة الوعى الاسلامى عدد ٢٨٠ — الكويت ١٩٨٧) ص ٢٥ .

(٥٥) تاج الدين السبكى : معيد النعم ومبيد النقم (ط ١ ، بيروت ١٩٨٦) ص ٢٥ ح (٢) ، محمد بن عبد الله بن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (شرح طلال حرب ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٧) ص ١٤٣ ح (١١٦) ، أحمد يحيى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

عن الربا والميسر والتزوير — أو بدخولهـــا تحت قواعــد عامة كقاعدة دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة (٥٦) . وتتـــدرج عقوبات التعزير بدءا من النصح وتنتهى بالجلد والحبس أو القتل — فى حدود معينة كقتل الجاسوس المسلم — حسب ما يراه ولى الأمر وحسب حالة المجرم ونوع جريمته (٥٧) . ويجوز العفو فى التعزير حيث قال صلى الله عليه وسلم « أقيلوا ذوى الهيئـــات عثراتهم » وذلك اذا رأى الامام مصلحة فى ذلك ، كذلك يجـــوز فيها الشفاعة (٥٨) .

وينقسم التعزير الى ثلاثة أقسام :

(أ) تعزير على المعاصى (مخالفة الأمانات — المطففين الربا — الرشاوى ...) .

(ب) تعزير للمصلحة العامة (النفى لئلا تقع فتنة — الحبس الاحتياطى حتى تثبت الادانة من عدمها ...) .

(ج) تعزير على المخالفات (وحوله اختلافات ويشترط فيه تكرار المكروه وترك المندوب) (٥٩) .

---

(٥٦) برهان الدين بن فرحون : تبصيرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام (مصر ١٣٠٢) ص ٢١٠ ، حمدى عبد المنعم : ديوان المظالم (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٣) ص ١٦٧ ، سلوى : المرجع السابق ، المراكشى : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥٧) يعقوب بن ابراهيم ابو يوسف : الخراج (ط ٦ نشر قصى محب الدين الخطيب — القاهرة ١٣٩٧) ص ١٨٠ — ١٨١ ، السبكى : المصدر السابق ، القريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٤٣ ح (٣) ، ابن فرحون : المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .

(٥٨) أحمد يحيى : المرجع السابق .

(٥٩) الراكشى : المرجع السابق ، ص ٩٥ — ٩٦ .

بناء على ما سبق تعتبر المصادرة تعزيرا ماليا ، وقد انقسم الرأى فى الفقه الاسلامى تجاه اقرار المصـــادرة أو منعهـــا الى مذهبين :

(أ) **مذهب الالغاء** : وحظر أصحابه العقوبات الماليـــة ـــ ومنها المصادرة ـــ بدعوى أنه لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان، ومقابل ذلك أباحوا الضرب والحبس والاخراج من السوق لمـــن غش السلع ، وغالبية هؤلاء من الفقهاء المالكية (٦٠) .

(ب) **مذهب الاحياء** : غالبية أصحابه من الحنفية . فالتعزير بالعقوبة المالية مشروع فى مواضع معينة فى مذهب مالك وأحمـــد واحد قولى الشافعى وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته ذلك فى عدة مواضع مثل أمره (ص) بكسر دنان الخمر وشق ظروفها ، وأخذه شطر مال مانع الزكاة ، وحرق عمر قصر سعد بن أبى وقاص عندما احتجب فيه عن الرعية ، ومصادرة عمر لعماله ، وعلى ذلك فالعقوبات المالية صحيحة وفعلها الخلفاء والصحـــابة بعد مـــوت النبى وهـــذا يبطـــل دعـــوى من يدعى بنسخها (٦١) . أما البزازية فقد ارتأوا امساك شيء من المـــال عن المذنب مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لا أن يأخذه لنفسه أو لبيت المال ، وان أيس من توبته يصرفها الى ما يرى (٦٢) . أما ابن تيمية (٦٣) فقد وافق على مشروعية التعزير بالعقوبـــات المالية مثل أخذ جزء من مال مانع الزكاة ، ولم يرد عن النبى أنـــه

---

(٦٠) عن ذلك انظر : السيد محمد أمين ابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار ، جـ ٣ ، ص ٢٧٥ ، على فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٦١) ابن القيم : المصدر السابق ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، ابن فرحون : المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

(٦٢) ابن عابدين : المصدر نفسه .

(٦٣) المصدر السابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

حرم جميع العقوبات المالية بدليل أن جميع الخلفـــاء الراشـــدين وكبار الصحابة أحذوا بذلك بعد وفاته . وايد نفر (٦٤) من المحدثين مذهب احياء المصادرة باعتبارها عقوبة تعزيرية من حق ولى الأمر اشتراعها على ضوء الصالح العام للمجتمع الاسلامى .

وقد قرر المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية عـــام ١٩٦٤ أن من حق ولى الأمر بكل بلد أن يحد من حرية التملك بالقدر الذى يكفل درء المفاسد البينة وتحقيق المصالح الراجحة ، وأن أموال المظالم والأموال الخبيثة التى تحوم حولها الشبهات على من هى فى أيديهم من حق ولى الأمر أن يردها الى أهلها أو يدفعها للدولة فان لم يوافقوا قام بمصادرتها ليجعلها فى مواضعها (٦٥) . كما أن لجنة الفتوى بالأزهر قد أجازت المصادرة لبعض الأسباب (٦٦) .

ولما كانت ظاهرة المصادرات قد اكتسبت عدة مدلولات — كالمقاسمة والمشاطرة — قبل شيوعها فى عهد المماليك فان هـــذا يوجب علينا التعرض لهذه المدلولات فى عهود سابقة لنصل بذلك الى ادراك الجذور التاريخية للمصادرة وذلك للدخول فيها كظاهرة ونظام خلال العهد المملوكى . ان المنهج التاريخى يحتم علينا الولوج بايجاز فى تلك العهود السابقة من منطلق أن المصادرة تعد ظاهرة لها جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالانسان الذى عاش على هذه الأرض والذى يمثل محور هذه الظاهرة .

---

(٦٤) محمد عبد الله النقيرة : مصادرات الخلفاء وأعوانهم أموال مخالفيهم حتى نهاية العصر العباسى الأول (ندوة التاريخ الاسلامى بكلية دار العلوم — القاهرة مجد ١٩٩٢٠٩) ص ٦ — ٨ ، على فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٦٥) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية فى الاسلام (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١١٦ .

(٦٦) انظر الملحق رقم (١) نص فتواهم . ص ٤٧٩ .

كان الرسول يحاسب عماله على المستخرج والمصروف ، ويصادر الهدايا التى تهدى الى الولاة ويردها الى أهلها اذا عرفهم، أو يودعها بيت المال اذا جهل أصحابها ليستعين بها فى الجهاد . ويؤيد ذلك ، ما رواه مسلم فى صحيحه (٦٧) عن أبى حميد الساعدى من قصة ابن النبيه الأزدى الذى ولاه الرسول على صدقات بنى سليم ، وعندما جاء الرسول يحاسبه قال : هذا لكم وهذا لى ، فقال النبى : فهلا جلست فى بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقا .

وقد حذا الخلفاء الراشدون حذو الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا المجال ، فكان سبب مصادراتهم لعمالهم هو حجب بعض الولاة لجزء من مال الخراج ، أو اشتغالهم بالتجارة وانصرافهم عن مصالح الرعية ، لذلك شاطرهم عمر أموالهم — حتى انه أخذ نعلا وترك نعلا — وأخذ ما زاد عن رأس مالهم وأودعه فى بيت مال المسلمين ، ولم يتعرض لأحد منهم بأذى (٦٨) . وأخبار عمر بن الخطاب فى ذلك لا تحصر مثل اجباره لعماله عند تعيينهم على تقديم قائمة بممتلكاتهم — اقرار ذمة مالية — وذلك لتسهيل مهمة محاسبتهم ، فاذا تبين لعمر أن الوالى استغل نفوذه فى جمع

---

(٦٧) أبو الحسن على بن محمد التلمسانى : تخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٩٨١) ص ٢٥٢ ، ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٢٣ ، حمدى عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٥٣ ، محمد طاهر عبد الوهاب : الرقابة الادارية فى النظام الادارى الاسلامى (ندوة النظم الاسلامية ج ١ ، أبو ظبى ١٩٨٤) ص ٣٠٣ ، أبو غدة : أحكام ، ص ١٨٦ .

(٦٨) النقيرة : المرجع السابق ، ص ٩ ، عصفور : مرجع سابق ، ص ١٤ .

ثرونه ، أو أنه عجز عن اثبات مصادرها قام بمشاطره ماله . وذلك ترويضا لهم على الطاعة وحسن معاملة الرعية (٦٩) .

ومن الوثائق التى تؤكد ذلك خطاب أرسله عمر بن الخطاب الى والى مصر عمرو بن العاص جاء فيه : « من عبد الله عمر أميـــر المؤمنين الى عمرو بن العاص : سلام عليك . أما بعد . فقد بلغنى أنه فشت لك فاشية من خيل وابل وبقر وعبيد ، وعهدى بك قبل ذلك ولا مال لك ، فاكتب الى من أين أصل هذا المال » (٧٠) وممن شاطرهم عمر بن الخطاب فى أموالهم هؤلاء :

عمرو بن العاص والى مصر ، وأبو هريرة والى البحـــرين ، والنعمان بن عدى والى ميسان ، ونافع بن عمرو والى مكـــة ، ويعلى بن منبه والى اليمن ، وسعد بن أبى وقاص والى الكوفة ، وخالد بن الوليد والى الشام ، وأبو موسى الأشعرى والى البصرة وعتبة بن أبى سفيان والى الطائف (٧١) . وبذلك يعتبر عمر بن الخطاب أول من أقر قانون من أين لك هذا ، أو القوانين الخاصة بالكسب غير المشروع . وفى عهد بنى أمية كانت المصادرة احدى وسائل الانتقام من الخصوم ، دون أن يتعرضوا لأذى ، وأحيانـــا

---

(٦٩) أحمد ابراهيم أبو سن : الادارة فى الاسلام (ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٤) ص ٨٥ ، محمود الشربينى : تاملات فى الشريعة الاسلامية (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ص ٦١ ــ ٦٢ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥٩ ــ ٦٠ .

(٧٠) القلقشندى : مصدر سابق ، جـ ٦ ، ص ٣٨٧ .

(٧١) عبد الرحمن بن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها (تحقيق تشارلز نورى ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩١) ص ١٤٦ ــ ١٤٩ ، أبو سن : المرجع السابق ، ص ١٣٠ ، قطب : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥ ، محمد طاهر ، المرجع السابق ، السابق ، ص ٩ ــ ١٢ ، عيسى عبده : النظم المالية فى الاسلام (القاهرة ١٩٨٠) ص ٣٠٣ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥٩ ــ ٦٠ ، النقيرة : المرجع ص ١٤٩ ــ ١٥٠ ، ابراهيم أحمد العدوى : ابن عبد الحكم رائد المؤرخين العرب (القاهرة ١٩٨٣) ص ١٧٢ ــ ١٧٣ .

هددوا بالمصادرة ولم تنفذ ، وأحيانا أخرى صادروا المال ثم ردوه لأصحابه (٧٢) .

ومن أمثلة مصادراتهم : استيلاء معاوية بن أبى سفيان على تركة زياد عامله على العراق . وكانت تقدر بستة ملايين دينار « وهكذا كان معاوية يفعل بعماله وربما شاطر ورثته » (٧٣) . ثم قام من بعده ابنه يزيد (٦٠ — ٦٤ هـ) بمصادرة أهل المدينة المنورة عندما خرجوا عليه ، ونفذ ذلك قائد جنـــده مســـلم بن عقبة (٧٤) . وكان من نتائج حروب الردة السياسية على سكان اليمامة من بنى حنيفة أن صودرت ممتلكاتهم (٧٥) . وفى خلافـــة عبد الملك بن مروان صادر أموال واليه على خراسان بكير بن وشاح وعزله ، وقام الحجاج بن يوسف الثقفى بعد قتل عبد الله بن الزبير بمصادرة أمواله (٧٦) ، كذلك صادر أموال يزيد بن المهلب بسبب بواقى خراج خرسان عليه ، وكان يأخذ منه يوميـــا مائـــة ألف درهم (٧٧) . وفى عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك صودرت

---

(٧٢) النقيرة : المرجع السابق .

(٧٣) احمد بن اسحاق اليعقوبى : مشاكلة الناس لزمانهم (تحقيق وليم ملورد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٠) ص ١٧ .

(٧٤) النقيرة : مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٧٥) عبد الله ابراهيم العسكر : هجرة بنى حنيفة الى الأمصار الاسلامية فى العصر الأموى (مجلة الدارة ، عدد ٣ ، السـنة ١٨ ، الرياض ١٤١٣هـ) ص ١٧ ـ ٢٣ .

(٧٦) النقيرة : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٧٧) جلال الدين السيوطى : تحفة المجالس ونزهة المجالس (ط ١ ، مصر ١٩٠٨) ص ٢٠٢ .

أموال آل الحجاج بن يوسف (٧٨) . كذلك فى عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز أجبر بنى مروان على النزول عما فى أيديهم واعادته لذويه (٧٩) . وأخيرا فى عهد الوليد بن يزيد بن عبد الملك طولب خالد بن عبد الله القشرى بمبلغ ٥٠ مليونا من مال العراق وظل فى العذاب حتى قتل (٨٠) . كذلك احتاط الوليد على تركة الخليفة هشام بن عبد الملك (٨١) .

فى عهد العباسيين نجد أن المصادرة بدأت تكشف عن وجهها القبيح ، واتخذت منعطفا جديدا مخالفا لما كان عليه الحال فى العهود السابقة ، وظل هذا الوضع سائداً حتى نهاية عصر المماليك . كانت المصادرات فى عهدهم وسيلة انتقام ، واشتملت على كل شىء من مال وقصور وضياع ، وأحيانا وزعت حصيلتها على أعوان الخلفاء (٨٢) .

ويمكن تلخيص السمات العامة لظاهرة المصادرات فى عصر العباسيين فيما يلى :

١ ـ ازدادت المصادرات فى بداية عهدهم خاصة لبنى أمية وكان مصير أكثر المصادرين القتل (٨٣) .

---

(٧٨) الدميرى : حياة الحيوان (جـ ٣ ، كتاب التحرير رقم ١٣٥ ، القاهرة) ص ١٢٠ .

(٧٩) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٨٠) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، النقيره : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٨١) الدميرى : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٨٢) النقيرة : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٨٣) محمد بن أحمد بن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية (القاهرة ١٩٦٢) ص ١٢٠ ، علاء الدين على الفرولى : مطالع البدور فى منازل السرور (جزآن ، ط ١ ، مصر ١٣٠٠ هـ) جـ ٢ ، ص ١٣٩ .

٢ — كان منفذ المصادرات الوزير ، وغالبا اقترن عمله بالشدة (٨٤) .

٣ — لم تكن المصادرة جزاء على الخيانة بل أصبحت غرضا لذاتها ، وهو الحصول على المال من الأثرياء (٨٥) .

٤ — بعد عهد المعتصم وزيادة الاعتماد على الأتراك أكثر العباسيون من مصادرة العمال والكتاب كلما وجدوا أدلة تشير الى خيانتهم ، أو كلما ظهرت عليهم علامات الثراء السريعة ، أو كلما احتاجت الخلافة لأموال ، وهذا يشير الى الارتباك المالى الذى وقعت فيه الدولة من جراء نهب الأتراك للخزانة ، كما أن ذلك يدل على فساد الادارة ، ولم يكن لدى الدولة حل لاسترجاع الأموال المنهوبة سوى اللجوء للمصادرات (٨٦) .

٥ — بعد استيلاء بنى بويه على بغداد أكثر معز الدولة من المصادرات (٨٧) .

---

(٨٤) سامى أحمد عبد الحليم : قضاء المظالم فى عهد الدولة العباسية (دورية كلية آداب المنصورة ، عدد ٥ — ١٩٨٤ ص ٢٨ ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : النظم الاسلامية (ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٠) ص ١٣٤ .

(٨٥) محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدول الاسلامية (ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٧) ص ٤٦٣ .

(٨٦) بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة (جـ ٥ ، مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٧) ص ١٦٩ ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى (القاهرة ١٩٩٠) ص ١٤٢ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، سامى عبد الحليم ، المرجع السابق ، الريس : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ — ٤٦٣ .

(٨٧) حسن الباشا : دراسات فى الحضارة الاسلامية (القاهرة ١٩٧٥) ص ١٤٠ .

٦ — على الرغم مما سبق من أن المجتمع العباسى لم يكن منزها عن السوء ، فان ذلك لم يكن سوى فى حدود ضيقة ، حيث خضعت المساحة الكبيرة فيه لتصورات الاسلام ومفاهيمه (٨٨) .

فى عهد العباسيين كان هناك بيت مال الخاصة ، وبيت مال العامة ، والى كلا البيتين كانت تؤول أموال المصادرات . فمثلا عندما صودر ابن الفرات ٣١٢ هـ آلت أمواله الى بيت مال الخاصة ، أما أموال حواشيه فقد آلت الى بيت مال العامة (٨٩). ومن الجدير بالذكر أنه فى أحداث عام ٣١٥ هـ أشار مسكويه (٩٠) الى « ديوان المصادرين » وكان يشرف عليه الوزير ، وأن المصادر كان يعمل له نسختان : نسخة تظل مع الوزير ، ونسخة تودع ديوان المصادرة للمحاسبة . كذلك كانت المناظرات والمرافعات احدى اجراءات المصادرة . ومن هذا يتضح أن العباسيين نظموا سياسة المصادرات وأفردوا لها ديوانا مستقلا تحت اشراف الوزير . والواضح أن هذا الديوان ألغى فى فترة ما لأنه لا يوجد له ذكر فى عهد المماليك ، بل آلت المصادرات الى نواح أخرى . كذلك يتضح أن المرافعات ظلت احدى الوسائل المتبعة مع المصادرين ، وكان لها دور كبير فى الايقاع بالعديد من رجال الدولة فى عهد المماليك .

وفيما يلى بعض حالات المصادرات التى تمت فى عهود خلفاء العباسيين :

---

(٨٨) مؤيد فاضل ملارشيد : شبهات حول العصر العباسى الأول (ط ١ — دار الوفاء المنصور ١٩٨٦) ص ٧٦ .

(٨٩) أبو على أحمد بن محمد المعروف بمسكويه : تجارب الأمم (جـ ٥ تصحيح امدروز — مصر ١٣٣٢ هـ /١٩١٤ م) ص ١٢٩ .

(٩٠) المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٥٤ .

فى عهد أبى العباس السفاح أمر أقاربه بقتل ومصادرة كل من يجدونه من الأمويين (٩١) . وفى حكم أبى جعفر المنصور قام فى عام ١٥٤ هـ بمصادرة وقتل الوزر أبى أيوب سليمان الموريانى بسبب كذبه عليه (٩٢) . كذلك صادر خالد بن برمك بعد اتهامه فى خراج الأهواز ، وأخذ منه مبلغ ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ دينار استدانهـا من الناس (٩٣) . ومن الاجراءات التى اتخذها بشأن أموال المصادرات أن أودعها فى بيت مال مفرد يسمى (بيت مال المظالم) وكتب على كل مال اسم صاحبه وأوصى ابنه المهدى من بعده استدعاء اصحاب الأموال وردها اليهم ، وذلك لكى يستحمد لدى الجميع (٩٤) . وفى عهد هارون الرشيد قام فى عام ١٨٧ هـ بنكبته الشهيرة للبرامكة - لأسباب عدة لا مجال لها هنا - واختلف فى مقدار ما أخذه منهم وان كان أكثر ما قيل عنه هو : ٥٠٫٦٨٠٫٠٠٠ دينار (٩٥) ، وأثناء تفقده لخراسان فى عام ١٩٣ هـ قبض على

(٩١) ابن طباطبا : المصدر السابق .

(٩٢) محمد بن عبدوس الجيهشارى : الوزراء والكتاب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١٢١ ، ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ١٤١ ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٩٣) النقيرة : مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٩٤) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ (جـ ٦ ، بيروت ١٩٨٢) ص ٣٠ ، ابن طباطبا : مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

(٩٥) أحمد بن محمد بن عبد ربه : العقد الفريد (جـ ٥ ، ط ١ - تحقيق عبد المجيد الترحينى ، بيروت ١٩٨٣) ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، شمس الدين بن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق احسان عباس ، جـ ١ ، بيروت) ص ٢٣٢ - ٢٣٣ ، الجهشيارى : مصدر سابق ، ص ٢٣٥ ، ابن الأثير : المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ابن طباطبا : مصدر سابق ، ص ١٦٩ - ١٧٠ ، بدر الدين محمود العينى : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيق فهيم محمد شلتوت ومحمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦٧) ص ١٤٢ ، النقيرة : مرجع سابق ، ص ٣١ ، الريس : مرجع سابق ، ص ٤٣٢ ، سيد أمير على : مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامى (تعريب رياض رأفت - القاهرة ١٩٣٨) ص ٢٠٩ ، العدوى : تاريخ العالم الاسلامى (جـ ١ ، القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٨١ .

ابن ماهان وصادر خزائنه ، ويبدو أنها كانت كثيرة حيث نقلت على ١٥٠٠ جمل (٩٦) . وفي عام ٢٠٧ هـ أمر المأمون واليه على الموصل بمحاربة الخارجين من بني وديمة وبني شيبان وبني مرة ومصادرتهم (٩٧) . أما المعتصم فقد قام في عام ٢٢٠ هـ بعزل ومصادرة الوزير الفضل بن مروان بسبب استبداده بأمور الدولة وأخذ منه مبلغ مليوني دينار (٩٨) . كذلك صادر الواثق بالله في عام ٢٢٩ هـ كتاب دواوين بغداد بسبب استغلالهم لمناصبهم وبلغت الحصيلة ١٫٧٩٤٫٠٠٠ دينار (٩٩) . كذلك صادر المتوكل وزيره ابن الزيات وقتله ، وصادر معه عدداً من رجال الدولة مثل قاضي الظالم محمد بن احمد بن أبي داود وبلغت الحصيلة (عدا الضياع) من ذلك ٣٦٧٫٠٠٠ دينار و ٢٦ مليون درهم (١٠٠) . أيضا صادر المعتضد القاسم بن الوزير عبيد الله بمبلغ مليوني دينار (١٠١) . أما المقتدر بالله فوجدت في عهده العديد من الحالات منها مصادرته للوزير ابن الفرات (١٠٢) ، والحسين بن عبد الله ابن الجصاص بمبلغ ٦ ملايين دينار (١٠٣) ، ومحمد بن علي بن

---

(٩٦) الذهبي : مصدر سابق ، جـ ١ ص ١٢١ .

(٩٧) النقيرة : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٩٨) الريس : مرجع سابق ، ص ٤٥٦ .

(٩٩) عصفور : مرجع سابق ، ص ٢٣ ، النقيرة : المرجع نفسه ، ص ٣٦ ، الريس : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(١٠٠) الذهبي : المصدر السابق ، ص ١٤٤ ، الريس : المرجع السابق ٤٦١ ـ ٤٦٣ .

(١٠١) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(١٠٢) ابن الأثير : المصدر السابق ، ٢ ج ، ص ٣٨ .

(١٠٣) محمد بن شاكر الكتبي : فوات الوفيات والدليل عليها (تحقيق احسان عباس ، ج ١ ، بيروت) ص ٣٧٢ .

مقلة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ دينار (١٠٤) . وأخيراً قام القاهر بتعذيب ومصادرة أم المقتدر وأخذ منها مبلغ ١٣٠٠٠٠ر١٣٠ دينار (١٠٥) .

يتضح مما سبق أن المصادرة فى عهد العباسيين وقعت على كل من انتمى أو ساند الأمويين ، وكل من وجد لديه عجز فى عهدته أو خرج عن طاعة الدولة ، أو أراد الاستبداد بأمورها . كذلك تشير مبالغ المصادرات الى درجة الثراء التى تمتع بها عمال الدولة وهذا ما يثير الشكوك حولهم . وفى النهاية ، كثيرا ما اقترنت المصادرات فى عهدهم بتوقيع عقوبة أو صاحبها تعذيب .

فى دولة أحمد بن طولون وجدت العديد من حالات المصادرة نذكر منها على سبيل المثال ، مصادرته للبطريرك ميخائيل من بطاركة كنيسة الاسكندرية بمبلغ ٢٠٠٠٠ر٢٠ دينار مما اضطر النصارى الى بيع بعض ممتلكاتهم لليهود كى يستطيعوا سداد ما قرر عليهم (١٠٦) . كذلك صادر أحمد بن طولون كاتبه ابن المفضل بمبلغ ٢٠٠٠٠ر٢٠ دينار بسبب تأخر مال المطبخ عنده ورفضه السداد ، كذلك صادر ممتلكات أحمد بن اسماعيل بسبب سوء سيرته فى الأملاك ، وظل فى الحبس حتى مات ، وألزم متولى الخراج باعداد دفتر للمصادرين (١٠٧) .

وبعد انقضاء الدولة الطولونية أرسل المكتفى واليا لمصر ـ محمد بن سليمان الواثقى ـ فصادر واستصفى أموال

---

(١٠٤) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، بيبرس الدوادار : زبدة حـ ٥ ، ص ٢١٩ .

(١٠٥) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(١٠٦) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٨٩ .

(١٠٧) عصفور : مرجع سابق ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

آل طولون (١٠٨) . بالطبع كان هذا الاجراء من قبل العباسيين عقوبة لآل طولون بسبب انفصالهم عن الدولة رغم التبعية . مما سبق يتضح أن المصادرات فى عهد الطولونيين كانت استمرارا لنهج العباسيين من قبل بل ان هؤلاء نظموا الظاهرة بعض الشىء عن طريق انبات أسماء المصادرين فى دفتر يوضع لدى والى الخراج ، والواضح أن هذا الاجراء كان القصد منه ضبط جملة المال المحصل وحسابه فى موازنة — أو ارتفاع — الدولة .

عقب انتهاء الدولة الطولونية ٢٩٢ هـ / ٩٠٥ م حكم مصر فيما بعد محمد بن طغج الاخشيد وأسرته ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م وفى عهده أيضا وجدت عدة مصادرات ، يغلب على كثير منها صفة العقوبة نتيجة الاختلاس أو الاستبداد بأمور الدولة ، أو الثراء المفاجىء ، وأحيانا ردت المصادرات لأصحابها ، كما وجد أنه فى بعض الحالات صودر الفرد وحاشيته ، وكان المنفذ للمصادرة فى الغالب هو الوزير سواء بأمر من الوالى أو من تلقاء نفسه اذا ما كان الوالى طفلا ليس له من السلطة سوى الاسم . وأخيرا شملت المصادرات فى عهدهم — الى جانب الأموال — العديد من العقارات وكذا التركات . ولا ندرى ما هو مودع هذه المصادرات . وفيما يلى بعض الأمثلة التى تؤيد ما توصلنا اليه : فى عهد محمد بن طغج الاخشيد صادر كثيرا من رجال دولته بحجة سد متطلبات الجيش ومعاقبة المرتشين ، ومن أشهر المصادرات التى وقعها ما أجراه على الماذرائيين الذين تولوا الوزارة والدخل ، ومنهم الوزير أبو بكر محمد بن على الماذرائى وحاشيته ، والسبب فى ذلك مقاومته للاخشيديين فى بداية عهدهم ، وبعد ذلك تكبره على الوالى فتسلمه الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات وصادره وحده بمبلغ

---

(١٠٨) السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (جزآن — طبع المطبعة الشرفية) ، جـ ٢ ، ص ١٠ .

مليون دينار (١٠٩) . وكثيراً ما صادر الاخشيديون أملاك الأسرة المادرائية تم عفوا عنهم (١١٠) . كذلك صودر جزء من ثروة أحد التجار عقب وفاته ويدعى عثمان بن سليمان البزاز وبلغت الجملة ١٠٠،٠٠٠ دينار (١١١) . كذلك صودر بارشكور أحد خدام الوالى بمبلغ ٢٠٠،٠٠٠ دينار ، واحد الحجاب ويدعى عمران بن فارس وأخذ غلمانه وسلاحهم وثيابهم (١١٢) . وعقب وفاة كافور الاخشيدي تولى الملك طفل صغير وتولى تدبير الأمور الوزير ابن الفرات فصادر الرعايا وأساء معاملتهم (١١٣) . وعقب ذلك صودر هذا الوزير على يد أبو محمد الحسين بن طغج صاحب الرملة حينما حضر لمصر (١١٤) .

اذا ما وصلنا الى عصر الفاطميين سنجده من أكثر العصور التى تعرضت فيها الرعايا للعسف والمصادرات . والسبب فى ذلك كثرة مصادرة الخلفاء للوزراء فقام الأخيرون بجمع ما دفعوه من أموال ممن يليهم من العامة ، ونلاحظ أن كثيراً من الوزراء كانوا من أهل الذمة ، وغالبا ما صاحب المصادرات كثير من العنف وكان مصير البعض القتل . وفيما يلى أمثلة لذلك .

(١٠٩) ابراهيم بن محمد بن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار (ج ٤ ، ط ١ ، تقديم فولر ـ مصر ١٨٩٣) ص ١٢٢ المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، مصطفى طه بدر : مصر الاسلامية (جزآن ـ القاهرة ١٩٥٩) ج ١ ص ٢١٦ ، عصفور : مرجع سابق ، ص ٣٠ ـ ٣٢ .

(١١٠) على حسن الخربوطلى : مصر العربية الاسلامية (مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٣ .

(١١١) مصطفى طه : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ، والخربوطلى المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(١١٢) عصفور : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(١١٣) اولج فولكف : القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة (ترجمة أحمد صليحة ـ كتا رقم ١٢ من سلسلة الألف كتاب الثانى ـ القاهرة ١٩٨٦) ص ٤٥ .

(١١٤) مصطفى طه : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

صادر غالبية الوزراء الفاطميين ممتلكات العـامة خاصـة وزارات : ابن السيراقى . وابن الميسر . والجرجانى ، وبـدر الجمالى ، الذى اتصف بسوء السمعة بسبب كثرة المصادرات فى عهده ، حيث يقال انه بنى مسجدا فى الاسكندرية من حصيلـه الأموال والممتلكات التى صادرها (١١٥) . ومن ذلك حينما دخـل بدر الجمالى القاهرة ٤٦٦ هـ كان معه تسعمائه من أعوانه امر كلا منهم بقتل أمير من امراء المستنصر على أن نؤول نروه ودور المقتول الى خلفه (١١٦) . بداية فى عصر المعز قام بمصادره وسجن أحد أمراء الاخشيديين ويدعى تبر لأنه قاوم جوهر الصقلى وحاربه عند دخوله مصر ، وعقب وفاته فى السجن سلخ جلده وصلب (١١٧). كذلك أمر المعز الفاطمى ، الخبير اليهودى الأصل يعقوب بن كلس بأن يستخرج من العامة المال الذى أنفقه على حملته فى طريقهـا لمصر فاستخرج يعقوب خـلال أيام — من الفسطـاط وتنيس ودميـاط والأشمونين — مبلغ ٣٩٠٫٠٠٠ دينار معزى (١١٨) . أما العزيز بالله قام فى عام ٣٧٣ هـ / ٩٨٤ م بعزل وسجن ومصادره الوزير يعقوب ، واخذ منه نصف مليون دينار ثم أعلاه للخدمة بعد ذلك (١١٩) . وعندما توفى هذا الوزير صودرت تركته (١٢٠) . ثم دبر الدولة بعد ابن كلس وزيران من أهل الذمة هما : منشأ القزاز اليهودى وعيسى بن نسطورس المسيحى فأسـاء هـذان

---

(١١٥) Rabie : The Financial System of Egypt 564-741 (London 1972), p. 122.

(١١٦) عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : فى تاريخ مصر الاسلامية (د . ت) ، ص ١٤٩ .

(١١٧) المريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٣ .

(١١٨) عصفور : المرجع السابق ، ص ٣٩ — ٤٠ .

(١١٩) Rabie : Op. Cit. ; Fischel ; Jews in the Economic and Political Life of Mediaval Islam (New York, 1969),

(١٢٠) العينى : السيف المهند ، ص ١٥٤ .

معاملة المسلمين فشكتهما احدى النساء للعزيز فقام بمصادرتهما وأخذ من عيسى ۳۰۰,۰۰۰ دينار ومن منشا مبلغا كبيرا (۱۲۱) . أما الحاكم بأمر الله فقام فى عام ۳۸۹ هـ بمصادرة المحتسب ابن ابى نجده بسبب سوء معاملته للعامة ثم قتله ، كذلك فى عام ۱٦٠ هـ وبعد قتل برجوان صادر الحاكم ممتلكاته (۱۲۲) . وفى عام ٤٥٩ هـ قبض المستنصر على الأسعد المرتضى احمد بن عبد الواحد وصادر موجوده وكان يحوى عددا كبيرا من الالات الغناء والطرب والملاهى (۱۲۳) . كذلك قام الخليفة المستعلى بعد قتل الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى بمصادرة تركته كلها ونقلها الى خزانته (١٢٤) . اما فى عهد الامر فقد ازدادت المصادرات للعامة سواء أكانوا مسلمين ام أهل ذمه فقام شخص يدعى ابو Najah الرهيب — وساعده القضاة والمباشرون — بمصادرة القبط بمبلغ ۱۰۰,۰۰۰ دينار ، كذلك جلس فى مسجد الآمر بالفسطاط وحاكم العامة وصادرهم (١٢٥) . وأخيراً فى عهد الفائز صودر الوزير عباس الصنهاجى وممتلكاته بسبب اتهامه فى قتل الخليفة السابق الظافر أبو الفائز (١٢٦) . وبسبب تعرض الكتاب المسلمين لكثير من المصادرات خلال العصر الفاطمى اضطر بعضهم على حد قول المقريزى (١٢٧) الى بيع أولاده وبناته لكى يفى ما قرر عليه . ويبدو أن فى الأمر مبالغة الا أن ذلك يعكس حالة العصر آنذاك .

---

(١٢١) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣ ، العينى : المصدر السابق ، ص ١٥٦ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٩١ ، أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (ط ٢ — القاهرة ١٩٧٩) ص ٥٢ .

(١٢٢) عصفور : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٢٣) الغزولى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

(١٢٤) العينى : المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(١٢٥). Rabie ; Op. Cit.,

(١٢٦) عصفور : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(١٢٧) الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

وأخيراً تأفل الخلافة الفاطمية بمذهبها الشيعى ويسطع فى الأفق نجم الدولة الايوبية بمذهبها السنى لتحمل لواء الدفاع عن ديار الاسلام ضد الهجوم الصليبى ، وقد انعكست تلك المتغيرات الجديدة على سياسة المصادرات فى هذه الدولة . وبداية يمكن حصر السمات العامة لهذه الظاهرة فى عهدهم فى عدة نقاط : اتجهت سياسة المصادرات فى بداية الدولة الى الفلول الباقية من الخلفاء والأمراء الفاطميين ، ثم اتجهت بعد ذلك الى الوزراء من قبط ومسلمين ، وازدادت هذه الظاهرة اتساعا كلما احتاجت الدولة الى الأموال لمواجهة الحروب الصليبية ، وزادت الشكوك فى التجار الأوربيين فنالهم قسط من المصادرات . أما عن مودع هذه المبالغ فقد استولى السلاطين على جزء منها وجزء ثان وزع على الأمراء وجزء ثالث بيع وأهدى . والى جانب الأموال شملت المصادرات العبيد والرقيق والكتب والأرض الزراعية وغير ذلك . وهذه بعض الأمثلة :

— فى عهد صلاح الدين الأيوبى صادر محتويات القصور الفاطمية والأمراء الفاطميين ، والشاعر عماره اليمنى ورفقه بسبب تدبيرهم مؤامرة لزوال ملكه واعادة الفاطميين ، وانتهى الأمر بشنق عمارة ومصادرة أمواله (١٢٨) . ثم صادر ٣٠ فدانا بمديرية ناهيا التابعة للجيزة كانت قد منحت الى الرهبان فى عهد الآمر ، وعقب وفاة العاضد ٥٦٧ هـ / ١١٧١ م صادر ورثته وبعض الموظفين الفاطميين واختص نفسه بجزء من الحصيلة ، ووزع جزءاً على الأمراء وجزء أهدى ، وباع الباقى خاصة محتويات مكتبة القصر الفاطمى ، ثم صادر محتويات المناخ السعيد والحقه

(١٢٨) عصفور : مرجع سابق ، ص ٥٤ — ٥٦ .

بقصره (١٢٩) . وفى عام ٥٧٧ هـ احتاط على أملاك عربان الشرقية وأمرهم بالنزوح الى البحيره ، وهذا بسبب ارسالهم للغلال الى بلاد الفرنج فى الوقت الذى منيت فيه غلال مصر باضرار كبيرة بسبب الفئران (١٣٠) . أما العزيز عثمان فقد صادر اموال وممتلكات بعض الأثرياء من العامه مثل ابن خالد حيث اخذ منه الف دينار (١٣١) . وفى عام ٦٠١ هـ / ١٢٠٤ م أثناء حكم العادل الأول صادر الوزير ابن شكر أثرياء القبط من الموظفين ورؤساء الدواوين وهددهم مما اضطر بعضهم الى الفرار خارج البلاد مثل الأسعد بن مماتى (١٣٢) . وفى عام ٦٠٢ هـ صادر العادل ممتلكات الأمير عبد الكريم أخو القاضى الفاضل وقدر ذلك بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ دينار ، ثم صادر عبد الرحمن بن قريش كاتب الانشاء بمبلغ ٥٫٠٠٠ دينار ، بسبب ظهور الثراء عليه (١٣٣) . وفى عام ٦١٢ هـ / ١٢١٥ م صادر العادل قرابة من ثلاثة ألاف تاجر افرنجى بالاسكندرية لأنه ارتاب فيهم وظن أنهم سيقومون بهجوم على المدينة (١٣٤) . وفى عام ٦١٣ هـ / ١٢١٦ م صودرت أملاك الوزير ابن شكر بأمر من العادل (١٣٥) . وعندما توفى ابن شكر هذا صادر الكامل كل ممتلكاته ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م (١٣٦) . كذلك عندما

---

(١٢٩) Rabie : Op. Cit., p. 122-123.

(١٣٠) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ١ ، ص ٩٤ .

(١٣١) Rabie : Op. Cit., p. 123.

(١٣٢) Rabie : Op. Cit.

(١٣٣) عصفور : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٣٤) هايد . ف : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى (جزآن — ترجمة أحمد رضا ، مراجعة عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، ١٩٩١) جـ ٢ ، ص ٥٥ .

(١٣٥) Rabie : Op. Cit., pp. 123-124.

(١٣٦) Rabie : Op. Cit.

وجد الكامل مجزأ فى حاصل الغلال قدره ١١٫٠٠٠ أردب من القمح قبض على صاحب ديوان المعاملة الظهير الطنبداوى ووالى الجيش ومستخدميه وصادرهم وعوقب الطنبداوى حتى الموت (١٣٧) . أيضا صادر الكامل عدة تجار من انكونا كانوا سجناء بالاسكندرية (١٣٨) . ولم يكن الصالح أيوب أقل ميلا الى المصادرات من والده فبمجرد توليه احتاط على أموال ومجوهرات زوجات أبيه ، ثم استدار الى أملاك الأمراء الذين ساعدوه — فى قهر العادل الثانى — وصادرهم (١٣٩) . كذلك صادر علاء الدين البندقدارى الصالحى واخذ من جملة المصادرة الظاهر بيبرس الذى حكم مصر فيما بعد (١٤٠) . وفى عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م توفيت الخاتون أرغوان الحافظية وكانت تربيه ، حقد عليها الصالح اسماعيل بسبب ارسالها للطعام والثياب الى المغيث عمر بن الصالح نجم الدين أيوب أثناء حبسه ، فصادرها وأخذ منها ٤٠٠ صندوق مال (١٤١) .

من العرض السابق يتضح أن المصادرات كانت سمة العصور الوسطى ، واحد مظاهر السوء سواء فى الشرق أو الغرب ، فنجد فى الشرق — خاصة بغداد — عانى التجار من المصادرات

---

(١٣٧) على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (ط ١ ، جـ ١٣ ، بولاق ١٣٠٥) ص ٤٤ .

(١٣٨) هايد : المرجع السابق نفس الجزء ، ص ٥٧ .

(١٣٩) Rabie : Op. cit., p. 124.

(١٤٠) أبو المحاسن : النجوم ، جـ ٧ ، ص ٩٥

(١٤١) بدر الدين العينى : عقد الجمان فى تاريخ اهل الزمان (جـ ١ تحقيق محمد محمد امين ، القاهرة ٩٨٧) ص ٥٠ ، ابن كثير : البداية ، جـ ١٣ ، ص ١٨٠ ، الصفدى : الوافى بالوفيات ، (جـ ٨ ، تحقيق محمد يوسف نجم ، ط ٢ ، فيسبادن ١٩٨٣) ص ٣٥١ .

والقهر (١٤٢) ، وفى الغرب وجدت المصادرات وايقاع الحوطة على الموجود ، وكان يقابلها فى الاقطاع الغربى كلمة For ficture (١٤٣) .

وقبل أن نختم هذه المقدمة يتعين علينا بيان أنواع العقوبات التى سرت فى دولة المماليك والتى كانت المصادرة احداها ، كما أن غالب هذه العقوبات كان يصاحب توقيع المصادرة وسيتضح ذلك جلاء من خلال فصول الرسالة :

١ ـ تعليق الرجل من رأسه ثم ينفخ من دبره بالكير حتى تجحظ عيناه (١٤٤) .

٢ ـ التغريق فى الماء . ومثال ذلك عندما صادر الغورى زوجة نانى بيك الخازندار هددها بالتغريق لو لم تدفع ما قرر عليها (١٤٥) .

٣ ـ **التخزيق** : يعلق المذنب فى حبل ببكرة أعلى صارى ثم يشد الحبل فيرتفع المذنب ، ثم يرخى الحبل فيقع المذنب على أحد الخوازيق التى دقت له فى الأرض فيخرج ذلك الخازوق من جسده أينما أصابه ، وهذا ما توضحه حكاية والى الفسطاط مع الناصر محمد بن قلاوون (١٤٦) .

---

(١٤٢) كمال الدين ابو الفضل بن الفوطى : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المائة السابعة (تحقيق مصطفى جواد ـ بغداد ١٣٥١ هـ) ص ٤٣٠ .

(١٤٣) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٠ ، ٥١١ .

(١٤٤) على بن داود الصيرفى . نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان (٣ أجزاء ـ تحقيق حسن حبشى ـ القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) ج ٣ ، ص ٢٣٦ .

(١٤٥) محمد أحمد بن اياس . بدائع الزهور فى وقائع الدهور (٥ أجزاء ، ط . ٣ ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) ج ٥ ، ص ٣٢ .

(١٤٦) العينى : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، ألف ليلة وليلة (٤ أجزاء ـ بيروت . د ت) ج ٣ ، ص ٣٦٩ .

٤ ــ **المقشرح** : وهى عقوبة عبارة عن ضرب الناس على ألواح أكتافهم وهم وقوف فاذا مال المذنب الى الأمام ضرب على صدره ، والذى استحدث ذلك هو القاضى كريم الدين الصغير ناظر الدولة فى عهد الناصر محمد (١٤٧) .

٥ ــ **الضرب بالمقارع** : وكان يتم بعد تعرية المذنب من ملابسه وكانت تترك آثارا ظاهرة فى الجسم(١٤٨) . مثال ذلك عندما جرد الصاحب تاج الدين محمد بن حناجر ده الشجاعى من ثيابه وضربه (١٤٩) . وأبطلها السلاطين أحيانا (١٥٠) .

٦ ــ **التجريس والتشهير بالعيب (وتنطقها العامة : التجريص)** : وهى عبارة عن شهر المذنب فى الطرقات على حمار أو ثور أو جمل ويضرب الجرس على رأسه كى يجتمع الناس حوله ، وأحيانا تزفه المغانى ، ويعلق فى عنقه ماشة وهون أو جرة خمر ، وعقب ذلك الطواف يضرب وسط الناس بالسياط عقوبة له على ذنبه ، ويتولى ذلك المشاعلى (١٥١) . والمشاعلى

---

(١٤٧) الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٣٤٦ .

(١٤٨) العينى . المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٧٩ ، ٢٢٩ ، ألف ليلة وليلة ، جـ ١ ، ص ٤٩ .

(١٤٩) الكتبى : فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٢٥٦ .

(١٥٠) بهاء الدين عبد الله الخالدى . المقصد الرفيع المنشأ الهادى لديوان الانشاء (مخطوط مصور بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥) ، ص ٧٣ .

(١٥١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ ح (٤) ، العينى . عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (حوادث ٨٢٤ ــ ٨٥٨ ، تحقيق عبد الرازق القرموط ، ط ١ ، القاهرة ١٩٨٩) ص ٢٢٣ ح (٣) ، قاسم عبده : دراسات ص ٢٥ ح (٢) ، عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، العصر المماليكى ، ص ٤٢١ ، ٤٢٣ ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (القاهره ١٩٨٧) ص ٩٩ ، على ابراهيم حسن : مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٩) ص ٣٦٧ ، سهام مصطفى أبو زيد : الحجة فى مصر الاسلامية (القاهرة ١٩٨٦) ص ١٣٥ ، عبد المنعم ماجد : نظم ، جـ ١ ، ص ١٢٩ ،
Quatremere : Op. Cit., T 2, p. 50 N. 126.

ينسب الى المشعل الذى يحمله فى سيره ليلا ومنوط به تشهير المذنب حيا كان أو ميتا (١٥٢) . وقد وصف شمس الدين ابن دانيال (١٥٣) فى بابته « عجيب وغريب » المشاعلية فقال :

صنعتنا محمودة هى كبطن عتل
فان تجد مجرسا على حمار أرحل
تدمع عينيه كأن قد كحلت بفلفل
فنحن بالدرة عن تذاله لم نعدل
نقول قولا يزعج أسماع ذات الثقل
هذا جزاء كل من يقول مالا يفعل

٧ ــ احماء الخوذة الحديد على جمر النيران ثم تلبس للمذنب فى راسه مما يسبب له ألما عظيما . وقد فعل هذا منكرتمر نائب السلطنة ٦٩٧ هـ مع القاضى بهاء الدين بن الحلى ناظر الجيوش (١٥٤) . وفعل ذلك أيضا مع ابن الطبلاوى ٨٠٠ هـ (١٥٥) .

٨ ــ **التسعيط** : وهو عبارة عن اسقاء المذنب ماء بالجير والملح والخل من أنفه (١٥٦) .

---

(١٥٢) العينى : المصدر السابق ، ص ٧٢٣ ، ح (٤) .

(١٥٣) طيف الخيال (دراسه وتحقيق ابراهيم حمادة : خيال الظل وتمثيليات ابن دانيال ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٢٢٧ .

(١٥٤) العينى : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٤١١ ، الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٣٤٨ ، أبو المحاسن : المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى (جـ ٣ تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٣٥ ــ ٣٦ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى (جـ ٢ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٢٩٤ ، ماجد : طومان باى أخر سلاطين المماليك (القاهرة ١٩٧٨) ص ٦١ .

(١٥٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٩٩ .

(١٥٦) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٧١ ، ح (٣) ، ابن اياس : المصدر نفسه ، ص ٤٩٨ .

٩ ــ **التوسيط** : ضرب المذنب بالسيف تحت سرته ضربة قوية تقسمه الى نصفين وتنهار أمعاؤه الى الأرض (١٥٧) .

١٠ــ **السجن** : فى اللغة هو الحبس ، والحبس شرعا هو منع الشخص من التصرف بنفسه وتعويقه ، وليس حجزه فى مكان ضيق (١٥٨) . وفى عصر المماليك كانت هناك عدة سجون مثل خزانة البنود الخاصة بالأمراء والجند المماليك ، وخزانة شمائل ، وحبس المعونة وخصصا للمجرمين واللصوص وقطاع الطرق ، وسجن الحجرة خاص بالنساء المذنبات ، هذا الى جانب الجب والمقشرة والعرقانة وقلعة دمشق وسجون المدن . وفى السجون لقى المساجين معاملة سيئة ، ولم يطعموا عدة أيام خاصة فى عهد الجراكسة . فمثلا فى عام ٨٥٠ هـ ثار المحابيس بسجن المقشرة وقتلوا السجان وخرجوا جميعا والسبب انهم ظلوا لمدة ثلاثة أيام لم يذوقوا شيئا من الطعام . وفى عام ٨٧٣ هـ حبس يشبك الدوادار عدة نسوة من أهل الصعيد فى وكالة الأتابك قانم وتركهن دون اطعام فرأف بهن بعض العامة واشترى لهن أردب فول ورماه لهم فأكلوه.

---

(١٥٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٠٤ ح (١) ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ص ٤٠٠ ، عاشور العصر المماليكى ، ص ٤٢٤ ، سهام : الحسبة ، ص ١٣٦ ، ماجد : المرجع السابق ، نظم ، جـ ١ ص ١٣٤ ، محمود رزق سليم : المرجع السابق ، محمد زغلول سلام : الأدب فى العصر المملوكى (جـ ١ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٦٢ .

Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 72 N 103.

(١٥٨) عاشور : الحياة الاجتماعية فى المدينة الاسلامية (مجلة عالم الفكر ، مجلد ١١ ، عدد ١ ، الكويت ١٩٨٠) ص ١٢٤ ، مصر ، ص ١٥٦ ، أبو غدة . أحكام ، ص ٣٩ ــ ٤٠ .

من شدة الجوع (١٥٩) . كذلك أسيء استغلال المساجين فى عمليات الحفر ، وخرجوا مع سجانهم ليشحذوا أكلهم (١٦٠).

١١ــ **المعصر** : وهو عقاب المذنب بآلة العصر المسماة المعصرة وهى عبارة عن خشبتين مربوطتين ببعضهما ويوضع بينهما الجزء المراد عصره فى المذنب ثم تشد الخشبتان بشدة فيؤدى ذلك الى أضرار بالغة بالجلد والعظام المعصورة بينهما (١٦١) .

١٢ــ **التسمير** : نوع من العقاب عبارة عن نزع ثياب المذنب ثم ربطه على خشبتين على هيئة صليب ، ثم تدق فى أعضائه مسامير غليظة تربطه بالخشب ، ويطاف به فى الشوارع وينادى خلفه هذا جزاء من فعل كذا ، واذا لم يعف عنه يوسط(١٦٢) . وفعل هذا مع أحد الدماشقة عندما ادعى انه السلطان أبو بكر بن الناصر ، فسمر وضرب بالمقارع وقطع لسانه وأرسل لمصر مقيدا فى الخشب (١٦٣).

---

(١٥٩) ابن الصيرفى . أنباء الهصر بأنباء العصر (تحقيق حسن حبشى ــ دار الفكر ــ القاهرة ١٩٧٠) ص ٦٥ .

(١٦٠) عاشور : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٦١) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٠ ح (٣) ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، المجتمع المصرى ، ص ٩٩ ، ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٣٤ ، اسلام : الأدب ، ج ١ ، ص٦٢ ، على ابراهيم حسن : مصر ، ص ٣٦٧ ،
Quatremere, Op. Cit., T. 1. p. 94 N 116.

(١٦٢) عاشور : المرجع السابق ، العصر المماليكى ، ص ٤٢٣ ، سهام : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ماجد : المرجع السابق ، سلام : المرجع السابق ، البيومى اسماعيل الشربينى : ديوان النظر فى عصر المماليك (رسالة ماجستير غير منشورة ــ كلية الآداب جامعة المنصورة ١٩٩٠) ، ص ١٠٥ .

(١٦٣) فخر الدين محمد الكتبى : عيون التواريخ (ج ١٤ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٩٧ تاريخ) ص ٨ .

١٩ — الصلب والجلد : خاصة بسبب السكر . ووصف ذلك ابن دانيال (١٦٤) قائلا :

لقد كان حد السكر من قبل صلبه
خفيف الأذى اذ كان فى شرعنا جلدا
فلما بدا المصلوب قلت لصاحبى
الا تب ، فان الحد قد جاوز الحدا

٢٠ — القتل : وكان ينفذ بالعديد من الطرق منها حز الرأس ووضعها فوق رمح وشهرها بالمدينة (١٦٥) . بالاضافة الى الكثير من الطرق السابقة كالتوسيط والتغريق ... الخ ، وكان المحكوم عليه بالقتل — قبل تنفيذ الحكم — يوضع له عصابه على عينيه (١٦٦) .

والى جانب هذه العقوبات وجدت وسائل أخرى للتعذيب ، منها الجاوبس على دست معدنى محمى بالنار ، وخلع ضروس المذنب ودقها فى رأسه ، وضرب الاوتاد فى الاذان ، ودق القصب تحت الاظافر ، وقطع الأيدى ، وتكحيل العين بالنار ، والتعليق من اليدين ووضع اثقال فى الرجلين حتى تخلع الأعضاء ، والنفى من البلد ، والترسيم طويل الأجل ، والقتل بالنمجاة ، وضع الاصابع فى زيت مغلى ، وفقء العين بالسيخ المحمى (١٦٧) . هذا بالاضافة الى عقوبات الحد والتعزير .

---

(١٦٤) المصدر السابق ، ص ١٥٠ — ١٥١ .
(١٦٥) محمود رزق سليم : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٣ .
(١٦٦) ألف ليلة وليلة ، ج ٢ ، ص ٤٠٢
(١٦٧) للمزيد عن هذه العقوبات انظر : — شهاب الدين بن فضل الله العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف (القاهرة ١٣١٢) ص ١٢٤ ، أبو بكر بن أيبك الدوادارى : كنز الدرر وجامع الغرر (ج ٩ الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، وتحقيق هانس روبرت رويمر ، القاهرة ١٩٦٠) ، ص ٧٠ ، ١٠٧ ، ٣٥٨ ، محمد =

ولما كان شاد الدواوين هو المسئول عن عقاب المصادرين نجده هو الذى استجد العديد من وسائل العقاب التى لم تكن موجودة من قبل . وهذا ما فعله الشاد الأكوز بن عبد الله الناصرى (١٦٨) .

مغزى المصادرة والهدف من وراء توقيعها :

ويمكن حصر ذلك فى نقطتين :

(أ) **مغزى مالى :** ويتمثل فى أن المصادرات كانت احد الموارد المالية سريعة العائد ، التى لجأت اليها الدولة لملء الخزانة أو للتعمير أو لمواجهة النفقات العادية أو الطارئة كالحروب والمجاعات والحفلات وغيرها .

(ب) **مغزى عقابى :** ويتمثل فى أن المصادرة كانت سلاحا باترا لمنافسى الحكام والخارجين عليهم — لأنه لو لم يكن مع الخارجين اموال للصرف على من معهم لانفضوا من حولهم — والمثيرين للفتن والمتهمين بالخيانة ، والفارين من أعمالهم ، والمقصرين فى واجباتهم ، والمتباطئين فى سداد ما عليهم من متأخرات والمختلسين ، والمتلفين لمال الدولة أو لعملتها ، ومرتكبى الجرائم الأخلاقية أو الاجتماعية أو جرائم الآداب العامة .

= ابن خليل الاسدى . التيسير والاعتبار (تحقيق عبد القادر احمد طليمات ، دار الفكر العربى ١٩٦٧) ص ١٣٦ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (ط ٦ ، بيروت ١٩٨٦) ص ٢٢٢ ، المقريزى : الخطط ج ٢ ، ص ٢١٣ ، على ابراهيم حسن ، دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٨) ص ٣٠٩ ، ماجد : طومان باى ص ٦١ ، سلام : المرجع السابق ، عاشور . المجتمع المصرى ، ص ١٠٠ ، مصر ، ص ١٥٦ ، البيومى اسماعيل : المرجع السابق ،

Poole : A History of Egypt, p. 294.

(١٦٨) ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، ج ٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ ، الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٣٤٨ .

وفى ختام هذه المقدمة يتضح أن المصادرات كانت سياسة عامة بمصر خلال العصور السابقة على عصر المماليك وخلاله ، وأيضا فى المشرق والمغرب . وكانت لها أسبابها التى دفعت الحكام الى اللجوء اليها ، خاصة الحاجة الى مال أو عقاب سياسى للحد من خطر رجال الدولة . وفيما يختص بالعقوبات فى عصر المماليك نجد انه كانت هناك عقوبات لجرائم الحدود والقصاص والتعازير ، الا انه فيما يختص بتطبيق الحد أشار المقريزى (١٦٩) الى ان ذلك ارتبط بشيئين : قوة جاه المجنى عليه ومركزه ، ومقدار المال المقدم من الجانى الى الولاة . ونضيف كذلك فداحة الجرم المرتكب . كذلك نجد أن العقوبات تدرجت من السب والشتيمة بالفاظ بذيئة الى الضرب الى الحبس الاحتياطى أو الترسيم طويل الأجل ، الى السجن ، الى القتل بأنواعه سواء بالتجويع أو ضرب بالنمال أو رجم أو عصر أو تغريق أو سم أو تخزيق أو تسمير أو تسعيط أو توسيط او صلب أو السيف والنمجاة أو كى أو خنق .... الخ . والحقيقة أن هناك العديد من العقوبات أو وسائل التعذيب استجدت فى عصر سلاطين المماليك ، وتحتاج الى معالجة متأنية تبحث عن أسباب انتشارها ، وهل كانت السلطة على صواب فى استحداثها أو لا ؟ ، وهل كان الغرض منها الاصلاح أو التنكيل ؟ الى غير ذلك من عشرات الأسئلة التى سنحاول الاجابة عنها من خلال الفصل الأول الذى يتناول طبيعة المصادرة وأسبابها فى عصر سلاطين المماليك .

---

(١٦٩) السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٠ .

الفصل الأول

طبيعة الصادرات وأسبابها
فى عصر المماليك

تكتنف دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للبلدان الاسلامية خلال العصور الوسطى العديد من الصعوبات أبرزها :

● قلة الدراسات المقارنة بين المجتمع الاسلامى عامة عهد الامبراطورية العثمانية الا بعض فصول عن الوقف .

● قلة الدراسات المقارنية بين المجتمع الاسلامى عامة والمجتمعات التى تحيط به والتى سبقته والتى تلته ، وذلك لرسم صورة واضحة المعالم لموضوع الدراسة .

● عدم اشتمال كثير من الدراسات لكل طوائف المجتمع اذ عكف كثير منها على الاهتمام بدراسة طبقات الحكام والعلماء ، دون التعرض بنفس القدر للطبقات الأخرى من أرباب الحرف والصناعات ، ومناقشة احوال الفلاحين والتجار وغيرهم (١) .

وبقدر الامكان ، وفى ضوء ماتوصلنا اليه من معلومات سوف نناقش فى هذا الفصل احدى السياسات والظواهر العامة التى سرت فى مصر الاسلامية ابان حكم سلاطين المماليك ، والتى شملت جميع طوائف المجتمع الا وهى سياسة المصادرات . وقد عمدنا فى التقديم السابق الى التعريف بهذه السياسة وتطورها خلال العصور

---

(١) Cahen C : L'Histoire Economique et sociale re l'orient Musulman Me'dieval (Revue des Etudes Islamiques, Tome XXVIII, Cahier 1, Paris 1960), pp. 96-103.

السابقة حتى يتسنى لنا رسم صورة حقيقية ومحايدة لما كان عليه الوضع فى مصر المملوكية ، وليتبين لنا أن المماليك ليسوا هم أول من ابتدع وطبق هذه السياسة فى مصر .

وبادىء ذى بدء نعتبر المصادرات من أهم الظواهر ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى وذلك لأنها تبين لنا بشكل واضح مدى ما أصاب المجتمع فى عصر المماليك وأجهزته الادارية من تدهور وانحلال بسبب رسوخ هذه الظاهرة فى ذهن الحكام المماليك بعد أن لمسوا عائداتها الضخمة ، التى غدت أحد مواردهم المهمة لذلك يتعين علينا فى البداية البحث فى طبيعة المصادرات ، ثم نطاقها ، ثم تطبيقاتها أو أسبابها :

(أ) طبيعة المصادرة :

كانت المصادرات تتوقف على نوعية العلاقة بين السلطان ومماليكه من ناحية ، وعلى الأحوال الداخلية فى الدولة من ناحية أخرى . ومن الوجهة السياسية كانت المصادرة أحيانا تعتبر عقوبة أصلية ، وغالبا ما تعتبر عقوبة تكميلية أو جوازية يقررها السلطان تبعا لعقوبة أصلية أخرى يستهدف منها ردع الجانى . ويتضح هذا بجلاء اذا ما نظرنا الى نهايات المصادرين ، فسنجد أن أغلبهم قد وقعت عليهم عقوبات عدة كالقتل والسجن والنفى ، والى جانبها وقعت عليهم المصادرة تحقيقا للأغراض المستهدفة من العقاب . فمثلا فى عام ٧٩٥ هـ خرج سيف الدين تمربغا (منطاش) على السلطان برقوق وحينما قبض عليه قتل وصودرت أمواله(٢). وهناك أمثلة عديدة على ذلك .

أما من وجهة النظر الاقتصادية فلا يمكن القول بأن مصادرة السلطان للعامة والمباشرين لجمع مال منهم لمواجهة احدى الحروب

---

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٦٠ .

كان عقوبة لهم ، بل ان ذلك يمكن اعتباره نوعا من انواع التدابير التى تتخذها الدولة لتوفير السيولة المالية اللازمة لمواجهة الطارىء المستجد . مثال ذلك ما فعله قطز ٦٥٨ هـ ، والناصر محمد ٧٠٠ هـ ، وبرقوق ٧٩٥ هـ وقنصوه الغورى ٩٠٨ هـ ، ٩٢٠ هـ .
كما أن مصادرة السلطة للمختلسين والمسيئين الى المال العام تعتبر نوعا من أنواع التعويضات التى تحصل عليها الدولة مقابل ما اختلس أو ما أضير . مثال ذلك ما فعله الناصر محمد ٧٣٥ هـ مع الولاة والمباشرين (٣) ، والناصر حسن مع منجك اليوسفي ٧٤٨ هـ (٤) . ومن الناحية الاجتماعية فان معظم المصادرات التى تمت لهذا الغرض تميزت طبيعتها بأنها عقوبة أصلية فى غالبها قصد منها المحافظة على النظام العام ، واحترام حقوق الآخرين . مثال ذلك ما فعله الكامل شعبان مع العربان فى عام ٧٤٦ هـ (٥) .

نخلص من ذلك الى أن طبيعة المصادرات عامة فى عصر المماليك كانت فى معظمها عقوبات تكميلية ، وبعضها أصلية ، وتركت للدولة أو للسلاطين حرية تطبيقها من عدمه .

(ب) نطاق المصادرات :

بسبب اتساع نطاق المصادرات فى مصر المملوكية فانه يمكن تصنيفها الى ثلاثة نطاقات :

١ ــ **مصادرات خاصة :** وهى التى وقعت على الأفراد والجماعات ممن يقترفون أى جرم فيه اساءة للأفراد أو الدولة

---

(٣) المقريزى : سلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٢ ، الدوادارى : كنز الدرر ج ٩ ، ص ٣٧٦ .

(٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٣٥ ، قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ١ ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٧٨) ص ٣٣ .

(٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٧ ــ ٦٨٨ .

وغالبها ترجع الى أسباب سياسية ، وبعضها لاسباب اجتماعيه واقتصاديه سيأتى بيانها فيما بعد .

٢ ــ **مصادرات عامة كلية** : ويميز هذا النطاق من المصادره عن باقى النطاقات أنه يشمل جميع مالدى المصادر من مال أو عقار أو خلافه ، ولا يترك له شيئا البته . ويتمثل ذلك فى مصادرة ارث المسلم المرتد . مثال ذلك : مصادره واشى ودواليب وأموال فخر الدين بن سبع الخولى شيخ عرب زفتى عام ٧٩٢ هـ بسبب كفره وانتهى أمره بالقتل (٦) . كذلك يمكن القول بانه شمل مصادرة من يعثرون على أى كنز ولم يبلغوا الدوله عنه . مثال ذلك مصادرة الحبيس النصرانى ٦٦٦ هـ ، واحد التجار ٧٣٦ هـ ، وبعض العامة ٨١٥ هـ (٧) .

٣ ــ **مصادرات عامة جزئية** : وهذه كثيره جداً فى عصر المماليك ، ووقعت خاصة على المباشرين وعلى كل من تحوم الشبهة حول مصدر ثروته ، أو ظهور الثراء المفاجىء عليه دون أن يكون له من مصادر الدخل ما يبرر هذه الثروة الطائلة . مثال ذلك الوزير فخر الدين ماجد بن خصيب فى عام ٧٦٢ هـ (٨) . والبردداريه والرسل والمستوفون فى عام ٨١٦ هـ (٩) . أى أن هذا النطاق كان عبارة عن مصادرة الأرباح غير المشروعة .

---

(٦) ابن حجر : أنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٤ ــ ٣٥ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٧١٢ .

(٧) أبو محمد بن على اليافعى ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (جـ ٤ ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٠) ص ١٦٥ ، النويرى ، نهاية الأرب (جـ ٣٠ تحقيق محمد عبد الهادى شعيره ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٩٠) ص ١٥٢ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩١ ، ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٧٤ .

(٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٥٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٥٧٤ .

(٩) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ١٤٩ .

(جـ) أسباب وتطبيقات المصادرات :

بعد دراسة ٣٣٠٦ حالات مصادرة تمت فى عصر المماليك بشقيه البحرى والجركسى يمكن تقسيم أسبابها الى أربعة أقسام : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ومجهولة .

● **الأسباب السياسية :**

وتتلخص فى رؤية الدولة لعلاقاتها بالناس من منظور استغلالى، ويتضح ذلك من خلال مناقشة البنية السياسية للدولة . حيث يعتبر هؤلاء المماليك أجانب حكموا الكثير من الناس ، وأبعدوهم عن المراتب العليا فى الهرم الاقطاعى ، ولم يكن للمماليك مصلحة فى تطور القوى الاقتصادية لبلادهم ، وبالتالى عمد حكمهم الى الاستغلال الشرس ، مما ترتب عليه تخريب الأقطار المزدهره سابقا (١٠) . وأصبحت المصادرات أداة من أدوات السلطة للتعامل مع الناس ، ومظهرا من مظاهر تدهور الحكم — خاصة فى العصر المملوكى المتأخر — وليست سببا لسقوط وتدهور دولة المماليك ، ولعل هذا راجع الى عجز السلطة العسكرية عن ادارة الشئون المدنية بعد أن هدأت المعارك الصليبية والمغولية ، ولم يعد هناك نشاط عسكرى ، فنتج عن هذا العجز تدهور فى الدولة ، ولجأ الساسة وقت الأزمات الى مصادرة الأثرياء ، لعلمهم يقينا أن هذه الأموال تمت جبايتها من خلال وظائف الدولة أو تأدية خدمات لها حيث لا مورد رزق لهؤلاء المقطعين الأثرياء الا من خلال ما يتلقونه نتيجة استغلالهم للاقطاعات ومن أرزاقهم فى مقابل أدائهم بعض الالتزامات الاقطاعية تجاه الدولة كتقديم الجند وغير ذلك .

---

(١٠) أشتور : التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى (ترجمة عبد الهادى عبلة ، مراجعة أحمد غسان سبانو — دمشق ١٩٨٥) ص ٣٦٩ .

كذلك ترجع الأسباب السياسية الى نشأة المماليك انفسهم ، وتربيتهم فى بيئات فقيرة وتعطشهم الى المال، مما جعل احدى دعائم نظام حكمهم ترتكز على عدم الرغبة فى ظهور منافسين اثرياء لهم ، كما أن طبيعة عيشهم اتجهت الى البذخ والاسراف ناهيك عن كثرة تجاريدهم التى احتاجت الى مصاريف باهظة . وانعكس حبهم للمال وعيشة البذخ التى ركنوا اليها الى نظام توليهم للوظائف ، حيث تولى الواحد منهم اكثر من وظيفة مما أتاح لهم جمع أموال شتى أغرت السلاطين بسلبها . ويمكن حصر المصادرات لأسباب سياسية تحت عدة أسباب :

١ ــ عدم رغبة السلاطين فى ظهور منافسين أقوياء أو أثرياء ــ أو توابع لهم ــ ينازعونهم الحكم والنفوذ : (١١) .

سواء كان هذا المنازع عدوا أو صديقا ، فكان يجنى عليهما ، ولم يكن احد بعيداً عن الطعن (١٢) . وقد ادى عدم احترام المماليك لمبدأ وراثة العرش ــ باستثناء بعض فترات المماليك البحرية ــ الى قيام العديد من الصراعات والفتن للتوصل الى منصب السلطان ، وهذا التطلع كان سبباً فى كثرة المصادرات التى ابتلى ــ وليس امتاز على حد قول البعض (١٣) ــ بها عصر المماليك وساد فى هذا العصر عبارة « الملك عقيم » أى لايورث(١٤) .

---

(١١) Ayalon : Suudies on the Structure of the Mamluk

(١٢) Irwin : the Middle east in the Middle Ages, the early Army (Bulletin of the School of Oriental and African Studies XV/2 & 3, XVI, 1, London. 1953-1954) Vol. 1, p. 207. Mamluk Sultan (London, 1986), p. 114.

(١٣) محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (ط ١ ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٧٢ .

(١٤) المقريزى : المصدرالسابق ، جـ ٢ ق ١ (نشر محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧١ م) ص ٦٥ .

وهذا يبين نظرة الأمراء الى منصب السلطنة ، وعدم أحقيتها الا لمن يوليها قدرها بما له من قوة ونفوذ .

وفى سبيل نخلص السلاطين من أرباب المال والجاه ممن يخشى بأسهم ، اتبع غالب الحكام مع هؤلاء سياسة الاستنزاف طويل المدى بمعنى تولية الشخص لأحد المناصب ثم عزله لسبب ما بعد فترة قصيرة ومصادرته ، ثم اعادته لعمله ثم عزله ومصادرته ... الخ .

ويظل هذا الوضع حتى تستنزف أمواله ويصبح لا محل له من الجاه أو السلطان . مثال ذلك : ابن هلال الدولة وحاشيته فى عهد الناصر محمد بن قلاوون عامى ٨٣٤ هـ و ٧٣٥ هـ (١٥) ، وسعد الدين بن البقرى فى أعوام ٧٨٥ هـ و ٧٨٦ هـ و ٧٩٠ هـ ، و٧٩٢ هـ و ٧٩٣ هـ و ٧٩٦هـ و ٧٩٩ هـ ، وبلغ مجموع ما أخذ منه ٣٠٥٫٠٠٠ دينار و ٢٩٧٫٠٠٠ درهم ، بالأضافة الى دوره ، وانتهى الأمر بتسميطه وقتله خنقاً (١٦) .

وفى بعض الأحيان كانت العامة تقف ضد ما يصبو اليه السلطان من تحقيق غرضه — دون أن يدروا — ويطالبوا السلطان بعزل هذا الموظف لأى من الأسباب ، حينئذ كان السلطان يلجأ الى

---

(١٥) الدواداری : المصدر السابق ، ص ٣٧٥ — ٣٧٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٨٢ .

(١٦) شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى : انباء الغمر بانباء العمر (جـ ٢ ، بيروت ١٩٨٦) ص ١٣٣ ، جـ ٣ ، ص ٦٥ ، ٢١١ ، ٣٢٠ ، ابن الصيرفى : نزهة ، جـ ١ ، ص ٧٧ ، ١٠١ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٧٨ ، ٤٤٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٦٦ ، المقريزى ، خطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، السلوك ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٥٠٠ ، ٥٢٠ ، ٥٨٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٢ ، ٨٧٩ ، ابن اياس ، مصدر سابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٣٦ ، ٣٥٠ ، ٣٩٢ ، ٤٦٦ .

حيلة رصدها مؤرخ معاصر (١٧) مفادها ان السلطان يقوم بعزل المشكو فيه وتولية من هو أسوأ منه ، فتجد العامة نفسها كالمستجير من الرمضاء بالنار ، فتستغيث بالسلطان مرة ثانية بعزل الحالى فيعزله ويولى السابق . وكثيراً ما تكررت هذه الأفعال طول عصر سلاطين المماليك . كما حدث فى عهد السلطان المعز أيبك ٦٥٢ هـ حيث قتل اقطاى ، وصادر ما اخذه من أموال بيت المال (١٨) . وفى عام ٦٩٦ هـ بعد أن تولى لاجين الحكم استدار الى من ساندوه فى الولاية : كالنائب شمس الدين قراسنتر ، والوزير سنقر الأعسر وغيرهما فصادر أموالهم وحواصلهم بمصر والشام (١٩) . وذلك لكى يحد من نفوذهم ، ولكيلا يخونوه مع غيره مثلما فعلوا معه من قبل . أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى اقصى عن الحكم مرتين ، فقد حنكته التجربة واستطاع التمييز بين مؤيديه ومن يحرقون بخور الثناء بين يديه . ابتدأ حملة تصفياته ببيبرس الجاشنكير المغتصب الثالث لحكمه ، فخنقه وصادر أمواله ، وفرق مماليكه على الأمراء ٧٠٩ هـ (٢٠) . أعقب ذلك بمجموعة أخرى فى السنوات التالية مثل نائب السلطنة سلار ، وأسند مركرجى نائب حلب ٧١٠ هـ ، ثم ناظر الخاص كريم الدين الكبير ٧٢٤ هـ ، ثم ابن فضل الله ناظر الجيش ٧٣٢ هـ ، ثم الأمير الماس ٧٣٣ هـ ، ثم النشو ناظر الخاص ٧٣٩ هـ ، وأخيراً

---

(١٧) غرس الدين خليل بن شاهين الظاهرى : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس راويس ، باريس ١٨٩٤) ص ٦٦ .

(١٨) ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (ج ٥ ، بيروت ١٩٧٩) ص ٣٧٦ .

(١٩) ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٣٥٠ .

(٢٠) Muir : the Mamluk or slave Dynasty of Egypt (Amsterdam 1968), p. 66.

تنكز نائب دمشق ٧٤٠ هـ (٢١) . ومن طريف ما ذكره المقريزى(٢٢) . عن مصادرة السلطان الناصر محمد لكرجى نائب حلب — فيما يختص بما نحن بصدده — أن كرجى لما حضر للقلعة سأل السلطان عن ذنبه فرد عليه السلطان قائلا « لقد أوصيتنى عند الحضور لمصر بأن اهتم بمماليكى وألا أترك فى دولتى كبشا كبيراً ، ولم يبق عندى كبش كبير غيرك » .

سار خلفاء الناصر محمد على دربه ولكن بصورة محدودة . فصادر المنصور أبو بكر فى عام ٧٤٢ هـ الاستادار علاء الدين اقبغا وولديه للحد من تحكمه فى الأمور ، ثم أعقبه بالأمير بشتاك لنفس السبب (٢٣) . كذلك صادر السلطان احمد بن الناصر محمد نائبه بمصر طشتمر حمص أخضر بسبب تحكمه فى الأمور واتبعه بصاحبه طشتمر نائب دمشق (٢٤) . وفى عهد الناصر حسن تخلص من

---

(٢١) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب فى اخبار من ذهب (جـ ٦ — بيروت — د ت) ص ١٩ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٢٧ ، ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٥٨ — ٥٩ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ص ٤٣٦ ، ابن حبيب : تذكرة النبية ، جـ ٢ ص ٣٢١ ، المقريزى : جـ ٢ ، ص ٥٤ ،

Rabie : the Financial, pp. 125-126.

(٢٢) السلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٩٣

(٢٣) الصفدى : الوافى بالوفيات ، جـ ٩ (تحقيق يوسف فان اس ، ط ٢ فسبادن ١٩٨٢) ص ٣٠٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة جـ ٢ (تحقيق محمد سيد جاد الحق ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٦) ص ١٢ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ص ٨ — ١٠ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ٣ ، ص ٥٦٣ ، الخطط ، جـ ٢ ص ٣٨٤ .

(٢٤) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ ، ص ٦٠٧ ، ليلى عبد الجواد : نائب السلطنة فى القاهرة فى عصر دولة المماليك البحرية (مجلة المؤرخ المصرى — آداب القاهرة عدد ١ يناير ١٩٨٨) ص ٢١٣ .

الأمير الكبير صرغتمش رأس النوبة وصادره ٧٥٩ هـ (٢٥) . وفى عام ٨١٢ هـ قبض السلطان فرج على الستادار جمال الدين وابنه وابن أخته وكل من ينسب اليه ، وذلك خوفا من نفوذه ، واحتاط على موجودهم (٢٦) . كذلك غضب قايتباى فى عام ٨٨٢ هـ على برهان الدين النابلسى وكيل بيت المال بسبب تدخلــه فى شئــون السلطة ، وأذاقه صنوف العذاب ، وصادره ، وظل فى العقــاب حتى مات (٢٧) .

٢ ـ الخروج على السلطان أو عصيانه (٢٨) :

عاقب سلاطين المماليك الخارجين عليهم بالعزل عن الاقطاع ـ بطال ـ ثم توقيع الحوطــة على موجــودهم ، ثم البحث فى مصيرهم كالنفى أو السجن أو القتل أو غير ذلك . وهناك العديد من الأمثلة التى تبين ذلك :

فى عام ٦٤٨ هـ صودر الملك السعيد حسن بن العزيز عثمان الأيوبى بسبب رفضه مبايعة شجرة الدر وهروبه من مصر (٢٩) . وفى عهد السلطان كتبغا وأثناء وجوده بدمشــق ٦٩٤ هـ علم أن

---

(٢٥) ابن حبيب : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢١٣ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٧١ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٤٢ ، خطط ، جـ ٢ ص ٤٠٥ .

(٢٦) ابن حجر : انباء ، جـ ٦ ، ص ١٦٥ ـ ١٦٧ .

(٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٢٩ ، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباى المحمودى (سلسلة الأعلام ـ رقم ٢٠ ـ القاهرة ١٩٧٨) ص ٣٤ .

(٢٨) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٧٥ ، حمود بن محمد النجيدى : الموارد المالية لمصر فى عهد الدولة المملوكية الأولى (رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ـ السعوديه ١٩٨٤) ص ٢٣٣ .

(٢٩) العينى : عقد الجمان ، جـ ١ ، ص ٣٢ ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٣٦٦ .

ثانيه لاجين نصب نفيه سلطانا بمصر فغضب كتبغا وأوقع الحوطة على نواب لاجين وحواصله وأمواله التى بدمشق (٣٠) . وفى عام ٧١٥ هـ احتاط السلطان الناصر محمد على أموال وحواصل بكتمر الحاجب وايدغدى شقير وغيرهما بسبب اتفاقهم على السلطان (٣١) . كذلك فى عام ٧٤٢ هـ صودرت وبيعت أملاك سيف الدين قوصون أتابك (٣٢) كجك المخلوع بسبب رفضه مبايعة السلطان الجديد أحمد بن الناصر (٣٣) . وبعد ذلك بخمس سنوات صودرت أملاك وأوقاف نائب الشام يلبغا الناصرى بسبب رفضه مبايعة السلطان حاجى (٣٤) . وفى عام ٧٥٢ هـ أحضر الملك المجاهد وألزم بمبلغ ٤٠٠،٠٠٠ دينار ، والسبب فى ذلك رغبته فى الاستقلال باليمن (٣٥) . اما الظاهر برقوق فقد ظفر فى عام ٧٩٥ هـ بمناوئه منطاش حاكم ملطية (٣٦) فأحضره من حلب وصادر

---

(٣٠) ابن تغرى : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ٦٤ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٢٤ .

(٣١) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٧٣ .

(٣٢) اتابك : من كلمتين تركيتين : أطا بمعنى أب ، بك بمعنى أمير . ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم ، وقصد به فى عهد المماليك أتابك العسكر وهو اشبه بالقائد العام للجيش . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية (جـ ١ ، القاهرة ١٩٦٥) ص ٣ ، ١٤ .

(٣٣) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٣٤) ابن كثير : المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .

(٣٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٣٧ .

(٣٦) كانت ملطية قديما من أهم مدن الشرق الاسلامى أمام الروم ، وتقع قرب التقاء نهر القباقب ـ أحد روافد الفرات ـ بنهر الفرات ، جددها الخليفة المنصور عام ١٣٩ هـ /٧٥٦ م ، وبنى بها مساكن للجند ، ونظرا لاحاطة الجبال بها غدت حصنا منيعا . كى لسترانج : بلدان الخلافة الشرقية (تعريب وتحقيق بشير فرنسيس ، كوركيس عواد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٥) ص ١٥٢ ـ ١٥٣ . أى ان ملطية فى عصر المماليك كانت نقطة دفاع متقدمة تقع على الحدود المملوكية المغولية .

أمواله ثم قتله (٣٧) . وفى عام ٨٠٢ هـ قضى السلطان فرج على مناوئيه تنم نائب الشام ، ويونس بلطا نائب طرابلس وغيرهما واستصفى أموالهم (٣٨) . وعقب ذلك بأربع سنوات استدار السلطان فرج الى عرب آل فضل (٣٩) ، وهزم زعيمهم على بن فضل وصادر ما فى بيوتهم ، وسبب ذلك رغبتهم فى تقسيم الشام (٤٠) ، ورغم ذلك لم يصف الجو للسلطان فرج وخرج عليه عدة أمراء آخرين فى عام ٨٠٧ هـ وحاربهم فهزمهم ، وفروا الى الشام ، فصادر السلطان مباشريهم ، واحتاط على موجودهم (٤١) . أما السلطان شيخ أيضا فقد قام بقتل ومصادرة اقباى نائب الشام بسبب عصيانه عام ٨٢٠ هـ (٤٢) . وفى عام ٨٤٢ هـ ثار اينال الجكمى نائب دمشق ، وتغرى برمش نائب حلب عندما سمعا بسلطنة جقمق وناديا باسم السلطان العزيز يوسف بن برسباى ، فحاربهم جقمق وصادر أموالهم ثم قتلهم (٤٣) . وأخيراً فى عهد السلطان العادل طومان باى ٩٠٦ هـ سجن سابقه جانبلاط حتى يسدد ما قرر عليه ، ثم قام بمصادرة قاضى قضاة الشافعية

---

(٣٧) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٠ .

(٣٨) ابن تغرى بردى : مصد سابق ، ج ١٢ ، ص ٢١٠ ، ج ١٣ ، ص ١٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٣ ، ص ١٠١٢ .

(٣٩) انظر الفصل الثالث ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٤٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .

(٤١) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٢١٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ١١٤١ .

(٤٢) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٤ (تحقيق جمال محمد محرز ، فهيم محمد شلتوت ، القاهرة ١٩٧١) ص ٥٧ ـ ٥٨ ، ٦٣ .

(٤٣) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٥٨ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ١٥ (تحقيق ابراهيم طرخان ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧١) ص ٣٢١ ، ٣٢٧ .

محيى الدين عبد القادر بن النقيب لأنه كان يساعد جانبلاط ، وحلف الأمراء بالا يخونوه ، والا ينضموا الى طومان باى (٤٤) .

٣ ــ التصفية السياسية عقب ولاية كل سلطان جديد لرجال سابقه :

عقب ولاية كل سلطان كان يقوم بثلاثة اجراءات :

(أ) تشتيت اعدائه من الأمراء أو من غيرهم ، سواء بالقتل أو النفى أو غير ذلك .

(ب) تقريب الأنصار والانعام عليهم بالمناصب .

(ج) اقرار بعض الأنصار فى المناصب التى يلونها (٤٥) .

وبالطبع صاحب عمليات التشتيت هذه توقيع عقوبات كثيرة منها استصفاء أموالهم ومصادرتها . مثال ذلك :

قبض السلطان المنصور على بن أيبك على بهاء الدين بن حنا وزير شجرة الدر وأخذ خطه بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ دينار (٤٦) . وعندما عاد السلطان الناصر محمد الى الحكم للمرة الثالثة سجن واحدا وعشرين أميرا . واحتاط على موجودهم (٤٧) . كذلك بعد ما تولى السلطان الناصر حسن بن محمد سلم الى شاد الدواوين الخدام الذين افسدوا حياة السلطان حاجى ، فصادر اموالهم (٤٨) . أيضا فى عهد السلطان على بن شعبان قام هو ونائبه أقتمر الحنبلى

---

(٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٤ .

(٤٥) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ضوبط : المرجع السابق ، ص ٢٠ ــ ٢١ ، محمد أمين : الأوقاف ، ص ٧٢ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٤٢ ــ ٤٣ .

(٤٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٧٦ ــ ٧٨ ، ٨٢ .

(٤٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٧٤٥ ــ ٧٤٦ .

بالقبض علي الأمراء المتهمين بقتل والده ومصادرة موجودهم لصالح خلفائهم حتى نسائهم وبناتهم (٤٩) . وفي عهد الجراكسة الذي ملىء بالفتن والصراعات نجد أمثلة كثيرة منها : بعد عودة حاجى ٧٩١ هـ وهروب برقوق ، قام حاجى ويلبغا الناصرى مدبر الدولة بتصفية أعوان برقرق ومصادرتهم (٥٠) . لذلك عندما استعاد برقرق ملكه فى العام التالى عاقب كل من أساء لآله أثناء فترة هروبه مثل . الوالى حسين بى الكورانى ، وتاج الدين بن مشكور ناظر جيش دمشق وصادرهم(٥١).وعندما آلت السلطة الى المستعين بالله العباسى ٨١٥ هـ أحدث تعديلات فى المناصب وعزل وصادر كلا من : الاخناتى ، وابن المزوق ، والاستادار الفرس ، وناظر الجيش عبد الرازق (٥٢) . وعقب تولى السلطان جقمق ٨٤٢ هـ عمل على تصفية الأشرفية ـــ أتباع الأشرف برسباى ـــ مثل الدوادار ووالى المحلة ومقدم المماليك وغيرهم (٥٣) . وهناك أمثلة أخرى كثيرة قام بها كل من السلطان خشقدم ٨٦٥ هـ ، والسلطان قايتباى ٨٧٢ هـ .

٤ ـــ المحرض على اثارة الفتن او خلع السلطان :

فكثرة الثورات والفتن الداخلية التى قام بها المماليك طبعت ذلك العصر بطابع معين ، وهو عدم الاستقرار فى كثير من مجالاته (٥٤) . ونتج عن كثرة الفتن بالدولة أن كثرت

(٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٥٠) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ ، السلوك جـ ٣ ق ٢ ، ص ٦٢٧ ـ ٦٢٨ .

(٥١) ابن حجر انباء ، جـ ٣ ، ص ٦٨ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٠٣ ، ٧٣٢ .

(٥٢) ابن حجر · المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٥٩ .

(٥٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٩٩ .

(٥٤) عاشور . العصر المماليكى ، ص ٢٣٧ .

المصادرات (٥٥) . وأولى المصادرات من هذا النوع تلك التى وقعت فى عام ٦٥٥ هـ عندما قامت أم السلطان المنصور نور الدين على بالقبض على الوزير هبة الله بن صاعد الفائزى وحبسته ثم صادرته بمبلغ مائة ألف دينار . ثم قتلته خنقا ، والسبب فى ذلك أنه شكك فى قدرة هذا السلطان الصبى على الحكم ، ورأى احضار الناصر صاحب الشام وتوليته ، بل شرع فى الاعداد لذلك (٥٦) . وفى عام ٧١٠ هـ أمر السلطان الناصر محمد نائب حلب بالقبض على فخر الدين اياز نائب قلعة الروم ومصادرته ، وذلك بسبب خوف السلطان منه من اثارة الفتن (٥٧) . وعقب ذلك بسبعة عشر عاما ثارت فتنة بين الفرنج وأهل الاسكندرية ، فأسرع السلطان الناصر بارسال من هدأ الأوضاع ، وأمره بمصادرة أهل الثغر ، فجمع منهم مائة ألف دينار (٥٨) . وفى عام ٧٤٣ هـ احتيط على خمسة أمراء طبلخاناة بسبب اتهامهم بمكاتبة السلطان المعزول الناصر أحمد فى الكرك وتحريضه ضد السلطان القائم الصالح اسماعيل (٥٩) . أيضا فى عهد السلطان الصالح صالح ٧٥٣ هـ ثار بكلمش نائب طرابلس وأحمد الساقى نائب حماة وأرادا خلع السلطان ، فلما ظفر بهما الجيش ، وقعت الحوطة على موجودهما (٦٠) . وفى عهد الجراكسة وجد أيضا العديد من الحالات المشابهة فمثلا : فى عام ٧٨٢ هـ قامت فتنة بين الأتراك والجراكسة ممثلة فى الأتابك برقوق والأمير بركة الجوبانى ، انتهت

---

(٥٥) ابن تغرى بردى : النجوم جـ ١٣ (تحقيق فهيم محمد شلتوت ــ القاهرة ١٩٧٠) ص ٦٩ ، ٧٧ .

(٥٦) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٩٠ .

(٥٧) المقريزى : سلوك جـ ٢ ق ١ ، ص ٨٧ .

(٥٨) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ .

(٥٩) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٠٧ .

(٦٠) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٤ .

بحبس بركة وأتباعه ومصادرتهم (٦١) . الى غير ذلك من الأمثلة فى سنوات ٨٠٢ هـ و ٨١٠ هـ و ٨٤٢ هـ .

٥ ـ قتل السلطان أو الاتهام بالتآمر على قتله :

وكانت عقوبة ذلك غالباً القتل كعقوبة أساسية ، ثم المصادرة أيضا كعقوبة تكميلية أو تعزيرية . كما حدث فى عام ٦٨٠ هـ عندما تآمر ٢٤٧ أميرا وفارسا على قتل السلطان قلاوون ، فلما علم بأمرهم قتل بعضهم وهرب الباقون ، ثم صادر موجود الجميع (٦٢). وحدث بعد قتل السلطان الأشرف خليل ٦٩٣ هـ أن وقعت الحوطة على قتلته بيدرا ولاجين (٦٣) . وفى عام ٧١٥ هـ اتهم بكتمر الحسامى الحاجب بتدبير مؤامرة لقتل السلطان هو وآخرون ، فقبض عليه وأودع السجن وصودر بمبلغ مائة ألف دينار (٦٤) . وتكررت نفس المحاولة مع السلطان فى عام ٧٣٣ هـ ولكن على يد الأتابك بكتمر الساقى وآخرين أثناء حجه ، وقد كشفها السلطان فقتل بكتمر سما وصادر أمواله وغلاله وممتلكاته هو وشركائه (٦٥). وفى عهد الجراكسة وجدت محاولات عدة ، منها محاولة فى عام ٨٠١ هـ اتفق فيها أقبغا اللكاش المعين لنيابة الكرك مع نوروز أمير أخور كبير لقتل السلطان ، الا أنها كشفت ، وقام السلطان برقوق بسجن أقبغا ومصادرته (٦٦) .

---

(٦١) المقريزى : المصدر السابق جـ ٣ ق ١ ، ص ٣٨٦ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ص ٢٦٣ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية (القاهرة ١٩٦٧) ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٦٢) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٦٨٦ ، ٧٩٥ .

(٦٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٦٨٦ ، ٧٩٥ .

(٦٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٤١ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ١ ، ص ١٤٤ .

(٦٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ، ص ٣٥٧ .

٦ ـ الخيانة ، سواء بالتعامل مع العدو او الهروب اليه او التجسس لصالحه ، او افشاء اسرار الدولة :

الخيانة ، عادة مقيتة تدل على عدم الانتماء للمكان الذى نعيش فيه ، وكانت لها تأثيرات كبيرة فى تاريخنا الاسلامى والحديث (٦٧). وفى عهد المماليك شددت العقوبة على الخائنين ، والى جانب العقوبة الأصلية كانت توقع مصادرات كعقوبة تكميلية تهدف ردع الخائنين . كما حدث فى عهد قلاوون ٦٨٧ هـ اذ كان من بين الأسباب التى جعلته يصادر ويعاقب الأمير الشجاعى بيعه أسلحة قديمة للفرنج (٦٨) . ولقلاوون كل الحق فيما فعل ، لأن فعلة الشجاعى ربما تعطى انطباعا سيئاً للعدو عما عليه الحالة الاقتصادية بمصر ، كما أن الفرنج يمكنهم الوقوف على مدى تسليح الجيش المملوكى ، وتصنيع الأسلحة المضادة لذلك . وفى عامى ٧١١ هـ / ٧١٢ هـ احتاط السلطان على أموال وموجود الأقرم نائب صرخد وثلاثة عشر أميرا أخرين بسبب هروبهم الى بلاد التتار(٦٩). وهذا نوع من العقوبة لعلم السلطان الناصر محمد بأن هؤلاء ربما يؤلبون التتار ويشجعونهم على مهاجمة الأراضى المملوكية ، وكلتا القوتين فى هذا الوقت لم يكن بينهما سلام بل كانتا فى حالة حرب .

وفى عام ٧١٣ هـ عوقب وصودر الأسعد غبريال كاتب نائب السلطنة لأنه أفشى الى سيده بأسرار تضر الدولة (٧٠) . وفى عهد

(٦٧) بها دخل هولاكو بغداد وقتل الخليفة ، وبها دخل العثمانيون مصر ـ خايربك ـ واحتلوها ، وبها سلم طومان باى لهم ليشنقوه ، وبها دخل الانجليز مصر عن طريق القناة ، وبها هزمنا فى احدى معارك تاريخنا المعاصر .

(٦٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٤٠ .

(٦٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٦٥ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١١١ ، ١١٩ .

(٧٠) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

الغورى ٩١٧ هـ قام بسجن تغرى بردى الترجمان ومصادرة موجوده لأنه كان يراسل الفرنج ويمدهم بمعلومات عن أحوال المماليك وضعفهم ، ويغريهم بالبلاد (٧١) . وفى عامى ٩٢٠ / ٩٢٢ هـ قبض على جاسوس عثمانى بمصر ، وعلى عائلتى ابراهيم السمرقندى ويونس العادلى — من اخصاء السلطان — بسبب تجسسهم لصالح العثمانيين وصودرت أموالهم (٧٢) .

٧ — المساعدة على اخفاء الهاربين من ذوى النفوذ :

ومن اشهر الأمثلة على ذلك ما قام به السلطان حاجى ٧٩١ هـ حيث قبض على الطواشى بهادر الشهابى مقدم المماليك ونفيه الى قلعة المرقب ، وصادر حواصله بسبب اتهامه بانه اخفى السلطان برقوق الهارب عنده (٧٣) .

٨ — رفض تنفيذ أوامر السلطان ، أو القيام باى عمل دون اذن منه :

وفى هذا حفاظ على تماسك الدولة وحقن لدماء المسلمين . ومن الأمثلة على ذلك : قبض السلطان الناصر محمد على الأمير علاء الدين الجاولى نائب غزة ٧٢٠ هـ وحبسه بالاسكندرية لاتهامه بأنه يريد الاغارة على اليمن بدون اذن من السلطان (٧٤) . وفى عام ٧٢٥ هـ رفض أحد الأمراء — بيبرس — تنفيذ أمر السلطان بالخروج الى نيابة غزة مما أغضب السلطان فقبض عليه وصادره هو وحاشيته (٧٥) . كما صادر الناصر محمد حواصل الأمير الماس

(٧١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢١٠ .
(٧٢) ابن اياس : المصدر نفسه ، ص ٣٩٥ ، جـ ٥ ص ٨٤ .
(٧٣) ابن الصيرفى : نزهة جـ ١ ص ٢٢١ ، ابن تغرى : مصدر سابق ، جـ ١١ ص ٣٢٣ .
(٧٤) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٩٧ .
(٧٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٨٧ .

الحاجب وأخيه ٧٣٤ هـ لأنه اثناء غياب السلطان فى الحج كان يراسل نائب الكرك جمال الدين أقوش (٧٦) . من هذه الأمثلة يتضح أن السلطان الناصر محمد كان يضرب بيد من حديد على كل من يعصى له أمرا ، ولعل مرجع ذلك ما تعرض له قبل ذلك من عزل على يد بعض هؤلاء الأمراء . وفى عهد نجله الناصر حسن وسط الجيبغا نائب دمشق ، وفخر الدين سلاح دار دمشق ٧٥٠ هـ بسبب قتلهما للأمير أرغون شاه نائب الشام السابق بدون مرسوم من السلطان ، وعقب التوسيط صودرت أموالها (٧٧) . وحدث نفس الشيء فى عام ٧٥٩ هـ عندما سجن سيف الدين صرغتمش رأس نوبة ، ثم صودر بسبب عزله للقضاة ومصادرته للوزير ابن زنبور بدون أمر من السلطان (٧٨) . وهناك حالات أخرى عامى ٧٨٢ هـ و ٨٤٢ هـ ، أما فى عام ٨٥٢ هـ فقام السلطان جقمق بضرب بطريرك النصارى اليعاقبة وحبسه بالمقشرة وصادره بمال كبير بسبب مراسلته لملك الحبشة دون اذن من السلطان (٧٩) . وأخيراً فى عام ٨٥٤ هـ عصى تنبك حاجب الحجاب أمر السلطان جقمق بضرب أحد العبيد ويدعى سعد الله يعتقد الناس فى صلاحه ويزورونه ، فقام السلطان بنفى تنبك الى دمياط ومصادرته بمبلغ عشرة آلاف دينار (٨٠) .

٩ ــ مكائد الأمراء لبعضهم البعض فى حضرة السلطان :

لعبت الوشاية دوراً كبيراً فى الايقاع برجال الدولة تحت

---

(٧٦) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٦٧ .

(٧٧) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ٢١٥ ــ ٢١٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٠٣ .

(٧٨) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٧٩) محمد بن عبد الرحمن السخاوى : التبر المسبوك فى ذيل السلوك (القاهرة ــ د ت) ص ٢١٠ .

(٨٠) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

طائلة المصادرات ، وساعد على ذلك أنها وجدت آذانا صاغية لدى السلاطين . وبعض هؤلاء السلاطين لم يتريث فى ايقاع المصادرة بالموشى به ، وبعضهم هذا لم يجهد نفسه فى البحث عن صحة ما وصل الى مسامعه من أخبار ، ونتج عن كل ذلك آثار خطيرة بالنسبة لرجال الدولة (٨١) . فاذا ما نظرنا الى عدد المصادرات التى وقعت فى عهد السلطان الناصر محمد فى الفترة الواقعة ما بين عامى ٧٣٢ هـ و ٧٣٩ هـ / ١٣٣١ و ١٣٣٨ م فسنجد أن عددها ٨٨ حالة مصادرة منها ٤٣ حالة مكيدة وتدبير وتنفيذ من النشو الذى لم يتوان فى ايقاع المصادرات بالسائس أو المسوس طوال حكم الناصر محمد . وهذا أيضا يبين أن هذا السلطان كان متعطشا الى الايقاع برجال دولته دون فحص أو تمحيص . ففى عام ٧٠٤ هـ كان النائب سلار والأمير بيبرس الجاشنكير يخافان من نفوذ الوزير ناصر الدين محمد بن الشيخى فادعيا بأن للسلطان عنده مالا ، وظل شاد الدواوين يعاقبه ويستخلص أمواله حتى مات (٨٢) . وفى عهد برقوق كان للوشاية والمكائد دور كبير فى الاطاحة بنفوذ العديد من رجال الدولة ومصادرتهم مثل : علاء الدين بن الطبلاوى ٨٠٠ هـ (٨٣) ، وابن صابر ، وابن الدمياطى وابن الطوخى ٨٠١ هـ (٨٤) ، وغيرهم الكثير . وفى عهد برسباى وبسبب المكائد صودر القاضى الشافعى شهاب الدين النعناعى (٨٥) .

---

(٨١) انظر الفصل الخامس ، الجزئية الأولى ص ٤٠٥ .

(٨٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١٠ .

(٨٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٤٦٤ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ .

(٨٤) ابن حجر : انباء ، جـ ٤ ، ص ١٢ - ١٣ ، المقريزى السلوك جـ ٣ ق ٢ ، ص ٩٢٥ .

(٨٥) ابن حجر : انباء ، جـ ٨ ، ص ١١٩ .

١٠ — بعض حالات العزل من المناصب الكبرى ، أو الفرار منها ، أو طلب الاعفاء من توليها :

كان الحنق يتملك بعض السلاطين فيسارعون الى معاقبة ومصادرة بعض المعزولين أو الفارين من أعمالهم أو المطالبين باعفائهم من الخدمة . مثال ذلك : مصادرة السلطان الناصر محمد لمغتصب حكمه المعزول بيبرس الجاشنكير (٨٦) ٧٠٩ هـ . وفى عام ٧٣٩ هـ وبسبب مطالبة كاتب السر شهاب الدين بن يحيى بن فضل الله للسلطان باعفائه من الخدمة ، غضب السلطان وأمر بضربه ومصادرته بمبلغ ١٤٠٫٠٠٠ درهم (٨٧) . وعندما فر الكامل شعبان ٧٤٧ هـ قام السلطان الجديد حاجى بمصادرة موجوده (٨٨) . وفى عام ٧٦٠ هـ اختفى نائب حلب منجك اليوسفى وترك عمله فاحتاط السلطان على موجوده ورسم على حاشيته(٨٩) . وعقب القبض على السلطان الهارب الأشرف شعبان ٧٧٨ هـ قرروه على خزائنه وأمواله ثم خنقوه (٩٠) . وبعدما هرب الأمير تغرى بردى نائب دمشق خوفا من القبض عليه قام السلطان بمصادرته ٨٠٤ هـ (٩١) . كذلك صودر العزيز يوسف بن برسباى على يد جقمق بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ دينار عقب عزله (٩٢) . وفعل نفس الشىء السلطان خشقدم مع سلفه أحمد بن اينال وصادره بمبلغ

---

(٨٦) Poole : A History, pp. 306-307.

(٨٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٦ .

(٨٨) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢١٩ .

(٨٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٥٦٨ .

(٩٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ص ١٨١ ، ٦٤٣ ، الصيرفى : تاريخ ، جـ ٣ ، ص ٦٥ .

(٩١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ص ١٨١ ، ٦٤٣ ، الصيرفى : تاريخ ، جـ ٣ ، ص ٦٥ .

(٩٢) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٣ ، ص ١١٢٦ .

۱۰۰۰ر۰۰۰ دينار (۹۳) . وقليـــلا ما أفـــرج عن المعـــزول دون مصـــادرة .

۱۱ — اختفاء الحامى أو المساند :

كان لكل أمير ذى نفوذ مجموعة يدورون فى فلكه ، ويحتمون به من موجات العسف . فاذا ما تغيب هذا المعاضد عن طريـــق المحكمة أو القبر أو غير ذلك طالت يد الظلم أصحابه : سواء اكانوا مباشريه التابعين له ، أم المحتمين به ، وعبرت كثير من المصـــادر المملوكية عن جميع هؤلاء بلفظ « حاشيته » . ومن أمثلة ذلك : بعد قتل سيف الدين تنكز نائب دمشق ۷٤۰ هـ ومصادرته ، صودر عشرة أتباع له ۷٤۱ هـ (۹٤) . وعقب نفى ومصادرة الوزير علم الدين زنبور ۷٥۳ هـ صودر خمسة من حواشيه بمبلغ ٦۷۰ر۰۰۰ درهم (۹٥) . وفى عام ۹۰٦ هـ ظهر تمرباى خازندار السلطـــان العادل المختفى ، فرسم عليه وصودر (۹٦) .

---

(۹۳) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ۱٦ ، ص ۲٤۸ .

(۹٤) الصفدى : نكت الهميان فى نكت العميان (تحقيق أحمد زكى — القاهرة ۱۹۱۱) ص ۱۷۰ ، المقريزى . المصدر السابق جـ ۲ ق ۲ ص ٥۰۸ .

(۹٥) محمد بن شاكر الكتبى . عيون التواريخ ، جـ ۱٤ (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ۱٤۹۷ تاريخ) ورقة ۱٦ ، شهاب الدين أحمد السلامى : مختصر التواريخ (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ۱٤۳٥ تاريخ) ورقة ۷۷ ، السيوطى : الكنز المدفون والفلك المشحون (مصر ۱۳۲۱) ص ۸۰ ، القلقشندى : مآثر الانافة فى معالم الخلافة ، جـ ۲ (تحقيق عبد الستار فراج — الكويت ۱۹٦٤) ص ۱٥۷ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ۲ ق ۳ ، ص ۸۷۷ ، خطط ، جـ ۲ ص ٦۱ .

(۹٦) ابن اياس مصدر سابق ، جـ ٤ ، ص ۱۲ .

١٢ — القرصنة البحرية وإلحاق الخسائر بالثغور :

تسابقت المدن الايطالية وغيرها على احتكار التجارة مع سلاطين المماليك ، ونتج عن ذلك نوع من المنافسة بين هذه المدن للاستئثار بالنصيب الأوفر من هذه التجارة . الا أن تفضيل المماليك لمدينة على أخرى أحيانا ، ومضاعفة المكوس أحيانا أخرى ، قابله نوع من ردود الفعل غير المعلنة رسميا ، لكنها تمثلت فى بعض الأحداث الفردية من قبل بعض جماعات البحر الأوربيين على شكل قرصنة أحيانا ، وأحيانا أخرى على شكل هجوم فجائى على أحد الثغور لنهبه ثم العودة بسرعة الى موطنهم قانعين بما غنموه فى غفلة عن أعين سلطة المماليك المركزية بالقاهرة .

وقد حدث هذا سبع مرات فى سنوات : ٧٦٧ هـ و ٧٨٥ هـ و ٧٩١ هـ و ٨١٤ هـ ، ٨٢٧ هـ و ٨٣٦ هـ و ٩١٦ هـ .وكان رد المماليك على ذلك متشابها الى حد كبير ففى :

عام ٧٦٧ هـ أغار الفرنج على طرابلس وحرقوا مركبا للمسلمين ، كما أغاروا على الاسكندريه وأسروا بعض أهلها ، فغضب المماليك على الفرنج بدمشق ، واعتقلوا وصادروا ثلاث سفن تجارية بما عليها من تجار بلغ عددهم ٥٨ تاجرا ، كذلك صودرت حواصل الفرنجة بالشام وربع أموال نصارى مصر ، وجملة أموال من نصارى الشام (٩٧) . وفى عام ٧٨٥ هـ هجم الفرنج على الاسكندرية ، وقابل نائب الاسكندرية ذلك بمصادرة التجار الأجانب

---

(٩٧) ابن كثير : مصدر سابق ، جـ ١٤ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، عبد الرحمن زكى : غزوة الاسكندرية ٦٦٧ هـ / ١٣٦٦ م (المجلة المصرية التاريخية ، جـ ٤ ، عدد ٢ مايو ١٩٥٢ ، ص ١٤٨ ، ماجد : التاريخ السياسى ، ص ٢٢٨ ، عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى (ط ١ — دمشق ١٩٨٠) ص ٢٠٧ .

Atiya : The Crusade in the later Middle Ages (London 19388). p. 377.

بالمدينة وحبس بعضهم (٩٨) . كذلك فى عام ٧٩١ هـ حنق أهل جنوة على تجار البندقية بسبب تفوقهم ، وقاموا بمهاجمه موانيء مصر والشام وما بها من سفن ، فأمر برقوق نوابه بالثغور : بالقبض على من عندهم من تجار الفرنجة ، والختم على حواصلهم وأملاكهم (٩٩) . وعقب ذلك بفترة كرر أهل جنوه هجومهم على الاسكندرية ٨١٤ فتعرض الموجود منهم للمصادرة (١٠٠) . وبعد ثلاثة عشر عاما من الوقعة السابقة استولى الفرنجة على مركبين ببضائعهما من ميناء دمياط ، فصادر السلطان تجار الفرنج الموجودين (١٠١) . وفى عام ٨٣٦ هـ صودر التجار من اهل جنوة والقطلان الموجودون بالشام والاسكندرية بسبب استيلائهم على مراكب من ميناء طرابلس الشام (١٠٢) . واخيراً فى عام ٩١٦ هـ هاجم الفرنج مركبا يقوده الأمير محمد بيك قريب السلطان الغورى أثناء ذهابه لاحضار أخشاب من الجون (١٠٣) ، وانتهت المعركة بقتل الأمير محمد ومن معه واستيلاء الفرنج على المراكب ، فلما علم السلطان غضب وأرسل نوابه للقبض على رهبان كنيسة القيامة بالقدس ، والفرنج الموجودين بدمياط والاسكندرية (١٠٤) .

---

(٩٨) ابن اياس : مصدر سابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٣٢٨ .

(٩٩) عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ــ ٣٣٤ .

(١٠٠) ابن حجر : مصدر سابق ، جـ ٧ ، ص ٢٤ ــ ٢٥ .

(١٠١) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٦٦٥ ، ابن تغرى بردى : مصدر سابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٣٦ .

(١٠٢) مجهول : حوليات دمشقية (نشر وتحقيق حسن حبشى ــ القاهرة ١٩٦٨ ؛ ص ٤٢ ، ابن الصيرفى : المصدر ، جـ ٣ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٣) الجون : يقصد به مدينة بير التركية الواقعة على ساحل المتوسط فى الأناضول . العبادى : البحرية ، ص ٥٤٦ .

(١٠٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٩١ ــ ١٩٢ ، ١٩٦ .

مما سبق يتضح أن قرصنة الفرنجة وهجومهم على الموانىء المملوكية ، قابله مصادرات لتجارهم الموجودين بالثغور . وان كانت هذه المصادرات تحمل معنى العقوبة فانها تمثل نوعا من التعويض عما سلبه القراصنة ، وعما تسببوا فيه من خسائر ، وللسلاطين الحق فيما فعلوه ، ولا يمكن اتهامهم بالتحامل على الفرنجة بالثغور وربما هدفوا من ذلك حث الأجانب بالثغور المصرية على مراسلة بنى جلدتهم لوقف نشاطاتهم المعادية ، لكيلا تضار مصالحهم التجارية بمصر . وهذا الرد يعتبر من منطق القوة فى تلك الحقبة التى لم تكن تعترف ببيانات التنديد والشجب والادانة والاستنكار .

١٣ — التقصير فى العمل ، وعدم اظهار شعائر السلطنة :

كان التقصير فى العمل يعرض صاحبه للعقاب المتبوع بمصادرة ، كذلك تعرض للعقاب والمصادره المسئول الذى لا يظهر شعائر السلطنة من استقبالات ومراسيم وغير ذلك . وللبرهان على ذلك أنه فى عام ٦٨٦ هـ رسم الأمير حسام الدين طرنطاى على أكابر الدماشقة وصادرهم بمبلغ من المال لأنهم لم يخرجوا الى استقباله (١٠٥) . وفعل نفس الشىء العادل كتبغا عام ٦٩٥ هـ مع الدماشقة أيضا لأنهم لم يخرجوا لمقابلة السلطان والاحتفال بقدومه ، فتغير عليهم وقام بمصادرة العديد من المباشرين وأخذ أموالهم وحواصلهم (١٠٦) . وفى عام ٧٢٧ هـ صادر السلطان الناصر محمد معظم الحرفيين بالاسكندرية والمسئولين ، بسبب

---

(١٠٥) الدوادارى : كنز الدرر ، جـ ٨ (الدرة الذكية فى أخبار الدولة التركية ، تحقيق أولرخ هارمان — القاهرة ١٩٧١) ص ٢٨٠ — ٢٨١ .

(١٠٦) العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٣٠٩ .

عجزهم عن اخماد فتنة نشبت بين أهل الثغر من مسلمين واهل ذمة ، وحصل منهم ٣٦٠٫٠٠٠ دينار (١٠٧) .

وفى عهد الجراكسة روى ابن طولون (١٠٨) . أنه فى عـــام ٨٩٢ هـ ورد مرسوم لدمشق بمصادرة المسئولين عن حفظ القلعة بمبلغ ١٠٫٠٠٠ دينار بسبب تفريطهم فى التحفظ على بداق أخو سوار حتى تمكن من الهروب ٠ وفى عامى ٩١٥ هـ و ٩١٨ هـ عاقب السلطان الغورى نقيب الجيش والوالى بسبب اهمالهما وتهاونهما فى هروب أحد المرسمين لديهم (١٠٩) .

من العرض السابق وما تخلله من بعض الأمثلة ، يتضح أن الأسباب السياسية كان لها نصيب كبير فى ايقاع المصـــادرات ، ربما يزيد عليها فى ذلك الأسباب الاقتصادية ، وليس هـــذا مجرد افتراض واه ، بل بناء على الحصر الذى أجرى للمصادرات فى عصر المماليك والذى اتضح منه أن عـــدد المصادرات لأسبـــاب سياسية بلغ ١٣٤٢ حالة من مجموع ٣٣٠٦ حالات بعضها فردى، والبعض الآخر جماعى . وفيما يخص بالسلاطين نجد أن عـــدد المصادرات لأسباب سياسية تباين فيما بينهم ما بين الارتفـــاع والهبوط ، فبلغت فى عهد أيبك ٧٠١ حالة ، وفى عهد قلاوون ٢٥٢ حالة ، وفى عهد الناصر محمد خلال حكمه ٨٧ حالة ، وفى عهد فرج

---

(١٠٧) ابن بطوطة . تحفة النظار ، ص ٤٤ ، اليـافعى : مرآة الجنان ، ص ٢٧٦ ، الذهبى : دول الاسلام ، جـ ٢ ص ٢٣٦ ، زين الدين عمر بن الوردى : تتمة المختصر فى أخبار البشر (حـ ٢ ــ القاهرة ١٢٨٥ هـ) ص ٢٨١ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ١٧٥ ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ ، محمد مختار : التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية (ط ١ ، بولاق ١٣١١ هـ) ص ٣٦٤ .

(١٠٨) مفاكهة الخلان ، ق ١ ، ص ٨٣ ، ٩٠ ، ١٠٤ .

(١٠٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٥٣ ، ٢٨٩ .

ابن برقوق خلال حكمه ٤٣ حالة ، وفى عهد جقمق ١٨ حالة ، أما الغورى فقد بلغت فى عهده ٢٧ حالة مصادرة فقط .

الأسباب الاقتصادية :

لن نجافى الحقيقة اذا ما قلنا أن الأسباب الاقتصادية كانت الباعث الأول والأساسى وراء سياسه المصادرات فى عصر المماليك . فكلما كان اقتصاد الدولة قويا وثابتا كان الرخاء يعم الجميع ، وتلغى عنهم المكوس ، اما اذا كان العكس فيسود الظلم وتضار مصالح العامة(١١٠) . وقد أرجع ابن خلدون(١١١) سبب تعدى الدولة على أموال الرعية الى حاجتها للمال من أجل الصرف على نواحيها . واذا ما زادت النفقات وقل الدخل لجأ السلاطين الى أربع طرق لتعويض الفاقد :

(أ) وضع المكوس على المبيعات والأسواق .

(ب) استحداث مكوس ومظالم جديدة .

(جـ) مقاسمة العمال والجباة فى أموالهم ظنا من الدولة أن هذه الأموال اكتسبت بطرق غير مشروعة .

(د) اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، مما أضر التجار والفلاحين فى معاشهم (١١٢) .

وقد رأى ارون (١١٣) . أن المصادرات تصبح عونا ماليًا وموردا اضافيا مهما للدخل العام ، واعتبرها السلاطين جزءا من

---

(١١٠) ابن اياس : نزهة الامم فى العجائب والحكم (مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٢٦٦٣) ورقة ١٢٠ .

(١١١) المقدمة ، ص ٢٩٠ .

(١١٢) ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(١١٣) Op. cit., p. 114.

ثروتهم ، أو حقا للدولة مقابل ما أسدته للأمــراء والعامــة من خدمات . وفى دراسة جادة قام بها باحثان من المحدثين (١١٤) . للمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية فى عصرى المماليك البحريــة والبرجية ، توصلا الى أن القرن الأول من حكم المماليك البحريــة كان ناجحا اقتصاديا وذلك لعدة أسباب :

(أ) فاعلية حكومة المماليك فى عصر البحرية ، حيث نعموا بالسلام والطمأنينة فى الوقت الذى كان يسود فيه الاضطــراب مناطق أخرى كثيرة ، وقد أدى ذلك الى استقرار اقتصادهم واقامة علاقات مع الغرب ، والسيطره على الطرق البحرية خاصة طريق البحر الأحمر .

(ب) تحسن الصحة العامة حيث بدت جيدة ولم يقع فى هذا القرن سوى القليل من الأوبئة والطواعين .

(جـ) هجرة الشعوب المنتجة اقتصاديا من الأراضى الشرقية الى مصر خاصة من العراق نتيجة لغزو المغول فكان منهم علمــاء وتجار وفنانون وجند وكل هؤلاء — مجازاً — أثروا الاقتصــاد المملوكى بما يمتلكونه من خبرة وتجارب اكتسبوها فى بلادهم .

(د) استقرار وثبات النظام النقدى ، حيث احتفظ كل من الدينار والدرهم بثبات كبير بسبب توافر الذهب من غرب أفريقيا والفضة من أوروبا ووسط آسيا وقد كانا كافيين للاحتياجات .

(هـ) استمرار التجارة مع أوروبا والشرق الأقصى وقد ضمن ذلك لمصر تدفق العملات عليها والبضائع .

أما التدهور والانهيار الاقتصادى الذى حدث فى عصر المماليك البرجية فأرجعاه الى عدة أسباب :

---

(١١٤) Bernard G. Weiss & Arnold H. Green : A survey of Arab History (Cairo, 1982), pp. 350-351, 361-363.

(أ) سوء الصحة العامة من جراء كثرة الأوبئة والطواعين ونتج عن ذلك اخـــلاء البلاد من سكانها ومن ثم قلة الانتاج .

(ب) القحط والمجاعات التى نتجت عن ارتفاع أو انخفاض منسوب النيل .

(جـ) قلة المعادن النفيسة او ذات القيمة فى العملة ، فاختفت الدراهم الفضية وحل محلها الفلوس النحاسية وذهبت الدراهم الفضية الى اوروبا عن طريق التجارة ، هذا فى الوقت الذى قل فيه الذهب بعد ما عرف الأوروبيون مكانه فى غرب أفريقيا ، وبعد فترة قلت الفلوس النحاسية مما اضطر النـــاس الى اللجـــوء الى نظـــام المقايضات والاستبدالات .

(د) تدهور الصناعة فيما بعد عام ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م فى مجال النسيج والسكر والصابون والتكفيت والورق . وفى بداية ق ١٥ م ظهرت المنسوجات الأوروبيـــة فى الأسواق ولقيت رواجا بسبب جودة خاماتها ودقة صنعها .

والى جانب ما سبق فقد أرجـــع بعض الباحثين (١١٥) . أسباب الضائقة الاقتصادية الى فساد من تولى الوظائف بالرشوة ، وغلاء ايجار الأطيان الزراعية .

والواقع أنه اذا دققنا النظر فى الأحوال الاقتصـــادية لهذا العصر فسنجد أن الدولة لجأت للمصادرات بسبب عاملين :

١ ــ كثرة المحن والكوارث التى حلت بالبـــلاد وأنهـــكت اقتصادها .

٢ ــ ضعف عائدات التجارة بعد ظهور التتار ثم البرتغاليين

---

(١١٥) أحمد السيد دراج : الحسبة وآثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية (المجلة التاريخية المصرية مج ١٤ ، القاهرة ١٩٦٨) ص ١٠٩ .

وتحويلهم التجاره الى رأس الرجاء الصالح . فالمحن والحوارث هذه تتمثل فى الأوبئة والغلاء والمجاعات التى كثرت فى عهد المماليك الجراكسة بخاصه ، مما ادى الى افقار البلاد من سكانها . وقد حصر بعض الباحثين (١١٦) . عدد المجاعات فى عهد المماليك فى تسع عشره مجاعة : ثمان منها فى عهد البحريه ، واحدى عشرة فى عهد الجراكسة . وفى حصر اخر اعم لجملة الأوبئة والمجاعات والمحن تراوحت ما بين ٦٣ و ٦٤ حالة ، منها فى عهد المماليك البحرية ما بين ١٩ و ٢١ حالة ، وفى عهد الجراكسة ما بين ٤٢ و ٤٥ حالة (١١٧) . ومن هذه المحن أيضا السيول التى أهلكت المحاصيل ودمرت السدود وأزهقت الأرواح (١١٨) . وارتبطت الأسعار - غلاء ورخصا - بالنيل فى زيادته ونقصه (١١٩) . فنجد مثلا فى عام ٦٩٤ هـ ذكر المقريزى (١٢٠) . أنه قد قل ماء النيل ، فارتفعت الأسعار ، وقل المال وكثرت النفقات ، فادى كل ذلك الى مصادرة الولاة والأثرياء والمباشرين ، وطرحت البضائع على التجار بأثمان غالية ، وصادر الوزير معظم التركات رغم وجود الورثة .

ومن هذا يتضح أنه كلما زاد النيل وروبت الأرض عم الرخاء، وكلما قل وشرقت الأرض عم البوار ولجأت الدولة الى اتباع طرق غير مرضية . وعبر عن ذلك ابن حجر (١٢١) . فى تعليقه على

---

(١١٦) انظر عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ١٥٩ - ١٦٩ .

(١١٧) قاسم عبده : دراسات . ص ١٥٢ - ١٥٩ ، النيل ، ص ١٢٩ - ١٣٨ .

(١١٨) محمد بن على بن طولون : اللمعات البرقية فى النكت التاريخيه (دمشق ١٣١٨ هـ) ص ٢٥ - ٢٨ .

(١١٩) على بن سودون البشبغاوى : نزهة النفوس ومضحك العبوس (مصر ١٢٨٠) ص ٦٠ - ٦١ .

(١٢٠) اغاثة الأمة بكشف الغمة (نشر محمد مصطفى زياده ، جمال الدين الشيال - القاهرة ١٩٤٠) ص ٣٣ .

(١٢١) المصدر السابق : جـ ٧ ، ص ٦٧ .

زيادة النيل عام ٨١٥ هـ قائلا : « واستبشر الناس بذلك وخف الظلم جداً ، وتعطلت الرمايات والمصادرات » . واذا كانت الأوبئة والطواعين لا يد للمماليك فيها ، فانه لا يمكن اعفاؤهم من بعض المسئولية عن حدوث المجاعات وبعض الأزمات الاقتصادية الأخرى التى مرت بدولتهم . حيث لم يبحث السلاطين عن حلول جذرية لمشاكلهم ، بل ركنوا الى طرق غير مشروعة لتعويض الفاقد لديهم من الدخل ، ومن هذه الطرق مصادرة أموال الناس (١٢٢) .

وعلى صعيد آخر كان لتحول التجارة الأثر الأكبر فى تدهور الاقتصاد المملوكى ، اذ قلت العملات الأجنبية بها ، وصاحب ذلك تدهور فى العملات المحلية ، وساءت الأحوال الداخلية للأفراد ، وانتشرت بينهم بعض الأمراض الاجتماعية كالرشوة ، وأصبحت خزائن الدولة فى كثير من الأحيان خاوية . وفى الوقت نفسه لم يركن الجند المماليك الى الهدوء ومراعاة الأوضاع ، بل ثاروا من أجل جوامكهم ورواتبهم . فنجد السلطان الغورى لكى يحد من هذه الأزمة سلك عدة طرق منها : الغش فى العملة وأخذ الرشوة، وبعض ريع الأوقاف ، ومصادرة بعض الأملاك والتركات ، وفرض المكوس على التجارة ، وقطع أرزاق الفقهاء والمتعممين أو انقاصها (١٢٣) . واذا ما القينا نظرة على المصادرات التى تمت

---

(١٢٢) عاشور : التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن اياس (بحث مقدم فى الندوة التى نظمتها الجمعيه المصرية للدراسات التاريخية عن ابن اياس ـ القاهرة ١٩٧٧) ص ٩٧ ، فاروق عثمان أباظة : أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر (دار المعارف ، ١٦٨٨) ص ٩٨ ـ ٥٩ .

(١٢٣) نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، الهيئة المصريه العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٣) ص ٨٨ ، محمود رزق سليم : الأشرف قنصوه الغورى (سلسلة أعلام العرب ـ كتاب رقم ٥٢ ، القاهرة ١٩٦١) ص ١٩٤ ، فاروق أباظة : المرجع السابق ؛ عصفور : مرجع سابق ، ص ٦ ـ ٧ .

فى عهد الغورى أمدتنا الوقوف على حجم التدهور الاقتصادى الذى الم بالبلاد وانعكس على كل شيء فى الدوله .

وبعد هذه النبذه عن الاوضاع الاقتصاديه فى دولة المماليك ناتى الى ذكر تطبيقات المصادره لدوافع اقتصاديه :

(أ) حاجة الدولة الى مال لملء الخزانة الخاويه او لمواجهة حرب ، أو سداد متاخرات عليها ، أو قروض ، أو تمويل سفر السلطان او الحجاج : كثيرا ما عانت الخزانه المملوكيه من نوبات العسر المالى ، ولم يجهد المماليك انفسهم فى معالجة هذا الوضع ولجأوا الى المصادرات لسد العوز ومواجهة الطارىء المستجد وقد حدث هذا فى سنوات : ٦٥٨ هـ ، ٦٩٩ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧١٢ هـ ، ٧٤٤ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٧٤٧ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٧٧٨ هـ ، ٧٩١ هـ ، ٨٠١ هـ ، ٨٠٣ هـ ، ٨١٣ هـ ٨٧٢ هـ ٨٩٢ هـ ٨٩٣ هـ ٩٠٦ هـ ، ٩٠٧ هـ ، ٩٠٨ هـ ، ٩٢٢ هـ . كذلك لجأت الدولة الى المصادرات لسداد نفقة الجند وحدث هذا فى سنوات : ٦٦٠ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٧٨ هـ ، ٧٩٢ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٢٤ هـ ، ٨٦٥ هـ ، ٨٩٤ هـ ٨٩٦ هـ ٩٠٢ هـ ، ٩٠٥ هـ ، ٩٠٧ هـ ٩١٧ هـ ، ٩٢٠ هـ ٩٢١ هـ . وبسبب تجهيزات الجيش هذه شدد جامعو الضرائب على المصريين الفقراء، واستخدموا وسائل التعذيب لاستخلاص الأموال منهم (١٢٤) . وكان من الأمور العادية بسبب عجز بيت المال — عند قيام أى تجريدة — أن تصادر أموال العامة فى المناطق المدنية ، وأيضا السوقة والمباشرين وأهل الذمة والأيتام والأرامل والأوقاف ، وفى المناطق الريفية كان يقرر عليهم ايراد خيل أو دفع ما يعادل ثمنها مالا (١٢٥) . وبسبب ارتباط المصادرات بمواقف معينة فى أغلب الأحوال اعتبرها بعض الباحثين (١٢٦) أحد موارد الدخل المالية الطارئة والشاذة وغير

(١٢٤) Glubb J.B. : A Short History of Arab Peoples (London, 1978), p. 219.

(١٢٥) Ayalon : the System of Payment in Mamluk Military Orient 1/1.3, Leiden, 1955) pp. 289-290.

(١٢٦) Rabie · the Financial, p. 121.

الثابتة . وعلى الجانب الآخر اعتبر بعض الباحثين (١٢٧) ، المصادرات من اقسى صور الظلم والتعسف الذى لحق بالعامة لسد متطلبات البلاط السلطانى وارضاء نهم الحكام فى جمع المال واقتناء النفائس . وان كان هذا على جانب كبير من الصحة — وهذا ما تؤكده مخلفات عصر المماليك — فانه يجب الا ننسى انه فى غالب الأحيان لم توقع المصادرات الا لمواجهة ظروف صعبة تحدق بالدولة ، أو لاصلاح بعض العيوب الداخلية فى الجهاز الادارى : كالرشوة والاختلاس والتفريط فى حق الدولة ، والعجز عن تدبير الدولة ماليا ، أو اتلاف أموالهما ، أو لمواجهة عيوب اخلاقية .

وهذه بعض أمثلة للمصادرات التى نفذها المماليك لملء الخزانة :

فى عام ٦٥٨ هـ صادر قطز الترك الأهلية والكتاب لمواجهة حرب التتار (١٢٨) ، وفى عام ٧٠٠ هـ صودرت العامة والمباشرون للصرف على الحروب ضد التتار (١٢٩) . اما السلطان الكامل

---

(١٢٧) حياة ناصر الحجى : احوال العامة فى حكم المماليك (ط ١ — الكويت ١٩٨٤) ص ٣٧٤ — ٣٧٦ .

(١٢٨) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢٠ ، المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٢٦ ، ابن دقماق : الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين . (وتحقيق محمد كمال ، جـ ٢ ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥) ، ص ٦٧ ، جاد محمد رمضان : كيف نجا المسلمون من عاصمة المغول والتتار المدمرة (مجلة الجامعة الاسلامية عدد ٤٦ ، سنة ١٢ ، المدينة المنورة ١٤٠٠ هـ) ص ٢٨٩ — ٢٩٧ ،

Laoust : Le Hanbalisme Sous Les Mamlouks Bahrides (Revue des Etades Islamiques, Tome XXVTTT, Cahier 1, Paris, 1960), pp. 4-9 ; Rabie : Op. Cit., p. 129.

(١٢٩) عماد الدين اسماعيل أبو الفدا : المختصر فى أخبار البشر (جـ ٤ ، ط ١ ، مصر ١٣٢٥ هـ) ص ٤٦ ، ابن كثير : البداية جـ ١٤ ص ١٤ ، ابن اياس : بدائع جـ ١ ق ١ ، ص ٤٠٩ .

شعبان فقد قام بعدة مصادرات فى عام ٦٤٦ هـ لملء الخزانة الخاوية (١٣٠) ، وفى عام ٧٩١ هـ قام مدبر الدولة منطاش بتوقيع ١٠٢٩ مصادرة بالمباشرين والعامة والأوقاف ورجال الدولة لاستخدام هذا المال فى محاربة برقوق الهارب (١٣١) . كذلك قام السلطان فرج بن برقوق ٨٠٣ هـ بمصادرة الملاك وأمناء الحكم والمقطعين والعامة وذلك لتجميع المال اللازم لحرب تيمور لنك (١٣٢) ويكفى أن نذكر انه فى عهد الناصر فرج خرجت ثمان تجاريد تكلفت، كل منها ما يزيد على مليون دينار جمعت من الشعب عن طريق المصادرات (١٣٣) . وفى عام ٨٧٢ هـ أوقع قايتباى عدة مصادرات لتجميع الأموال لخروج حملة الى شاه سوار (١٣٤) ، وقد قدر بعض الباحثين (١٣٥) مصاريف الحملات الحربية لقايتباى فى الفترة ما بين ٨٧٢ و ٨٨٤ هـ بمبلغ ٧٫١٦٥٫٠٠٠ دينار وهذا يوضح مدى العبء الذى وقع على الأهلين من جراء تجميع هذه المبالغ .

---

(١٣٠) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٦٨٩ .

(١٣١) ابن الصيرفى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٤٢ ــ ٢٧٢ ، المقريزى . المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٦٧٥ ، ابن تغرى بردى : مصدر سابق ، ج ١١ ، ص ٣٦٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٢١ ، ابن حجر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ ، ضومط : الدوله المملوكية ، ص ٣١٧ ــ ٣١٨ .

(١٣٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١١ ، ج ٤ ، ص ٢١٠ . ابن الصيرفى : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٩٨ ــ ٩٩ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٠٥
Holt, Lambton, Lewis : the Cambridge History of Islam (Vol, 1 A, the Central Islamic Lands from Pre-Islamic Times to the First World War. Cam, un, Priss), p. 221.

(١٣٣) أحمد دراج : الحسبة ، ص ١١٥ .

(١٣٤) ابن اياس : بدائع ، ج ٣ ، ص ٨ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٥٦ ، عبد الرحمن . قايتباى ، ص ٣٥ ، أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩) ص ٩٠ .

(١٣٥) محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٤ ، عدد ١ مايو ١٩٥١ م) ص ٢٠٧ .

ومن طريف ما ذكره ابن الصيرفى (١٣٦) عن أنباء حملة شاه سوار السابقة أن غالبية أثرياء الدولة ساهموا مالياً فى تمويل الحملة ودياً ، وذلك لكى يتجنبوا المصادرة ، ومنهم من لم يدفع فصودر مثلما حدث مع العلاء بن الصابونى ناظر جيش دمشق .
واذا ما وصلنا الى عهد السلطان الغورى أطل علينا شبح الأزمة الاقتصادية بوجهه القبيح . وقد عالج الغورى هذا الوضع المتردى عن طريق اختيار رجال أكفاء وخبراء فى المصادرات نفذوها على كل شىء فى الدولة ، بل زيف العملة بغية الحصول على ربح ومنفعة للخزانة . وقد أدت كل اجراءات الغورى لمعالجة الأوضاع الى كساد الأسواق واشاعة الفقر والاستياء لدى العامة (١٣٧) .
فى ٩٠٦ هـ شهر نائب دمشق النداء بخروج الحاج ، وأنه سينفق على خروجهم لذلك قام بتجميع مال النفقة عن طريق مصادرة ناظر الجيش ابن النيربى وزوجة قصروه وشخص يدعى ابن شنتمر (١٣٨) ، وحينما جاء موعد رجوع الحاج خرج لملاقاتهم عدة مشاة جمعت جامكياتهم عن طريق مصادرة العامة بحارات دمشق (١٣٩) ، وفى ٩٠٨ هـ أراد الغورى ارسال حملة لردع الصفويين الذين يغيرون على حدود الدولة ، فقام بمصادرة العامة والمباشرين وقرر عليهم مبلغا كبيرا (١٤٠) ، ورغم أن الحملة لم تخرج فان السلطان لم يتراجع عن تجميع المبلغ كله . وأخيراً فى عام ٩٢٠ هـ ولكى يخرج الغورى حملة مشاة الى الشام قام بمصادرة أهالى نابلس بمبلغ ١٢٤٫٠٠٠ دينار ، أما أهالى دمشق وغزة وصفد وطرابلس وحلب وحماة فقرر على كل فرد مبلغ ٢٠ دينارا (١٤١) .

(١٣٦) انباء العصر ، ص ٣٦ .
(١٣٧) Poople : Op. Cit., p. 349.
(١٣٨) ابن طولون : مفاكهة ، ق ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٥ .
(١٣٩) ابن طولون : مفاكهة ، ق ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٥ .
(١٤٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٩ ــ ٤١ ، ٤٠٨ .
(١٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٩ ــ ٤١ ، ٤٠٨ .

وفيما يختص بالمصادرات التى وقعت من أجل نفقة الجند فنكتفى بذكر بعض أمثلتها :

فى عام ٧٠٠ هـ أراد السلطان الناصر محمد تمويل حملته لمواجهة غازان ، فشاور الأمراء فى ذلك ، فاقترحوا عليه جمع النفقة من المباشرين وأعيان التجار والعامة ، وتولى ذلك الأمير الوزير سنقر الأعسر فجمع فى خلال ٤٠ يوما ما يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ دينار بالشدة (١٤٢) ، وفى عام ٧٣٧ هـ ثار الجند بسبب تأخر صرف كسوتهم ، فألزم السلطان النشو ناظر الخاص بتدبير ذلك، فقام بمصادرة ناظر المواريث بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار ، وناظر قليوب بمبلغ ٨٠٠٠٠ درهم ، ثم أخذ بضائع التجار ، وبعض التركات وودائع الأيتام (١٤٣) . وعقب تولى المنصور على بن شعبان ٧٧٨ هـ ثار الجند وطالبوا بنفقتهم وهى ٥٠٠ دينار لكل مملوك ، فلما خشى الأمراء على أنفسهم صادروا أمين الحكم بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار ، ثم صادروا ناظر الخاص والمباشرين ومعلم المعلمين وناظر الدولة والتجار وعدة طواشية والمحتسب ونائب الاسكندرية ورسم على الجميع حتى سددوا ما قرر عليهم (١٤٤) . وفى عام ٨٢٤ هـ عندما تولى محمد بن ططر ولم يجد سيولة مالية تكفى لنفقة المماليك كلف الاستادار أرغون شاه بتدبير الأمر فصادر ثلاثة أفراد من مباشرى الدولة بمبلغ ٤٦٠٠٠ دينار (١٤٥) . وعقب ذلك حدثت مصادرات عدة فى عهود السلاطين التالية من أجل

---

(١٤٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٩ .

(١٤٣) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٤ ، على محمد عمر : ديوان الخاص السلطانى فى مصر زمن الناصر محمد بن قلاوون (دورية التاريخ والمستقبل ، مجلد ٦ ، قسم التاريخ بدنا ، المنيا ١٩٨٨) ص ١٢٧ .

(١٤٤) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٩٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

(١٤٥) المقريزى . المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٥٩٥ .

نفقة الجند ، الا ان أكبرها ما حدث فى عهد الغورى فى أعــوام ٩٠٧ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩١٧ هـ حيث شملت المصادرات جميع مصر والشام حتى غلقت الأسواق وأضرت مصالح الجميع (١٤٦) .

(ب) **التباطؤ فى سداد المال المتاخر** : سواء أكان من مصادرة، أم باقى حساب أم خراجا أم رشوة أم دينا . كان بعض رجــال الدولة يتلكأون فى سداد المتأخرات لديهم بعد محــاسبتهم عن فترة ولايتهم ، واذا ما شعرت الدولة بذلك كانت تلجأ الى مصادرتهم للحصول على مستحقاتها منهم ، وقد حدث مثل ذلك فى أعوام : ٦٨٧ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧٢٩ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٧٨٠ هـ ، ٧٨٢ هـ ، ٧٨٥ هـ ، ٨٠٢ هـ ، ٨٢٥ هـ ، ٨٢٨ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٨٥ هـ ، ٨٨٩ هـ ، ٩١٥ — ٩١٧ هـ ، ٩٢١ هـ .

ارتبطت المصادرات الخاصة بهذا السبب ، بحالــة الدولة الاقتصادية من ناحية ، وبشخصية السلطان من ناحية أخرى فنجد السلطان الناصر محمد مثلا سامح الضمان والمتقبلين الشاميين عما لديهم من متأخرات عام ٧١٤ هـ (١٤٧) . أما اذا كانت الدولــة تعانى من عسر مالى فكان من الصعب اصدار مثل هذه المسامحات. وهذه بعض الأمثلة :

فى ٦٨٧ هـ طلب السلطان من شاد الدواوين بالشام تجميــع ومصادرة المباشرين الذين لديهم بواق الموجودين منهم والمفصولين، نقداً كانت أو غلة (١٤٨) . أى أن المصادرة هنا كانت تتم بأثر رجعى . أما فى عام ٧٠٦ هـ فصدور الوزير سعد الدين بن عطايا بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ درهم بعد محاسبته عن ولايته للبيوت فسدد منها

(١٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٨٩ — ١٩٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ .

(١٤٧) ابن حبيب : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٥٨ .

(١٤٨) ناصر الدين بن الفرات : تاريخ ابن الفرات المسمى تاريخ الدول والملوك (جـ ٨ تحقيق قسطنطين زريق ، نجلا عز الدين — بيروت ١٩٤٩ (ص ٦٤ .

٨٠٠٠٠ درهم وسومح بالباقى (١٤٩) . وفعل الشيء نفسه مع آخرين عام ٧٢٩ هـ (١٥٠) . كذلك التزم الوزير كريم الدين بن الغنام فى عام ٧٧٦ هـ للسلطان بمبلغ من الرشوة تم اختفى . فقام الوزير الجديد بتوقيع الحوطة على موجوده (١٥١) . وفى عام ٨٢٨ هـ سجن كاتب السر عمر بن حجى ، واحتاط الدوادار على داره وصادره بمبلغ ٦٥٠٠ دينار متاخرات عليه (١٥١) ، أما السلطان الغورى فقد قام فى عام ٩١٥ هـ بمصادرة المباشرين بسبب وجود متأخرات عليهم من حسابات ومصادرات سابقة ، وبلغ مجموع ذلك ٦٠٠٠٠٠ دينار (١٥٣) وتكرر ذلك أيضا فى عام ٩٢١ هـ مع المباشرين ، ومع الصيرفى عبد العظيم ناظر الشون والعليق بسبب ما انكسر عنده من شعير بمبلغ ٢٠٠٠ دينار (١٥٤).

(جـ) **الحاجة الى مال للتعمير** : سواء أكان لانشاء مبان مدنية أم لاقامة منشآت دينية أو جسور أو مدارس أم كان لعمل آلات حربية . ومن أمثلة ذلك : مصادرة الشجاعى شاد الدواوين لعامة مصر والشام فى عام ٦٨٨ هـ من أجل تدبير مال لبناء طرابلس الجديدة (١٥٥) . وفى العام التالى ذهب البريد من مصر الى الشام بعمل مجانيق لحصار عكا ، فقام الشاد بالذهاب الى أراضى بعلبك

---

(١٤٩) العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٤٢٦ .

(١٥٠) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣١٢ ــ ٣١٣ .

(١٥١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٤٧ ، المقريزى : جـ ٣ ق ١ ، ص ٢٤١ ، أحمد عبد الرازق : البذل ص ٧٤ .

(١٥٢) ابن تغرى بردى : مصدر سابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٤ ، ص ٦٨٥ .

(١٥٣ ، ١٥٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٤٤٢ ، ٤٧٩ .

(١٥٥) النويرى نهاية الأرب جـ ٣١ تحقيق الباز العرينى ، مراجعة عبد العزيز الأهوانى ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٦٤ : ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٣ ، ص ٣١٣ ــ ٣١٤ .

وصادر أخشاب العامة هناك وحملها الى دمشق (١٥٦) . اما الناصر محمد بن قلاوون فقد قام فى عام ٧١٥ هـ بمصادرة جزء من مال الأوقاف بحجة اصلاح المبانى الدينية (١٥٧) ، وفى حكم ابنه حسن قام بفرض دراهم على جميع المنشآت عام ٧٩٤ هـ لعمل أحد الجسور بالجيزة (١٥٨) . وفى عهد الجراكسة قام السلطان فرج بن برقوق ٨٠٩ هـ بمصادرة عامة وأوقاف دمشق وحصل منهما بعض الأموال من أجل تعمير قلعة دمشق واصلاح ما لحق بها من أضرار (١٥٩) . أيضا قام شيخ فى عام ٨١٨ هـ بمصادرة رخام العامة من أجل بناء مسجد بدلا من خزانة شمائل (١٦٠) . وهناك أمثلة أخرى كثيرة حدثت فى أعوام ٨٢٦ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٢ هـ . وقد أدت كثرة العمائر المملوكية الى أن تساءل بعض الباحثين (١٦١) متعجبا من أين جاء هؤلاء بالقوة والمال التى مكنتهم من عمل ذلك ؟

(د) **الاختلاس أو وجود عجز فى الحصيلة** : هذا النوع من المصادرة يعتبر تعويضا عما اختلسه الجناة . ويلاحظ أن ظاهرة الاختلاس هذه تدرجت من القلة فى بداية الدولة الى الكثرة فى نصفها الثانى ، أى أنها ارتبطت بحالة البلاد الاقتصادية . وهذا الاستيلاء القهرى الذى اصطلح الفقهاء على تسميته بـ (الغصب) الزمت الشريعة المغتصب بالضمان خاصة اذا استولى على مال الغير ، أو عالج وهو ليس أهلا للعلاج ، أو أتلف الأشياء على

---

(١٥٦) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

(١٥٧) ابن تغرى بردى : مصدر سابق جـ ٩ ، ص ٥٠ ، ٥٣ ح (٦) ، Irwin : Op. Cit., p. 107.

(١٥٨) المقريزى : خطط ، جـ ٢ ص ١٦٨ .

(١٥٩) ابن حجر : مصدر سابق : جـ ٦ ، ص ٨ ، المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٣٩ .

(١٦٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٠ .

(١٦١) Becker : Islamstudien, p. 162.

قصد ، وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « على اليد ما أخذت حتى ترد » (١٦٢) وحوادث الاختلاس فى عهد المماليك كثيرة خاصة فى سنوات : ٦٨٩ هـ ، ٧٠٦ هـ ، ٧١٠ هـ ، ٧١٣ هـ ، ٧٦١ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٧٩٧ هـ ، ٧٩٨ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٣٨ هـ ، ٨٤٧ هـ ، ٨٧٤ هـ ، ٩١٢ هـ ، ٩١٤ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٣ هـ .

فى عام ٦٨٩ هـ كشف عن وكيل السلطان بالشام ناصر الدين المقدسى فوجدت له اختلاسات من الأوقاف ومال السلطان والرمية فادين ورسم عليه وصودر (١٦٣) . وفى عهد السلطان حسن بن محمد ٧٦١ هـ اكتشف العديد من الاختلاسات فى الأموال المقررة لأرباب الصدقات السلطانية ، واتهم فى ذلك الوزير والمستوفين بدواوين الشام ، فرسم عليهم وصودروا بأموال كثيرة ، مما اضطرهم لبيع جميع ممتلكاتهم . بل ان بعضهم عرض بناته للبيع على حد قول ابن كثير (١٦٤) .

فقام السلطان باعفاء المستضعفين منهم ، وألزم الباقى بالسداد . وعندما حوسب الوزير كريم الدين بن كاتب المناخ ٨٣٨ هـ وجد لديه عجز قدره ٥٠,٠٠٠ دينار فسلم الى الوالى لمعاقبته ومصادرته (١٦٥) . ويذكر ابن الصيرفى (١٦٦) أنه فى عام ٨٧٤ هـ علم الأمير برقوق الكاشف أن موقعه القاضى هانى اختلس من المشايخ والخولية مبلغ ٥٠٠ دينار ، حينئذ وضع هانى فى الحديد وصادره بمبلغ ٣,٠٠٠ دينار .

---

(١٦٢) محمود الشربيني : تأملات ، ص ٨٨ — ٩١ .

(١٦٣) الكتبى : عيون ، جـ ١٢ ، ورقة ١٠ ، النويرى : نهاية ، جـ ٣١ ، ص ١٦٨ .

(١٦٤) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٦٩ .

(١٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٥٩ .

(١٦٦) انباء ، ص ١٢٩ .

(هـ) **اتلاف مال الدولة** :سواء بصرفه فيما لا يفيد ، أو التهاون في تحصيله أو المسامحة به . وهناك عدة أمثلة على ذلك في سنوات : ٧٢٣ هـ ، ٧٣٣ هـ ، ٧٣٤ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٣٨ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٨ هـ ، ٨٤٣ هـ ، ٨٧٥ هـ ، مثلا في عام ٧٢٣ هـ أبلغ ناظر الدواوين النائب أرغون بأن ناظر الخاص كريم الدين بن السديد يتلف أموال الدولة ويوزعها « حتى يقال عنه أنه كريم » فأمر السلطان بالحوطة على جميع أمواله وحملها للقلعة (١٦٧) . وفي ٧٣٤ هـ دبر النشو مكيدة لشاد الدواوين ابن هلال الدولة واتهمه باضاعة مال السلطان ، والاسراف فيه واصدار مساميح للأمراء بما عليهم ، وبناء على ذلك عزل الشاد وصودر هو وآخرون(١٦٨) . كذلك غضب السلطان حسن في عام ٧٤٨ هـ على الوزير منجك اليوسفي لأنه أنفق اموالا كثيرة في عمل الجسور ، ولم يأت منها فائدة وانهارت ، لذلك عزله السلطان ورسم عليه ثم صادره بمبلغ كبير (١٦٨) . أما السلطان جقمق فقد صادر الاستادار جاني بك عام ٨٤٣ هـ بمبلغ ١٠٣٠٠٠٠ درهم بسبب تهاونه في تحصيل أموال الدولة (١٦٩) .

(و) **غش العملة** : تعرض الزغلية في عصر المماليك لكثير من أنواع العقاب ولعل هذا يرجع الى خوف السلطة من تدهور العملة وما يسببه ذلك من ثورة المماليك ، وضرر العامة في معيشتهم . الا أن من الملاحظ أن عدد المصادرات بالنسبة للمزيفين قليلة ولا تعليل على ذلك سوى أن بعض السلاطين أنفسهم في كثير من الأحيان يمارسون تزييف العملة خاصة بعد تحويل التجارة وتدهور وسائل الانتاج . وقد صادفنا بعض الحالات لهؤلاء الزغلية منها :

---

(١٦٧) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ .
(١٦٨) المقريزي : المصدر نفسه ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٧٠ .
(١٦٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٢٣ .

فى عام ٧٣٠ هـ صادر الأمير تنكز نائب الشام العاملين بدار ضرب دمشق بسبب نقصهم فى عيار الذهب بالعملة ، واستصفى مالهم ٥٠٠٠٠٠ درهم (١٧١) . وعقب ذلك بعامين وقف وزير دمشق غبريال بن سعد فصودر من تركته مليونان من الدراهم لصالح بيت المال وذلك بسبب ايذائه للمسلمين بالزغل (١٧٢) . وفى عام ٩١٣ هـ قام عبد العظيم الصيرفى بغش العملة وزاد كمية النحاس بها ، فشكاه أصحاب الجوامك من الجند الى السلطان فتغير عليه ، وضربه ، وصادره بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار (١٧٣) .

(ز) عجز المسئول عن تدبير الدولة ماليا ، وتأخيره لصرف الجوامك أو قطعها :

كان معيار تولى الوظائف المالية فى عهد سلاطين المماليك هو القدرة على السداد بغض النظر عن كون هذا المتولى عالما أم جاهلا ، مصرياً أم جركسياً ، مسلما أم ذميا . وما دام أهل الدولة لم يشكوا من تأخير مستحقاتهم ، ظل هذا المتولى فى موقع المسئولية ، أما اذا كانت الأخرى فمصيره : أن يختفى أو يستعفى أو ينكب أو يرجم . وعلى المسئول أن يسد متطلبات وظيفته بشتى الطرق سواء من مال الدولة ، أو من ماله شخصيا ، أو من مال العامة بعد مصادرتهم .

ولما كان الوزراء يقعون على رأس هرم الوظائف المالية ، فكثيرا ما تعرضوا للاهانات اذا ما تأخرت الرواتب العينية الجارية

---

(١٧٠) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ٣٢٨ — ٣٣١ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٣ ، ص ١١٤٦ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٤ ، ص ١١٤٦ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٩١ .

(١٧١) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٢٠ .

(١٧٢) لذهبى : دول الاسلام ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ ، ابن حبيب : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢١٩ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ .

(١٧٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٢٣ .

يوميا للمماليك (١٧٤) . وقد انعكس العسر المالى فى عهد الجراكسة على الدولة والعامة ، ولم يستطع مسئولو المالية تدبير الدولة ومصروفاتها لذلك صودر غالبهم ، خاصة فى سنوات : ٨٠٣ هـ ، ٨٠٤ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٠٨ هـ ، ٨١٧ هـ ، ٨١٩ هـ ، ٨٢٦ هـ ، ٨٣٣ هـ ، ٨٣٨ هـ ، ٨٥٧ هـ . ففى عام ٧٥٥ هـ صودر ناظر الخاص والجيش تاج الدين بن أحمد بسبب تقليله من أرزاق ومرتبات الأمراء (١٧٥) . وفى عهد المنصور على بن شعبان قبض على الوزير ومقدم الدولة ٧٨٢ هوصودرا بسبب تأخيرهما صرف جوامك أصحاب الرواتب (١٧٦) . وفى العام التالى صودر كل من الوزير وناظر الدولة بمبلغ خمسمائة ألف درهم بسبب عجزهما عن تدبير الدولة ماليا (١٧٧) . أيضا فى عام ٨٠٤ هـ قبض على سعد الدين بن غراب ناظر الخاص وأخيه الوزير فخر الدين ، وأخذ خطهما بمبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ درهم بسبب عدم اعدادهما النفقة وتأخيرها (١٧٨) . وحدث الشىء نفسه مع الوزير أرغون ٨٢٦ هـ (١٧٩) ، والاستادار أقبغا الجمالى ٨٣٣ هـ (١٨٠) .

ويتبين الآتى من حصر المصادرات التى حدثت لأسباب اقتصادية فى عصر المماليك :

---

(١٧٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٣٩ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٦٧ .

(١٧٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٤ ــ ٧ .

(١٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

(١٧٧) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٤١٠ ، ٤١٢ .

(١٧٨) ابن تغرى بردى : المنهل ، جـ ١ ، ص ١١٠ .

(١٧٩) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٩ ــ ٣٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٦٤٥ .

(١٨٠) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٤٦ .

— ١٤٨٦ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية من مجموع ٣٣٠٦ اجمالى الحالات ، منها ٥٧ حالة أوقاف من مجموع ٩٨ حالة ، و ١٢٨٥ حالة رجال دولة من مجموع ٢٨٦٨ حالة ، و ١٤٤ حالة عامة من مجموع ٣٤٠ حالة . وهذا يبين ويؤكد أن المصادرات لأسباب اقتصادية فاقت نظرتها التى كانت لأسباب سياسية أو اجتماعية . أى أن الاقتصاد كان الباعث الأول وراء سياسة المصادرات .

— تفاوت عدد المصادرات بين السلاطين ، ومرجع ذلك الى اختلاف حالة الدولة المالية فى عهد كل منهم ، ومدى ما واجهه من أزمات ومحن وحروب وغير ذلك . فنجد فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧٤ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية ، أما فى عهد الجراكسة ، وما صاحبه من تدهور اقتصادى ونقص فى موارد التجارة فقد زاد المعدل على ذلك فنجد مثلا ١١٢ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية فى عهد السلطان الغورى .

الأسباب الاجتماعية :

نظراً لطبيعة المماليك وكونهم رقيقا ، مالوا بطبعهم الى الاستبداد نتيجة لعقدة الرق لديهم (١٨١) ، فاذا غضبوا على أحد كان جزاؤه اما الضرب ، واما المصادرة (١٨٢) . وساد هذا الطبع لدى الغالبية من السلاطين ، ويصف ماير (١٨٣) الظاهر بيبرس بالغدر والخيانة والاستهانة بالأرواح — وتلك طبيعة خاصة بجنسه — وكان سريع التصديق لما يوشى به اليه . والشق الأول من هذا الرأى يبدو فيه التحامل واضحا على المماليك خاصة

(١٨١) ماجد : التاريخ السياسى ، ص ١٣١ .

(١٨٢) العينى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٦ .

(١٨٣) تاريخ دولة المماليك فى مصر (ترجمة محمود عابدين ، وسليم حسن ، ط ١ ، مصر ، ١٩٢٤) ص ٤٣ .

بيبرس ولا يعدو كونه سوى وجهة نظر لاحد المستشرقين .
أما الشق الثانى فهو على جانب كبير من الصحة ، اذ يذكر محمد ابن أبى الفتح الاسحاقى (١٨٤) أن الغورى أخذ أموال الناس قهرآ وصادرهم ، وفى عهده كثرت العوانية بسبب كثرة ما يصغى اليهم، فاذا رأى هؤلاء العوانية شخصاً ظهرت عليه علامات الثراء ، وشوا به للسلطان ، فيرسلهم ليأخذوا ماله ، ويسلمه الى من يعاقبه « حتى يأخذ ما أخفاه من دنياه الى أن يصير فقيرا بعد غناه » وجمع الغورى بهذه الطريقة أموالا عظيمة ، بعد ان رأى خزائنه تثرى من ذلك ، وصارت المصادرات طابعا مميزا لعهده . وعندما عرف الناس عنه ذلك قويت فى بعضهم شهوة المرافعة والادعاء والكيد واتهموا بعضهم البعض بالسرقة والاثراء الفاحش (١٨٥) . من ذلك نتبين أن المصادرات لأسباب اجتماعية ، كانت لها دوافع تتعلق بطبيعة السلاطين أنفسهم ، ورغبتهم فى سد عقدة النقص لديهم ، والفقر الذى عانوه فى بدء نشأتهم ببلادهم ، فما قبضوا على مقاليد الأمور حتى اتجهوا الى حياة البذخ والترف ، وأكثروا من اقتناء المماليك ، وبالطبع احتاج كل ذلك الى مزيد من الأموال لمواجهة هذه الحاجات وتلك المتطلبات . وكثيرا ما أفلست خزائن السلاطين بسبب التبذير والاسراف مما ادى لتسلطهم على الأموال العامة (١٨٦) فمثلا جهاز زواج آنوك بن محمد بن قلاوون حمل على رؤوس ثمانمائة حمال ، وستة وثلاثين قطارا (١٨٧) ، بينما كان الذهب وحده

(١٨٤) لطائف اخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من ارباب الدول (مصر ١٣٠٠ هـ) ص ١٩٩ .

(١٨٥) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٧٨ .

(١٨٦) على سالم النباهين : نظام التربية الاسلامية فى عصر دولة المماليك فى مصر ، دار الفكر العربى ١٩٨١) ص ١٣٣ .

(١٨٧) القطار من الابل : عدد منها بعضه خلف بعض على نسق واحد . القاموس الوجيز ، ص ٥٠٧ مادة قطر .

ثمانين قنطاراً مصريا (١٨٨) . وقبل ذلك أنفق الأشرف خليل على حفل ختان أخيه الناصر محمد ما قدره : ٣٠٠٠ رأس غنم و ٦٠٠ رأس بقر ، و ٥٠٠ اكليشن ، ٢٩٦٠ قنطار سكر ، و ٣٠٠٠٠٠ دينار هذا غير القماش وغيره (١٨٩) ، ورغم ما تفوح به هاتان الروايتان من مبالغة : فانهما توضحان مدى اسراف السلاطين .

ومن جراء هذا وغيره تولدت لدى السلاطين سياسة الطمع فى أموال الرعية ، فعمدوا الى مصادرتها لأى سبب من الأسباب كالوشاية مثلا . وهناك العديد من الأمثلة على ذلك فى سنوات : ٧٣٩ هـ ، ٧٤٢ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٧٥٣ هـ ، ٧٦٢ هـ ، ٧٨٥ هـ ، ٧٨٦ هـ ، ٧٩٨ هـ ، ٨١٦ هـ ، ٨٣١ هـ ، ٩١٨ هـ، فوالى المحلة صودر فى عام ٧٣٩ هـ بمبلغ ٣٠٠٠٠ درهم والذنب الذى اقترفه هو كونه ثريا جداً (١٩٠) . كذلك صودر الوزير علم الدين عبد الله بن زنبور ٧٥٣ هـ بمبلغ مليونى دينار بسبب ثرائه الفاحش (١٩١) . وفعل مثل ذلك مع الوزير فخر الدين ماجد بن خصيب ٧٦٢ هـ (١٩٢) ، والاستادار محمود بن على ٧٩٨ هـ وصودر بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ دينار ومليونى درهم (١٩٣) . الى غير ذلك من الأمثلة التى صودر أصحابها بسبب غناهم الفاحش .

---

(١٨٨) الصفدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٤٣٢ ، ج ١٠ ، ص ١٩٧ .

(١٨٩) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٢ .

(١٩٠) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٩ .

(١٩١) السلامى : مختصر ، ورقة ٧٧ ، السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، القلقشندى : مآثر ، ص ١٥٧ ، الكتبى : عيون ، ج ١٤ ، ورقة ١٦ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ج ٢٧٨ ـ ٢٨٢ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٧ ـ ٨٨٤ ، خطط ، ج ٢ ، ص ٦١ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ .

(١٩٢) المقريزى : السلوك ، ج ٣ ق ١ ، ص ٥٨ .

(١٩٣) أبو الحسن على بن أحمد السخاوى : تحفة الأحباب وبغية الطلاب فى الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات (ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٨٤ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ ، السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ .

وبعد دراسة هذه الحالات وغيرها يمكن الخروج بعدة ملاحظات من أهمها :

- كان الهدف الأول لأى متول هو تكوين ثروة ضخمة تنفعه وقت عزله أو مصادرته .
- عمل المعين على انتقاء بعض الموظفين للعمل معه ممن يوافقونه فى الطباع والأعمال ولا يجعلون سمعته فى الوحل أمام السلطان .
- من حق الدولة أن تشكو من العسر المالى اذا كان موظف لديه ما لدى ابن زنبور ومحمود بن على وغيرهم .
- من حق الدولة مصادرة أمثال هؤلاء لأنه لا يمكن أن يجمعوا هذه المبالغ بطرق شرعية وفى وقت يسير .
- كلما طالت مدة المعين تضخمت ثروته ، وازداد ظلمه .
- لو كانت الأجهزة الرقابية فى الدولة تجرى مراجعات ومحاسبات دورية ما سمعنا عن هذه الثروات .
- هؤلاء الموسرون وغيرهم تعبير صادق عن روح عصرهم ، حيث افتقدوا القدوة التى يجب أن تتبع بعد أن رأوا السلاطين تلهث وراء المال ، حلالا كان أم حراما ، كما أن هؤلاء فى الغالب أساءوا استغلال مناصبهم فى تحقيق مآربهم الشخصية . كما انه يمكن القول بأن العصر كان عصر رجال الدولة أولا وأخيراً أى كل من يعملون فى الحكومة . وبلاشك بعض من هذه العيوب تناقلتها الأجيال ومازلنا نعانى من بعض آثارها السيئة حتى الآن .

والى جانب الدافع الاجتماعى السابق للمصادرة ـ متطلبات حياة البذخ المملوكية ـ وجد دافع آخر كان له دوره فى المصادرات

الاجتماعية وهو : العداوات الشخصية القديمة بين السلاطين والآخرين من رجال الدولة . ومن اشهر هذه العداوات الشخصية ما كان بين السلطان الأشرف خليل ونائب السلطنة حسام الدين طرنطاى منذ أيام السلطان قلاوون ، لذلك بعد توليه صادره وقتله (١٩٤) . ولنفس السبب صادر السلطان أبو بكر ٧٤٢ هـ الاستادار اقبغا عبد الواحد وأولاده (١٩٥) أيضا صادر السلطان برسباى شهاب الدين أحمد كاتب سر دمشق ونقيب الأشراف ٨٢٥ هـ (١٩٦) وأخيراً صادر السلطان جقمق ناظر الاصطبل تاج الدين الخطير ٨٤٢ هـ (١٩٧) .

أما عن الجرائم الاجتماعية ، التى كانت المصادرة احدى عقوباتها فتتلخص فى ثلاث :

١ – جرائم الأخلاق (الفسق – سوء السيرة – النفاق – السب والذم والهجاء – شراسة الخلق والتهور – النميمة – الكذب – القتل – الربا – خيانة الأمانة – التكبر – الكفر والتشيع) .

٢ – جرائم الآداب (الزنا واللواط – البغاء – الغواية – محبة المردان – السكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى) .

٣ – جرائم اجتماعية (إشعال الحرائق – قطع الطريق –

---

(١٩٤) العينى : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ – ٣٢ ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٨٥ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٣٨٦ ، السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٥٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٦٥ : النجيدى : المرجع السابق ، ٢٣٥ .

(١٩٥) ابن تغرى : المصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٥٦٤ .

(١٩٦) ابن حجر : المصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٤٦٨ ، المقريزى المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦١٢ .

(١٩٧) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١٠٩١ .

ضرر الفير — التكاسل عن الجهاد — الفتن الداخلية — كثرة الشكوى والظلم) .

١ — جرائم الأخلاق :

هناك بعض جرائم الأخلاق التى عوقب مرتكبوها بالعديد من العقوبات ، وكانت المصادرة احدى الجوانب التكميلية لعقوبتهم . وقبل البدء فى عرض هذه الجرائم يجب أن نشير الى أنه فى بعض الحالات كان الجرم سبباً فى المصادرة ، وفى حالات عديدة كان سبباً ضمن أسباب أخرى من أجلها وقعت المصادره . وفيما يلى بعض أمثلة على هذه الجرائم : فى عام ٦٥٩ هـ عزل وصودر القاضى النجم بن الصدر بن سنا الدولة قاضى دمشق بسبب فسقه (١٩٨) . وبسبب سوء السيرة وجدت عدة مصادرات فى سنوات ٦٦٣ هـ ، ٦٨٧ هـ ، ٧٣٤ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٥ هـ ، ٧٥١ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨٢١ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٥١ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٦٣ هـ . فى عام ٦٦٣ هـ عزل قاضى قضاة مصر بدر الدين السنجارى وصودر بسبب سوء سيرته فى أخذ الرشاوى (١٩٩) ، كذلك عزل الوزير علم الدين سنجر الشجاعى ٦٨٧ هـ وصودر بسبب سوء سيرته وملئه للسجون بالمصادرين (٢٠٠) . وفى عام ٧٣٤ هـ عزل عدة ولاة وصودروا ونفوا بسبب سوء سيرتهم فى الرعية (٢٠١) . ومن أكثر الولاة الذين اشتهروا بسوء السيرة النشو ناظر الخاص فى عام ٧٣٩ هـ حيث ذمه الجميع ، وقلت الواردات فى عصره ، وافتقر التجار لذلك صودر فى هذا العام

---

(١٩٨) العينى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣١١ — ٣١٢ .

(١٩٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٤٦ . العينى : المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(٢٠٠) المنصورى : التحفة ، ص ١١٩ .

(٢٠١) الدوادارى : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣٧٨ .

بمبالغ خيالية وقتل تعذيبا (٢٠٢) وعقب ذلك بست سنوات صودر خالد مقدم الدولة بسبب سوء سيرته (٢٠٣) . وفى عهد الجراكسة قام برقوق بمصادرة الأمير قرط بن عمر نائب الوجه البحرى بسبب قبح سيرته وأعماله السيئة (٢٠٤) . هذا الى جانب العديد من الأمثلة فى السنوات آنفة الذكر .

أما النفاق فلم نجد أفرادا أو جماعات صودروا بسبب نفاقهم للسلطة ، بل وجد العديد من أرباب الدولة الذين نافقوا السلاطين ، وأمطروهم بالأموال على حساب مصادرة الرعية ورغبة منهم فى نيل الرضا . وأمثلة ذلك عديدة فى سنوات : ٦٨٦ هـ ، ٦٨٨ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٨١٤ هـ ، ٨٢٠ هـ . ويتضح منها أنه يوجد حالتان فى عهد السلطان قلاوون ، وثلاث فى عهد نجله الناصر محمد ، وحالة واحدة فى عهد حفيده الصالح ابن محمد ، وحالتان فى عهد شيخ .

وفيما يختص بالسب والذم والهجاء عوقب مرتكبه بالمصادرة فى أعوام ٧٣٣ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٤٠ هـ ، ٧٦١ هـ ، ٧٨٦ هـ ، ٧٩٧ هـ ، ٨٤٢ هـ ، ٩١١ هـ ٩١٨ هـ ومصادرة الساب تعتبر تعويضا أدبيا للمسبوب ، وقد أقرت الشريعة ذلك(٢٠٥) .مثلا فى عام ٧٣٣ هـ حنق شهاب الدين بن فضل الله من السلطان حينما أراد تعيين أحد المسالمة فى كتابة السر بدمشق وقال له « ما يفلح من يخدمك

(٢٠٢) الصفدى : المرجع السابق ، جـ ١٠ ، ص ١٤٤ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق جـ ٩ ، ص ١٣١ - ١٤٢ ، أبو الفدا : المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٣١ ، اسماعيل الذهبى : العبر فى خبر من غبر (تحقيق ابو هاجر محمد السعيد ، جـ ٤ ، بيروت . دت) ص ١١٨

Irwin : op. cit., p. 114 ; Rabie : op. cit., p. 126.

(٢٠٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٦٧٠ .

(٢٠٤) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥٤ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٤٨٢ .

والدمتك على حرام» فأسر السلطان ذلك فى نفسه ، وتحين الفرصة لمعاقبته ، ونفذ ذلك فى عام ٧٣٩ هـ وصادره بمبلغ ٧٠٠ر٧٠٠ دينار (٢٠٦) . وفى عام ٧٦١ هـ صودر المعلم سنجر الهلالى بمبلغ ثلاثة ملايين درهم بسبب أنه يتكلم بفحش عن الأمراء (٢٠٧) . كذلك صودر أحد أعيان تجار اليمن ويدعى شهاب الدين الفارقى ٧٨٦ هـ لأنه اتهم مصر بالفساد وأن سلطانها أقل المماليك وأرذلهم (٢٠٨) . وفى عام ٨٤٢ هـ أراد السلطان جقمق قتل يخشباى الأمير آخور بسبب سبه لأحد الأشراف فى عهد برسباى، فلم يوافق القاضى الشافعى فقام السلطان بمصادرة يخشباى (٢٠٩) . أما السلطان الغورى فقام بمصادرة الخواجا شمس الدين الحلبى عام ٩١٨ هـ لأنه ادعى بأن السلطان « ما هو مسلم ولا فى قلبه رحمة قليل الدين » (٢١٠) .

كانت شراسة الخلق والتهور سببا أيضا فى مصادرة أصحابها . فوالى قوص قراقوش الظاهرى أمر السلطان فى عام ٦٩٠ هـ بمصادرته ، وضربه بالمقارع ، ثم سجنه بسبب قوة نفسه ، وشراسة خلقه ، وعدم احسانه الرد فى الخطاب (٢١١) ، وفعل مثل ذلك عام ٧٢٠ هـ مع نائب غزة سنجر الجاولى (٢١٢) ، ومع الوزير ابن مكناس بسبب تهوره عام ٨٠٣ هـ (٢١٣) ، وهناك حالات اخرى فى أعوام : ٨٢٢ هـ ، ٨٢٨ هـ ، ٩١٨ هـ .

---

(٢٠٥) محمود السربينى : مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢٠٦) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٥٧ .

(٢٠٧) عبد القادر بن محمد النعيمى : الدارس فى تاريخ المدارس (جـ ١ ، تحقيق جعفر الحسنى ـ دمشق ١٩٤٨) ص ٤٨٩ .

(٢٠٨) ابن حجر : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ١٥٦ .

(٢٠٩) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ٣٢٢ .

(٢١٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٨٢ .

(٢١١) العينى : المصدر السابق ، جـ ٣ ص ٧٦ ــ ٧٩ .

(٢١٢) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٠٩ .

(٢١٣) الحنبلى : شذرات ، جـ ٧ ، ص ٣٠ .

وثمة مرض اجتماعى آخر انتشر فى عهد المماليك وهو النميمة وعوقب النمام آنذاك بمصادرة ماله أو موجوده . نذكر من ذلك ثلاث حالات : الأولى فى عام ٦٩٣ هـ حينما قبض على الوزير شمس الدين محمد بن السلعوس وكان من بين الأسباب التى صودر من أجلها النميمة والايقاع بين السلطان والأمراء(٢١٤)والثانية فى عام ٧١٠ هـ وصودر فيها شهاب الدين أحمد النويرى بتهمة رغبته فى الوقيعة بين السلطان ووكيله أحمد بن عبادة (٢١٥) ، والثالثة فى عام ٧٤٨ هـ حينما قبض السلطان حاجى على غرلو أمير سلاح وقتله ، كان من بين أسباب ذلك كره الأمراء له ، وتأليبه للسلطان عليهم (٢١٦) .

يأتى بعد ذلك جريمة أخرى وهى السرقة عوقب مقترفها ، واحتيط بأمواله ، وتأتى أول اشارة عن ذلك فيما رواه الدينارى (٢١٧) انه فى عهد الظاهر بيبرس قبض على شخص أجنبى يدعى بتوت ومساعده أحد تجار مصر ، وصلبا وصودرت أموالهما ووزعت على الفقراء والأهالى والسبب فى ذلك أن هذين الشخصين قاما بخطف أطفال الاسكندرية وحبسهم ، وسرقا أموال الناس . ومن بين السرقات التى حدثت بعد ذلك وتشبه السابقة ، ما حدث فى عام ٧٧٥ هـ حينما قبض على امرأة تدعى الخناقة هى وزوجها وصودر ما لديهما ، وذلك بسبب خطفهما لأولاد الناس الصغار وخنقهم والاستيلاء على ما معهم من ملابس فاخرة ومصوغ (٢١٨) . سرقة ثالثة حدثت فى عام ٨٧٢ هـ وكان الفاعل فيها خوند سورباى وسرارى الظاهر خشقدم ، حيث سرقن

---

(٢١٤) المنصورى : التحفة ، ص ١٣٩ .

(٢١٥) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٢١٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ١٦٥ ــ ١٦٧ .

(٢١٧) سيرة الملك الظاهر بيبرس (المكتبة الثقافية ــ بيروت ــ د ت) ص ٢٠٥ .

(٢١٨) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٢٨ .

من خزانة السلطان مبلغ ٢٠٫٠٠٠ دينار ، فرسم عليهن وظلت خوند حتى « أرضت السلطان » (٢١٩) . سرقة أخيرة حدثت فى عام ٩١٥ هـ كان الجانى فيها أهل حارة زقاق الكحل ، والمجنى عليه الأمير قرقماس الذى اتهمهم بسرقة الف دينار ، فعاقبهم الوالى وصادرهم بأضعاف هذا المبلغ (٢٢٠) .

يأتى بعد ذلك الكذب ومن امثلته مصادرة الكامل شعبان ٧٤٦ هـ لوجود شهود محضر وفاة السلطان ابو بكر لكذبهم وقولهم بأن السلطان مات قضاء وقدراً ، واعترافهم بأن المحضر مزور (٢٢١) ، كذلك صودر الاستادار ناصر الدين محمد بن أقبغا ٧٧٨ هـ لكذبه واشاعته أن السلطان ينوى اعادة مكس المغانى والقراريط (٢٢٢) ، أيضا صودر قاضى قضاة مصر ولى الدين السفطى ٨٥٣ هـ لحلفه ايمانا كاذبة بأنه لا يملك مالا ، واتضح عكس ذلك فأخذ منه ١٦٫٠٠٠ دينار (٢٢٣) .

الجريمة التالية هى القتل أو الاتهام بالتدبير لها ، وهناك أمثلة على ذلك فى سنوات : ٧٣٧ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩٠٠ هـ ، ٩١٢هـ ، ٩٢١ هـ.ففى عام ٧٣٧ هـ أمر السلطان الناصر محمد بمصادرة ثلاثة مباشرين بتهمة تدبيرهم مؤامرة قتل النشو (٢٢٤) . وعقب ذلك بتسع سنوات صودر جماعة أعراب بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ درهم لقتلهم أحد الأشخاص يدعى ابن الرديني(٢٢٥).وفى عهد قايتباى وجد طفل

---

(٢١٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٢٢٠) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٤١ .

(٢٢١) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٧ .

(٢٢٢) ابن اياس : المصدر السابق : ج ١ ق ٢ ، ص ١٦٨ .

(٢٢٣) السخاوى : التبر ، ص ٢٥٧ ، ابن تغرى بردى . المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٣٩٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .

(٢٢٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١٧ .

(٢٢٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ٦٨٨ .

مذبوح باحدى خرابات محلة قصر حجاج بالشام فصودر أهل المحلة بسببه (٢٢٦) ، وأخيراً فى عام ٩١٢ هـ قتل تاجر من رشيد زوجته وأحرقها فصادره الغورى وحبسه لمدة أربع سنوات (٢٢٧) .

جريمة اخرى من جرائم الأخلاق وهى الربا ، والمعروف أن الشريعة الاسلامية حرمته ، الا أن بعض ضعاف النفوس والايمان تعاملوا به مستغلين حاجة الناس الى من يقرضهم أوقات الشدة ، وما أكثرها في عصر المماليك ، ومع ذلك نجد لفتة طيبة من قبل السلاطين لمحاربة هذه الآفة اسنكتفى للتدليل على ذلك بحالة واحدة حكاها ابن كثير(٢٢٨) فى أحداث عام٧٦١ هـ مع المعلم سنجر مملوك ابن هلال — صودر فى نفس العام لسبب أخلاقى آخر سبق ذكره — حيث عرف عنه عدم اخراجه للزكاة واشتهر بالمعاملات الربوية ، فأمر السلطان حسن بالترسيم عليه وسلمه الى شاد الدواوين ليستخلص منه ٦٠٠,٠٠٠ درهم ، وبعد أخذ المال ونزع مجوهرات زوجاته سلمت له الدور والحواصل أما الحجج فقد عقد لها مجلس « ليرجع رأس ماله منها » عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .

يأتى بعد الربا خيانة الأمانة حيث عوقب الخائن أحيانا بمصادرة ماله . ومن أمثلة ذلك : أتهم قاضى القضاة شمس الدين الحنبلى ٦٧٠ هـ بأن لديه ودائع لتجار الشام ، بعضهم مات والبعض الآخر حى فأنكر القاضى ، ولما فتش بيته عثر عليها ، فأخذ السلطان زكاتها لمدة سنتين ، وسلم للحى وديعته واعتقل القاضى ووقعت الحوطة على بيته(٢٢٩) .وفى عام ٧٩٤ هـ عزل شيخ الشيوخ أصلم ابن نظام الدين الأصبهانى عن مشيخة سرياقوس وصودر بمبلغ

---

(٢٢٦) ابن طولون : مفاكهة ، ق ١ ، ص ١٦٢ .
(٢٢٧) ابن اياس : المصدر السابق جـ ٤ ، ص ١٠٠ .
(٢٢٨) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٦٩ — ٢٧١ .
(٢٢٩) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

٢٠٠،٠٠٠ درهم لتهربه من سداد وديعة للسلطان برقــرق ، وانكاره لعدة أحمال قماش كان أحد التجار أودعه اياها (٢٣٠) . وفى عهد الغورى ادعى أحد العوانية بأن امرأة اينال باى استولت على احدى ودائع الأمراء لديها ، ثم رافعها هذا العوانى ، فقبض عليها السلطان وصادرها بمبلغ عشرة آلاف دينار سددت جزءاً منها ولم تقدر على الباقى فانتحرت شنقا (٢٣١) .

يلى خيانة الأمانة آفة التكبر ويوجد بعض الحالات التى كان من بين أسباب مصادرتها اتصاف أصحابها بالتكبر مثل : الوزير ابن السلعوس ٦٩٣ هـ ، الوزير ابن خصيب ٧٦٢ هـ ، نائب الشام أقباى ٨٢٠ هـ (٢٣٢) .

وفى نهاية الجرائم الأخلاقية يجىء الاتهام بالتشيع أو الكفر . اهتم سلاطين المماليك بالنشاط الدينى خاصة المذهب السنى ، لذلك حاربوا المذهب الشيعى . فاذا أرادت العامة الانتقام من أحــد الأشخاص اتهموه بالتشيع حينئذ كانت الدولة تعاقب هذا الشخص وتصادر جميع ممتلكاته حتى يتوب (٢٣٣) ، ومع ذلك لم اقابــل حالة واحدة صودر صاحبها بتهمة التشيع .

أما فيما يختص بالكفر أو الاتهام به نجد أنه فى عام ٦٩٠ هـ اتهم الوزير ابن السلعوس القاضى ابن بنت الأعز بالكفر لكى يشوه صورته أمام السلطان خليل ، فالى جانب هذا السبب وأسبــاب

---

(٢٣٠) ابن الصيرفى : مصدر سابق ، جـ ١ ، ص ٣٤٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ص ٣٨ .

(٢٣١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣١٢ — ٣١٣ .

(٢٣٢) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٩٧ ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٥٨ ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٤٢١ .

(٢٣٣) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٤٩ ، مصر ، ص ١٨٥ .

أخرى كثيرة صودر القاضه بما يزيد على ٣٨،٠٠٠ دينار وعزل (٢٣٤) . حالة أخيرة وقعت فى عهد السلطان برقوق ٧٩٢ هـ اذ شهد القضاة بكفر ابن سبع فقتله الاستادار قرقماس واحتاط على موجوده فوجد له ١،٦٠٠،٠٠٠ درهم وعدة دواليب و ٨٠،٠٠٠ رأس ماشية (٢٣٥) .

٢ ــ جرائم الآداب :

انتشر فى عصر سلاطين المماليك بعض جرائم الآداب العامة وبدافع دينى قام بعض السلاطين بمحاربة هذه الجرائم وعقاب مرتكبيها مستخدمين فى ذلك عقوبة الحد أو التعزير خاصة المالى . والمصادرة فى هذا النوع تعتبر تدبيرا احترازيا يهدف الى وقف انتشار الرذيلة ، وسلامة العامة ، عن طريق عقاب المشجعين لها، وفيما يلى توضيح لذلك من خلال بعض الأمثلة :

فى عام ٦٧٦ هـ اعترف أصحاب الشيخ خضر عليه بأنه يمارس الزنا واللواط فقبض عليه السلطان واعتقله بالسجن ثم صادره (٢٣٦) . وفى عهد السلطان الناصر محمد ٧٣٤ هـ قبض على يهودى يزنى بمسلمة تركية فصودر بمليون درهم ثم رجم وأحرق (٢٣٧) . وفى عهد الجراكسة ضرب القاضى بهاء الدين بن عبد العزيز البلقينى مائة عصا ٨٤٢ هـ وصودر بمبلغ الف دينار

---

(٢٣٤) النويرى : المصدر السابق ، جـ ٣١ ، ص ٢١٨ ، ابن الفرات : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٢٦ ، الكتبى : المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ورقة ٢٤ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٧٣ ، ابن كثير : مصدر سابق ، جـ ١٣ ، ص ٣٢٢ ، على حسن : دراسات ص ٢٩٦ .

(٢٣٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٧١٢ .

(٢٣٦) الدوادراى : مصدر سابق ، جـ ٨ ص ٢٢٣ .

(٢٣٧) أبو الفدا : المختصر ، جـ ٤ ، ص ١١٢ ، ابن الوردى : تتمة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٦ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٧١ ، أهل الذمة ، ص ١٥٢ .

بسبب افساد عبده لجارية (٢٣٨) . وحدث نفس الشيء مع محمد ابن بنت جمال الدين الاستادار ٩١٣ هـ (٢٣٩) . حالة أخيرة وقعت قبل ذلك في عام ٨٩٤ هـ وصودر فيها الخواجا ابن الزقيق بمبلغ خمسمائة دينار بسبب مسكه مع ابنة خطا (٢٤٠) .

وفى مجال محاربة البغاء قام الظاهر بيبرس فى عام ٦٦٥ هـ بمصادرة مال ومعدات أصحاب الخانات من أجل منع البغاء ومحاربة الفاحشة (٢٤١) . كذلك قبض على ابن أقبا آص فى ٧٧٨ هـ ونفى للشام بعد مصادرته وذلك بسبب رغبته فى اعادة ضمان المغانى (٢٤٢) . أما السلطان الغورى فقد قام فى ٩١٥ هـ بالقبض على مغنية تسمى أنس ساكنة فى الأزبكية لأنها تجمع بنات الخطا عندها ، وعندما حكم بتغريقها فدت نفسها بمبلغ ٥٠٠ دينار ثم نفيت (٢٤٣) .

وفى مجال محاربة الغواية وجدت عدة مصادرات لردع من افتتن الناس بهن ، وعملن على اغوائهم أمثلة ذلك : قيام الناصر محمد ٧٤٠ هـ بمصادرة نساء مغان وسجنهن حتى يتبن بسبب شغل احداهن لابنه آنوك (٢٤٤) . وعقب ذلك بسبع سنوات صادر حاجى اتفاق المغنية السوداء التى شغف بها الصالح اسماعيل والكامل شعبان ، وأخذ موجودها (٢٤٥) . والطريف أن

(٢٣٨) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٧٠ .

(٢٣٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٢٤ .

(٢٤٠) ابن طولون : مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

(٢٤١) محمد مختار : التوفيقات ، ص ٣٣٣ .

(٢٤٢) ابن حجر : المصدر نفسه ، جـ ١ ، ص ١٩١ .

(٢٤٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(٢٤٤) المقريزى : سلوك جـ ٢ ق ٢ ص ٤٩١ .

(٢٤٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٧١٥ .

حاجى بعد مصادرته لها تزوجها . وفى العام التالى قام السلطان الناصر حسن بطرد كيدا محظية حاجى ومصادرتها ، وكذلك دبيقة مغنية العرب بالجيزة بسبب افسادهن لحياة السلطان حاجى (٢٤٦) . وظل بعد ذلك السلاطين فى طريقهم لمحاربة الغواية فنجد السلطان قايتباى المحمودى يأمر يشبك والى القاهرة ٨٨٦ هـ بالقبض على المغنية خديجة الرحابية لأن أعيان الناس افتتنوا بها ، وأفسدتهم ثم قام بضربها ومصادرتها وكتب عليها ايصالا بألا تغنى بعد ذلك (٢٤٧) .

ومن الرذائل الاجتماعية الأخرى التى انتشرت فى عهد المماليك محبة ومعاشرة المردان وكفى على ذلك دليلا الرسالة التى ألفها الصفدى (٢٤٨) فى التغزل بأحد المردان ووصف خصره وأردافه وثغره وغير ذلك . وللأسف عرف عن بعض السلاطين هذه الخصلة القبيحة . ومع ذلك وجدنا فى حالات المصادرة حالتين من بين أسباب مصادرة أصحابها محبة المردان ومعاشرة الشباب : الأولى فى عام ٦٩٧ هـ حيث كان من أسباب مصادرة ناظر الجيش بهاء الدين بن الحلى اتهامه بمحبة المردان (٢٤٩) . الثانية فى عام ٧٦٤ هـ واتهم فيها الحاجب سيف الدين الماس بمعاشرته للشباب وهوايته لبعضهم ، والميل الى الأحداث (٢٥٠) . أما آخر جرائم الآداب فهى السكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى . يروى

(٢٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ١٨٨ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٤٥ — ٧٤٦ .

(٢٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .

(٢٤٨) لوعة الشاكى ودمعة الباكى (مطبعة الفتوح الأدبية — ١٣٣١ هـ) .

(٢٤٩) العينى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤١١ .

(٢٥٠) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٠٧ ، السلوك ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٦٧ .

المقريزى (٢٥١) فى اطار احداث ٧٣٤ هـ أن والى القاهرة أيدكين الأزكشى سار فى الأزقة وصادر أصحاب البيوت التى يسمع فيها غناء أو يرى بها شرب خمر ، كل حسب حالته المادية . وفى أعوام ٧٨٨ هـ ، ٧٨٩ هـ ، ٧٩٠ هـ صودر ناظر الدولة كريم الدين عبد الكريم بن مكناس وصهره شمس الدين أبو البركات ، بسبب اقامتهم خيمة على النيل لاحتساء الخمر بها فى حضور المغنين (٢٥٢). وآخر هذه المصادرات حدثت فى وزارة الشمسى محمد البباى ٨٦٨ هـ اثناء حكم خشقدم الناصرى ، حيث قام الوزير بحملات على الأهالى عند بركة الرطلى فمن وجده سكران من العامة أدبه ، أما اذا كان من رجال الدولة فكان يصادره (٢٥٣) .

٣ ـ جرائم اجتماعية :

الى جانب جرائم الأخلاق والآداب العامة وجدت عدم جرائم أخذت الصفة الاجتماعية وعوقب مرتكبوها بالمصادرة . وفى هذه الجزئية سوف نغفل ذكر الرشاوى والبذل لأنها قد أخذت شبه اعتراف رسمى من قبل الدولة ومارسها كثير من السلاطين لأسباب اقتصادية المت بعصورهم . وفيما يلى نبذة عن الجرائم الاجتماعية.

---

(٢٥١) المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

(٢٥٢) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ص ١٥١ ، ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٢٨٩ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٣ ق ٢ ص ٥٦١ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨٤ .

(٢٥٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤١٦ .

بالنسبة لاشعال الحرائق : وجد بعض الحالات ، وكان الجانى فيها هم أهل الذمة وبالأخص النصارى وقابل السلاطين فعلهم هذا بالعقوبة والضمان والمصادرة . مثلا فى عام ٦٦٣ هـ كثرت حرائق القاهرة واتضح أن النصارى هم مشعلوها حنقا منهم على السلطان بيبرس بسبب استيلائه على أرسوف وقيسارية ويافا وانطاكية من الفرنج ، لذلك صادرهم بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ دينار (٢٥٤). أيضا أشعلت الحرائق بدمشق ٧٤٠ هـ فى محلات التجار والمساكن والمدارس واعترف بعض النصارى بأنهم مشعلوها فقبض تنكز نائب الشام على ستين رجلا منهم وصادرهم وعاقبهم (٢٥٥) .

أما قطع الطريق والعيث فى الأرض فسادا ومنع الحقوق وغير ذلك فقد انفرد به العربان لذلك شن السلاطين مرارا تجاريد لقمعهم نتج عنها نهب بلادهم ومصادرة ما فى بيوتهم من مال ومواش وغيرها . مثال ذلك الحملة التى شنها كبار رجال الدولة ٧٠٠ هـ (٢٥٦) . يأتى بعد ذلك عقاب السلاطين للأفراد والجماعات ممن يرتكبون أعمالا تسىء للغير أو تسبب أضرارا لهم والمصادرة

---

(٢٥٤) المفضل بن أبى الفضل : النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، منشور فى :
Blochet : Patrologia Orientalis, 12, 14, 22, Paris), p. 135.
النويرى : المصدر السابق ، جـ ٣٠ ، ص ١١٤ ، السلامى : مختصر ، ورقة ٦٧ ، ابن دقماق : الجوهر ، ص ٧٣ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٨ ترتون : أهل الذمة فى الاسلام (ترجمة وتعليق حسن حبشى ، ط ٢ ، دار المعارف ١٩٦٧ م) ص ١٥٠ ، محمد جمال الدين سرور : الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره (القاهرة ١٩٣٨ م) ص ١١٦ .

(٢٥٥) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ١٨٦ ، المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٢٥٦) المنصورى : مختار ، ص ١١٦ ، ١١٩ ، الدرادراى : مصدر سابق ، جـ ٩ ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ص ١٣٩ ، ١٧٣ ، ابن خلدون العبر ، جـ ٥ ، ص ٤١٥ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٤٩ ـ ١٥٣ .

لأمثال هؤلاء يمكن اعتبارها نوعا من التعويض عما لحق بغيرهم من أضرار . مثلا صودر الاستادار محمد بن اقبغا آص ٧٧٧ هـ لأن استاداره أحمد بن قايماز كان سببا فى اغراق منازل الحسينية بالمياه عندما فتحها لتملأ بركة له (٢٥٧) . كذلك صودر الأمير كزل العجمى أمير الحج ٨٠٩ هـ بسبب سوء معاملته للحجاج وأخذ أموالا منهم على المياه والجمال مما أضرهم (٢٥٨) . وتكرر نفس الفعل مع حجاج عام ٩٠٠ هـ حيث تعرضوا النهب لذلك صودر أميرهم أركماس (٢٥٩) . وفى عام ٩١٦ هـ صادر الغورى عرب اليسار الساكنين تحت القلعة بحجة انهم عملوا أكواماً من القمامة تحتاج الى ١٠٫٠٠٠ دينار لكى تنزع (٢٦٠) . وأخر هذه الأمثلة ما وقع فى عام ٩٢٠ هـ عندما أمر السلطان بمصادرة خضير اليهودى بسبب حقنه لأحد الرجال فمات ، وادعى أنه مات بسبب الخمر (٢٦١) .

يلى ذلك جريمة التكاسل عن مجاهدة الأعداء أو الفرار يوم الزحف : من الثابت أن الشريعة الاسلامية الغراء حضت على الجهاد ودفع الكفار ووعدت المجاهدين بجزيل الثواب ، وفى عصر المماليك — الملىء بالجهاد — نادى العلماء بذلك وهددوا بقتل ومصادرة مال من يتكاسل عن الجهاد . حدث هذا فى موقعة عين جالوت حينما أفتى شيخ الاسلام بقتل ومصادرة مال كل من يتوانى أو يتكاسل عن الجهاد فى سبيل الله ودفع التتار عن البلاد (٢٦٢) .

---

(٢٥٧) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٦٩ .

(٢٥٨) ابن اياس : المصدر السابق جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٦٠ ، ابن تغرى : المصدر السابق جـ ١٣ ، ص ٥٣ ، المقريزى ، السلوك جـ ١ ق ١ ص ٣٠ .

(٢٥٩) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٦٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٩٠ .

(٢٦١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٨٦ .

(٢٦٢) الدينارى : سيرة الظاهر بيبرس ، ص ١٥٥ .

أما الفتن الداخلية فهى بلا شك من أكبر العوامل المؤثرة على بنيان المجتمع وزعزعة استقراره ، وفتح شهية الأعداء لالتهامه ، لذلك عنى سلاطين المماليك باخماد هذه الفتن ، مثلا فى فتنة عام ٧٢٧ هـ بالاسكندرية بين العامة والفرنجة ، سارع السلطان باخمادها ومصادرة أعيان الثغر والختم على الأسلحة (٢٦٣) . كذلك قبض برقوق على شاد الدواوين ابن اقبغا آص ٧٩٣ هـ / ١٣٩١ م وضربه بسبب اضطهاده لنصارى الشوبك (٢٦٤) . وفى عام ٨١٩ هـ قاتل عرب البحيرة بعضهم البعض فذهب اليهم الاستادار وأخمد فتنتهم ثم صادر غنمهم وأبقارهم (٢٦٥) . وأمام ثورة المماليك واشعالهم للحرائق اضطر السلطان جقمق الى عزل مقدم المماليك ونفى النحاس نزولا على رغبتهم لانهاء الفتنة ٨٥٤ هـ (٢٦٦) . وتكرر الشىء نفسه عام ٩٢١ هـ حينما ثار المماليك بسبب مقتل زميلهم من شدة الضرب الذى أوقعه به لالا ابن السلطان ، وأمام هذه الفتنة اضطر السلطان الغورى الى الترسيم على سنبل الطواشى للالا واحتاط على موجوده ثم وسطه حتى خمدت الفتنة (٢٦٧) .

يجىء بعد ذلك جرمة الظلم وكثرة الشكوى منه : كثيرا ما وقعت المظالم فى عصر المماليك ، وفى بعض الأحيان انبرى السلاطين لرفع وطأتها عن العامة ، أو رجال الدولة ، طمعا فى ارضاء الجميع . ووقعت على الظلمة كثير من العقوبات المتبوعة بمصادرة : سواء لجزء من مالهم أو كل موجودهم . وقد وجدت العديد من المصادرات

---

(٢٦٣) ابن بطوطه · تحفة ، ص ٤٤ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨٤ ، خطط ، جـ ١ ص ١٧٥ .

(٢٦٤) قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٨١ .

(٢٦٥) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٢٣ .

(٢٦٦) ابن تغرى بردى : المصدر نفسه ، جـ ١٥ ، ص ٤١٤ ، ٤٢٣ ، السخاوى · التبر ، ص ٣١٤ ـ ٣١٧ .

(٢٦٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٥٢ .

التى قمعت نتيجة شكوى العامة من بعض الأفراد فى سنوات : ٧١٠ هـ ، ٧١٣ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٥٢ هـ ، ٨٠١ هـ ، ٨٣٦ هـ ، ٨٦١ هـ ، ٨٩٣ هـ ، أما مصادرة الظالمين فهناك عدة حالات فى سنوات : ٦٥٦ هـ ، ٦٦٠ هـ ، ٦٧٨ هـ ، ٦٨٤ هـ ، ٦٩٣ هـ ، ٧٣٣ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٨١ هـ ، ٧٨٣ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٧٩٥ هـ ، ٨٠١ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٥٧ هـ ، ٨٧٠ هـ ، ٨٨٢ هـ ، ٩٠٦ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٠ هـ . وفيما يلى بعض الأمثلة لهاتين الحالتين :

فى عام ٧١٠ هـ وصلت عدة شكاوى للسلطان الناصر محمد من اهل حلب بسبب نائبهم أسندمر الكرجى ، فاعتقله السلطان واحتاط على ماله (٢٦٨) . كذلك وصلت الى السلطان الصالح صالح ٧٥٢ هـ مائة شكوى من العامة ضد الضامن فأر السقوف ، فضربه السلطان وصادره (٢٦٩) . وبسبب كره العامة للوالى أحمد بن الزين ٨٠١ هـ قبض عليه وصودر بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ درهم (٢٧٠) .

اما مصادرة الظلمة فأولى حالاتها وقعت فى عام ٦٥٦ هـ حيث كان من أسباب مصادرة الوزير ابن صاعد الفائزى ظلمه للأهالى (٢٧١) . لذلك بعد مصادرته وقتله هجاه أحد الشعراء قائلا :

لعن الله صاعدا وأباه فصاعدا
وبنيه فنازلا واحدا ثم واحدا (٢٧٢)

وفى دمشق صودر الوزير توبة التكريتى سبع مرات ٦٧٨ هـ

---

(٢٦٨) المنصورى : التحفة ، ص ٢٢٣ .

(٢٦٩) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ٢٦٢ .

(٢٧٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ٩٦٥ .

(٢٧١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ص ٣٠١ .

(٢٧٢) العينى : مصدر سابق ، جـ ١ ص ١٤٤ ، ١٦٣ .

بسبب ظلمه وتعسفه واحتياطه على الأموال (٢٧٣) . وعندما كشف عن والى البهنسا أزدمر ٧٣٩ اتضح أنه أخذ أموال الناس ظلماً فوقعت الحوطة على أمواله (٢٧٤) . وحدث مثل ذلك فى عام ٧٩٥ هـ مع كاشف الجيزة بسبب ظلمه للفلاحين (٢٧٥) . ومع كاتب السر ٩٠٦ هـ بسبب عسفه بالعامة (٢٧٦) .

هذا عرض مبسط للجرائم الاجتماعية الثلاث التى عوقب مرتكبوها بالمصادرة . وبعد حصر هذه الحالات اتضح أن عددها ٢٥٨ حالة من مجموع ٣٣٠٦ حالات ، أى أنها تأتى فى الترتيب الثالث بعد المصادرات الاقتصادية والسياسية . كذلك لوحظ تفاوت عدد هذه الحالات بين السلاطين ، مثلا بلغ مجموعها فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٨٩ حالة ، أما فى عهد السلطان الأشرف قنصوه الغورى فقد بلغ عددها ٢٢ حالة فقط .

٤ ــ الأسباب المجهولة :

هناك العديد من المصادرات التى وردت فى بطون المصادر والمراجع ولم يذكر السبب الحقيقى لها ، بل جاء سبب توقيعها تحت حجج : « لأمر نقمه عليه » ، « لأمر اقتضى ذلك » ، « تغير خاطر السلطان عليه » . ونجد أمثلة ذلك فى سنوات : ٦٩٠ هـ ، ٧٥١ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩١٤ هـ وغيرها الكثير . والى جانب ذلك وجد العديد من المصادرات التى لم يرد أى شىء عن سببها نهائيا . ومن خلال الحصر العام تبين أن مجموع عدد المصادرات غير المسببة ٢٢٠ حالة من مجموع ٣٣٠٦ الاجمالى ، بواقع ١٨١

---

(٢٧٣) ابن حبيب : تذكرة ، جـ ١ ، ص ٢١٧ .

(٢٧٤) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٣ .

(٢٧٥) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٢٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥١ .

حالة خاصة برجال الدولة ، و ٣٢ حالة خاصة بالعامة ، و ٧ حالات خاصة بالأوقاف . وعلى هذا تكون الأسباب المجهولة أقل فى عددها من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وشأنها شأن غيرها من الأسباب تراوحت بين الكثرة والقلة خلال عهود السلاطين . فنجد أنه فى عصر الناصر محمد بن قلاوون قد بلغ عددها ٣٢ حالة ، أما الغورى فكان عددها ٢٩ حالة ، وبين هذا وذاك تدرجت صعوداً وهبوطاً .

سلطة اصدار الأمر بالمصادرة :

ثمة اتفاق بين حالات المصادرة على أن السلطان كان هو صاحب القرار والسلطة فى اصدار أمر المصادرة ، وعلى الموظف المختص أو غيره أن ينفذ ما يأمر به السلطان . وعلى الرغم من أنه كان فى عصر المماليك مجلس استشارى يناقشه السلطان فى بعض الأمور الخاصة بكيان الدولة قبل الاقدام على عمل ما ، فان السلطان فى نهاية الأمر كان من حقه الأخذ برأى المجلس أو معارضته بما يملكه من سلطات مطلقة (٢٧٧) . ويبدو أن السلطان لم يكن يتشاور مع هذا المجلس اذا ما أراد مصادرة أحد كبار أو صغار الأمراء ، بل كان ينفرد باتخاذ القرار دون ابداء الأسباب . أى ان القرار كان من شئون السيادة ولا سلطة للقضاء عليه . واذا كان السلطان خارج البلاد وأراد مصادرة شخص ما كان يرسل كتاباً مختوماً الى الشخص المكلف بالتنفيذ لايقاع العقوبة بالشخص المراد . ومن طريف ما ذكره المقريزى (٢٧٨) . عن ذلك ما حدث فى عام ٧٩٣ هـ حينما كان السلطان برقوق بالشام اذ أرسل كتابا مختوما مع شاد الدواوين محمد بن رجب الى الاستادار محمود بمصر يأمره فيه بأن يقبض على حامله ويصادره بمبلغ ١٦٠,٠٠٠ درهم .

---

(٢٧٧) عاشور : مصر ، ص ١٣٨ .

(٢٧٨) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٥ .

وفى النيابات كان النائب لا يستطيع اصدار حكم بالمصادرة على شخص الا بناء على مرسوم سلطانى يأمـره بذلك . ففى عام ٨٨٦ هـ أرسل مرســوم من مصر الى نائب الشـام مضمونه القبض على الأمير شادبك الجلبانى استادار دمشق ومصادرته لأنه عقب احدى المعارك الداخلية دخل دمشق بالطبل والزمـر كما يفعل المنتصرون ، لذلك صادره النـائب وحبسـه نحـو شهرين (٢٧٩) ورغم كل ما سبق كانت هناك حالات قليلة جداً يصدر أمر المصادرة فيها أشخاص غير السلطان كنائب السلطنة أو الوزير أو الوالى أو الاستادار أو غيرهم . وذلك فى نطـاق محدود كأن :

(أ) يسمح السلطان للأمير بتنفيذ ما يراه وترك حرية التصرف له اذا كان لهذا الأمير ثقل بالدولة .

(ب) اذا كان السلطان صغيراً لا يدرك من الأمر شيئـا ويقع تحت تأثير غيره من الأمراء .

(جـ) اذا انشق الأمير بنيابته مثلا وأصبح سيد التصرف فيها بعيدا عن أعين السلطان ورجاله .

ويرى بعض الباحثين (٢٨٠) أن الوالى كان من حقه اصدار أمر المصادرة بماله من حكم فى العامة وعلى المجرمين والمصادرين . الا أن الواقع يشير الى أن الوالى والشاد وغيرهما ما هم الا جهات تنفيذية للحكم فقط وعليهم ايقاع الحوطة أو العقوبة بناء على أمر من السلطان أو غيره . وفيما يلى نعرض أمثلة قليلة كـان أصحاب اصدار أمر المصادرة فيها أشخاصا من غير السلاطين :

فى عام ٦٥٥ هـ صودر الوزير ابن حنا والوزير ابن ساعد

(٢٧٩) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٥٠ .
(٢٨٠) حياة : أحوال ، ص ٣٨٧ .

الفائزى بأمر من الأتابك قطز وأم السلطان علـى وأصحـاب السلطان أيبك المقتول (٢٨١) . ومرجع هذا الأمر هنا الى كون السلطان صغيراً لا دراية له بالأمور . وفى عام ٨٠١ هـ أمـر الوزير بدر الدين الطوخى الوالى بمصادرة ناظر قطيا وابنـه بمبلغ مليون درهم ، وعقب ذلك تولى هذا الناظر وزيراً فأمر شاد الدواوين بمصادرة بدر الدين الطوخى (٢٨٢) . وفى عـام ٨٦٨ هـ صادر الوزير عدة مباشرين وتجار ٢٨٣) . كذلك فى عام ٨٩٢ هـ أمر قنصوه الألفى ـــ الموفد من قبل السلطان لدمشـق مقام النائب ـــ بمصادرة القاضى شهاب الدين بن الفرفور بسبب تحريض فلاحيه لفلاح الأمير خاير بك (أمير عشرين) على قتله وفعل ، وعندئذ خربت كفـر حونة قرية هؤلاء الفـلاحين ورسـم على القاضى بسبب ذلك (٢٨٤) .

مما سبق يتبين أن السلطان كان صاحب سلطة اصدار قرار المصادرة ، وفى حالات قليلة أصدر غيره هذا الأمر .

(هـ) أنواع المصـادرات :

قسم بعض الباحثين (٢٨٥) . أنواع المصادرة الى نوعين :

١ ـــ **وجوبية** : للأشياء ذات الخطورة الاجتماعية ، وازاء المستفيد من الجريمة .

٢ ـــ **جوازية** : فيما عدا المصادرة الوجوبية .

(٢٨١) محمد بن بهادر المؤمنى : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر (مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦) ورقة ٨٤ . ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ٧ ، ص ٤٢ ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٢٨٢) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٢ ـ ١٣ .

(٢٨٣) عصفور : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢٨٤) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٢٨٥) على فاضل : المرجع السابق ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

بيد أن الدراسات المعاصرة استقر رأيها على تقسيم أنواع المصادرة الى ثلاثة أنواع :

١ ــ **عقوبة** : للفعل ، ويقصد بها ايلام الجانى عن طريق نقص ماله الذى جناه عن طريق الجريمة .

٢ ــ **تدبير احترازى** : لمنع وقوع الجرائم أو التمادى فيها .

٣ ــ **تعويض** : عما لحق بالدولة أو بالأشخاص من ضرر (٢٨٦) .

والعقوبة فى الشريعة : أذى شرع لدفع المفاسد ، وفى القانون الوضعى : جزاء يقرره القانون ويوقعه القاضى على من تثبت مسئوليته عن الجريمة ، والمقصود الأصلى من العقوبة هو الايلام : وهو عبارة عن مساس بحق الانسان ، سواء كان بالحرمان منه كليا أو جزئياً أو بفرض قيود على استعماله (٢٨٧) .

أما التدبير الاحترازى : فقد شرع لمواجهة الحالات الخطرة، وهو عبارة عن : اجراءات وقائية أو علاجية أو اصلاحية استهدف منها القضاء على الحالة الخطرة ، أو تجنب مفعولها ، ومن التدابير الوقائية : التدابير المالية كاغلاق المحال والمصادرة (٢٨٨) .

والواقع أن هذه الأنواع التى استقر عليها المحدثون جاءت بعد دراسات عديدة للمصادرة وتطورها منذ القدم حتى الآن . واذا أردنا تطبيق ذلك على دراستنا للمصادرة فى عصر سلاطين المماليك ، فسنجد أن جميع حالات المصادرة لا تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة . فهناك العقوبات كما سبق أن أشرنا عند

---

(٢٨٦) على فاضل : المرجع السابق ، ص ١٤٩ ــ ١٥٠ .

(٢٨٧) أبو سريع : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢٨٨) أبو سريع . المرجع السابق ، ص ٣٤ .

تناول مغزى المصادرات ، كما توجد التدابير الاحترازية التى اتخذتها الدولة لوقف الجريمة ، أو التدابير المالية التى لجأ اليها السلاطين لتوفير السيولة المالية لمواجهة متطلباتهم ، وهناك تدابير اصلاحية اتخذتها الدولة مثل الذى فعله الظاهر بيبرس فى عام ٦٦٥ هـ لابطال الفاحشة ومنع انتشارها فقام بابطال ضمان المزر ومنع النساء الخواطىء ممن ممارسة البغاء ، وحبسهن حتى يتزوجن ، ونهب الخانات ، وسلب جميع مالدى أصحابها ، وكتب توقيعا بذلك قرىء على المنابر (٢٨٩) ، كذلك من التدابير قيام المحتسب بمصادرة واعدام الأطعمة الفاسدة ومعاقبة أصحابها ، وذلك حفاظاً على الصحة العامة (٢٩٠) . أيضا اذا تفشى شرب الخمر بالبلاد كان السلطان يأمر الوالى بتعقب معاصر الخمور والكبس عليها ومصادرة ما بها من خمر ومعاقبة أصحابها (٢٩١) .

كذلك وجدت المصادرات التعويضية فى مصادرة الدولة للمختلسين واخذ مالهم عوضا عما اغتصبوه من أموال . وقد تعرضنا لهذا النوع وغيره من الأنواع بكثير من الأمثلة والتفصيل عند عرض أسباب المصادرات كما سبق .

ومن خلال الحصر الذى أجرى للمصادرات المملوكية (٣٣٠٦) تبين أن هناك :

١٤٢٣ حالة عقوبة (١٢٧٣ رجال دولة — ١٣٩ عامة — ١١ أوقاف) .

١٣٧٨ حالة تدبير احترازى (١١٩٠ رجال دولة — ١١٨ عامة — ٧٠ أوقاف) .

---

(٢٨٩) محمد مختار : المرجع السابق ص ٣٣٣ .

(٢٩٠) قاسم عبده : دراسات ، ص ٤٠ .

(٢٩١) عاشور : مصر ، ص ١٤٢ ، العصر المماليكى ، ص ٣٦٨ .

٢٨٥ حالة حالة تعويض (٢٢٤ رجال دولة — ٥١ عامة — ١٠ أوقاف) .

٢٢٠ حالة مجهولة (١٨١ رجال دولة — ٣٢ عامة — ٧ أوقاف) .

ومن خلال هذه الأرقام يمكن الخروج ببعض النتائج :

١ — تفوق رجال الدولة العددى وضعف دور العامة فى الحياة السياسية ، كما أن كثرة عقوبات رجال الدولة تدل على طبيعة الحكم المملوكى العسكرى غير المستقر ، وأنه دائم التغيير والتبديل . وربما كثرة هذه العقوبات المالية هو ما حدا ببعض الباحثين (٢٩٢) الى وصف دولة المماليك بأنها أكثر الدول « اسرافا فى العدوان على أموال الناس » .

٢ — تفوق رجال الدولة عدديا بالنسبة للمصادرات ذات النوع التدبيرى ومرجع هذا الى ما كانت عليه هذه الطبقة من ثراء .

٣ — غلبت العقوبة على انواع المصادرات ويليها بفارق ضئيل المصادرات من النوع التدبيرى .

٤ — كان للأوقاف نصيب كبير فى المصادرات كتدبير مالى .

وثمة تساؤل يبدو الى الذهن هنا : هل المصادرة فى شقها العقابى كان المقصود منها الاصلاح أو التنكيل ؟ وهل كانت المصادرة غير قابلة للمناقشة ولا رجعة فيها أو كانت هناك تراجعات وافراجات ؟ بالنسبة للشق الأول من السؤال يمكن القول بأن بعض المصادرات كانت تهدف الى الاصلاح ودرء المفاسد وذلك عن طريق ردع الجانى بأخذ جزء — أو كل — من

(٢٩٢) حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون (دار المعارف ١٩٨٤) ص ١٤ — ١٥ .

ماله ثم الافراج عنه . والى جانب ذلك وجد العديد من المصادرات التى نكل بأصحابها ، فأحيانا كان يقف الوزراء ضد رغبات السلاطين فى جمع المال ، فكان مصيرهم العزل والمصادرة بل اضعاف سلطات الوزارة وتقسيمها (٢٩٣) . ولعبت الوشاية والأحقاد والعداءات دوراً كبيراً فى التنكيل بالمصادرين ، بل ان المصادرين أنفسهم لعبوا دوراً كبيراً فيما الحق بهم من تعذيب بما خبأوه من أموالهم وادعائهم الفقر . ويكفى دليلا على ما ألحق بالمصادرين من عقوبات وتنكيلات أن ننظر الى نهاياتهم ، سنجدها تراوحت ما بين القتل بأنواعه : خنقاً وجوعاً وغرقاً وذبحاً ، والنفى والجنون والموت قهرا .. كما سيتضح فيما بعد .

أما بالنسبة للشق الثانى من السؤال فالواقع يشير الى أنه كان هناك العديد من الافراجات عن المصادرين ، ولكن كان ذلك يتوقف على عدة أشياء :

١ — اذا دفع المرسم عليه رشوة للمرسمين لكى يحسنوا له السؤال ، ويدافعوا عنه أمام السلطان .

٢ — اذا دفع المرسم عليه رشوة للسلطان نفسه .

٣ — اذا شفع فى المرسم عليه أحد من رجال الدولة ممن لهم ثقل سياسى أو اجتماعى ، أو زوجة السلطان .

٤ — اذا لجأ المرسم عليه الى اظهار حجج كأن ينسب الى آل البيت ممن يجب اكرامهم ، وابعاد السوء عنهم .

٥ — اذا أصدر الفقهاء فتاوى تثبت عدم صحة المصادرة وأن هذه الأملاك من حق أصحابها .

---

(٢٩٣) ضوبط : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

٦ ـــ اذا كان المرسم عليه خبيراً فى عمله ، والدولة فى حاجة الى خبرته هذه .

٧ ـــ اذا عقدت جلسة تصالح بين المرسم عليه والدولة ، يمكن آنذاك تخفيض المبلغ المصادر .

٨ ـــ فى بعض الحالات كان يعفى عن المرسم عليه اذا تغير السلطان .

٩ ـــ اذا استولى منفذ المصادرة على أملاك المرسم عليه ثم كتب وصية بعودة هذه الأملاك لأصحابها بعد موته .

١٠ ـــ اذا افتقر المرسم عليه بعد مصادرة جميع ماله ولم يبق له ما يعوله .

١١ ـــ هناك مصادرات ردت لأصحابها ، ولكن السبب فى ذلك غير معروف .

وفيما يلى بعض الأمثلة للبرهنة على ذلك :

* **الحالة الأولى :** فى عام ٦٩٣ هـ بذل أهل الاسكندرية الأموال للوزير ابن السلعوس حتى يتخلصوا من مصادراته لهم (٢٩٤) . وفى عام ٨٤٢ هـ شكت احدى النساء القاضى بهاء الدين عز الدين البلقينى فى مسألة أخلاقية فقام القاضى بدفع رشوة للنقباء المرسمين عليه فدافعوا عنه أمام السلطان ، وافرج عنه (٢٩٥) .

* **الحالة الثانية :** أمر السلطان فرج فى عام ٨٠٨ هـ بمصادرة فخر الدين بن غراب ، الا أنه سارع وقدم رشوة

(٢٩٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٢٧١ .
(٢٩٥) العينى : المصدر السابق ـ حوادث ، ص ٥٣٠ .

للسلطان قدرها ۲۰,۰۰۰ دينار ، فعفا عنه وردت له وظائفه (۲۹٦) . .

❊ **الحالة الثالثة** : وهى أكثر الحالات التى لعبت دوراً فى الاعفاء عن المصادرين ، سواء كان الشفيع رجل دولة أو زوجة السلطان ، وحدث هذا عدة مرات طوال عصر المماليك . فالظاهر بيبرس أوقع الحوطة على أملاك وقرى الشقيف وعندما بين له أحد القضاة بأن هذا لا يحل غضب الظاهر وقرر أن يكون المبلغ مليون درهم نقداً بلا تقسيط ، وكانت حجة بيبرس فى ذلك أن دمشق فتحت عنوة فى عهد عمر بن الخطاب ، فقال أحد الشعراء :

لهفى على حلل الغصون تبدلت — من بعض خضرة لونها بسواد
واظنها حزنت افرقة اهلها — فلذلك قد لبست ثياب حداد

ودفع الدماشقة ٤۰۰,۰۰۰ درهم وأسقط عنهم الباقى بوساطة فخر الدين الأتابك (۲۹۷) . أيضا فى عهد بيبرس صودر النصارى بمبلغ نصف مليون دينار بسبب اشعالهم للحرائق ، دفعوا منها ۰۰۰,۰۰٥دينار ونوسط لهم الأمراء فأعفوا من سداد الباقى(۲۹۸) . وفى عهد قلاوون ٦٨٢ هـ قدمت ثلاثة محاضر ضد القاضى عز الدين ابن الصائغ بسبب وجود ودائع عنده ، ولكن بعد شفاعة لاجين نائب السلطنة وعدة أمراء عفا عنه ، ورفعت الحوطة عن املاكه (۲۹۹) . ومما يؤكد أن الشفاعة كان لها دور كبير فى العفو عن المصادرين ما رواه ابن الفرات (۳۰۰) فى أحداث عام

(۲۹٦) احمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ۸۸ .
(۲۹۷) الصفدى : الوافى ، جـ ۱۰ ، ص ۳٤٥ ـ ٤۳٦ .
(۲۹۸) المقريزى : الخطط ، جـ ۲ ، ص ۸ .
(۲۹۹) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ۱۳ ، ص ۳۰۱ .
(۳۰۰) المصدر السابق ، جـ ۸ ، ص ٦۲ .

٦٨٧ هـ حينما طلب الوزير سنجر الشجاعى سبعة من أعيان دمشق : وحضروا لمصر ، طالبهم بمال ، فاعتذروا بأن مالهم بدمشق ، فخاف الشجاعى عند رجوعهم أن يشفع فيهم أحد . لذلك طلب جماعة من التجار وأمرهم باقراض الدماشقة ، وكتب عليهم حججا حتى اذا ما عادوا الى دمشق سددوا ما عليهم للتجار « لأن ذلك فى ذمتهم لغير بيت المال » . وهذه الحالة تبين أن الشفاعة كانت تقبل فى المصادرين ، كما تبين أيضا أنه اذا كان هناك دائن ومدين كتبت بينهما حجج ، أما اذا كان الدائن بيت المال فأعتقد أن المدين كان يوضع تحت الترسيم حتى يسدد ما عليه هناك شفاعات أخرى وقعت فى أعوام ٦٩٠ هـ (٣٠١) ، ٧١٩ هـ (٣٠٢) ، ٧٢٨ هـ (٣٠٣) ، ٧٣٧ هـ(٣٠٤) ، ٧٨٠ هـ(٣٠٥)، ٨٤٣ هـ (٣٠٦) ، ٨٦٥ هـ (٣٠٧) ، ٨٧٠ هـ (٣٠٨) .

* **الحالة الرابعة :** حدثت فى عام ٦٩٦ هـ عندما عزل الوزير فخر الدين بن الخليلى وصودر هو وأبناؤه وقرر عليه مائة ألف دينار ، فأظهر ورقة مكتوبا فيها أنه من نسل تميم الدارى الذى أوصى الرسول بعدم ايذائهم ، فأكرم الوزير من أجل ذلك ، وجعله السلطان حراً فيما يريد أن يؤديه (٣٠٩) .

---

(٣٠١) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٦٨ .

(٣٠٢) صلاح الدين خليل : أعيان العصر وأعوان النصر (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٩١ تاريخ - غير مرقم الصفحات ورقة ٦٢ .

(٣٠٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣٠٤) عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ١٠٥ .

(٣٠٥) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦٥ .

(٣٠٦) العينى : المصدر نفسه ، ص ٥٣٧ .

(٣٠٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٣٠٨) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٨ .

(٣٠٩) العينى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٥٩ .

* **الحالة الخامسة :** عندما صودر الوزير منجك ٧٥١ هـ وسجنه الناصر حسن ، استصدر بعد ذلك بوقت طويل فتوى من الفقهاء بأن أملاكه المبيعة غير صحيحة لأنه باعها تحت تهديد القتل فأعيد اليه بعضها وأفرج عنه (٣١٠) .

* **الحالة السادسة :** مثالها ما وقع فى عام ٧١١ هـ حينما تغير السلطان على القاضى فخر الدين ناظر الجيش فصادره هو وابنه ، ولكن بعد ذلك بوقت قصير أفرج عنه السلطان بسبب حاجته الى خبرته فى شئون الجيش (٣١١) . ويلقى ابن طباطبا (٣١٢) . مزيداً من الايضاح حول هذه النقطة ويبين أن الرجل المشهور أو المعروف كان الحكام لا يسرعون الى قتله خوفا من احتياجهم اليه بعد ذلك ، لذلك كانوا يحبسونه ويوفرون له كل متطلباته ، ويتحفظون على أخباره لكيلا يعرفها الناس ، ثم تستصفى أمواله وأموال حاشيته ويصبح فى عداد الموتى ، ويظل كذلك حتى اذا دعت الحاجة اليه يخرجونه مكرما بعد تأديبه وتهذيبه .

من لم يؤدبه والداه أدبه الليل والنهار

* **الحالة السابعة :** جلسات التصالح . فى عام ٨٤٣ هـ سجن الخواجا شمس الدين محمد بن المزلق كبير تجار الشام وطولب بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ دينار للخزانة السلطانية ، و ١٠٫٠٠٠ دينار لديوان الخاص فتصالح مع المسئولين ودفع ٥٫٠٠٠ للخزانة و ١٫٠٠٠ لديوان الخاص (٣١٣) ، وأفرج عنه . أيضا فى عام ٨٣٨ هـ تصالح الاستادار ابن كاتب المناخ مع الدولة وخفض له

---

(٣١٠) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ــ ٢٢٣ .

(٣١١) الدوادارى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٣٨ .

(٣١٢) الفخرى ، ص ٣٥ ــ ٣٦ .

(٣١٣) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٥٧ .

المبلغ من ٥٥،٠٠٠ دينار الى ٢٠،٠٠٠ دينار (٣١٤) . وفى العام التالى أيضا حدث تصالح بين تجار الشام وناظر الخاص ، وبعد دفع مبلغ بسيط أفرج عن حواصلهم (٣١٥) .

* **الحالة الثامنة :** عمد كل سلطان عقب توليه الى اجراء حركة تصفيات سياسية للتخلص من خصومه وتقريب مؤيديه ، وبين هذا وذاك حدث عدة افراجات عن أموال البعض المصادرة . مثال ذلك فى ٦٩٤ هـ أعاد السلطان الناصر محمد الوزير الدمشقى تقى الدين توبة التكريتى الى منصبه ، وكتب له توقيعا برد ما أخذ منه فى دولة الأشرف خليل (٣١٦) . فى ٦٩٦ هـ عين السلطان لاجين عز الدين حمزة ابن القلانسى وزيراً بدمشق ، واستعاد له من ورثة السلطان قلاوون ما كان قد صودر به فى عهد قلاوون ، وعوضه عنها أملاكا من الأملاك المنصورية بلغت قيمتها أضعاف ما أخذ له (٣١٧) . وفى عهد السلطان أحمد بن محمد ٧٤٢ هـ صودر فأر السقوف بمبلغ ٤٠،٠٠٠ درهم ، وفى عهد السلطان اسماعيل ٧٤٤ هـ أفرج عنه وأعاد اليه المبلغ (٣١٨/٣١٩) .

* **الحالة التاسعة :** فى عام ٧٧٩ هـ احتاط أتابك العسكر طشتمر اللفاف على أملاك أرغون شاه ، ثم أوصى فى مرض وفاته بأن تؤول هذه الأملاك الى ورثة شاه لأنها ملك لهم (٣٢٠) .

* **الحالة العاشرة :** فقر المرسم عليه . مثلا فى عام ٩١٦ هـ رسم على الاستادار شرف الدين النابلسى حتى يسدد مبلغ

---

(٣١٤) مجهول : حوليات دمشقيه ، ص ١٢٢ .
(٣١٥) مجهول : حوليات دمشقية ، ص ١٥٦ .
(٣١٦) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٢٨٥ .
(٣١٧) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٣٢٤ .
(٣١٨ ، ٣١٩) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٠٧ .
(٣٢٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

المصادرة وظل على هذا عامين وفى العام الثالث سامحه السلطان عما بقي عنده ، بعد أن رأى افتقاره بل أعطى له راتبا وبلدة بنابلس (٣٢١) .

* **الحالة الأخيرة** : هناك عدة مصادرات ردت لأصحابها ، ولم يرد ذكر شيء عن سبب ذلك ، فربما كان سبباً من الأسباب السابقة ، وربما يرجع ذلك الى نزعة دينية لدى السلطان أو غير ذلك . وهذه الحالات منها واحدة فى عصر السلطان بيبرس (٣٢٢)، واثنتان فى عهد الناصر محمد ٧١١ هـ ، ٧١٦ هـ (٣٢٣) ، وواحدة فى عهد الناصر حسن ٧٦٠ هـ (٣٢٤) ، وأربعة فى عهد قايتباى ٨٧٥ هـ وقد اعتبرها ابن اياس (٣٢٥) « نادرة غريبة » ، وفى عهد الغورى ٩١٩ هـ سامح الفلاحين والمتدركين الذين رسم عليهم بسبب متأخرات قدرها ٧٠,٠٠٠ أردب قمح (٣٢٦) . وهذا الاعفاء أيضـ يعتبر غريبا من الغورى الذى حفل عصره بالمصادرات فربما كانت محاصيل هذا العام وفيرة أغنته عن تحصيل هذه المتأخرات .

(و) أشكال المصادرات :

الى جانب المصادرة فى شكلها المتعارف عليه ، وجدت عدة أشكال للمصادرات ، ولكنها مستترة ويمكن ايجازها فى عدة أشكال :

---

(٣٢١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ، ص ٢٠٢ ، ٢٨٢ ، ٣٢١ .

(٣٢٢) محيى الدين بن عبد الظاهر : الروض الزاهر فى سيره الملك الظاهر (ط ١ ، نشره السيدة فاطمة صديق ــ باكستان ١٩٥٦) ، ص ٢٠ .

(٣٢٣) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٧٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١٠٠ .

(٣٢٤) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٣٢٥) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٦ .

(٣٢٦) ابن اياس : المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٢٧ .

١ ـ **قطع الأرزاق والأضحية** : بدأ الاقلال فى أرزاق المترقة منذ عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث عوضهم بنواح ضعيفة الانتاج مما أنزل بهؤلاء القوم شدة ٧١٦ هـ (٣٢٧) . وزادت هذه الظاهرة فى عهد الجراكسة فنجد المقريزى (٣٢٨) وغيره يشيرون فى حوادث عام ٨٠٩ هـ الى قطع الوزير لراتب لحم المماليك وأهل الدولة وتعويضهم عن كل رطل درهما . وتظل هذه الظاهرة فى ازدياد حتى عهد الأشرف قايتباى ٨٧٣ هـ فنجده يقلل من أرزاق ومرتبات الفقهاء والمتعممين وأولاد الناس وقطع أضحيتهم (٣٢٩) ، وكانت حجته فى ذلك أن الدولة فى حالة حرب مع شاه سوار . وظل هذا الوضع متبعا حتى عهد الغورى حيث ذكر ايالون (٣٣٠) ، أن الغورى الغى الأضحية نهائيا ٩١٤ هـ . الا أن ماحكاه ابن اياس (٣٣١) ، يعد ذلك فى حوادث عام ٩١٥ هـ يشير الى أن الأضحية كانت توزع ، ولكن فى هذا العام قطع الغورى أضحيات كثير من الفقهاء والمباشرين وأيضا قطع المساكين التى كانت توزع على الناس فى عيد الأضحى من الزردخاناه منذ القدم . وفى عام ٩١٤ هـ صادر الغورى ٣٠٠ اقطاع ورزقة من أولاد الناس والنساء ووزعها على المماليك ، ويعلق ابن اياس (٣٣٢) على ذلك بأن هذه سابقة لم يفعلها السلاطين من قبله ، هذا لأن اقطاع ابن اياس نفسه قد أخذ منه ضمن ما أخذه السلطان . والواضح أن قطع الأرزاق والأضحيات سببه

---

(٣٢٧) حياه : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٣٢٨) السلوك : جـ ٤ ق ١ ، ص ١٨ ، ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ ، عصفور : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣٢٩) ابن الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٦ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٧ ، ٣٣ ، عاشور . التدهور ، ص ٨٠ .

(٣٣٠) The System of Payment, p. 261.

(٣٣١) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٧٠ ، ٨ .

(٣٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ ، جـ ٥ ، ص ١٠١ .

فقر الخزانة من الأموال ، وكثرة الحروب ، وما تطلبه الجند من نفقات ، وأيضا يرجع الى قلة عدد المواشى بعد الحملات التخريبية التى شنها الأمراء على العربان .

٢ — **زيارة المقطعين وشيوخ المقاطعات** : وهى شكل من أشكال المصادرات حيث كان لزاماً على هؤلاء تقديم الهدايا (٣٣٣). وكثرة هذه الزيارات ، مع كثرة ما كان يقدم للسلطان من هدايا ثمينة أنهك بعض المقطعين وسلب مالهم .

٣ — **طرح البضائع على التجار** : وعملية الطرح هذه كثيراً ما وقعت فى عصر المماليك ، خاصة فى سنوات : ٦٨٨ هـ ، ٧٣٧ هـ، ٧٣٨ هـ ، ٧٧٨ هـ ، ٧٨٨ هـ ، ٨٠٢ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨١٦ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٩١٧ هـ . اى أن عددها زاد فى عهد الجراكسة عنه فى عهد البحرية . وعمليات الطرح هذه كان السلطان يهدف من ورائها الى الكسب والحصول على الأموال حيث كان يفرض على الجميع بضاعة راكدة وبأسعار عالية . والمصادرة هنا تنقسم الى قسمين :

١ — **بسيطة** : وهى ما يؤخذ من الأفراد مقابل سلعة ما . مثلا عندما ذهب قلاوون الى دمشق ٦٨٨ هـ اصطحب معه النشو، وعندما صودر وزير دمشق تقى الدين توبة أخذت له أخشاب بمبلغ ٥٠,٠٠٠ درهم ، طرحها النشو على الناس (٣٣٤) .

٢ — **مركبة** : وهى ما يؤخذ من فرد ما ليجبر فرد آخر على دفع مبلغ معين فيه . مثال ذلك ما حدث فى عام ٨١٦ هـ عندما صادر الاستادار فخر الدين أهل الصعيد أحضر معه غلالا وسلاحا وعبيدا واماء وغيره ، وعندما حضر الى القاهرة فرض كثيراً من هذه

---

(٣٣٣) راسم رشدى : مصر والشراكة (القاهرة ١٩٤٨) ص ٨٤ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ .

(٣٣٤) النبى : عيون ، جـ ١٢ ، ورقة ٤ .

الأشياء على أهالى الريف بالوجه البحرى (٣٣٥) . أى أن المصادرة هنا مقنعة .

٤ ــ **اعمال السخرة :** هناك بعض الحالات التى سخر فيها العامة من قبل الدولة سواء فى مصر . أو الشام (٣٣٦) . كذلك يوجد حالات تسخير من قبل بعض الأمراء للصناع والعامة (٣٣٧) .

٥ ــ **اجبار الأفراد على الاقرار كتابة بأن جميع أملاكهم ملك للسلطان :** ويوجد حالات قليلة جداً من هذا النوع منها ما حدث فى عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٣ هـ حيث أرغم ناظر الخاص والأوقاف كريم الدين الكبير بالتوقيع على قائمة اعترف فيها بأن كل ثروته ملك للسلطان (٣٣٨) .

٦ ــ **كثرة الأفراح والحفلات السلطانية :** فى هذه الحفلات كان على الأمراء أن يقدموا التحف والهدايا مثلما هاداهم السلطان من قبل فى أفراحهم ، لذلك كانت الهدايا بمثابة دين أو فريضة واجبة الدفع . وبسبب كثرة الأفراح السلطانية تضايق بعض الأمراء مما يقدم فيها من هدايا واعتبر ذلك مصادرة (٣٣٩) . ويبدو أن السلاطين كانوا على دراية بما يقوله الأمراء وهذا ما يبينه صاحب النجوم (٣٤٠) حيث ذكر أن السلطان الناصر محمد عندما زوج ابنته بالأمير سيف الدين قوصون وأقام حفلا لذلك ، قدمت

---

(٣٣٥) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ١١٦ .

(٣٣٦) طه تلجى الطراونة : مملكة صفد فى عهد المماليك (ط ١ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ١٨٥ .

(٣٣٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٩١ ، خطط ، حـ ٢ ، ص ٣٠٩ . Irwin : Op. cit., p. 114.

(٣٣٨) الدوادارى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٣١٠ .

(٣٣٩) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٢١

(٣٤٠) أبو المحاسن بن تغرى بردى ، حـ ٩ ، ص ٢١٢ .

اليه الكثير من الهدايا لذلك عندما تزوج الأمير سيف الدين طغاى بابنة السلطان المنانية لم يقم الناصر حفلا للعرس « خوفا من ان يقول الأمراء هذه مصادرة » .

٧ — **تعيين الثرى الجاهل فى وظيفة لن يقدر على السداد** فيها : ومصير هذا المتولى اما أن يدفـع من حر مالـه لكى يفى بمتطلبات وظيفته ، واما أن يظهر العجز فتمتد اليه يد المصادرة . والمثال على ذلك أن السلطان خشقدم ٨٦٧ هـ علم أن هناك ثريا يدعى شمس الدين محمد البباوى لا يعرف حروف الهجاء فتقنن السلطان للاستيلاء على ماله وطلبه وولاه نظـارة الدولـة ثم الوزارة (٣٤١) . وفى عام ٩١٧ هـ عين السلطان الغورى جـانى بيك ناظراً للمفرد ومشاركاً للأمير طومان باى الدوادار الكبير فى الاستادارية ، وقد علق ابن اياس (٣٤٢) على ذلـك بقوله : « وهذه مصادرة لجانى بيك فى أخذ ماله بحسن عبارة واقـرب طريقة » .

٨ — **حجة تعمير الدروب** : اتخذت هـذه الوسـيلة أيضـا لمصادرة مال العامة ، واتبع القائمون عليها العسف والجور . ففى ٩٢٢ هـ اتفق الماس والى القاهرة مع الخفراء على جباية أموال من سكان الحارات بحجة تعمير الدروب ، وتراوح المبلغ ما بين ١ و ١٠ أشرفى للفرد ، وجمعت من ذلك أموال كثيرة لم ينفق منها سـوى القليل وأيضا علق ابن اياس (٣٤٣) على هذه الحجـة بأنهـا « حيلة على أخذ أموال المسلمين » .

٩ — **تولى الوظائف بالرشوة** : كان يعـرض السلطـان وظيفة ما ، على شخص ما ، مقابل مبلغ ما . ويعتبر ذلك مصادرة

---

(٣٤١) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٦ ، ص ٣٤٠ — ٣٤١ .
(٣٤٢) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢١٧ — ٢١٨ .
(٣٤٣) المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٥٥ .

بطريقة ذكية لأن الراشي لا يلبث بعمله سوى مدة بسيطة ويعزل بعد أن يكون قد خسر ماله . مثلا عبد الرحمن بن الكويز في عهد قايتباى باع كل موجوده ليفى بمبلغ البذل وسرعان ما عزل (٣٤٤).

١٠ — **الغش فى المكاييل والموازين** : ترتب على غش بعض المسئولين فى الموازين والمكاييل ، سلب أموال الناس . وقد نقد الأسدى (٣٤٥) هذا الوضع فى رسالته الاصلاحية وبين أن الفلاحين حين يأتون من بلدهم لسداد مبلغ الخراج المقرر عليهم للأمير كانوا يحضرون المبالغ كاملة الوزن ويعطونها للصراف فيزنها بصنجه الناقصة فينقص المبلغ كمية كبيرة فيرسم على الفلاح عند البرددار حتى يسدد ما بقى عليه عن طريق الاستدانة ، أما اذا أراد هذا الصراف توزيع الجوامك فانه يزنها لأصحابها بالصنج الزائدة مما يسبب لهم الضرر من جراء نقص مبالغهم . وقد تطرق هذا الغش الى الكيل أيضا ، فقد ذكر ابن اياس (٣٤٦) فى حوادث ٩١٢ هـ أن الوزير وناظر الدولة كانا يتسلمان الغلال بالكيل الكبير ويصرفانه للناس بالكيل الصغير .

١١ — **الحمايات** : شكل جديد من أشكال المصادرة ، وقد انتشر فى عصر سلاطين المماليك ، وكثيرا ما سببت الظلم للأمراء والعامة من قبل كبار الأمراء الحامين (٣٤٧) ووصفها الأسدى (٣٤٨) بقوله : « فلا معنى لها الا أخذ فريق من أموال الناس بغير حق » لأن ما يدفعه المحمى الى الحامى كان يحصله ممن يليه بالقوة . واذا كان المحمى تاجراً أضاف مبلغ الحماية على سلعته مما أضر فى نهاية الأمر بالعامة وضيق عليهم فى معايشهم .

---

(٣٤٤) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
(٣٤٥) التيسير ، ص ١٢٢ .
(٣٤٦) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٩ .
(٣٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٣٩ .
(٣٤٨) المصدر السابق ، ص ١٣٥ — ١٣٧ .

١٢ — **التحجير والاحتكار** : شكل من المصادرة لأنه يعنى خزن القوت إنتظاراً للغلاء ، فاذا ما حدثت أزمة اقتصادية أو مجاعة عرض هذا المخزون بأسعار عالية ، مما يترتب عليه سحب العملة من الناس ، وافتقارهم ، واضطرارهم الى بيع النفس والنفيس من اجل لقمة عيش . كما أن ذلك ينتج عنه نوع من التضخم فى اطار غلاء الأسعار ووفرة العملة ، ورغم تلك الوفرة فان العملة لم تكن قادرة على مسايرة هذا الغلاء . كما أنه فى بعض الأحيان أجبر الفلاحون على بيع محاصيلهم للسلطان بثمن بخس ، وعمل هذا على نشر الحقد والكراهية ضد السلطة (٣٤٩) .

١٣ — **نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة** : هناك حالات كثيرة صادر فيها السلاطين أشياء خاصة كأرض أو خشب أو رخام أو غيره لاستخدامها فى مصالح عامة كبناء مسجد أو أسطول أو غير ذلك . ونزع هذه الأملاك الخاصة تجيزه الشريعة بشروط معينة حيث أن من قواعد أصول التشريع الاسلامى أنه اذا تعارضت مصلحتان احداهما عامة والأخرى خاصة ، تقدم المصلحة العامة، فيؤخذ ملك الفرد لمنفعة الجماعة كتوسعة مسجد أو مقبرة أو طريق أو مجرى ماء بشرط دفع تعويض من بيت المال عن الملك المنزوع (٣٥٠) وأحيانا عوض سلاطين المماليك أصحاب الممتلكات المنزوعة التى أخذت للصالح العام (٣٥١) ، وأحياناً أخرى نزعت هذه الأملاك — لصالح عامة أو خاصة — بدون مقابل . مثلا

---

(٣٤٩) حياة : المرجع السابق ، ٣٨٧

(٣٥٠) محمود الشربينى : المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .

(٣٥١) Ashtor : Miscellanea : Debat sur l'évolution economico Sociale de l'Egypte a la fin du Moyen Age, A Propos d'un livre recent (semenova L. A : Salah ad-din et les Mamluks en Egypt, Moscou 1966) (J. E. S. H. O., vol XII part 1, Leiden, 1969), p. 106.

السلطان الظاهر قنصوه الأشرفى فى عام ٩٠٥ هـ ولكى يقيم بيتا لأخيه قائم على بركة الفيل صادر أملاك العامة هناك (٣٥٢) . ولم نجد اى تعويض حصلت عليه العامة مقابل ذلك ، وهذه حالة من حالات أخرى كثيرة .

١٤ ـ **اغتصاب التركات والمواريث** : وهذا آخر شكل من اشكال المصادرات ، وهذه قضية كبرى انتشرت فى عهد المماليك . وقد وجدنا ١/٢ ٦٧ حالة مصادرة فردية للتركات منهم ٥١٪ حالة خاصة برجال الدولة ، ١٥ ٪ حالة خاصة بالعامة هذا باستثناء بعض الحالات القليلة الخاصة بالأوقاف . أى أن الظاهرة انتشرت بين رجال الدولة أكثر منها بين العامة ، ولعل مرجع ذلك الى ضخامة الثروات التى خلفها رجال الدولة مما أغرى السلاطين بمصادرتها بشتى الطرق ، كما يلاحظ ان الدولة فى أوقات العسرة المالية كانت تستولى على المواريث جميعها بعكس أوقات الرخاء . أى أن مصادرة التركات كان مرتبطاً بالحالة الاقتصادية للبلاد .

وقبل عرض أمثلة من مصادرة التركات هناك بعض النقاط واسئلة سوف نحاول الاجابة عنها حتى تتضح الصورة من جميع جوانبها مثل : ما هو موقف السلاطين من التركات ؟ وما الأساليب التى اتبعوها فى الاستيلاء عليها ؟ ومن هم المسئولون عن ضياع أموال المواريث من أصحابها الشرعيين ؟

وبادىء ذى بدء يلاحظ أن موقف السلاطين تجاه مصادرة التركات اتخذ أحد اتجاهين أو سياستين أو موقفين :

(أ) الأول عاقب فيه السلاطين المسئولين ممن يماطلون فى تسليم التركات .

---

(٣٥٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٧ .

(ب) الآخر أصدر تعليماته بمصادرة التركات جميعها ، وعدم اعطاء أصحابها أى شيء منها الا باذن من السلطان .

من أمثلة أصحاب الاتجاه الأول لاجين وجقمق ــ وان كانت بعض التركات صودرت فى عهدهما فعندما تولى لاجين ٦٩٦ هـ أمر الوزير فخر الدين بن الخليلى بعدم الاستيلاء على المواريث بغير حق (٣٥٣) . أما جقمق فقد قام فى عام ٨٠٥ هـ بايداع كاتب السر سجن أولى الجرائم ومصادرته وعزلـــه بسبب سماحـــه لأحد الأشخاص بوضع يده على احدى التركـــات وحرمـــان الورثة منها (٣٥٤) ، أما الاتجاه الثانى فهم غالبية السلاطين ممن امتدت أيديهم الى التركات ، وصعب على صاحب الارث أن يحصل على حقه (٣٥٥) ، فنجد فى عام ٧٣٨ هـ أمر السلطان قاضى القضاة وناظر ديوان المواريث الحشرية بألا يعطيا لأى من الورثة ارثهم الا بمرسوم سلطانى . وسبب ذلك أن النشو كان قد أمر ناظر ديوان المواريث بمصادرة جميع أموال التركات ، وأحضارها له ، وعلى الوريث احضار الأوراق التى تثبت حقه فى الارث ، وأدى ذلك الى ضياع أكثر التركات على أصحابها ، فلما اشتهر هـــذا الأمر أنكره السلطان وأمر بألا يأخذ الورثة تركتهم الا بأمر السلطان ، مما صعب الأمر على الورثة (٣٥٦) وفى عـــام ٨١٣ هـ تجـــاهلت السلطات المملوكية الأحكام الشرعية واستـــولت على التركـــات الأهلية (٣٥٧) ، وقام ناظر الخـــاص مجـــد الدين بن الهيصم باستصدار مرسوم من السلطان بابطال المواريث الأهلية ونفذ هذا المرســـوم الاستادار تاج الدين بن الهيصم ، واسترجـــع الارث

---

(٣٥٣) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٢٣ .

(٣٥٤) السخاوى : التبر ، ص ٣٥١ .

(٣٥٥) أحمد بن على الدلجى : الفلاكه والفلكون (نشر خليل صادق ، مطبعة الشعر ، مصر ١٣٢٢ هـ) ص ٥٥ .

(٣٥٦) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٣٦ .

(٣٥٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٨٠٩ .

ممن حصل عليه من أصحابه خلال هذا العام حتى ظن الناس أن المماليك قد أبطلوا أحكام المواريث الشرعية (٣٥٨) ، وعلق ابن حجر (٣٥٩) . على قبض تركات الموتى جميعها سواء كان للمتوفى ورثة أو لا قائلا : « فعظمت المصيبة وكثرت الشناعة .. فشاع بين الناس أن الناصر أمر بتغيير حكم الله » . واذا كان المظفر قطز أول من أخذ ثلث التركات الأهلية للاستعانة بها فى حرب المغول (٣٦٠) ، فثمة اجماع بين نفر (٣٦١) ، من الكتاب على أن الميراث قد ألغى فى عهد الغورى ، ولم يعط للورثة أى شىء يخصهم . وقد انعكس كل ذلك على كتابات المؤرخين وأظهروا الاستياء فى تراجمهم لمثل هؤلاء السلاطين ، أما العامة فقد تضررت وازدادت فقراً ، وقد عبر عن ذلك أحد الشعراء (٣٦٢) ، بقوله :

أهان وزير الشام قصدى عندما	**طلبت من الميراث بعض الدراهم**
وقال اصرفوا لابن آدم كلها	**فايقنت انى عنده غير آدمى**

ويشهد للمماليك أنهم تركوا بصمات واضحة فى مواجهة الأوبئة ، واعانة المتضررين منها الا أنه يؤخذ عليهم فى ذات الوقت استغلالهم لهذه الأوبئة وكثرة الأموات وادعوا وراثتهم للموتى وصادروا معظم التركات أو جزءا منها مما جعل البعض (٣٦٣) ينفى عمل المماليك على تخفيف ويلات الشعب .

---

(٣٥٨) المقريزى : المصدر نفسه ، ج ٤ ق ١ ، ص ١٦٠ .

(٣٥٩) المصدر السابق ، جـ ٦ ، ص ٢١٤ .

(٣٦٠) ابن دقماق : الجوهر ، ص ٦٧ ، المقريزى : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ص ٤٣٧ ،

(٣٦١) الاسحاقى : لطائف ، ص ١٩٩ ، ابن اياس : المصدر السابق جـ ٥ ص ٩٠ ، محمود رزق سليم ، الأشرف قنصوه ، ص ٨١ .

(٣٦٢) جمال الدين بن نباتة المصرى : ديوان ابن نباتة المصرى (نشر محمد القلقيلى ـ دار احياء التراث العربى ـ بيروت . د ت) ص ٤٧٩ .

(٣٦٣) أنور زقلمة : المماليك فى مصر (القاهرة ١٩٣٠ م) ص ١٦١ .

ومن الأوبئة التي نهبت فيها التركات وباء ومجاعة ٦٩٤ هـ (٣٦٤) ، وطاعون عام ٩١٩ هـ الذى توفى منه يوميا حسب رؤية ورواية ابن اياس (٣٦٥) ، ٣٦٥ فردا بالعاصمة وفى هذا الوباء أمر السلطان الغورى مغلباى الزردكاش (٣٦٦) بالترسيم على ورثة الأمراء المتوفين وأخذ منهم أشياء معينة كما يلى :

١ ــ المماليك السلطانية أصحاب الجوامك ــ سيف وخوذة .
٢ ــ المماليك السلطانية أصحاب الجوامك والعليق ــ فرسين أو ثمنهما .
٣ ــ أصحاب الوظائف ــ خمسة رؤوس خيل وبغلة .
٤ــ مماليك السلطان الاجلاب ــ ٥٠ دينارا .
٥ ــ الجمدار ــ ٣٠ دينارا .
٦ ــ الخاصكية ــ ٣ رؤوس خيل وبغلة .

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك حالة واحدة يمكن من خلالها حصول الورثة على أرثهم اذا ما وضعت الدولة يدها عليه، وهذه الحالة تتمثل فى اجراء مصالحة مع الدولة ، والمصالحة هنا تعنى دفع رشوة حتى يمكنهم الافراج عن الارث والتصرف فيه .

---

(٣٦٤) حياة ناصر الحجى : المجاعة والطاعون واثرهما على سلطنة المماليك فى الفترة ما بين عام ٦٩٤ هـ ــ ٦٩٥ هـ /١٢٩٤ ــ ١٢٩٥ م . (حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، عدد ٧ ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م) ص ١٥٤ .

(٣٦٥) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٠١ .

(٣٦٦) زردكاش : من رزد أى درع بالأضافة الى كاش ، وتعتبر تحريفا عربيا لكلمة فارسية . ومعنى الكلمة صانع الزرد ومقامه فى السلاح خاناه ، وكان يشغل هذه الوظيفة أمير طبلخاناه . الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٥٦٤ .

مثلا فى عام ٦٧٢ هـ حينما كان الظاهر بيبرس فى دمشق وتوفى أبو بكر أحمد بن عمر البعلبكى المشهور بابن الحبال ، وخلف تركة مقدارها ١٠٠٫٠٠٠ دينار ، فأخذ السلطان ٤٠٠٫٠٠٠ درهم لكى يفرج للورثة عن الوثائق والأملاك (٣٦٧) ولما توفى الوزير ابن أبى الفرج فى عهد المؤيد شيخ صولح عن تركته بمبلغ مائتى ألف مثقال (٣٦٨) . وعندما توفى قاضى القضاة الحنبلى علاء الدين على ابن المغلى ٨٢٨ ترك ثروة آلت الى ابن عمه محمود وخدم الدولة بمال ،حتى سكتوا عنه ومكنوه من التصرف فى التركة(٣٦٩) . مما سبق يتضح أن الورثة الضعاف آلت مواريثهم الى الديوان أى صودرت ، ومن رشا الدولة حصل على ارثه . تبقى بعد ذلك حالة واحدة وهى اذا كان الوريث قويا ورفض دفع الرشوة وأراد أخذ حقه ، حينئذ لجأ جهابذة الدواوين الى العديد من الحجج التى تمكنهم من وضع أيديهم على الثروة مثل : اتهام المتوفى بأنه عثر على كنز فى بيته وعلى الوارث احضاره حتى يفرج عن التركة (٣٧٠) . أو بأن على الوارث مالا من جهة المكوس ، وعليه سداده ، وبعدئذ يتسلم ارثه (٣٧١) . الى غير ذلك من الطرق الملتوية التى تجعل الورثة يصرفون النظر عما آل اليهم من ميراث .

---

(٣٦٧) قطب الدين موسى بن محمد اليونينى : ذيل مرآة الزمان (جـ ٣ ، ط ١ ، حيدر أباد ١٩٦٠) ص ٨٣ .

(٣٦٨) شمس الدين السخاوى : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (جـ ٤ مكتبة القدس القاهرة ١٣٥٤) ص ٢٥٠ .

(٣٦٩) العينى : المصدر السابق ، حوادث ، ص ٣٩٠ .

(٣٧٠) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٣٦ .

(٣٧١) ابن الصيرفى : أبناء ، ص ٢١١ .

تبقى اجابة السؤال الأخير وهو : من المسئول عن اضاعة أموال المواريث ؟ بلا شك هم القضاة . وذلك لأنه يدخل ضمن اختصاصاتهم تسلم أموال المواريث التى هى محل نزاع ، وأموال الموتى من الغرباء وحفظها حتى يحضر الورثة لاستلامها (٣٧٢) .
وهذا بيان بأسماء السلاطين الذين صادروا التركات ، وسوف نتعرض لدراسة هذه الحالات فى الفصلين التاليين (٣٧٣) .

(ز) منفذ المصادرات ومساعدوه واجراءات التنفيذ :

سبق القول بأن السلطان هو صاحب سلطة اصدار الأمر بالمصادرة ، أما تنفيذ هذا الأمر فكان يقع على عاتق أحد الموظفين ومساعديه ، ويسمى شاد الدواوين أو المشد ، ولا فرق بينهما كما تخيل كاترمر (٣٧٤) ، وظن انهما موظفان . والشاد : اسم فاعل من شد بمعنى قوى أو أوثق ، وأطلق اللفظ فى عصر المماليك على أحد الموظفين ممن له حق السيطرة والمراقبة والاشراف والتفتيش والتوجيه والاستثمار ، وأطلق أيضا على متولى الناحية أو الاقليم ، ومن هؤلاء شاد الحوطات الذى يتولى توقيع

---

(٣٧٢) على ابراهيم حسن : مصر ، ص ٣٦٤ .

(٣٧٣) قطز ٦٥٨ هـ ، بيبرس ٦٧٢ هـ ، قلاوون ٦٧٩ هـ ، ٦٨٠ هـ ، خليل ٦٨٩ هـ ، الناصر محمد ٦٩٤ هـ ، ٧٠٩ هـ ، ٧١١ هـ ، ٧١٤ هـ ، ٧٢٣ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٧٣٩ هـ ، لاجين ٦٩٧ هـ ، الصالح اسماعيل ٧٤٥ هـ ، الناصر حسن ٧٥٠ هـ ، الأشرف شعبان ٧٧٥ هـ ، على بن شعبان ٧٨١ هـ ، ٧٨٢ هـ ، ٧٨٣ هـ ، برقوق ٨٠١ هـ ، فرج هـ ، ٨١٢ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨١٤ هـ ، شيخ ٨١٥ هـ ، ٨٢١ هـ ، ٨٢٣ هـ ، برسباى ٨٢٦ هـ ، ٨٢٩ هـ ، ٨٣١ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٨٣٩ هـ ، حقمق ٨٤٣ هـ ، ٨٤٤ هـ ، اينال ٨٦٥ هـ ، قايتباى ٨٧٥ هـ ، ٨٨٥ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٨٩٣ هـ ، قنصوه الأشرقى ٩٠٤ هـ ، قنصوه الغورى ٩١٣ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩١٧ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩١٩ هـ ، ٩٢٠ هـ ، ٩٢٢ هـ .

(٣٧٤) Op. Cit. tl, pp. 110-112, N. 141.

الحوطة (٣٧٥) ، وشاد الدواوين أو الشد أو المشد : هى احدى وظائف أرباب السيوف وتشغل رقم (١٩) فى السلم الوظيفى ، وهذا الموظف هو احد رفقاء الوزير ويأتمر بأمره وتتلخص مهمته فى استخلاص الأموال ، ورتبته امير عشرة (٣٧٦) ، أو أمير طبلخاناه (٣٧٧) . ويبدو أنها فى عهد الجراكسة تدهورت : حيث ذكر صاحب النجوم (٣٧٨) ، فى أحداث عام ٨٥٨ هـ ، أنه أصبح يليها الأحداث من الناس ، وأصبحت بدون قيمة . ويضيف آخر (٣٧٩) ، أن متوليها بغير أمرة .

وقد أجمع نفر من الكتاب (٣٨٠) ، على أن شاد الدواوين هو : موظف مملوكى له حق التفتيش المالى ومراجعة الحسابات ومراقبة اقلام المصالح وسلوك الموظفين غير السويين ، ومعاقبة كل من تثبت ادانته ، واستخلاص أموال الديوان ممن يصعب استخلاصها منه . وعلى هذا تقترب مهام عمله من وظيفة وزير الأشغال فى تاريخنا الحديث (٣٨١) . ولم تقتصر هذه الوظيفة على مصر بل كانت موجودة فى نيابات الشام ، ولكن متوليها كان يقل فى الدرجة عن نظيره المصرى ، ويصدر مرسوم تعيينه من نائب

---

(٣٧٥) الباشا : المرجع السابق ص ٦٠٤ ـ ٦٠٨ .

(٣٧٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٢٢ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٢٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١٢ ، محمد قنديل البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤) ، ص ١٩١ ـ ١٩٣ .

(٣٧٧) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٦ ، ص ٧٥ .

(٣٧٨) ابن تغرى بردى ، جـ ١٦ ، ص ٧٥ .

(٣٧٩) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ، ص ١١٥ .

(٣٨٠) السبكى : المصدر السابق ، ص ٢٩ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١١ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، على مبارك : الخطط ، جـ ١٠ ، ص ٧٩ ،

(٣٨١) عبد الرحمن زكى : عزوة ، ص ١٤٥ .

النيابة (٣٨٢) وتشير الدلائل الى أن الشاد فى سبيل انجاز عمله لجأ الى شتى أنواع العقوبات فها هوذا ابن حجر (٣٨٣) يصف أحدهم ـ الزيدى ٨١٢ هـ ـ بالظلم والفجور وابادة أصحاب الأموال . وأشار آخرون (٣٨٤) الى وسائل العقاب الذى ابتدعها الشادون . وهذا ما جعل السبكى (٣٨٥) فى رسالته الاصلاحية يؤاخذ متولى هذه الوظيفة وينقدهم بسبب استخدامهم للشدة فى التحصيل ، وينصحهم بالرفق . وفى نسخ التقاليد التى صدرت الى شادى الدواوين وصاهم السلطان فيها بأن ينهضوا بمصالحه ، ويحصلوا الأموال ، ويتبعوا الأمانة فى جمعها ، والا يظلموا أحدا، ولا يتركوا مالا مستحقا حتى يحصلوه (٣٨٦) ومن خلال دراسة العديد من حالات المصادرة تبين أن شاد الدواوين كان يتمتع بنفوذ كبير لدرجة أنه كان فى استطاعته اعفاء بعض المصادرين دون أخذ شيء منهم . وقد فعل ذلك شاد الدواوين فخر الدين اياز مع الأمير علم الدين سنجر الخازن ٧١٠ هـ ـ مجاملة شخصية ـ قائلا : « مالنا عنده شيء » (٣٨٧) من أجل هذا وغيره هابته الأمراء ، وبذلوا له الأموال السخية . ويعتبر غزلو أشهر شاد دواوين نال هذه الدرجة ٧٤٨ هـ .

وثمة قاعدة مهمة للمصادرة أشار اليها المقريزى (٣٨٨)

---

(٣٨٢) القلقشندى : المصدر السابق ، ص ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١٢ ، الطراونة :المرجع نفسه ، ص ٢٤٣ .

(٣٨٣) أنباء ، ج ٦ ، ص ١٧٤ .

(٣٨٤) الصفدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٣٤٨ ، ابن تغرى بردى : المنهل ، ج ٣ ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٣٨٥) المصدر السابق : ص ٢٩ .

(٣٨٦) المفضل : مرجع سابق ، ص ٣٦٨ ، ابن الفرات : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٨٠ .

(٣٨٧) المقريزى . السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ٩٠ .

(٣٨٨) المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٣٠ .

فحواها أن أمر السلطان بعد صدوره ، كان الوزير يصوغه مرسوما ويدفع به الى شاد الدواوين أو مقدم الدولة للتنفيذ ، أما بالنسبة للحكم فى الأجناد والكتاب والتجار فكان الأمر يرجع الى نائب السلطان ، وان لم يكن فالى حاجب ، وقليلا جداً كان يسلم المصادر الى الوالى . والى هنا ينتهى كلام المقريزى . ولكن اذا ما نظرنا الى منفذى المصادرات فسنجد أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة أو تحترم على الدوام ، حتى ان المقريزى نفسه علق على تسليم المصادرين الى الوالى بقوله « فانخرق السياج ، وأخذ كل أحد يتعدى طوره » . وهذا ما تبينه الأرقام فى حصر رجال الدولة والعامة التى تشير الى :

بالنسبة لرجال الدولة : تصدر الشاد منفذى المصادرات بمجموع ١٢٥٤ حالة من اجمالى ٢٨٦٨ حالة (بعد اضافة مصادرات السلطان اليه لأن من غير المعقول أن يقوم السلطان بالتنفيذ) ، يليه مدبر الدولة مجموع ١٠٣٣ ثم الوالى ٨٦ ، فالوزير ٦٦ ، فالاستادار ٥٠ ، يلهم بعد ذلك أناس آخرون .

بالنسبة للعامة : تصدر الشاد جملة المنفذين — بعد اضافة ما للسلطان اليه — بمجموع ٨١ حالة من اجمالى ٣٤٠ حالة يليه نائب دمشق ٧٧ ، ثم يتساوى الاستادار وناظر الخاص ولكل منهما ٢٤ حالة ، ثم الوالى ١٦ حالة .

أما بالنسبة للأوقاف : فأيضا تصدر الشاد جملة المنفذين — بعد اضافة ما لدى السلطان — بمجموع ٣٤ حالة من اجمالى ٩٨ حالة ، يليه القضاة ١٥ حالة ، ثم الاستدار ١٢ حالة ، فالأتابك ١٠ حالات .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بمنفذ المصادرات ، أن هناك بعض الحالات كان ينفذها فرد واحد ، وبعضها الثانى كان ينفذه اكثر من فرد أى مجموعة ، وبعضها الأخير مجهول كما يلى :

رجال دولة : ٢٥٣٠ فردى — ١٤٧ جماعى — ١٩١ مجهول = ٢٨٦٨ الاجمالى .

عامة : ٢٧٥ فردى — ٣١ جماعى — ٣٤ مجهول = ٣٤٠ الاجمالى .

الأوقاف : ٦٩ فردى — ٢٩ جماعى = ٩٨ الاجمالى .

ويمكن القول بأن الحالات الفردية هى حالات لم يخش من بأس المصادر فيها ، وغالبا كانت ثروته محدودة نسبيا . أما الحالات الجماعية فهى بلا شك لأمراء أو لأفراد لهم نفوذ وسطوة، وثروات متشعبة ، احتاجت فى حصرها والحوطة عليها الى العديد من المنفذين .

ومن أمثال ذلك مصادرة العربان ٧٠٠ هـ ، تنكز ٧٤٠ هـ ، محمود بن على ٧٩٨ هـ . ومن خلال حصر شادى الدواوين (٣٨٩) يمكن الخروج ببعض النتائج :

١ — غالباً كان الوالى يشغل وظيفة شاد الدواوين : سواء بعد عزله عن الولاية أو أثناء مباشرته لها والراجح أن الداعى الى ذلك هو تشابه الشد والولاية فى كونهما سلطات تنفيذية وعقابية تعتمدان على سرعة الأداء ، كما أنه قلما نفذ الشاد المصادرة وحده ، بل لا بد له من الاستعانة بالوالى والشرطة لتسهيل مهامه بما يملكه الوالى من سلطات ردعيه .

٢ — كان يشغل وظيفة شاد الدواوين فرد واحد شأنها شأن باقى الوظائف ، ولكن أحيانا يعين معه آخرون أى أن الوظيفة كانت أحيانا تدار بالمشاركة .

---

(٣٨٩) انظر الملحق رقم (٢) ص ٤٨٠ .

٣ — لما كان للشاد من نفوذ ورهبة وبطش هابته الأمراء وعملوا على تأليب السلطان عليه دائما ، وكثرت شكاوى العامة فيه ، لذلك كانت هذه الوظيفة من أكثر الوظائف ولاية وعزلا خاصة أوقات الاضطرابات : سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية.

٤ — رغم أن الشاد هو المنوط به الايقاع بثروات المصادرين ، فانه لم يكن بمنأى عن المصادرة والحوطة بموجوده ، اما عقوبة له ، وأما تعويضا يتمثل فى استرجاع ما حصل عليه من رشوة أو اختلاسات أثناء تنفيذه للمصادرات . والطريف أنه اذا ما صودر هو وآخرون كان ينفذ عليهم المصادرة وفى نفس الوقت على نفسه وقد ذكر ابن الفرات (٣٩٠) حادثة عن ذلك فى عام ٦٩٥ هـ — ١٢٩٦ م .

٥ — تولى الوظيفة أكثر من مرة فى بعض الحالات افراد معينون مثل ناصر الدين محمد بن أقبغا آص .

٦ — توارثت بعض العائلات وظيفة المشد ، مثلما كان عليه الحال فى كثير من الوظائف المملوكية كديوان الانشاء والنظر ومن هذه العائلات عائلة علاء الدين على بن كلفت .

٧ — هناك حالات كثيرة للمصادرة نفذها أشخاص غير الشاد. ويمكن تفسير ذلك بأن عمل الشاد كان منصباً فى الغالب على الحالات التى يصعب استصفاء أموالها ، أما الحالات العادية فكان يمكن اسنادها الى أى أمير أو مساعد لتنفيذها ، كما أن ذلك أيضا كان يتوقف على حالة الدولة وظروفها ، ففى أيام الأزمات أو جمع الأموال كان يسند الى بعض الأمراء جمع المال — الى جانب الشاد ورجاله — مثلا يتحدث مجد الدين بن الشحنة (٣٩١) عن اقطاع

---

(٣٩٠) تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢١٣ .

(٣٩١) الدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب (تعليق يوسف بن اليان سركيس ، بيروت ١٩٠٩) ص ٢٦١ .

النيابة بحلب ويذكر أن له استادار يتحدث فيه ولا يتعداه الى غيره « وفى أيام الظلم ربما تكلم الاستادار فى غير الديوان » .
وهذه لمحة سريعة عن مساعدى شاد الدواوين فى الشام ومصر :

* **فى الشام :** كان السلطان اذا أراد حبس أى نائب أمر حاجب **النيابة بتنفيذ ذلك ، وعلى الحاجب أن يتحفظ على النائب ، ويفعل** ما يأمره السلطان بفعله (٣٩٢) . كما كان يوجد بالنيابات وظيفة « نظر الحوطات » عبارة عن ديوان له ناظر وعدة مباشرين منهم « شد الحوطات السلطانية » . وقد أشار القلقشندى (٣٩٣) الى أن ناظر الحوطات فى الشام يقابل مستوفى المرتجع بمصر فى تحصيل الأموال السلطانية ، أما الحكم فى المحاكمات الديوانية بالشام فكان يختص بها ناظر الجيش .

* **أما فى مصر :** فكان يوجد الحاجب أيضا ينفذ المصادرات ويعاقب أصحابها (٣٩٤) ، وكذلك كان يوجد نقيب الجيش وقد شبهه السيوطى (٣٩٥) ، وغيره بأنه مثل أحد الحجاب الصغار مهمته تنفيذ أوامر السلطان اذا أمره باحضار احد الأفراد أو الترسيم عليه . ثم كان هناك ناظر الصحبة ومشد الصحبة وقد عاقبا الناس وصادراهم فى عام ٦٨٢ هـ حتى وصل أذاهما القضاة(٣٩٦) . ويأتى على رأس هؤلاء مجموعة رسل مهمتهم حمل الرسم عليه

---

(٣٩٢) القلقشندى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ .
(٣٩٣) المصدر نفسه ، ص ١٩١ ، ج ١٢ ، ص ٣٠٦ ، الباشا : المرجع السابق ج ٣ ص ٩٨٣ .
(٣٩٤ ، ٣٩٥ حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٣ ، العمرى : مسالك الابصار فى ممالك الأمصار (تحقيق دوروتهاكر افولسكى ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٦) ص ١١٩ .
(٣٩٦) الصفدى : نكت الهميان ، ص ٢٢٤ .

الى الشاد (٣٩٧) ، فيشهد عليه مجموعة بأنه يستحق المصادرة (٣٩٨) ، ويزكى هؤلاء الشهود مجموعة عدول عليهم أداء الشهادة وضبط السجلات والعقود (٣٩٩) ، ثم يسلم المذنب الى أمير جاندار (٤٠٠) وأعوانه ليعتقلوه ويقرروه على كل شيء (٤٠١) ، ثم يقيدوه ، والواضح أن القيد كان يوضع فى الرجلين . بدليل أن أحد الجاندارية قال للشجاعى عند مصادرته ٦٩٣ هـ « اقعد ومد رجليك » (٤٠٢) .

وكان المسئول عن وضع هذا القيد برجلى المذنب هو الحداد (٤٠٣) ، وكان يشارك فى كل ذلك خاصكية وطواشية(٤٠٤) ،

---

(٣٩٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٣٩٨) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٨٣ ، المقريزى : المصدر السابق .

(٣٩٩) ابن طولون : مفاكهة ، ق ١ ، ص ٢٥ ، على حسن : مصر ، ص ٣٦٥ .

(٤٠٠) جاندار : كلمة من شقين : جان فارسية وتركية تعنى الروح ، دار فارسية تعنى ممسك ، ومهمة الجاندار الاشراف على معتقل الزردخاناه ، أرفع السجون قدرا ولا يمكث بها المعتقل فترة طويلة ، فاما أن يفرج عنه ، وأما أن يقتل ، والجاندار هو منفذ العقوبة أو القتل حسبما يأمره السلطان ، المقريزى : الخطط جـ ٢ ، ص ٢٢٢ ، الباشا : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٩٦ .

(٤٠١) الدوادارى : كنز ، جـ ٨ ، ص ٣٥٥ ، وما بالحاشية السابقة من مراجع .

(٤٠٢) الدوادارى : درر السيجان وغرر تواريخ الأزمان (مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٤٤٠٩ تاريخ) ورقة ٥٩٩ ، المصدر السابق .

(٤٠٣) الصفدى : الوافى ، جـ ١٠ ، ص ٤٢٨ ، الدوادارى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٢١٦ .

(٤٠٤) الخاصكى : بمثابة وصيف أو ساع من اتباع السلطان وحراسه المرافقين له ، ويخرجون فى المهمات السياسية ، الطواشية هم تشكيل عسكرى خاص ارتبط بالمماليك ، وهم عبارة عن مجموعة من الخصيان أطلق عليهم هذا الاسم فى بداية عصر المماليك عن ذلك وللمزيد ، انظر :
Ayalon : Studies on the structure. XV/2 p. 464. xv1/1, 213.

بالاضافة الى الوالى وأعوانه حيث كان على هؤلاء الأعوان احضار الخصوم وعمل ما يطلب منهم (٤٠٥) ، أما وجود الوالى فهو بمثابة المعاون ومنفذ أحكام المصادرة والجنايات ، واقامة الحدود والتعزيرات ، وتفقد المحابيس فى السجن والوقوف على احوالهم ، أى أنه كان مسئولا عن تنفيذ القضاء المدنى أما القضاء الشرعى فكان يتولاه القضاة (٤٠٦) ، ورغم كل ذلك لم تكن سيرة الولاة مشكورة (٤٠٧) . والى جانب هؤلاء كان يوجد «كاتب الحوطات » لتسجيل الأموال والممتلكات التى تقع عليها الحوطة، ويمليها عليه أحد القضاة (٤٠٨) . وضم أيضا مجلس المصادرات ناظر بيت المال لأن معظم المصادرات كانت تؤول الى ديوانه ، وعليه كتابة ايصال بالتسليم (٤٠٩) ، كذلك كان يوجد مشارف ديوان بيت المال لتحقيق الحواصل والختم عليها (٤١٠) ، وأيضا متولى ديوان بيت المال لتقرير الجنايات والتأديبات على

---

(٤٠٥) على حسن : المرجع السابق .

(٤٠٦) أبو محمد البطلبوسى : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ق ١ تحقيق مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد ، القاهرة ١٩٨١) ص ١٥٩ ، العمرى ، التعريف ، ص ١٠٢ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٧٥ ، سعيد عاشور ، سعد زغلول عبد المجيد ، أحمد مختار العبادى . دراسات فى تاريخ الحضارة العربية الاسلامية (الكويت ١٩٨٥) ص ١٦٥ ، البيومى اسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، أحمد عبد السلام ناصف : الشرطة في مصر الاسلاميه (ط ١ ـ القاهرة ١٩٨٧) ص ١٩٤ .

(٤٠٧) السخاوى : الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٤٠٨) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٦١ ، السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٩٧ ح (٢) ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(٤٠٩) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٤١٠) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠٤ .

المجرمين (٤١١) ، وأيضاً مستوفى بيت المال ليقوم بتقدير الفوائد على المتأخرات (٤١٢) ، وهذا اذا كانت المصادرة مقسطة .

وفيما يلى محاولة لتتبع اجراءات السلطة المملوكية فى تنفيذها للمصادرات ، وقد روعى فيها الترتيب قدر الامكان وحسب الاشارات التى أوردتها المصادر فى بطونها :

— اذا كان المصادر من أرباب السيف كان أول اجراء يتخذ معه هو نزع سيفه . وهذا الاجراء يمكن أن نشبهه برفع الحصانة عنه لحين الانتهاء من محاكمته . وقد اتخذ المماليك هذا الاجراء مع العديد من الأمراء مثل : نائب السلطنة حسام الدين طرنطاى ٦٨٩ هـ (٤١٣) ، وأرجواش متولى قلعة دمشق ٦٩٠ هـ (٤١٣) ، والوزير ابن السلعوس ٦٩٣ هـ (٤١٤) ، ونائب الشام تنكز ٧٤٠ هـ (٤١٥) ، ونائب غزة صرق ٨٠٤ هـ (٤١٦) .

— الاجراء التالى هو حمل الذنب مقيداً على حمار أو بغل — كنوع من التشهير — الى مكان الترسيم والاعتقال . ويبدأ هذا الاجراء بالقبض على الشخص المطلوب وحجزه (٤١٧) ، ثم أخذه راكبا ، أو سيرا على الأقدام الى مكان ترسيمه ، وتحتاطه الأعوان (٤١٨) ، بالطبع لكيلا يهرب ، وغالبا كان يصحب هذا السير عقوبة الضرب أو أى وسيلة عقابية أخرى . مثلا برهان الدين النابلسى وكيل بيت المال عندما صودر ٨٨٢ هـ . ضرب

---

(٤١١) النويرى : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .
(٤١٢) النويرى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .
(٤١٣) العينى : المصدر السابق ، جـ ٣ ص ٢٦ ، ٦٨ .
(٤١٤) العينى : المصدر السابق ، جـ ٣ ص ٢٢٨ .
(٤١٥) الكتبى : فوات ، جـ ١ ، ص ٢٥٤ .
(٤١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٤٧ .
(٤١٧) Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 52.
(٤١٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٧٢ .

٢٦٠٠ عصا ، وخلعت أضراسه ودقت فى رأسه (٤١٩) ، وعندما قبض على السلطان أشرف شعبان ٧٧٨ هـ ضرب على رجليه لكى يقر على ذخائره (٤٢٠) . والواضح أن الشخص المعين لاستصفاء مال المستهدف مصادرته كلما تشدد فى العقاب شكره السلطان ورفع من قدره. هذا ما فعله السلطان مع المملوك لؤلؤ الذى عاقب العديدين فأنعم عليه السلطان بأمرة طبلخاناه (٤٢١) ، وهذا يبين أنه أحيانا كانت تمنح الدرجات عن طريق الطفرة وقد ترتب على تشدد المعاقب أنه كثيرا ما تلطخت ثياب المعاقبين بالدماء وكثرت جراحاتهم (٤٢٢) وأطلق على هذا التعذيب لفظ الامتحان (٤٢٣) ، ووصل الحال ببعض المعذبين الى حد الجنون وذهاب العقل من هول ما رأوا ، والمثال على ذلك الجمالى يوسف فى عهد قايتباى (٤٢٤) .

ثم يجىء بعد ذلك عملية التقييد ، اجراء أولى للتشهير بالمصادر ، ولكيلا يهرب (٤٢٥) ، ويقوم بوضع هذا القيد الحداد أمام العامة (٤٢٦) ، وترك العامة هنا لترى ما يحدث ربما كان القصد منه ارهابهم أو عظتهم ، أو التنكيل بالمذنب أمام الجميع . واذا كان المصادر شرساً تكرهه السلطنة كتب على قيده « مخلد الى الممات لا يفك الا على دكة المغسل » (٤٢٧) ، ويمكن تشبيه

---

(٤١٩) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٤٢٠) ابن حجر : انباء ، جـ ١ ، ص ١٩٤ .
(٤٢١) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٤ .
(٤٢٢) ابن الصيرفى : نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٦٥ ،
(٤٢٣) Rabie : Op. Cit., p. 126.
Quatremere . Op. Cit., T 2, pp. 81-82, N. 101.
(٤٢٤) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٤٠ .
(٤٢٥) اليونينى : ذيل ، جـ ٤ ص ٨٩ ، ألف ليلة وليلة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٥ .
(٤٢٦) الصفدى : الوافى ، جـ ١٠ ، ص ٤٢٨ .
(٤٢٧) المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٢٠ ، ألف ليلة ، ص ٤٧٤ .

ذلك بحكم المؤيد حاليا . ثم يوضع فى رقبة المرسم عليه جنزير (٤٢٨) ، أو جامعة حديد ، كالتى وضعت فى رقبة القاضى عماد الدين الكندى ٧٢٧ هـ (٤٢٩) ، وهذا القيد اما من الحديد واما من الخشب ، ويوضع فى اليد أو الرجل أو الرقبة ، يقول ابن اياس (٤٣٠) ، « مات وهو فى التوكيل به ، وربما قيل كان فى الخشب حتى مات» وفى موضع ثان «مشكوكا فى الحديد»(٤٣١)، وفى موضع ثالث « فمات وهو فى بيت الوالى على حصبر والحديد فى عنقه فما فكوه من عنقه حتى مات » (٤٣٢) ، وممن وضع الحديد فى رجليه أو عنقه من المصادرين الأسماء التالية :

سيف الدين منكوتمر ، تنكز ٦٩٨ هـ (٤٣٣) ، النشوونتنكر ٧٤٠ هـ (٤٣٤) ، ابن زلبور ٧٥٣ هـ (٤٣٥) ، الوزير تاج الدين بن أبى شاكر ٧٩٥ هـ (٤٣٦) ، قضاة حلب ٨٠٩ هـ (٤٣٧) ، جمال الدين يوسف البيرى ٨١٢ هـ (٤٣٨) ، مشايخ عربان

---

(٤٢٨) الف ليلة ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، ابن حجر . المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٩٧ .

(٤٢٩) ابن بطوطة : المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(٤٣٠) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .

(٤٣١) المصدر السابق ، ج ٣ ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .

(٤٣٢) المصدر السابق ، ج ٣ ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .

(٤٣٣) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ٨ ص ١٠٣ .

(٤٣٤) الصفدى : المصدر السابق ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٤٤٧ .

(٤٣٥) المقريزى : الخطط ، ج ٤ ، ص ٦١ .

(٤٣٦) ابن حجر : المصدر السابق .

(٤٣٧) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٦ .

(٤٣٨) ابن الصيرفى : نزهة ، حـ ٢ ص ٢٥٤ هـ ، ابن تغرى : المصدر السابق جـ ١٣ ص ٩٠ .

البحيرة ٨١٤ هـ (٤٣٩) ، أسد الدين الكيماوى ٨٥٢ هـ (٤٤٠) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٤٤١) ، مجد الدين بن منقورة ٨٦٧ هـ (٤٤٢) ، خنايربك ٨٧٣ هـ (٤٤٣) ، الأتابك قيت الرجبى ٩١٠ هـ (٤٤٤) ، يونس النابلسى وعبد العظيم الصيرفى ومغلباى الزردكاش ٩١٤ هـ (٤٤٥) ، الزردكاشية ٩١٦ هـ (٤٤٦) ، أولاد الزنكلونى ٩١٩ هـ (٤٤٧) .

وبعد عملية التقييد كان يركب المرسم عليه حماراً أو بغلا للتشهير أمام الناس وهو فى طريقه لمكان الترسيم وممن شهر هكذا :

ابن السلعوس ٦٩٣ هـ (٤٤٨) ، التاج الملكى وابن غنام ٧٧٦ هـ (٤٤٩) ، علاء الدين الطبلاوى وحاشيته ٨٠٠ هـ (٤٥٠) ،

---

(٤٣٩) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٤٤٠) السخاوى : التبر ، ص ٢١٢ .

(٤٤١) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣١٧ ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ص ٤١٨ .

(٤٤٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٤٤٣) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٤٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٧٣ .

(٤٤٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٤٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٤٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .

(٤٤٨) ابن الفرات : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٧٧ .

(٤٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ ، ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٩٣ .

(٤٥٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٦٤ .

أقبغا الجمالى ٨٣٦ هـ (٤٥١) ، كريم الدين بن كاتب المنــاخ ٨٣٨ هـ (٤٥٢) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٤٥٣) .

وأثناء هذا التشهير لوحظ أن العديد من المرسم عليهم كــان يتوسل بالعامة لكى تساعده فى المبلغ الذى سيصادر به ، ومــن هؤلاء الوزير تاج الدين عبد الرحيم بن أبى شاكر ٧٩٥ هـ (٤٥٤) ، وكانت استجابة العامة لهذه التوسلات تتوقــف على المعاملــة السابقة لهذا الشخص معهم ، فان كانت حسنة ساعدوه فعــلا ، وان لم تكن رجموه وأهانوه وفرحوا فيه .

والآن بعد أن قبض على المذنب وقيد وشهر به وأودع موضع الترسيم تثور نقطة فقهية : هل كان المرسم عليه يتلقى نفقة داخل سجنه ؟ ومن ماله أم من بيت المال ؟ أجاب عن ذلك أبو يوسف(٤٥٥) موضحا أنه اذا كان للسجين مال ، ينفق عليه من ماله ، وان لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين ، كذلك يصرف لــه كسوتان : احداهما للصيف ، والأخرى للشتاء ، أيضا يصرف له عدة دراهم شهرية ، واذا أفرج عنه وخلى سبيله ، كان ملزما برد ما أجرى عليه ، كذلك يدفع للأجراء عشرة دراهم شهريا لكل فرد ، وتشير القرائن الى أن هذا فى معظمه كان معمولا به فى عهد المماليك ، ويؤيد ذلك رواية ذكرها المقريزى (٤٥٦) ، مؤداها أن

---

(٤٥١) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٧ .

(٤٥٢) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ص ٥٣ .

(٤٥٣) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ص ٤١٨ .

(٤٥٤) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٩٧ ، المقريزى : السلوك ج ٣ ق ٢ ، ص ٧٨١ .

(٤٥٥) الخراج ، ص ١٦١ ــ ١٦٢ .

(٤٥٦) الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

الأمير سيف الدين بهادر المعزى اعتقل فى عهد الناصر محمد بن قلاوون ، فجمع من راتبه المجرى عليه فى سجنه مبلغ ١٢٫٠٠٠ درهم نقرة أخذها معه بعد أن أفرج عنه من الاعتقال ، وعندما استفتى محمد بن شهاب بن البزاز (٤٥٧) — توفى فى عهد برسباى — عن المعاملة التى يجب ان يلقاها المدين والمرسم عليه ؟ أفتى بأنه لا يضرب ولا يقيد ولا يغل ولا يجرد ولا يؤاجر ولا يقام بين يدى صاحب الحق اهانة ، أما اذا خيف فراره ، قيد ولا يخرج لجمعة أو عيد أو جنازة ، ويحبس فى موضع سيىء ، ولا يفرش له به فراش ، ولا يدخل عليه أى زائر ممن يحب أن يراه أو تسره رؤيته . ويتضح من خلال اجراءات الترسيم أن المماليك افترضوا فى أغلب المرسم عليهم سوء النية وعاملوهم بموجب الشق الثانى من الفتوى .

والترسيم لم يكن له وقت محدد ، بل يمكن أن يكون : قصير الأجل كساعة أو يوم ، أو طويل الأجل كشهر أو سنة أو مضاعفاتها . وكل ذلك مرتبط بمدى قدرة المرسم عليه على السداد ، وكلما سارع فى دفع ما عليه قلت مدة ترسيمه ، مثلا نجد فى عام ٩١٦ هـ كان المباشر بهاء الدين مرسما عليه منذ ست سنوات ولم يسدد (٤٥٨) .

وقد تعددت مناطق الترسيم والاعتقال ما بين قاعة الصاحب واحدى المدارس ، أو احد الأماكن أو لدى بعض الأفراد القائمين بعملية الترسيم . كما يلى :

قاعة الصاحب : أنشأها الملك الكامل وعرفت بهذا الاسم لأن الوزراء كانوا يلقبون بلقب الصاحب ، وهى مقرهم ، وكانت

---

(٤٥٧) فتاوى البزازية المسماة بالجامع الوجيز (جـ ٢ ، ط ٢ ، مصر ١٣١٠ هـ) ص ٢٢٤ .

(٤٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ص ١٩٠ .

تقع بجوار باب القلعة ، والذى يمثل حلقة الوصل ما بين قلعة الجبل العسكرية والمدينة السلطانية التى أقامها الكامل بجانبها ، والنطاق الثالث الذى أنشىء أسفل القلعة الذى يضم الاصطبل وغيره (٤٥٩) ، وكانت مظلمة جداً (٤٦٠) . وعلى ذلك يمكن القول بأن المماليك اتخذوا من قاعة الصاحب أو البرج موقعا للترسيم بسبب توسطها القلعة والمبانى الرئيسية بها ، حيث تكون تحت نظر جميع المسئولين ، ولما كانت قاعة الصاحب هى مقر الوزير فالواضح أن المصادرين أودعوا بها لأن المسئول عن تنفيذ المصادرة هو شاد الدواوين ، وهذا الموظف مرجعه فى كل أموره الى الوزير كما سبق القول . وهناك العديد ممن رسم عليهم داخل قاعة الصاحب منهم : أرجواش ٦٩٠ هـ (٤٦١) ، شهاب الدين بن فضل الله النشو ٧٣٩ هـ (٤٦٢) ، الوزير علم الدين بن زنبور ٧٥٣ هـ (٤٦٣) ، بيدمر الخوارزمى ٧٦٩ (٤٦٤)، ناظر الجيش النشو الملكى ٧٨٠ هـ (٤٦٥) ، سعد الدين بن البقرى ٧٨٥ هـ (٤٦٦) ، فتح الدين فتح الله ٨١٥ هـ (٤٦٧) ، كريم الدين

---

(٤٥٩) أحمد دراج : الجانب الأثرى فى كتاب صبح الأعشى (بحث منشور بندوة القلقشندى ، وكتابه صبح الأعشى - القاهرة ١٩٧٣) ص ١١٤ - ١١٥ .

(٤٦٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ص ٥٨ .

(٤٦١) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٦٨ .

(٤٦٢) المقريزى : خطط ج ٢ ، ص ٥٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ٩ ص ١٣٦ .

(٤٦٣) ابن اياس : المصدر السابق ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ ، المقريزى : المصدر السابق ص ٦١ .

(٤٦٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١١ ص ٥٣ - ٥٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ .

(٤٦٥) المقريزى : السلوك ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٢٧ ، ٣٩١ .

(٤٦٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٦٣ .

(٤٦٧) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨ ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٩٣٣ .

ابن كاتب المناخ ٨٣٨ هـ (٤٦٨) ، زين الدين عبد الباسط بن خليل ٨٤٢ هـ (٤٦٩) ، ناصر الدين محمد بن أبى الفرج ٨٤٤ هـ (٤٧٠) ، الوالى خاير بك القصراوى ٨٦١ هـ (٤٧١) .

أما المدارس التى يرسم فيها على المصادرين فهى : المدرسة الصاحبية بسويقة الصاحب وممن رسم عليه فيها : ابن السلعوس ٦٩٣ هـ (٤٧٢) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٤٧٣) وغيرهما الكثير ، وهناك أيضا المدرسة الصالحية ، والمدرسة الحجازية ، والمدرسة الشريفية (٤٧٤) ، وممن رسم عليه بالمدرسة الشريفية قاضى القضاة ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن بن بنت ميلق قبل عام ٧٩٧ هـ (٤٧٥) ، وبعيدا عن المدارس هناك مناطق أخرى استخدمت للترسيم والاعتقال وغالبها ما تقع فى اطار القلعة وهى :

- **دار الوزارة** : واعتقل بها فخر الدين محمد بن فضل الله ٧١٢ هـ (٤٧٦) .
- **الاصطبل** : وعوق به يلبغا الأحمدى المجنون ٨٠١ هـ (٤٧٧) .
- **خزانة شمائل** : اعتقل بها علاء الدين الطبلاوى ٨٠٠ هـ (٤٧٨) .

(٤٦٨ ـ ٤٦٩) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨ ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٩٢٣ .

(٤٧٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤٧١) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٦ ، ص ٩٩ .

(٤٧٢) ابن الفرات : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٧٧ .

(٤٧٣) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣١٤ ـ ٣١٧ .

(٤٧٤) عبد الغنى محمود عبد العاطى : التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك (دار المعارف ـ القاهرة ـ د ت) ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٤٧٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ص ١٤٨ .

(٤٧٦) المقريزى : سلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١١٦ .

(٤٧٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ص ٤٦٦ ، جـ ٢ ، ص ١٣ .

(٤٧٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ص ٤٦٦ ، جـ ٢ ، ص ١٣ .

- **الزردخاناة :** دخلها سعدالدين بن غراب وأخوه ٨٠٥ هـ(٤٧٩) .
- **طبقة الزمامية :** ورسم فيها على المحتسب على العجمى ٨٥٧ هـ ، على بن العينى ٨٧٢ هـ (٤٨٠) .
- **قاعة البحرة :** ورسم فيها على شرف الدين الأنصارى ٨٦٧ هـ ، والأتابك قيت الرجبى ٩١٠ هـ (٤٨١) .
- **سجن الرحبة :** ورسم فيه على القاضى صلاح الدين بن بكروت ٨٦٥ هـ (٤٨٢) .
- **قاعة الدهيشة :** ورسم فيها على قاضى قضاة دمشق العلاء ابن الصابونى ٨٧٣ هـ (٤٨٣) .
- **جامع القلعة :** ورسم فيه على عبد العظيم الصيرفى ، وعبد الباسط بن تقى الدين ٩١٤ هـ (٤٨٤) .
- **الخزندارية :** ورسم فيها على على بن أبى الجود ٩٠٨ هـ (٤٨٥) .
- **العرقانة :** ومن اسمها يبدو أنه مكان ضيق ، وغير جيد التهوية ، وانتشر الترسيم بها فى عهد السلطان الغورى .

---

(٤٧٩) المقريزى : المصدر السابق ج ٣ ق ٣ ، ص ١١٠٦ .

(٤٨٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٤٨١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٠٠ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٤٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٤٨٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤٨٤) ابن اياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ .

(٤٨٥) ابن اياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ .

وممن دخلها : الاستادار شرف الدين يونس النابلسى ٩١٤ هـ، عبد العظيم الصيرفى ، وشرف الدين الصغير ٩١٦ هـ ، بدر الدين بن ثعلب قاضى أسيوط ٩١٩ هـ (٤٨٦) .

أما فى الشام فكان هناك قاعة الخزندار بدار السعادة (٤٨٧)، والعذراوية (٤٨٨) ، النجيبية الجوانية (٤٨٩) وأماكن الترسيم السابقة لم تكن جميعها تسير على نمط واحد فى المعاملة ، فلا يعقل أن تكون خزانة شمائل مثل جامع القلعة : ويمكن تفسير ذلك بأن المذنب فى أول ترسيمه كان يودع بمكان مؤذ حتى يقر بما لديه ، ثم ينقل الى مكان آخر أخف فى وطأته من المكان الأول . مثال ذلك العلاء بن الصابونى فى عام ٨٧٣ هـ ضرب بقاعة الدهيشة ، وعندما أقر بالسداد نقل الى طبقة الخزندارية وظل بها حتى يكمل السداد (٤٩٠) . وبعيداً عن هذا الأماكن يذكر العينى (٤٩١) ، ان لكل قاض حبسا أو معتقلا خاصا به ليرسم فيه على من يريد حتى يفصل فى أمره .

كذلك كان يرسم على المذنبين أو المصادرين عند كبار موظفى الدولة . فها هو سعد الدين بن غراب وأخوه فخر الدين بعد أن أقرا بمبلغ المصادرة ٨٠٥ هـ ، نقلا الى بيت شاد الشرابخاناه حتى يسددا ما عليهما (٤٩٢) ، وفى عام ٨٤٦ هـ بعد القبض على الخازندار جوهر التمرازى رسم عليه السداد عند نائب قلعة

(٤٨٦) ابن اياس : المصدر السابق جـ ٤ ، ص ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ .

(٤٨٧) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٥٠

(٤٨٨) جمال الدين بن قاضى شهبه الدمشقى : الاعلام بتاريخ أهل الاسلام (مخطوط بدار الكتب رقم ٣٩٢ تاريخ) ص ٣ .

(٤٨٩) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ١٥٨ ، ١٦١ .

(٤٩٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق .

(٤٩١) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٦١ .

(٤٩٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٦٧ ، ٦٧٢ .

الجبل تغرى برمش (٤٩٣) ، وهناك أمثلة كثيرة جداً غير ذلك ، وفيما يتصل بهذه الجزئية يلاحظ أن السلطان لم يحل المستهدف مصادرته الى أى شخص عادل لكيلا يعفو عنه بدون مصادرة بل كان يحيله الى أحد الظلمة لكى يدينه ولا يخرجه أو يفك الترسيم عنه الا باذن من السلطان ، وكان الجميع يدرك ذلك ويعرفه ، حيث ذكر صاحب النجوم (٤٩٤) ، أن المتهم كان ينقل الى بيت المكلف بالترسيم عليه ، فان حاققه وجد عليه مالا حبسه حتى يسدد ، وان لم يكن يفرج عنه ، ولكن هذا الافراج كان يغضب السلطان ، وهذا ما حدث مع أحد الأشخاص فى عهد جقمق بعد أن رسم عليه ببيت القاضى الحنبلى لم يثبت فى جهته شىء للديوان ، فأمر القاضى بالافراج عنه ، وعندما علم رسل بنقل الرجل الى أحد القضاة الظالمين فصادره بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ السلطان الذين كانوا يترددون على المرسمين بأمر الافراج ، قاموا درهم بالاضافة الى ٣٠ ألف دينار نهبت من الرجل لحاشية هذا القاضى .

كذلك الزم المماليك المرسم عليهم بدفع أجرة المرسمين . مثال ذلك : عندما صودر المحتسب الزينى بركات بن موسى ٩١٨ هـ رسم عليه ثمانية أيام كان يدفع فيها للمرسمين عليه مائة دينار (٤٩٥) . وعندما صودر ناظر الجيش زين الدين عبد الباسط ٨٤٣ هـ دفع للمرسمين عليه ـ وكانوا ثمانية خاصكية ـ مبلغاً من المال قدره المقريزى (٤٩٦) ، بـ ١٢٠٠ دينار ، وابن تغرى بردى (٤٩٧) بـ ٢٢٠٠ دينار ، أما العينى (٤٩٨) فقدره بـ ٣٫٠٠٠

(٤٩٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ٣٥٥ .
(٤٩٤) ابن تغرى بردى ، جـ ١٥ ، ص ٥٣٨ .
(٤٩٥) ابن اياس : المصدر السابق : جـ ٤ ، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .
(٤٩٦) المصدر السابق : جـ ٤ ق ٣ ، ص ١١٤٦ .
(٤٩٧) المصدر السابق ، ص ٣٢٧ .
(٤٩٨) المصدر السابق ـ حوادث ، ص ٥٣٢ .

دينار فى الفترة ما بين ٢٨ ذى الحجة و ١١ صفر ٨٤٣ هـ . ويمكن القول بأنه لا اختلاف بين التقديرات الثلاثة السابقة اذا علمنا بأنه كلما طالت مدة الترسيم ، زاد أجر المرسمين . وعلى هذا يمكن القول بأن المرسم عليه كان يقع بين نارين : المصادرة من جهة ، وأجرة المرسمين من جهة أخرى . وكان لهذا الأثر السيىء عليهم ، اذ باع غالبهم أملاكه ، وصرفها فى أجرة المرسمين عليهم (٤٩٩) بل أن بعضهم استدان من الناس وكتبت عليه عدة صكوك (٥٠٠) . وأول بادرة أمل من قبل السلطة — وآخرها أيضا — لرفع المعاناة عن هؤلاء قام السلطان قلاوون فى عام ٦٨٧هـ بالافراج عن المصادرين الذين حبسهم الشجاعى عندما علم بحالهم (٥٠١) . وأصيب المجتمع المملوكى عقب ذلك بالعقم ، ولم يتمخض عنه أى محاولة كالتى فعلها قلاوون ، مما جعل العصر يبدو كبحر ظلم لا تدركه الدلاء .

وبعد الترسيم على الشخص كان يوقع عليه اجراء آخر وهو الختم على موجوده سواء بمصر أو الشام ، انتظاراً لما تسفر عنه المحاسبة والمناظرة فى موضع الترسيم . وهذا الختم كان عبارة عن وضع الرصاص أو الشمع على الشيء المراد غلقه كالأبواب ، ثم طبع هذا الرصاص أو الشمع بما يريدون ، ويظل هذا الختم موضوعا على البيت حتى يفرج عن صاحبه فيفك (٥٠٢) . وهذا الاجراء مازال متبعاً حتى وقتنا ويسمى التشميع أو التحريز .

ثم يلى عملية الختم توقيع الحوطة ، وهى عبارة عن دق الأخشاب أمام الأبواب ، واحاطتها كالسياج ، ثم تعيين حراس على الأبواب والأسطح ليلا ونهارا ، لكيلا يتسرب أى شيء ثم يحجز

---

(٤٩٩) ابن الفرات : المصدر السابق ، ص ٦٣ .
(٥٠٠) النويرى : المصدر السابق ، جـ ٣١ ، ص ١٥٤ — ١٥٥ .
(٥٠١) ابن الفرات : المصدر نفسه .
(٥٠٢) ألف ليلة وليلة ، جـ ١ ، ص ٢١ ، جـ ٢ ، ص ٤٨٦ .

على زوجة وأولاد الشخص المرسم عليه بما يملكوه من مصـــوغ حتى ينتهى الحصر أو الجرد (٥٠٣) . ثم ينتدب أحد الأشخاص ليتحفظ على هذا الموجود ويكون بمثابة حارس قضـــائى . مثال ذلك :

انتداب فتح الله كاتب السر لحفظ موجـــود جمـــال الـــدين الاستادار ٨١٢ هـ (٥٠٤) . وهذا الختم كان يوضع على كل شىء سواء كانت : حواصل (٥٠٥) ، أو أسلحة (٥٠٦) ، أو أى شىء آخـــر .

وعقب توقيع الختم والحوطة على ممتلكات المصادر فى محل اقامته ، كان السلاطين يرسلون كتبا أو مندوبين لحصر ممتلكاته فى المناطق الأخرى خصة بلاد الشام أو صعيد مصر هذا اذا كان المصادر من ذوى الجاه فى الدولة ، وشغل عدة مناصب ، وتنقل فى أنحاء الدولة .

مثال ذلك : عندما وقعت الحوطة على حسام الدين طرنطاى ٦٨٩ هـ ارسلت الكتب للجهات من أجل الحوطة على موجوده(٥٠٧) . وعندما قبض على الوزير علم الدين بن زنبور ٧٥٢ هـ أرسل الى ولاة الوجهين بالحوطة على ماله ، وزراعته ، ودواليبه ، وأرسل الحسام العلائى الى الشام للحوطة على موجوده هنـــاك (٥٠٨) .

---

(٥٠٣) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ ، ٢٧٠ .

(٥٠٤) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ص ١٠٩ ، ابن حجر : المصدر السابق ج ٦ ص ١٦٥ .

(٥٠٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ص ٨٤ .

(٥٠٦) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٥٠٧) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ ــ ٣٢ .

(٥٠٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٧٨ ــ ٢٨٢ ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٨ .

أما الاجراء التالى فكان يتمثل فى القبض على عائلة المصادر ومباشريه وعبيده وعصبته ممن يشغلون مناصب فى الدولة ، وتتبع كل من لديه أموال له وذلك لكى يقروا على الأماكن التى يخبىء فيها سيدهم نقوده ، ولكيلا يتصرفوا فيما بأيديهم من مال أستاذهم ، ولكيلا يتلاعبوا فى دفاتر أملاكه ، ولكى يلزمهم السلطان بكتابة أوراق بجميع ممتلكات أستاذهم . وقد عبر الصفدى (٥٠٩) عن ذلك بقوله « ومن كان له به أدنى علاقة » . وهذا يبين أن جميع حواشى الأمير كانت تعاقب ويحتاط بها ، لكى يقروا ، أما اذا انكروا كان مصيرهم المصادرة (٥١٠) . والواقع أن كل أمير مملوكى كان له ديوان ، وعنده كثير من المستخدمين ، فهناك من يتولى الحسابات ، وثان يرعى الخيل وثالث يخدم .. وهكذا وعبر عن جميع هؤلاء باسم حاشيته ، وكثيراً ما أخذت هذه الحاشية بذنب أساتذتهم . وكانت ترجع المعاملة التى تلقاها هذه الحاشية الى نوع العلاقة بين أستاذهم والسلطان ، فان كانت هذه العلاقة حسنة ، أمر السلطان بألا يشوش أحد على هؤلاء ، مثلما فعل السلطان مع حاشية قجماس نائب الشام ٨٩٢ هـ (٥١١) . والعكس صحيح . وممن عوقبت حاشيته للاقرار بماله نذكر :

الفائزى ٦٥٥ هـ (٥١٢) ، وطرنطاى ٦٨٩ هـ (٥١٣) ، وارغون ٧٢٧ هـ (٥١٤) ، والفخر محمد بن فضل الله ٧٣٢ هـ (٥١٥) ،

---

(٥٠٩) الوافى ، جـ ١٠ ، ص ٣٠٠

(٥١٠) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٧٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠ .

(٥١١) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٥١٢) الكتبى : فوات ، جـ ٣ ، ص ٧٧ .

(٥١٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٣٦٥ .

(٥١٤) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠ .

(٥١٥) المقريزى : المصدر نفسه ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٤٧ ، ٣٥٧

بكتمر الساقى ٧٣٣ هـ (٥١٥) ، نائب طرابلس ٧٣٤ هـ (٥١٦) ، النشو ٧٣٩ هـ (٥١٦) ، بيبغاروس ٧٥١ هـ (٥١٧) ، علم الدين ابن زنبور ٧٥٣ هـ (٥١٨) ، المعز الجمالى محمود ٧٩٨ هـ (٥١٩) ، علاء الدين بن الطبلاوى ٨٠٠ هـ (٥٢٠) ، بدر الدين حسن ٨١٩ هـ (٥٢١) ، على بن أبى الجود ٩٠٨ هـ (٥٢٢) ، ابن عوض ٩٢٠ هـ (٥٢٣) ، وغيرهم الكثير . ويلاحظ أن جميع العقوبات والمصادرات التى وقعت للحاشية كانت خاصة برجال الدولة ، ولم يكن للعامة فيها نصيب .

ولنرجع الآن الى المرسم عليه — بعد توقيع الحوطة على داره وحاشيته — لنعرف ماذا يجرى معه فى موضع الترسيم . كانت تجرى محاسبته ومرافعته ، والمحاسبة عبارة عن أن المشد يعد أوراقاً للشخص المصادر يراجعه فيها (٥٢٤) . وهذا يعنى أن كل ديوان كانت له مجموعة دفترية خاصة به ، وكل مباشر كانت له دفاتره ، سواء : اليومية ، أو الشهرية ، أو السنوية التى يكتب فيها . وكانت تلك الدفاتر مخلدة أو مثبتة فى الديوان ، فاذا ما صودر هذا المباشر كان المشد يراجع هذه الدفاتر بدقة ، ويستخلص منها الملاحظات ، والمخالفات ، والاختلاسات ،

---

(٥١٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٢٢ ، ١٣١ — ١٣٤ .

(٥١٧ ، ٥١٨) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٨٢٢ .

(٥١٩) السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣١٥ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٣٩ — ٨٥٧ ، خطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .

(٥٢٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٦٤ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٣٨٠ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٧ .

(٥٢١) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٥٤ .

(٥٢٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٩ — ٥٥ .

(٥٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(٥٢٤) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٢٠ ، ح (١) .

والمتأخرات ، ويكتبها فى أوراق ، يحقق بها مع المباشر المستهدف مصادرته ، حتى يعرف ما هو العجز لديه فيحصله منه . على سبيل المثال لا الحصر :

فى ٨٣٨ هـ حاسب متسد الدواوين الاستادار كريم الدين بن كاتب المناخ فوجد عليه ٥٥٫٠٠٠ دينار ، صالحه عنها بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ دينار (٥٢٥) . وعقب ذلك بأربع سنوات قام تغرى بردى — المنعوت بالمؤذى — الدوادار الكبير بمحاسبة زين الدين عبد الباسط فقرر عليه مبلغ ١٠٫٠٠٠ دينار و ١٫٣٠٠٫٠٠٠ درهم للديوان (٥٢٦) . وفى عام ٩١٨ هـ عندما غضب السلطان على المحتسب الزينى بركات سلمه الى الأمير الماس دوادار سكين فحاسبه عن أربع سنين بالجهات التى يشرف عليها،وبعد المحاسبة قرر عليه ٣٠ الى ٤٠ ألف دينار (٥٢٧) . وثمة حقيقة يجب أن يشار اليها وهى أن المحاسب كان يجرى محاسباته ويكتب بها تقريرا يرفعه للسلطان ، وعلى الأخير أن يقرر المبلغ الذى يراه .

وكان يجرى مع المحاسبات اجراء آخر يسمى « المرافعة أو المناظرة » . والمرافعة من : رفع ، رفع أمره الى الحاكم رفعا : أى شكاه اليه ، ترافع الخصمان الى الحاكم : احتكما اليه (٥٢٨) . والمرافعة : مجرد شكوى عادية (٥٢٩) . والمناظرة : النظر بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين الشيئين اظهارا

---

(٥٢٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ٥٣ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٢ ص ٩٣٣ .

(٥٢٦) ابن تغرى : المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٣ ، ص ١١٥٦ .

(٥٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٧٤ .

(٥٢٨) المعجم الوجيز ، ص ٢٧١ .

(٥٢٩) حمدى عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ١٨١ .

للصواب (٥٣٠) . وغالباً كانت المرافعات عبارة عن شكوى يقدمها بعض الأفراد — رجلا كان أم امرأة — للسلطان ، ضد أحد المسئولين ، ويدعى عليه بدعاوى فيها ، ويطلب من السلطان محاققة هذا المسئول ، مقابل كشف الحقيقة ، أو مقابل أن يضمن للسلطان مبلغا معينا من المال إذا ما ظهر الحق على هذا المسئول . فاذا ما عقدت المرافعة وصحت دعاوى الشاكى ، قام السلطان بمصادرة هذا المسئول ، أما اذا فشل المرافع فى اثبات دعاواه ، عاقبه السلطان .

واذا ترافع متخاصمان أمام السلطان ، كان كلاهما يخسر جزءاً من ماله للسلطان (٥٣١) . وهذا الجزء يمكن تسميته ضريبة تقاض ، أو رسوم رفع دعوى محاكمة كما فى وقتنا الحالى .

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن الدولة كانت تشجع المرافعات ، لما كانت تدره من أموال من جهة ، ولما كان يترتب عليها من مصادرة أحد المترافعين من جهة أخرى . وقد شاعت هذه الظاهرة بكثرة فى عصر السلطان قنصوه الغورى ، وهذا أيضا يلقى بظلاله على أن المرافعات كانت مرتبطة بالحالة الاقتصادية للبلاد من جهة ، ومن جهة أخرى يرجع انتشارها الى شخص الحاكم ومعاونيه أنفسهم ، وعلاقاتهم ببعضهم البعض . فاذا ما اتفق بعض الأمراء أو العامة على ايذاء فرد ما ، أحضروا له أحد الأشخاص ليرافعه ويدينه أمام السلطان ، فيعاقبه ويصادره . وهذا ما حدث مع سنجر الشجاعى فى عام ٦٨٧ هـ حينما رافعه الكاتب ابن الجوجرى — بمباطنة ناظر الدواوين — وأدانه فعاقبه السلطان وصادره (٥٣٢) . ويشير المقريزى (٥٣٣) .

---

(٥٣٠) الجرجانى : مصدر سابق ، ص ١٢١ .

(٥٣١) الف ليلة وليلة ، جـ ٣ ، ص ٦٠٨ .

الى أن المترافع فيه كان يصادر ايما، كانت النتيجة ،. وغالبا ما كان المرافعون من القبط بسبب براعتهم فى شئون الحسابات .

واذا أراد السلطان — أو المتحكم فى السلطان — مصادرة فرد ما ، وانعدمت معه الحيل ، قام بدس عجائز فى بيت هذا الفرد للتجسس عليه ، ونقل أخباره ، ومن ثم معرفة أماكن ونقاط ضعفه . واتبع النشو هذه الطريقة فى مصادرة أولاد الجيعان فى عهد الناصر محمد بن قلاوون (٥٣٤) . ويبدو أن النشو استخدم سلاح العجائز فى التجسس بمهارة فائقة للايقاع بالاثرياء ، ومن هؤلاء ابن هلال الدولة ٧٣٤ هـ / ٧٣٥ هـ ، فعندما استشعر ابن هلال الخطر وأيقن أنه سيصادر لا محالة قام بخدعة للنشو رصدها الدوادارى (٥٣٥) ومؤداها أنه اتفق مع شخص يدعى عبد الله البريدى بأن يذهب الى النشو ناظر الخاص ، ويدعى أنه يريد مرافعة ابن هلال ، وان يثبت فى جهته كذا وكذا — بالطبع مبالغ ضئيلة — وحينئذ يقوم النشو بمصادرة ما أخبر به ، ولا يتوصل الى الخبايا ، ونجحت الحيلة . ومن هذه نخرج بأن بعض المرافعات كانت مدسوسة ، ومخطط لها ، ويمكن اكتشاف ذلك بسهولة اذا نظرنا الى ضآلة المبلغ الذى صودر به المرسم عليه عقب المرافعة . ولما كان المباشرون من أكثر الناس ثراء لذلك كانوا من أول فئات المجتمع تعرضا للمرافعات . وقد عبر عن ذلك العينى (٥٣٦) فى عام ٦٨٧ هـ عند ذكره ولاية الوزير بدر الدين بيدرا قائلا : « وانكفت فى أيامه المرافعات ، وقلت

---

(٥٣٢) الدوادارى : كنز ، جـ ٨ ، ص ٢٨٢ ، النويرى : المصدر السابق ، جـ ٣١ ، ص ١٥٣ .

(٥٣٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٩ .

(٥٣٤) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٥ .

(٥٣٥) المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٣٧٦ — ٣٧٧ .

(٥٣٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٠ .

المصادرات .. وذاقت الدواوين حلاوة الأمن من بعد مرارة الخوف » . وفيما يلى أمثلة لبعض الحالات التى صودرت عقب المرافعة ، ونجاح المرافع فى ادانتهم :

قاضى القضاة شمس الدين الحنبلى ٦٧٠ هـ (٥٣٧) . وفى عام ٧٣٧ هـ ترافع يعقوب الأسلمى مستوفى الجهات وابن المجاهدى والى دمياط فصودر الاثنان (٥٣٨) ، محمد بن القطب كاتب سر دمشق ٣٧٨ هـ (٥٣٩) ، ابن زعازى البهنساوى وكاتب سر حلب ونائب قلعتها واستادارها ٧٤٧ (٥٤٠) السلطان الأشرف شعبان ٧٧٨ هـ (٥٤١) . شمس الدين أبى الفرج ناظر الخاص ٧٨٠ هـ (٥٤٢) . الاستادار جمال الدين محمود ٧٩٨ هـ (٥٤٣) . سعد الدين بن الهيصم ٧٩٩ هـ (٥٤٤) . الوزير بدر الدين بن الطوخى وحاقته ستة رجال ، والطنبغا نائب السلطنة بالوجه القبلى ٨٠١ هـ (٥٤٥) . النحاس ٨٥٤ هـ (٥٤٦) . القاضى بدر

---

(٥٣٧) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣٠ ، ص ١٩٠ - ١٩١ ، اليونينى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٥٣٨) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٣ ، ٤٣٦ .

(٥٣٩ ، ٥٤٠) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٣ ، ٤٣٦ .

(٥٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٨١ .

(٥٤٢) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٣٦ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٥٤٣) ابن حجر : انباء ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ٢٤٣ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٦٣ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٣٩ ، خطط ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٥٤٤) المقريزى : السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٧١ .

(٥٤٥) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ١ ، ص ٤٨٨ ، المقريزى : المصدر نفسه ، ص ٩٣٣ .

الدين بن القرافى ورافعته امرأة ٨٩٥ هـ (٥٤٧) . عبد الباسط بن تقى الدين ٩١٤ هـ (٥٤٨) . هيفة اللذيذة ٩١٨ هـ (٥٤٩) .

وتعليقا على هذه الجزئية ينبغى القول بأنه لم تكن هناك قيود على المرافعين ، سواء فى النوع أو الطبقة . وكلما وجد هؤلاء المرافعون آذانا صاغية من قبل السلاطين كثر عددهم ، وازدادت مرافعاتهم . كما أن السلاطين حرصوا على أن يكون المرافع من ألد أعداء المرسم عليه ، وعلى علم يقينى بخباياه ، لكيلا يتهاون فى محاسبته واستخراج ذخائره .

بعد المحاسبة والمرافعة يبدا اجراء تال وهو التنفيذ العملى لتحصيل المبلغ الذى أسفرت عنه المرافعة وهو مبلغ المصادرة — وكانت أول خطوة فى سبيل تحقيق ذلك هى البحث عن الأموال المخبأة أو المدفونة فى أزيار بباطن الأرض . وعادة ملء الأزيار بالمال ودفنها بباطن الأرض ترجع الى طبيعة نظام الحكم المملوكى، الذى هو عبارة عن سلطان ورعية ، السلطان يحكم ويستبد عن طريق فئة قليلة من مماليكه وأمرائه والرعية تمثل فئات الشعب المغلوبة على أمرها ، وبسبب كثرة تغير السلاطين وما يترتب عن ذلك من اشتعال الفتن والحروب بين الأحزاب ، ومصادرة أملاك المغلوبين ، قام كل أمير بادخار جزء من ماله الزائد ودفنه فى الأرض لوقت الحاجة (٥٥٠) . أو وضعه فى حواصل ، أو فى مناطق مهجورة ، أو كأمانة لدى غير المشكوك فيهم ، وفى عقود السلالم. بل أن بعضهم حرصا منه على المال قام بدفنه فى « كراسى

---

(٥٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٤١٥ .
(٥٤٧) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ .
(٥٤٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٧ .
(٥٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ٢٨٥ .
(٥٥٠) الف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ١٥ ، سعداوى : صور ، ص ١٠٤ ، ١٠٦ .

المستراح » (٥٥١) . وذلك كنوع من التعتيم على القائمين بالبحث ولكيلا تصل أيديهم اليها ، ويأخذوا الظاهر فقط ، وربما هذا ما دعا ابن ظهيرة (٢٥٢) . الى القول بأن أكثر أموال مصر « مودعة بطون الأرض » . ولكن لم يخف على سلاطين المماليك هذه الحيل . وفى سبيل استخراج هذه الكنوز قاموا بهدم الدور بعد أخذ ما فيها من أموال ورخام ، ثم حرثها بالمحاريث ، حتى يظهروا المدفعون بها من أموال (٥٥٣) . ومن حرثت بيوتهم هؤلاء :

ناظر البيوت أبو شاكر بن سعيد الدولة ٧٣٦ هـ عندما صادره النشو حرث بيوته لاستخراج الدفائن (٥٥٤) . النشو ٧٣٩ هـ (٥٥٥) . تاج الدين أحمد ناظر الجيش والخاص ٧٥٥ هـ (٥٥٦) . الوزير تاج الدين النشو الملكى ٧٧٦ هـ (٥٥٧) . المعز الجمالي محمود الاستادار ٧٩٨ هـ حيث أخذ الطواشية والوالى من داره عدة أزيار بها دراهم ودنانير كثيرة ، كذلك عثروا على أموال مخبأة فى مدرسته ، ثم فى بيت قديم له عثروا على عدة زلع بها أموال كثيرة (٥٥٨) .

---

(٥٥١) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٩٤ .

(٥٥٢) الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس — دار الكتب ١٩٦٩) ص ١٣٠ .

(٥٥٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٢٢ .

(٥٥٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ١١٥ .

(٥٥٥) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٤٨٣ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٤٢ ، Irwin : Op. Cit., p. 114.

(٥٥٦) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٧ .

(٥٥٧) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٩٣ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٥٥٨) السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٨٣ ، المقريزى : خطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ ، السلوك جـ ٣ ق ٢ ص ٨٥٧ .

وإذا ما استولى سلاطين المماليك على هذه الخبايا ، وحسبوها، ثم وجدوا انها لم تكف مبلغ المصادرة قاموا باجراء تال وهو : بيع أمتعة وموجود المصادر عن طريق الحلقة (٥٥٩) . والبيع بالمزاد فى القانون الوضعى نوع من انواع البيوع عبارة عن طرح سلعة للبيع ، فيتقدم المشترون كل بالثمن المراد الشراء به ، وللآخر أن يزيد عليه ويترتب على ذلك سقوط العطاء السابق الأقل ثمنا ، وهكذا حتى يقفل باب المزايدة ويرسو على صاحب أعلى سعر ، وهذا البيع له أصل فى الشريعة الاسلامية ويسمى (بيع من يزيد) ومن الأحاديث التى رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فى ذلك أن أنصاريا أتاه فقال له : أما فى بيتك شيء ؟ قال : بلى حلس نلبس بعضه ، ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء . قال ائتنى بهما . فأتاه بهما ، فأخذهما الرسول ، وقال من يشترى هذين ؟ فقال رجل : أنا آخذهما بدرهم . فقال : من يزيد على درهم ؟ فقال رجل : أنا بدرهمين . فأعطاهما اياه (٥٦٠) . وكانت تقام فى القلعة حلقات بيع لموجود المصادر الذى يصدر الأمر ببيع موجوده من اقمشة وماشية وجوار وأسلحة وأوان وغيرها ، وتترافع فيها التجار ، لشراء هذه البضائع ، وعلى المصادر دفع أجرة الموكلتين بالمبيع (٥٦١) . ويلاحظ أن زمن البيع كان يرتبط بحجم الثروة ، فكلما كبرت وتشعبت الثروة ، استغرقت وقتا طويلا فى بيعها . أو عملت لها عدة مزادات بعكس ما اذا كانت قليلة بيعت فى وقت قصير .

---

(٥٥٩) ويقابله حاليا نظام البيع بالمزاد العلنى .

(٥٦٠) محمود الشربينى : المرجع السابق ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٥٦١) الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٣٠٥ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ١٠ ، المقريزى : خطط ، جـ ٢ ص ٣٨٤ ، السلوك حـ ٢ ق ٣ ص ٦٥٤ .

مثلا ثروة النشو بيعت فى ٢٩ حلقة (٥٦٢) . أما ثروة تنكز ٧٤١ هـ فاستغرق بيعها ٤ شهور (٥٦٣) . وثـــروة ابن الغنام والأسعد غبريال ٧١٣ هـ وبكتمر الساقى ٧٣٣ هـ استغرق بيع كل منها شهرا (٥٦٤) . كذلك يتوقف زمن البيع على عدد أيـــام الأسبوع التى يعقد فيها المزاد فاذا ما عقد يوميا قل الوقت بعكس ما اذا عقد أياما معدودات فى الأسبوع . مثلا عندما صودرت ابنة خاير بك كاشف الغربية ٩٢٢ هـ حدد لبيـــع موجودها يومان فى الأسبوع ، هما : السبت والثلاثاء (٥٦٥) . أما بالنسبة للقـــائم بعملية البيع ، فلم يكن شخصا معينا لذلك ، ولكن اشترط فيه أن يكون من أعدى أعداء المصادر (٥٦٦) . وغالبا كان البائع هـــو الشخص المرسم على المصادر أو الشاد أو الوالى أو المحتسب أو الدوادار ، أو شخصا آخر يندب لذلك . وهناك بعض الحالات التى كان يشترط فيها على البائع أن يبيع بأبخس الأسعار . مثلما حدث مع تركة بكتمر الساقى (٥٦٧) . بينما يوجد حالات أخرى بيع موجودها بأسعار عالية . مثلما باع الشجاعى حواصل تقى الدين توبة ناظر دواوين دمشق ٦٨٨ هـ بثمن مرتفع بلغ ٥٠٠,٠٠٠ درهم (٥٦٨) . أما فى عام ٨٠٢ هـ عندما احتـــاط الدوادار على موجود ايتمش البجاسى الأتابك ، وجد له ٦,٠٠٠ أردب (٥٦٩)

---

(٥٦٢) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ص ١٤٢ .
(٥٦٣) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٥٠٨ .
(٥٦٤) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١٢٤ ، جـ ٢ ، ص ٣٥٧ .
(٥٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٢ .
(٥٦٦) المقريزى : المصدر نفسه ، ص ٥٠٧ .
(٥٦٧) الصفدى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ١٩٤ .
(٥٦٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٤٨ .

قمح ، ۱٫۰۰۰ أردب حمص ، ۲٫۰۰۰ أردب فول ، وكان سعر أردب القمح آنذاك ٣٥ درهما ، فأمر الدوادار بأن يباع الأردب هنا بمبلغ ٦٠ درهما فرفض المحتسب بدر الدين العينى واستقال (٥٧٠) . ويمكن القول بأن البيع بأبخس الأسعار ربما قصد به النكاية فى المصادر ، أو ربما الرأفة بالعامة ، وهذا مستبعد ، أما البيع بأسعار عالية فربما مرجعه الى نوع البضاعة المبيعة ، أو رغبة أولى الأمر فى الكسب من وراء بيعها .

وممن بيعت حواصلهم أو موجودهم :

أرجواش المنصورى ٦٩٠ هـ (٥٧١) ، نجم الدين بن الزيبق ٧٣٥ هـ (٥٧٢) ، شهاب الدين بن فضل الله ٧٣٩ هـ (٥٧٣) ، النشو ٧٣٩ هـ (٥٧٤) ، تنكز ٧٤٠ هـ (٥٧٥) ، علاء الدين أقبغا ٧٤٢ هـ (٥٧٦) ، عدة أمراء ٧٤٨ هـ (٥٧٧) ، منجك ٧٥١ هـ(٥٧٨)،

---

(٥٦٩) الأردب فى مصر المملوكية كان ٦ ويبات ـ ٢٤ ربعا ـ ٩٦ قدحا صغيرا . أى يساوى ٦٩٫٦ كجم من القمح أو ٥٦ كجم من الشعير فالتر هنتس : المكاييل والأوزان الاسلامية وما يعادلها فى النظام المترى (ترجمة كامل العسيلى ـ الأردن ١٩٧٠) ص ٥٨ .

(٥٧٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٥٧١) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ .

(٥٧٢) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٧٠ .

(٥٧٣) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٥٧٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٤٢ .

(٥٧٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٥٤ .

(٥٧٦) الصفدى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ ، ابن تغرى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٣٨٤ ، السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٥٦٤ .

(٥٧٧) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٣٠ .

(٥٧٨) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٨٢٣ .

تاج الـدين أحمـد ٧٥٥ هـ (٥٧٩) ، سـعد الدين بن البقـرى ٧٨٥ هـ (٥٨٠) ، يلبغـا السالمى ٨٠٦ هـ (٥٨١) ، فتح الدين فتح الله ٨١٥ هـ(٥٨٢)، كريم الدين بن كاتب المناخ ٨٣٨ هـ(٥٨٣)، زين الدين عبد الباسط ٨٤٢ هـ (٥٨٤) ، النحاس ٨٥٤ هـ(٥٨٥).

وفى سداد مبلغ المصادرة كان السلاطين يقبلونه نقـداً ، اذا ما توافرت جملته ، أما اذا قلت فكانوا يقبلون بعضه على هيئـة خيول أو غلال أو مماليك أو بضائع وخصوصا التوابل ويخصمون ثمن هذه البضائع من اجمالى المبلغ . مثلا : فى ٧٣٥ هـ صودر يكتوت الصايغ بمبلغ ٨٠٠،٠٠٠ درهم ، دفع منها نقداً ٢٠٠،٠٠٠ درهم والباقى توابل وأمتعة (٥٨٦) ، وفى ٨٤٢ هـ عندما صودر عبد الباسط بن خليل سدد جزءاً من مصادرته نقداً ، ثم باع ما لديه من فلفل للسلطان بمبلغ ٤٠،٠٠٠ دينار جزءاً من المصادرة(٥٨٧).

وفى بعض الأحيان كان يشترط حين سداد المبلغ النقدى أن يكون دنانير — أو ذهباً — وبسعر معين كأن يكون صرف الدينار مائة درهم ، مثلما حدث فى عامى ٨٠٧ هـ و ٨٢٠ هـ مع يشبـك وتمراز والحمزاوى وقطلو بغا وأهالى الوجه البحرى (٥٨٨) . كما أشار المقريزى (٥٨٩) فى أحداث ٨٢٠ هـ أن الاستادار كـان

---

(٥٧٩) المقريزى : المصدر نفسه ، ج ٣ ق ١ ، ص ٧ .

(٥٨٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٣٣ .

(٥٨١) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٣٠ .

(٥٨٢) المقريزى المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨ .

(٥٨٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٥٣ .

(٥٨٤) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٥٦ .

(٥٨٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ٤١٧ .

(٥٨٦) الدوادارى : مصدر سابق ، ج ٩ ، ص ٣٧٦ .

(٥٨٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٧ .

(٥٨٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٠٢ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ص ٣٨٥ .

(٥٨٩) المصدر نفسه ، ص ٨٢٠ .

يحاسب المصادرين عما لديهم من أموال بسعر أقل من السعر السارى ، فالفلوس آنذاك كان سعر القنطار (٥٩٠) منها ٦٠٠ درهم ، أما اذا أخذه الاستادار من المصادر حاسبه بسعر ٥٥٠ درهما ، واذا أراد المصادر شراء قنطار منه حاسبه بسعر ٦٠٠ درهم . أى ان كثيراً من المصادرات فى عهد الجراكسة كانت مركبة ومقنعة وفيها ابتزاز ونهب لأموال الناس .

أيضا فى سداد مبلغ المصادرة كان يقبل كاملا أو تقسيطا يسدد على دفعات سواء يومية أو شهرية ، سواء أكان المرسم عليه ما زال تحت الترسيم أم أفرج عنه . وفى حالة الافراج اذا هرب المصادر كان يهدد من أخفاه بالشنق ، ورصدت الدولة مبلغا ماليا لمن يدلى عنه بأية أخبار . مثلما حدث فى عام ٧٧٧ هـ مع كريم الدين بن شاكر بن الغنام (٥٩١) . وولى الدين السفطى ٨٥٣ هـ (٥٩٢) . ومن أمثلة هذه التقسيطات : فى عام ٧٣٥ هـ صودر مقدم الدولة خالد بن الزراد بمبلغ ٣٣٠,٠٠٠ درهم قسطت له بمعدل أن يدفع يوميا ١٠,٠٠٠ درهم (٥٩٣) ، وفى ٨٧٢ هـ عندما صودر ابن العينى طلب منه مليون دينار قسطت له بواقع ٢٠,٠٠٠ دينار شهريا (٥٩٤) . وفى عام ٩١٥ هـ شدد الغورى

---

(٥٩٠) فى مصر العصور الوسطى كانت هناك خمسة أنواع من القناطير : قنطار فلفل للتوابل وهو مائة رطل أى كان ٤٥ كجم ، قنطار ليثى يزن ٦٢ كجم ، قنطار جروى يزن ٩٦,٧ كجم ، قنطار المن يزن ٨١,٢٥ كجم ، وكان هناك قنطار آخر تسيل يزن ١٢٠ كجم . فالتر : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٥٩١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ .

(٥٩٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

(٥٩٣) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٢ .

(٥٩٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٦ ، ١٠ .

على عدة مباشرين كانت لديهم أموال متأخرة من سداد صادرات (٥٩٥) . وفى ٩١٦ هـ صودر الاستادار شرف الدين النابلسى بمبلغ من المال ، وفى ٩١٨ هـ أفرج عنه وقسط له الباقى بواقع ٥٠٠ دينار شهريا (٥٩٦) . كذلك صودرت هيفة اللذيذة فى ٩١٨ بمبلغ ٥٠٠ دينار قسطت لها بمعدل ١٠٠ دينار شهريا (٥٩٧) . وأيضا فى نفس العام صودر المحتسب الزينى بركات بمبلغ تراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف دينار قسطت له شهريا (٥٩٨) .

ومن الجدير بالذكر أنه فى حالة توقيع ومصادرة المرسم عليه ، كانت تقع العديد من الاختلاسات ، سواء : من القائمين بالتنفيذ أو من المتفرجين . مثلا عندما صادر سلار عرب الوجه القبلى ٧٠١ هـ استولى على مواشيهم « غير ما اختلسه الأجناد وتبعهم من الغلمان والسواد » (٥٩٩) . وعندما صودر التجار ٧٣٧ هـ نهبت الأعوان ما وجدوه فى محلاتهم (٦٠٠) . وعندما صودر الجمالى محمود الاستادار ٧٩٨ هـ تغاضى المنفذون عن العديد من الذخائر ، وعلق السيوطى (٦٠١) على ذلك بقوله :

---

(٥٩٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٨) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٩) بيبرس المنصورى : مختار ، ص ١١٩ .

(٦٠٠) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤١٤ .

(٦٠١) الكنز ، ص ٨٠ .

« فاغتنت بها الناس » . وكان على المصادر أن يدفع مبلغا مماثلا للذى صودر به لكل من الصيارفة والمقدمين والشاد والمباشرين والولاة مما جعل هؤلاء الموظفين دائما عرضة للمصادرة (٦٠٢) .

ومن اجراءات المصادرة أيضا كان يسمح للمرسم عليه بالخروج تحت الحراسة الى الأماكن التى بها أمواله ليجمع المبلغ المقرر عليه : سواء أكان هذا المكان بيته أم فى نيابات الشام . وممن سمح لهم بذلك : بيدمر نائب الشام ٧٧٠ (٦٠٣) ، الاستادار بدر الدين حسن وابنه ٨٢٧ هـ (٦٠٤) ، وكاتب السر عمر بن حجى ٨٢٨ هـ (٦٠٥) ، جوهر الزمام ٨٤٢ هـ (٦٠٦) . السفاح كاتب سر حلب وآخرون ٨٤٧ هـ (٦٠٧) . القاضى العلاء بن الصابونى ٨٧٣ هـ (٦٠٨) عبد العظيم الصيرفى ٩١٤ هـ (٦٠٩) .

كذلك أخذ فى تنفيذ المصادرة بنظامى الكفالة أو الضمان ، والاقرار . أى اذا صودر شخص ما ، ثم كفله أو ضمنه أحد رجال الدولة المشهورون، كان يفرج عنه لسداد ما قرر عليه، واذا ما تأخر فى السداد أو هرب ، ألزم الضامن والكفيل بالسداد . وهذه الكفالة كانت تسمى « كفالة وجه » (٦١٠) . مثلا فى ٨٠١ هـ حينما

---

(٦٠٢) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٣ .

(٦٠٣) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ١٧٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ .

(٦٠٤) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٦٧ .

(٦٠٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦٨٥ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢٧٤ .

(٦٠٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١ ، ٢١٤ .

(٦٠٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١ ، ٢١٤ .

(٦٠٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٣٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٢٤ .

(٦٠٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٧ .

(٦١٠) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٣٨ .

صودر الوزير بدر الدين بن الطوخى ، تسلمه ناظر الخاص سعد الدين بن غراب ، وأقامه عنده ، والتزم بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ درهم من مجموع مليونى درهم (٦١١) . وفى العام التالى صودر هذا الوزير بمبلغ ، دفع بعضه ، وضمنه فى الباقي المهتار عبد الرحمن ، ثم هرب الوزير فأجبر المهتار على السداد (٦١٢) . وفى عام ٨٣٨ هـ ضمن أعيان الدولة الاستادار كريم الدين فيما بقى عليه من المصادرة (٦١٣) . وايضا ممن ضمن فيما تأخر عليه : محمد بن خاص بك ٩٠٨ هـ (٦١٤) . وشرف الدين النابلسى ٩١٤ هـ (٦١٥) . وأبى البقا ٩١٧ هـ (٦١٦) .

أما الاقرار فهو عبارة عن ورقة ضمان يأخذها المصادر على نفسه بأن فى ذمته مبلغا معينا للدولة ، وهذا الاقرار عبر عنه كثيراً فى عهد المماليك بعبارة « أخذ خطه بمبلغ كذا » ومن أمثلة ذلك فى ٧٣٧ هـ شهاب الدين بن فضل الله أخذ خطه بمبلغ ١٠,٠٠٠ دينار (٦١٧) . وفى ٨٠١ هـ عوق يلبغا المجنون وأخذ خطته بمبلغ مليونى درهم (٦١٨) . وفعل مثل ذلك مع يلبغا السالمى ٨٠٦ هـ (٦١٩) وعدة مباشرين ٩١٧ هـ (٦٢٠) . وفى بعض الأحيان اذا خيف فرار هذا المقر أو تأخر فى السداد كان يؤخذ ابنه رهينة

(٦١١) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٩١ .
(٦١٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٠١ .
(٦١٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٥٣ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٣٤ .
(٦١٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩ .
(٦١٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
(٦١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩ ، ١٤٦ ، ٢٣٣ .
(٦١٧) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥٧ .
(٦١٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ١٣ .
(٦١٩) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٨ ـ ١٣٠ .
(٦٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

حتى يسدد . وفعل ذلك مع الاستادار بدر الدين حسين بن نصر الله وابنه محمد ٨٢٨ هـ (٦٢١) .

واقرار الضمان الذى يأخذه الشخص على نفسه — من خلال ما رواه النويرى (٦٢٢) — يمكن تصوره على هذا الشكل :

أقر ———————— عند شهوده طوعا اقراراً صحيحاً

شرعيا بأن فى ذمته بحق صحيح شرعى لـ ———————— :

من الذهب المسبوك / الدراهم النقرة ....

من الغلال الطيبة النقية السالمة من العيوب والغلث

ما جملته .... بالكيل ....

وذلك بناحية .... والنصف من ذلك تحقيقا لأصله

وتصحيحا لجملته ....

يقوم له بذلك على ما يأتى ذكره وبيانه :

ما يقوم به على حكم الحلول ....

وما يقوم به فى التاريخ الفلانى ....

واقر المقر المذكور بأنه ملىء بالدين المعين ، قادر عليه ، وأنه

قبض العوض عنه

المقر	المقر له	الشهود
————	————	————

(٦٢١) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٦٢٢) المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ١٠ — ١١ .

وهناك رواية واحدة انفرد بذكرها ابن اياس (٦٢٣) تشير الى أن المصادر كان يحصل على ايصال يفيد السداد اذا ما دفع ما قرر عليه ، حتى اذا ما طولب ثانية أظهر هذا الايصال فيكف البحث عنه . فالسلطان قايتباى عندما صادر الجميع — بسبعة اشهر — أعطاهم ايصالات ، أما الغورى وبسبب حاجته الشديدة للمال فى بداية حكمه فلم يعترف بالايصالات ، وصادر الجميع مرة ثانية .

وما سبق ذكره عن اجراءات تنفيذ المصادرة كان هو السارى فى مصر ، وكذا فى الشام مع بعض الفروق التى لا تذكر . اذ فى البداية يصدر مرسوم شريف من السلطان بحمل الشخص الى الأبواب السلطانية نصه : « وتبدى لعلمه الكريم أنه اتصل بمسامعنا الشريفة أن فلانا تعرض للجهة الفلانية الجارية فى ديوان خاصنا الشريف ، واخذ منها مبلغ كذا وكذا . ومرسومنا للمقر الكريم أن يتقدم أمره العالى بطلب الغريم المذكور ، وتجهيزه الى الأبـــواب الشريفة ، والزامه بما استاداه من ذلك ، محترزاً عليه ، مـــع مضاعفة الوصية بمباشرة الجهة المذكورة والاحسان اليهم ، فيحيط علمه بذلك » (٦٢٤) . وهذا المصادر لم يكن فى مقدوره المجىء لمصر الا بمرسوم سلطانى يسمح له بذلك ، لكيلا يعوقه النواب بالبلاد المار عليها ، وعلى النائب أو وكيل السلطان أن يدبر النجب أو الخيل اللازمة لاحضاره لمصر (٦٢٥) . ويمكن اجمال اجـــراء المصادرة للبعيدين عن العاصمة المملوكية فى عدة نقاط :

بعد وصول المرسوم بالقبض على الشخص المطلوب يؤخذ سيفه ويعتقل ، ويقيد ، ويحمله رسول السلطان الى مصر ، على

---

(٦٢٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٦٢٤) القلقشندى ، صبح ، ج ٧ ، ص ٢٠٦ .

(٦٢٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٤٤٢ .

خيل البريد ثم تقوم أملاكه ويحصرها العدول وأرباب الخبرة وشهود القيمة ، ثم يقوم ديوان انشاء النيابة بصياغة محضر الحصر هذا وارساله للسلطان ، ثم تعاقب حواشى المرسم عليه ، ويقوم مندوب السلطان بشهر النداء بالبلد بعدة أشياء منها وضع مباشرى المصادر بالقلعة . ويقوم الأمير المكلف بحمل هذا الموجود وتجهيزه الى السلطان فى مصر ، وان لم يكن هناك مندوب سلطانى يحمله المتولى الجديد خلف المصادر ، وأحيانا كان يؤمر المتولى الجديد بالسكن فى بيت المصادر ، وأخذ اقطاعه وحواصله ، بل التزوج بزوجته (٦٢٦) . هذا الى جانب باقى الاجراءات المعمول بها فى مصر ، ويأتى فى نهاية اجراءات تنفيذ المصادرة حمل المبلغ والبضائع المصادرة الى مكان ايداعها ثم ينظر فى أمر المصادر : أفراج أو سجن أو نفى أو غير ذلك .

وفى حالة النفى كان ينقل المصادر على ظهر حمار الى موضع تسفيره ، وتحتاطه الحراس ، مثلما فعل مع الوزير تاج الدين الملكى ٧٧٦ هـ (٦٢٧) — وفى حالة السجن كان ينقل من موضع ترسيمه وهو مقيد وخلفه أو جاقى بخنجر محمولا على بغل حتى شاطىء بولاق ، ومنه يستقل المركب ، ومعه الحرس الى سجن

---

(٦٢٦) عن ذلك انظر : ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، ٨١ ، الصفدى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٣٢ ، ابن الفرات : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٦٢ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٨٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١٢ ، ١٥٤ ، المقريزى ، الخطط ج ٢ ، ص ٥٤ ، السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٥٧ ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٩٩ — ٧٠٢ ، ٨٠١ ، ٨٤٥ ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٥٣٤ ، ٨٧ ، العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٧٧ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥ ، ٥٢٢ ، ٦٤٣ ، وج ٢ ، ص ٣٢٣ ، ٣٦٥ ، ٣٨٥ ، حياة : احوال ، ص ٣٨٣ .

(٦٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ .

الاسكندرية . والمثال على ذلك قيت الرجبى الأتابك ٩١٠ هـ (٦٢٨)ـــ وفى أى الحالتين سواء : النفى او السجن ، كان المتسفـــر على المصادر يأخذ اجرته من المصادر وقدرها الف دينار . مثلا فى عام ٨٤٤ هـ أحضر السلطان محمد بن شاسم من المدينة وامره بأن يعطى لمتسفره الف دينار (٦٢٩) . وفى عام ٨٥٤ هـ سفر أحد العبيـــد المصادرين ويسمى سعد الله الى دمياط ، وكـــان مســـفره والى القاهرة ، أخذ منه فى تسفيره ألف دينار (٦٣٠) .

(جـ) مكونات المصادرة ، وجهة ايداعها ، وكيفيـة تسجيلهـــا وحسابها :

شملت المصادرات كل شيء صامت وناطق .

الصامت : هو العين والورق والأمتعة والذخائر والمصوغات وانواع العقار .

الناطق : وهو الرقيق والكراع كالخيل والحـــمير والبغـــال والابل والماشية (٦٣١) .

كذلك شملت العقارات والمنقولات .

العقار : وهو ما لا يمكن نقله من مكان لآخر دون تلف .

المنقول : هو ما يمكن نقله من مكان لآخر دون أن يصـــيبه تلف (٦٣٢) . وقد اجمل كاترمر (٦٣٣) مكونات المصادرات فى :

---

(٦٢٨) ابن تغرى : المصدر السابق ، جـ ١٦ ، ص ٢٧٩ ، ابن اياس : المصدر السابق جـ ٤ ص ٧٣ ــ ٧٤ .

(٦٢٩) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٣ ، ص ١٢١٧ .

(٦٣٠) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٦٣١) سعداوى : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٦٣٢) الشربيني : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٣٣) Op. Cit., T. 1, p. 52, N. 73.

الحواصل (٦٣٤) ، والدور ، الأملاك ، الشون ، التركة ، الأموال ، الخيل ، جميع الموجود ، وقد عبر عما يحمله المصادر من أموال الى الخزانة باسم « الحمل » (٦٣٥) .

ومن خلال الحصر الذى تم تبين أن مكونات المصادرة فى عصر سلاطين المماليك عبارة عن عقارات ومنقولات ، منها : الصامت والناطق ، ويدخل تحت هذا وذاك مفردات كثيرة كما يلى :

العقارات : وشملت ممتلكات — أمدنة — اصطبلات — شون — دور — بساتين ...

المنقولات : وشملت : ترك — موجود — حواصل — مماليك جوار — عبيد — أقمشة وخلع وخيم وملابس — جرار خمر — ودائع — امتعة — رخام — برك — كتب — معاصر — مراكب — سواق — مقاعد — لباس حربى — بدن سنجاب — خشب — تحف — بللور وصينى — نحاس — سروج — نطع — أموال (دنانير ، دراهم ، دنانير أفرنجية ، فلس ، أجر أملاك ، مقررات مالية كالأخبار والجوامك والأضحيات ، والخراج والزكاة) — أسلحة (رماح — سيوف — زردخاناة) — حبوب (قمح وشعير) — جواهر (ذهب ، زمرد ، فضة ، لؤلؤ ، بلخش ، ياقوت ، ماس) — حيوانات وطيور (خيل ، غنم ، جمال ، بقر ، جاموس ، كلاب ، بط ، حمير ، بغال) — سلع (سمن ، عسل ، قند ، سكر ، ملوحة ، جبن ، لحم) .

ولا يمكننا هنا أن نعطى أمثلة على كل ذلك ، بل سنفسح لها

---

(٦٣٤) الحواصل : جمع حاصل ، وفى العمارة المملوكية يدل على معنى المخزن ، ومعنى الحانوت أيضا ، وفى المبانى التجارية كالوكالات والخانات توجد حواصل تؤجر مثل الحوانيت ، وتوجد برحاب الخانات حواصل سفلية وعلوية . محمد محمد أمين ، ليلى على ابراهيم : المصطلحات المعمارية فى الوثائق المملوكية (نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٩٠) ص ٣١ .

(٦٣٥) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٣١ .

المجال فى الفصول التالية ، ونشير هنا الى ذكر الملامح العامة لمكونات المصادرة :

● غلب على مكونات المصادرات الطابع المالى ، خاصة الدنانير والدراهم، أما فى حالة مصادرة الموجود كله، فكان يصادر كل شيء من صامت وناطق .

● من أكبر أحجام المصادرات التى ذاع صيتها فى مصر فى عهد المماليك ما أخذ من سلار ٧١٠ هـ واختلف المؤرخون فيه فقال بعضهم (٦٣٦) أنه ثلاثة ملايين ، بينما يجمع الآخرون (٦٣٧) على أنه تراوح ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠ مليون دينار وقد تم نقله على ٥٠٠٠ر٥ بغل . مثال ثان ما أخذ من النشو ٧٣٩ هـ وهى ثروه كبيرة ولكنها تقل بكثير عن سلفه سلار ، النقدى منها فقط ٤٠٠ر٢١٥ دينار ، ٠٠٠ر١٩٥ر٤ درهم هذا عدا أشياء أخرى لا تحصر (٦٣٨) . أما المثال الثالث فهو ما أخذ من تنكز ٧٤٠ هـ وقد سجل ذلك الصفدى (٦٣٩) ثم أخذ عنه العديد من أمثال الكتبى (٦٤٠)

---

(٦٣٦) الذهبى : العبر ، جـ ٤ ، ص ٢٠ .

(٦٣٧) محمد بن على الشوكانى : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (جزآن ، ط ١ ، القاهرة ١٣٤٨ هـ هـ) جـ ١ ، ص ٢٦٩ ، السيوطى : الكنز ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، محمد أبو حامد القدسى : دول الاسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله ، السيوطى : الكنز ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، محمد أبو حامد القدسى : دول الاسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله الخفية فى جلب طائفة الأتراك الى الديار المصرية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٠٣٣ تاريخ) ورقة ٤٥ ، مرعى بن يوسف المقدسى : نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين (مخطوط بدار الكتب رقم ٢٠٧٦ تاريخ) ورقة ٤٤ ، أبو محمد بامخزمة : قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر (مخطوط بدار الكتب ١٦٧ تاريخ) ورقة ١٠٣١ ، ابن كثير المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ١٧ ـ ٢٣ .

(٦٣٨) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٧٧ ـ ٤٨٣ .

(٦٣٩) الوافى ، جـ ١٠ ، ص ٤٢٨ ـ ٤٣٢ .

(٦٤٠) فوات ، جـ ١ ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨ .

وابن تغرى بردى (٦٤١) وغيرهم . بداية أخذ من تنكر ٣٧٦٫٠٠٠ دينار و ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ درهم و ٨٠٠ حمل قماش وجواهر وامتعة ، ثم قومت أملاكه ببعض بلاد الشام ، وعند جمع مفرداتها اتضح ان هناك اختلافا وفروقا بين كل من :

	الصفدى	الكتبى	ابن تغرى بردى
أملاك دمشق	٥٫٠٩٦٫٠٠٠ درهم	٥٫١٠٠٫٠٠٠ درهم	٤٫٧٨٦٫٠٠٠ درهم
أملاك حمص	٣٢٤٫٥٠٠ »	٣٢٤٫٥٠٠ »	٣٢٤٫ ٥٠٠ »
أملاك بيروت	٣٤٥٫٠٠٠ »	٣٤٥٫٠٠٠ »	٣٤٥٫٠٠٠ »
أملاك قرى التفاح	٣٫٢١٤٫٠٠ »	٣٫٣١٣٫٥٠٠ »	٢٫٥٤٢٫٠٠٠ »
أملاك قارا	٨٨٠٫٠٠٠ »	١٫٧٥٥٫٠٠٠ »	١٫١٠٥٫٠٠٠ »
المجموع	٩٫٨٥٩٫٥٠٠ »	١٠٫٨٣٨٫٠٠٠ »	٩٫١٠٢٫٥٠٠ »

هذا عدا أملاكه بديار مصر وصفد وعجلون والقدس والرملة ونابلس ، وجلجولية. المثال الرابع علم الدين بن زنبور ٧٥٣ هـ ، وأخذت له قناطير ذهب وفضة وآلاف المواشى وغير ذلك من الصامت والناطق ، وقد قام بكتابة كل ذلك قاضى القضاة عز الدين ابن جماعة (٦٤٢) . وتقدر هذه الثروة بعشرة ملايين دينار . المثال

(٦٤١) المصدر السابق ، ص ١٠٤ ـ ١٥٩ .

(٦٤٢) القلقشندى : مآثر الانافة ، ج ٢ ص ١٥٧ ، السيوطى . الكنز ، ص ٨٠ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ ـ ٥٤٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٧ ـ ٨٨٤ ، خطط ج ٢ ص ٦١ ، ابن تغرى : المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٢٧٨ ـ ٢٨٢ ضومط : مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

الخامس : جمال الدين محمود بن على ٧٩٨ هـ . وقد ذكر بعض ما أخذ منه فكان ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار و ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ درهم هذا غير ما لم يحصر (٦٤٣) . ووقف ابن خلدون (٦٤٤) أمام هذه الثروات مندهشا وقال فى ثروة تنكز « وكان شيئا لا يعبر عنه من أصناف الممتلكات » . وهذه الثروات وغرها لو لم تفصح عن الفساد الذى كان فى هذه العصور فانها تشير على فساد أخلاق وذمم موظفى تلك الحقبة وتسلطهم على مقدرات البلاد كما انها تشير الى سوء تدبير الحكام وانعدام العدل بين الطبقات وتحكم الموظفين فى أجهزة الدولة عن طريق شغلهم للعديد من المناصب (٦٤٥) .

* اشتملت المصادرات على جرار خمر . سواء من أهل الذمة أو المسلمين ، وغالبا كانت هذه الخمور تراق أو تباع على الناس بسعر الجرة ١٠٠ درهم ، أو نصف دينار . مثلما حدث مع الاستادار على بن أبى الفرج ٨١٤ هـ (٦٤٦) . وجدير بالذكر أن هذه الخمور لم تبع الا فى أوقات الشدة وحاجة الدولة للمال .

* كذلك حوت المصادرات الغلال بأنواعها ، والدافع من

---

(٦٤٣) السخاوى : تحفة ، ص ٨٤ ، ابن تغرى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٦٣ ، ١٥٩ ، المقريزى : سلوك ، ج ٤ ق ١ ص ١٠٨ ــ ١١٤ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .

(٦٤٤) العبر ، ج ٥ ص ٤٤٢ .

(٦٤٥) سعداوى : مرجع سابق ، ص ١٠٠ ــ ١٠١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٦٤٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٢ ، ٢١٦ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٨١٣ .

وراء ذلك هو حرص المماليك على استخدامها فى توفير العليق للخيول . مثال ذلك مصادرة برسباى لشعير الناس ٨٤٢ هـ(٦٤٧).

* أيضا يلاحظ أن المماليك عند تنفيذهم للمصادرة حرصوا على ايقاع الحوطة على الخيول لأنها كانت ذات أهمية كبرى ى هذا الزمان سواء فى وسائل المواصلات أو الحرب أو التدريبات العسكرية أو الرياضية .

* كذلك حوت المصادرات العبيد والنساء ، فبالعبيد استخدموا فى الخدمة وأحيانا كما حدث فى عام ٩٠٤ هـ أن جمع العبيد وكون منهم فرق أمن بعد تدريبهم وذلك فى محاولة من السلطة لتهذيبهم وابطالهم حرفة الزعارة والسلب والنهب (٦٤٩) . أما النساء فجيء بغالبهن من أهالى الصعيد عند ذهاب الحملات لاخماد ثوراتهم ، وكانت تلك النسوة تسترق رغم أن الشرع الاسلامى رفض تماما استرقاق المسلمات ، وقد برر أحد المحدثين (٦٤٩) سلوك المماليك هذا فى استرقاق المسلمات الى زواج الشغار(٦٥٠) السائد بين بعض القبائل آنذاك ، مما جعل نظرة المماليك الى تلك النسوة الأسيرات لم تتعد كونهن جوارى .

---

(٦٤٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٥٤ .

(٦٤٨) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٠٢ .

(٦٤٩) على السيد محمود : الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية (سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ١٨ القاهرة ١٩٨٨) ص ٢٣ .

(٦٥٠) نكاح الشغار : هو أن يتزوج شخص بنت آخر او اخته على أن يزوجه بنته او أخته بدون صداق لهما وهو زواج محرم ولا يسرى عليه أى حكم من أحكام الزواج أو الطلاق لانه لا ينعقد أبدا . وعن أنس قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا شغار فى الاسلام ، والشغار ان يبادل الرجل الرجل أخته باخته بغير ذكر صداق » . عبد الحليم محمود : الفقه الاسلامى الميسر فى العقائد والعبادات والمعاملات على المذاهب الأربعة (نشر دار الفكر العربى ــ القاهرة ــ د.ت) ص ٢٤٣ ــ ٢٤٤ .

* كما يلاحظ أيضا أن معظم المصادرات من الوجـه القبلى اشتملت على كثير من المواشى والسكر والعسل ومرجع ذلك الى عمل الغالبية العظمى منهم فى حرف الزراعة والرعى حتى غدت الثروة الحيوانية هى مصدر دخلهم ، وقد ترتب على كثرة التجاريد الى الصعيد أن استنزفت معظم ثرواته وتدهورت أحواله .

* كذلك حرص سلاطين المماليك عند مصادرتهم للأفراد على نزع الرخام الموجود فى بيوتهم واستخدامه فى العمائر السلطانية. وممن فعل ذلك : قلاوون فى عام ٦٨٣ هـ حيث صادر رخام كمال الدين الربعى ناظر قوص لاستخدامه فى المدرسة المنصورية (٦٥١) . وفى عام ٧٣٤ هـ نقل السلطان الناصر محمد رخام الماس الحاجب الى القلعة (٦٥٢) . كذلك قام شيخ فى عام ٨١٨ هـ عند بنائه للجامع المؤيدى بجمع رخامه من الدور والمساجد (٦٥٣) . وأيضا قام خشقدم بمصادرة رخام دار الوزير ابن الاهناسى ٨٦٨ هـ (٦٥٤) .

كما توجد العديد من حالات المصادرة لأخشاب العامة ومرجع ذلك الى حاجة الدولة لها فى بناء الاساطيل خاصة بعد أن اختفى حراج السنط بمصر وتحولت أراضيه الى الزراعة فى عهد المماليك، واستخدام المصريين لأشجاره فى عمل السواقى وآلات المعاصر فضلا عن الوقود (٦٥٥) . وهنا ينبغى أن نشير الى أن الاقطاعات لم تتعرض للمصادرة لكن أحيانا فرضت عليها أموال أو على

---

(٦٥١) ابن تغرى بردى : المنهل ، جـ ١ ، ص ٣٤٠ .

(٦٥٢) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٤ .

(٦٥٣) السخاوى : المصدر السابق ص ٨١ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٣٠ .

(٦٥٤) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٤ .

(٦٥٥) أحمد مختار العبادى : البحرية المصرية زمن الأيوبيين والمماليك (بحث منشور ضمن بحوث البحرية المصرية — جامعة الاسكندرية ١٩٧٣) ص ٥٤٤ ، ٥٨٩ .

المقطعين ، ومرجع ذلك الى كونها اقطاعات استغلال لا تمليك .
أما اذا عزل المصادر أو توفى أو هرب كانت اقطاعاته تسمى المحلولات وهى التى خلت من أصحابها ، واذا ما تسلمها شخص آخر بعد ذلك أطلق على هذه العملية اسم المناقلات الاقطاعية(٦٥٦)، حيث كان للاحق أن يأخذ ما كان للسالف حتى زوجته فيمكنه تزوجها بعد انقضاء عدتها .

أما عن جهة ايداع المصادرات ، فلم تكن محددة بالضبط ، فالمفروض أن تؤول المصادرات جميعها الى بيت المال لأنه يعتبر خزانة الدولة العامة . ويعتبر جهة ذات قوام قانونى مستقل يمثل مصالح الأمة فى الأموال العامة ، ومن حقه أن يملك ويتملك ويمثله وكيل نائبا عن السلطان ، وليس للسلطان حق شخصى فيه الا كفايته مقابل عمله (٦٥٧) . وهناك العديد من المصادرات التى آلت اليه منها : مصادرة أهل الذمة ٦٦٣ هجرية (٦٥٨) . وفى عام ٦٩٨ هـ قام الوالى والوزير بمصادرات جماعية للصرف على الجند « وتحصل فى بيت المال من أموال المصادرات مبلغ عظيم » (٦٥٩) . وفى عام ٧٣٢ هـ آلت اليه مصادرة ناظر دواوين دمشق عز الدين غبريال (٦٦٠) . ومصادرة فأر السقوف ٧٥٢ هـ (٦٦١) . وتركة برقوق ٨٠١ هـ (٦٦٢) . وقد ذكر الدكتور

---

(٦٥٦) طرخان : نظم ، ٢٨١ .

(٦٥٧) الشربينى : المرجع السابق ، ص ٢٩ ــ ٣٠ .

(٦٥٨) المفضل : مصدر سابق ، ص ١٣٥ ، النويرى : المصدر السابق ، جـ ٣٠ ، ص ١١٤ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٨ ، سرور الظاهر ، ص ١٦٦ .

(٦٥٩) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٦٦٠) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ١٥٨ ، ١٦١ .

(٦٦١) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٤٩ .

(٦٦٢) الاسحاقى : المصدر السابق ، ص ١٩٣ ، المقريزى ، المصدر السابق جـ ٣ ق ٢ ، ص ٩٦٩ .

حسن الباشا (٦٦٣) العديد من الدواوين التى أنشئت فى عهد الدول الاسلامية ، واختص كل منها بمهام معينة ومن بين تلك الدواوين « ديوان المصادرة » الا أنه لم يذكر شيئا عن نشأته وهل ظل فى عهد المماليك أو لا ؟ وهل كانت المصادرات تؤول اليه أو الى نواح أخرى ؟ .

الى جانب بيت المال كان يوجد الآدر السلطانية الشريفة ، والحواصل السلطانية الشريفة وهى كلها من متعلقات السلطان وتختص به (٦٦٤) . وقد أودعت فيها العديد من المصادرات تحت هذا الاسم أو تحت اسم المقام الشريف ، الأبواب الشريفة ، القصر ، ديوان الخاص ، السلطان وخزائنه ، الخزانة الشريفة ، أى أن كل مصادرة آلت الى هذه النواحى فهى خاصة بالسلطان لا الدولة ، ومن هذه المصادرات : مصادرة الحاج على بن فضيل شيخ ملوى آلت الى الحواصل السلطانية ٧٣٧ هـ (٦٦٥) . كما أن معظم الأوقاف التى استولى عليها الناصر محمد بن قلاوون اضافها الى ديوان الخاص السلطانى (٦٦٦) . وعندما صودر يلبغا اليحياوى ٧٤٨ هـ استولى المظفر حاجى على موجوده ، وصرفه على الحمام ، فى بناء مقاصير لها أو وضع خلاخيل ذهب بأرجلها (٦٦٧) . وعندما صودر ابن الطبلاوى ٧٩٩ هـ حمل جزء من مصادرته الى المقام الشريف (٦٦٨) . ومن جملة أموال

---

(٦٦٣) الفنون ، جـ ٢ ، ص ٥٤٤ .

(٦٦٤) الباشا : المرجع السابق ، ص ٥٦٨ ــ ٥٦٩ ، ماجد : نظم ، جـ ٢ ، ص ٤١ .

(٦٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٤٧٣ .

(٦٦٦) على محمد عمر : المرجع السابق ، ص ١٣٤ ــ ١٣٥ .

(٦٦٧) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦٩ ، المقريزى : سلوك ، جـ ٢ ق ٣ ص ٧٤١ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥١٥ ــ ٥١٦ .

(٦٦٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ٤٤٢ .

المصادرات التى آلت الى السلطان الغورى قام بصرفها فى تزيين الحيطان والسقوف بالذهب وأقسام « عمائر ليس بهالها نفع للمسلمين » (٦٦٩) . والى جانب بيت المال والسلطان وخزائنه ذهب جزء من أموال المصادرات الى خزانة الدولة مثلما حدث مع قلاوون وأصحابه السبعمائة ٦٥٢ هـ (٦٧٠) . ومن هذا الجزء — الى جانب غيره من الأموال — أنفق على الجند وتسليحه (٦٧١). كما أن جزءاً من المصادرات وزع ، سواء : على الجوارى ، أو المماليك ، أو الأمراء كانعامات . مثلا فى ٧٢٧ هـ عندما صودر النائب أرغون ، أنعم السلطان بجزء من ماله (٦٧٢) على الأمراء وعندما صودر بكتمر الساقى ٧٣٣ هـ أنعم بزردخاناته على الأمير قوصون (٦٧٣) . وعندما صودر يلبغا اليحياوى ٧٤٨ هـ ، أنعم السلطان من مصادرته هذه بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ دينار على حظيته كيدا ، ثم فرق جزءا على الخدم والجوارى ، ووزع على الأوباش الذين يتصارعون أمامه ، أى أن جملة المنعم به ، الذى وزع بلغ ١١٠٫٠٠٠ دينار و ٣٠٠٫٠٠٠ درهم (٦٧٤) . وفى ٧٦٨ هـ حينما صودر طغاى تمر أنعم السلطان بموجوده على الدوادار بيرم

---

(٦٦٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٩١ .

(٦٧٠) العينى : عقد ، جـ ١ ، ص ٨٧ ،

Ayalon : le regiment Bahriya dans l'aarmée mamelouk. (Revue des Etudes Islamiques XIX, Paris, 1951), p. 136.

(٦٧١) الدوادارى : كنز ، جـ ٨ ، ٣٠٢ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٠ ، البيومى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ،

Lapidus : A Hiosrty of Islamic societies (cambridge, University Press), p. 355 : Rabie Op. Cit., p. 189.

(٦٧٢) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠ .

(٦٧٣) على حسن : دراسات ، ص ٣٢١ .

(٦٧٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

العزى (٦٧٥) . وعندما صودر الاستادار محمود ملأت ثروته خزائن الإسلطان فوزع باقيها كهبات (٦٧٦) . ومما يؤكد أن بعض المصادرات وزعت أو تركت لمنفذ المصادرة أنه فى عام ٩٢٠ هـ وقعت الحوطة على تركة الأمير خايربك ، فوجدت بها أشياء كثيرة أرجع ابن اياس (٦٧٧) . ذلك الى استيلائه على ١٦ تركة من تركات الخواندات والأعيان .

وبنظرة سريعة على حصر المصادرات يتبين أن جهات ايداعها تباينت ما بين عدة نواح مثل :

- السلطان وخزائنه وآل اليها ٩٨½ (٧٢½ رجال دولة — ١٢½ عامة — ١٤ وقف) .
- خزانة الدولة ٧١٥ (٧٠٥ رجال دولة — ٦ عامة — ٤ وقف) .
- وزعت ٦١٥/٦ (٣٧٥/٦ رجال دولة — ١٤½ عامة ٩½ وقف) .
- بت المال ٢١½ (١٦½ رجال الدولة — ٥ عامة) .
- مجهول ٢٣٣٣ (٢٠٢٨ رجال دولة — ٣٠٤ عامة — ١ وقف) .

ومن ذلك يتبين أن العدد الأكبر من المصادرات كان مجهول الايداع ولم يرد اى شىء بالنسبة له ، وأن الخزانة العامة كان لها نصيب كبير فى تحصيل المصادرات ، يليها السلطان وخزانته ، ثم بعد ذلك وزعت المصادرات على نواح أخرى كما هو مبين بحصر كل فئة .

أما عن كيفية تسجيل وحساب أموال المصادرات : فقد تم

---

(٦٧٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٨ .

(٦٧٦) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ .

(٦٧٧) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٠٥ .

ذلك فى ديوان النظر والمالية خاصة فرع بيت المال . وهذا الفرع كان عبارة عن ادارة مالية لا نظير لها فى الأقطار الاسلامية الأخرى ، وظل يؤدى دوره حتى مصر العثمانية (٦٧٨) . كما تبين من العرض السابق أن شاد الدواوين كان هو المسئول عن تنفيذ المصادرات ، وكان يعاونه فى ذلك كاتب الحوطات ، وكان على هذا الكاتب القيام بعدة عمليات حسابية أجملها النويرى(٦٧٩) فيما يلى :

١ ــ وضع تعليق يومية (٦٨٠) . يذكر فيه تاريخ اليوم والشهر والسنة الهلالية ، وكل ما استجد عليه فى ذلك اليوم ومبلغ ما استخرجه .

٢ ــ ارسال كشوف بما استخرجه من غلال الى مباشر بيت المال لكى يورد ما بها فى « التالى » .

٣ ــ ارسال كشوف بما استخرجه من مال الى مباشر بيت المال لكى يورد ما بها فى « الختمة » .

٤ ــ القيام بكتابة كشف حسابى يسمى « عمل الخدم والجنايات والتأديبات » يذكر به جملة الأموال المحصلة من الجنايات والتأديبات بمقتضى « العمل » السابق ، ثم يعقب ذلك بذكر أسماء الأشخاص المعاقبين ، وأنواع جرائمهم والمبلغ المحصل منهم ، ويضيف ما تحصل من هؤلاء الى جملة الأموال السابقة ليعرف حاصل حساب ذلك ، ثم يخصم من هذا المجموع مقدار المسامحات التى صدرت للأشخاص بما قرر عليهم ، ويثبت بعد ذلك الباقى .

---

(٦٧٨) Humpherys : Islamic History a farmework for Inquiry (Cairo, 1992), p. 169.

(٦٧٩) المصدر السابق ، جـ ٨ ص ٢٧٣ ــ ٢٧٦ ، ٢٨٢ .

(٦٨٠) عن تعليق اليومية والعمل والختمة والتالى والسياقة والارتفاع انظر تفصيلها فهو : البيومى اسماعيل : المرجع السابق ، الفصل الأول .

جملة الأموال المحصلة من الجنايات والتأديبات بمقتضى العمل السابق :

المعاقبين الجدد :

الاسم	نوع الجريمة	المبلغ المحصل منه
١ —		
٢ —		
٣ —		

الفذلكة (جملة الأموال القديمة والجديدة) :

المسامحات الصادرة لهؤلاء المعاقبين :

الاسم	المبلغ الذى سومح به
١ —	
٢ —	
٣ —	

جملة المسامحات :

الحاصل (الباقى بعد خصم جملة المسامحات) :

٥ ــ القيام بعمل كشف يسمى « سياقة المعتقلين والأسرى » ومن خلال ما ذكره النويرى (٦٨١) ، يمكن تصوره على هــذا الشكل :

عدد الأسرى والمعتقلين عن المدة السابقة :

تفصيلـــــه :

اسم المعتقل	نوع الجريمة
١ ــ	
٢ ــ	
٣ ــ	

اسم الأسير	الملــة	الجنس
١ ــ		
٢ ــ		
٣ ــ		

المستجدون من الأسرى والمعتقلين

الفذلكة (مجموع القدماء والمستجدين) :

بيان المفرج عنهم :

(أ) المفرج عنهم من المعتقلين بمرسوم .

(ب) المفرج عنهم من الأسرى بمقتضى اسلامهم .

الاسم	تاريخ المرسوم	اسم حامل المرسوم	اسم متسلم المعتقل
١ ــ			
٢ ــ			
٣ ــ			

(٦٨١) نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٨٣ .

اسم المهتدى	جنسيته	ملته السابقة	تاريخ اسلامه	تاريخ الافراج	من توفى بسه	من هرب	من هلك
١							
٢							
٣							

جملة المفرج عنهم .

الحاصل (عدد الباقين بعد خصومات الافراج) :

وكان ناظر بيت المال يقيد الافراجات بخطه ، وكذا المراسيم (٦٨٢) . ويبدو أن الدافع وراء ذلك زيادة الحيطة ومنعا للتلاعب . وعند عمل الارتفاع كانت أموال الجنايات والتأديبات ترد فى باب المضاف (٦٨٣) . أى أن المباشر عند عمله للموازنة السنوية العامة ، كان يذكر بها موارد الدولة الأساسية : كالخراج والجزية والمواريث الحشرية وغيرها ، ثم يفرد بعد ذلك بابا للموارد الاضافية ومن ضمنها اموال العقوبات باعتبارها أموالا طارئة .

(ط) نهايات المصادرين :

بعد اصدار أمر المصادرة ثم تنفيذها ، وحمل الشىء المصادر الى مودعه ، كان ينظر فى أمر المصادر : اما يفرج عنه ، واما تقرر عليه أية عقوبة ، حسب : درجة جرمه ، وعلاقته بذوى السلطة .

(٦٨٢) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٨٧ .

(٦٨٣) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٩٩ .

ولكن قبل التعرض لنهايات هؤلاء المصادرين هناك سؤال يفرض نفسه وهو : هل توافرت أركان الجريمة لدى المصادرين ؟ فالعقاب على الجريمة لابد منه لكى يكف الناس عن اقترافها ، ولو لم يكن هناك عقاب لكانت الأوامر والنواهى — فى مجال التحريم أو التجريم — ضربا من العبث . وقد أشار بعض الباحثين (٦٨٤) الى انه لكى يعتبر الفعل جريمة لا بد من أن يتوافر به ثلاثة أركان :

(أ) الركن الشرعى للجريمة ، أى يكون هناك نص يحظر الجريمة ويعاقب عليها .

(ب) الركن المادى للجريمة ، أى وقوع الجرم سواء أكان فعلا أم امتناعا .

(جـ) الركن المعنوى للجريمة ، اى يكون الجانى مكلفا ومسئولا عن جريمته فلا يصح معاقبة الصبى أو المجنون .

واذا قسنا هذه الأركان الثلاثة على الجرائم أو الأسباب التى من أجلها وقعت المصادرات فسنجد أن هناك نسبة قليلة جدا تنطبق عليها هذه الأركان وهى بعض جرائم الأسباب السياسية والاجتماعية ، وفيما عدا ذلك لا يوجد أى مصادرة تتوافر فيها هذه الأركان ، وغالبها أخذ الطابع الارتجالى وهذا يؤكد أن معظم المصادرات كانت ذات طابع تعسفى ، وتفتقر الى الأركان الثلاثة، مثلا ما هو النص الذى يحظر الثراء ؟ وما الجرم الذى ارتكبه الثرى لكى يصادر بين الحين والآخر هو وأهل بيته من نساء وأطفال ، وتوقع الحوطة عليهم ؟

فقد كان أمام السلاطين العديد من طرق زيادة أموالهم التى تغنيهم عن مصادرة الناس ولكنهم انشغلوا بأنفسهم وركنوا الى

---

(٦٨٤) الراكشى : مرجع سابق ، ٨٨ — ٨٩ .

الدعة والراحة ، وظلم العباد . وهكذا كانت الأحوال فى معظم بلدان العصور الوسطى شرقا وغربا ، أينما ساد حكم الفرد والسلطة العسكرية . ونرى بعض الباحثات (٦٨٥) أن أساليب الحكم العسكرية التى سرت فى بلدان الشرق منذ القرن العاشر الميلادى تناسب ذلك العصر حيث أنها عملت على حفظ النظام بين مختلف الطبقات بدليل أنه فى الفترات التى ضعفت فيها هذه الدول انتشر العنف . وهذا الرأى يمكن قبول شقه الأول ورفض باقيه لأن القمع والعنف لا يمكن أن يخلقا أمنا ، أما بالنسبة للحكم العسكرى وسيطرته على بلدان المشرق فيمكن قبوله فى هذه الفترة بالذات لأن هذه البلدان كانت فى حالة حرب ومواجهة عسكرية آنذاك مع الغرب الأوروبى ، وفيما عدا ذلك يعتبر الحكم العسكرى بأساليبه القمعية سببا فى تأخر البلاد وحافزا على تيام الحركات الارهابية المناهضة له ، وسببا فى تدهور الاقتصاد والأمن الداخلى بسبب عجز هؤلاء العسكريين عن تفهم أساليب الادارة المدنية . وهؤلاء السلاطين كان أمامهم العديد من الحلول لتجنب المصادرات منها :

(أ) اجراء اصلاحات فى الجهاز الادارى واستبعاد المفسدين وتقريب الأمناء .

(ب) الصرف باعتدال على شتى مرافق الدولة مع مراعاة وجود فائض بالخزانة لمواجهة الظروف الطارئة لكيلا يلجأ السلاطين الى الاستيلاء على أموال الناس .

(جـ) اعطاء رجال الدولة ما يكفيهم من أموال لمواجهة متطلباتهم لكيلا يتطلعوا الى ما بأيدى العامة ، ولكى يغضوا النظر عن أخذ

---

(٦٨٥) Ira Lapidus : Middle Eastern Cities (Los Angeles, 1969), p. 59.

الرشوة وسلوك الطرق الملتوية ، حتى يجمعوا ثروات ضخمة تكون مطمعا للسلاطين .

(د) اجراء عمليات تفتيش دورية على رجال الدولة ومحاسبتهم عن طريق ما يسمى اليوم باقرار الذمة المالية لمعرفة من تضخمت ثروته ومقاسمته فى هذه الثروة اذا ما عجز عن اثبات مصادرها وبذلك لا يمكن أن يسمع عن الحيتان أمثال سلار وتنكز وغيرهم .

(هـ) مراعاة الوقف ، وعدم التعدى عله لكيلا يبدد رأس مال الدولة .

(و) حسن معاملة التجار المحليين والأجانب وعدم الطمع فى ثرواتهم لكى تنهض الدولة داخليا وخارجيا .

(ز) الاهتمام بالزراعة ووسائل الرى لأن عائدات الزراعة فى هذه الفترة كانت هى أساس الاقتصاد المملوكى .

(د) الاهتمام بالعملة وسكها ، والمحافظة على وزنها ، لكيلا يضار الناس ، ولكى يستقر الاقتصاد الداخلى .

الى غير ذلك من الاجراءات المختلفة فى شتى مرافق الدولة .

والآن اذا ما عدنا الى نهايات المصادرين نجد أنها قد تباينت ما بين : افراج وقتل وسجن ونفى ووفاة وانتحار ... الخ .

جاءت عقوبة **السجن والحبس والاعتقال** على رأس العقوبات التى تعرض لها المصادرون ، والحبس : يطلق على الموضع الذى خصص لذلك ، ولم يفرق القرآن بين السجن والحبس ، الا أن القانون الوضعى فرق بينهما . فأشار الى أن :

١ ــ السجن : يطلق على المدة التى لا تنقص عن ثلاث سنوات .

٢ ـــ الحبس : يطلق على المدة التى لا تنقص عن ٢٤ ساعة ولا تزيد على ثلاث سنوات ٠

٣ ـ الاعتقال : لغة هو الحبس ، ويقصد بالمعتقـل قانونا الموقوف قبل المحاكمة ، ويعرف رجال القانون المعتقل بأنه حبس المتهم عن ممارسة حقوقه حتى تتم محاكمته أى أنه بعض صـــور الحبس (٦٨٦) ٠

وفى القوانين الوضعية الحبس عقوبة أساسية يعاقب بها فى اكثر الجرائم ، أما فى الشرع فان الحبس عقوبة ثانوية لا يعاقب بها الا فى الجرائم البسيطة ، وعلى هذا فان البلاد التى تطبـــق الشريعة يقل بها عدد المحبوسين ، بينما يزداد العدد فى البلاد التى تطبق القوانين الوضعية . وهذا خطر عليها لأن هذه السجـــون تسمح بالتعارف بين السجناء ، مما يجعلها تفســـد الصـــالحين ولا تردع من هم فى حاجة الى الردع (٦٨٧) ٠

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن عقوبة السجن المملوكية كانت أقرب الى ما يجب أن تكون عليه وضعية السجن فى الاسلام من كونه احـدى العقوبات الاحتياطيـــة الاضطرارية ، حيث كان يوجد الى جانبه العديد من العقوبات الأخرى ، ولم يكن السجن هو العقوبة الوحيدة المعمول بها كما نرى فى كثير من أحكام زماننا. وتشير القرائن الى أن السجن المملوكى كان فى حالة يرثى لها ، وغير مسقوف ، فقد أشار المقريـــزى (٦٨٨) الى أن الســـجن المملوكى لا يجيزه أى مسلم ، حيث يوصف بالضيق والازدحـــام وانعدام ما يحميهم من شـمس الصيف أو برد الشـــتاء ، وكـــان السجانون يستولون على معظم ما يصل المساجين من صدقات ٠

(٦٨٦) أبو سريع : المرجع السابق ، ص ١٥ ـ ١٦ ، ٢٦ ٠
(٦٨٧) أبو سريع : المرجع السابق ، ص ١٥ ـ ١٦ ، ٢٦ ٠
(٦٨٨) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٨٧ ٠

وهذا ما حدا بالبعض (٦٨٩) الى اعتبار أن الاعدام كان أحسن حالا من السجن . كذلك يبدو أنه لم يصرف لهم سوى الفتات من الطعام ، حيث رؤى غالبهم يشحذ بالطرقات (٦٩٠) . كذلك استخدموا فى أعمال الحفر والبناء سواء أكان لصالح الدولة أم لصالح أحد الأمراء مساعدة من قبل السلطان . وهذا ما حدث مع الأمير بكتمر الساقى عندما بنى جارته على بركة الفيل (٦٩١) . وبسبب هذه المعاملة السيئة عمد السجناء الى الانتقام من سجانهم اذا ما أفرج عنهم ، مثلا فى ٩٠٦ هـ قبض الأمراء الذين أطلقوا من حبس قلعة دمشق على يلباى نقيب القلعة وصادروه وأخرجوه منها (٦٩٢) . وكان على المسجونين أن يظلوا فى سجنهم حتى الوفاة أو حتى يفرج عنهم ، وهذا الافراج كان له وقت فى كل عام وهو أول شهر رمضان الكريم . حيث كان السلطان فى غرة كل شهر رمضان يقدم له كشوف بأسماء المساجين فيفرج عن بعضهم أو من يرى اطلاقهم (٦٩٣) . وانقسمت السجون المملوكية الى ثلاثة أقسام :

(أ) خزانة البنود ، واختصت بالأمراء والمماليك والجند .

(ب) خزانة شمائل وحبس المعونة واختص بالمجرمين واللصوص وقطاع الطرق .

---

(٦٨٩) عاشور . مصر ، ص ١٦٦ .

(٦٩٠) عاشور وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣٠٩ ــ ٣١١ .

(٦٩١) الصفدى : الوافى ، جـ ١٠ ، ص ١٩٤ .

(٦٩٢) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٦٩٣) العينى : عقد ، جـ ٣ ، ص ٨٣ .

(جـ) سجن الحجزة واختص بالنساء المذنبات (٦٩٤) .

ومن اعتاد الحبس فى خزانة البنود الظاهر بيبرس (٦٩٥) . ومن سجن فى سجن الحجزة عدة نساء ٧٤٠ هـ (٦٩٦) . ومن أهم السجون التى سجن بها المصادرون سجن الاسكندرية والواضح أنه كان كبيرا واحترز عليه السلاطين لئلا يهرب الأمراء منه لذلك عندما حدثت فتنة بالاسكندرية ٧٢٧ هـ خاف السلطان من فتح هذا السجن،وأمر بارسال من به من أمراء الى القاهرة (٦٩٧) . واذا ما زاد عدد المحبوسين به كان السلطان يوزعهم على قلاع الشام . وهذا ما فعله السلطان جقمق ٨٤٣ هـ (٦٩٨) . وممن سجن بالاسكندرية من المصادرين هؤلاء :

فى عام ٧٠٩ هـ واحد وعشرون أميرآ (٦٩٩) ، ٧٢٠ هـ نائب غزة علاء الدين الجاولى (٧٠٠) ، ٧٣٥ هـ جمال الدين اقوش

(٦٩٤) عاشور : مصر ، ١٦٦ ، العصر المماليكى ، ص ٣٣١ ، المجتمع المصرى ، ص ٩٧ ، محمود رزق سليم ، عصر المماليك ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ خزانة شمائل ، نسبة الى علم الدين شمائل والى القاهرة فى عهد الملك الكامل محمد بن العادل بن أيوب ، وهذه كان يحبس بها من حكم عليه بالقتل أو القطع من اللصوص ، وكل من يريد السلطان أهلاكه من أصحاب الجرائم ، ثم هدمها المؤيد شيخ ٨١٨ هـ وحل محلها سجن يدعى المقشرة ، وكان يسجن به الأمراء ، رغم ما به من ظلام وروائح كريهة وضيق فى المكان ، وممن اودع بخزانة شمائل والى الاسكندرية ابن عرام ٧٨٢ هـ ثم سمر ، المقريزى : خطط جـ ٢ ، ص ١٨٨ ، ابن حجر انباء جـ ٢ ص ١٠ .

(٦٩٥) المفضل : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

(٦٩٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٩١ .

(٦٩٧) ابن كثير : المصدر السابق جـ ١٤ ، ص ١٢٨ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ ، الخطط ، جـ ١ ص ١٧٥ .

(٦٩٨) العينى : المصدر السابق ، حوادث ، ص ٥٤٥ .

(٦٩٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

(٧٠٠) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٩٧ .

نائب طرابلس (٧٠١) ، ٧٤٠ هـ تنكز (٧٠٢) ، ٧٦١ هـ الأتابك صدر غتمش (٧٠٣) ، ٨٠٦ هـ الاستادار يلبغا السالمى (٧٠٤) ، ٨٠٨ هـ عدة أمراء (٧٠٥) ، ٨٤١ هـ خشقدم الطواشى مقدم الدولة (٧٠٦) .

والى جاب السجون السابقة وجدت عدة سجون أخرى حبس فيها المصادرون مثل :

● الزردخاناه : وهى سجن خاص يشرف عليه أمير جاندار وتعد أرفع قدراً فى الاعتقالات من السجن المطلق ، ولا تطول مدة المعتقل بها فاما أن يطلق منها واما أن يقتل (٧٠٧) .

● قصر الحجازية بعد خرابه : وحبس فيه المصادرون أحيانا . عرف أيام الفاطميين باسم قصر الزمرد ثم استولى عليه الأيوبيون ، وفى عهد المماليك اشتراه الأمير قوصون وجعله عشرة أفدنة ولما توفى أشترته خوندتتر الحجازية ابنة الناصر محمد بن قلاوون ، وبعد وفاتها أجر الأمراء هذا القصر رغم أنه وقف ، وفى عهد الناصر فرج بن برقوق حوله لسجن ارباب الدولة المغضوب عليهم ، وظل من بعده على ذلك (٧٠٨) .

---

(٧٠١) ابن تغرى بردى : المصدر السابق جـ ٩ ، ص ١١٢ ، المقريزى : المصدر السابق جـ ٢ ق ٢ ص ٣٧٩ .

(٧٠٢) ابن حبيب : تذكرة ، جـ ٢ ، ص ٣٢١ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ ، المقريزى : المصدر السابق ص ٤٩٧ ، ٥٠٩ .

(٧٠٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٥٧١ .

(٧٠٤) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٢٨ .

(٧٠٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق جـ ١٢ ، ص ٣٢٣ .

(٧٠٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ٢٤٦ ، ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

(٧٠٧) العمرى : مسالك ، ص ١١٧ ، ماجد : نظم ، جـ ١ ص ١٣٦ ـ ١٣٧ ، جـ ٢ ، ص ٤٩ .

(٧٠٨) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧١ .

● بعض الدور المهجورة : وسجن بها كاتب السر فتح الله عندما صودر ٨١٥ هـ ، وظل بها حتى مات ٨١٦ هـ (٧٠٩) .

● الجب بالقلعة : وكان قذراً عميقاً بدليل نزول المساجين اليه عن طريق وضعهم فى قفة ثم تدلى لأسفل ، وممن وضع به : مباشر الشام ، وشاد الشام ، ومتولى بريد دمشق ، وكاتب سر دمشق ، ونائب دمشق ، بعد مصادرتهم ٦٩٥ هـ (٧١٠) .

● العرقانة بالقلعة : وقد سبق الحديث عن هذا السجن . وهذا أنشاه الطواشى سرور شاد الحوش ، وكان يحبس به بعض المصادرين من أرباب الجرائم ، واستمر من بعده الى نهاية المماليك (٧١١) . وأحيانا كان السلطان رغبة منه فى العدل يقوم بعرض من فى العرقانة من المصادرين ويفرج عن بعضهم . مثلما فعل الغورى ٩١٩ هـ (٧١٢) .

يلى عقوبة السجن عقوبة النفى وهذه وقعت علي العديد من المصادرين ، ولم يكن النفى مقصوراً على بلد ما ، بل كثير من البلاد منها :

قلعة الصبيبة : ونفى اليها جكم ٨٤٢ هـ (٧١٣) . المدينة المشرفة : ونفى اليها زين الدين الاستادار ٨٦٠ هـ (٧١٤) . مكة : ونفى اليها الوزير علاء الدين بن الأهناس ٨٦٨ هـ (٧١٥) . القدس : ونفى اليها الاستادار عبد الرحمن بن الكويز ٨٤٦ هـ (٧١٦) .

---

(٧٠٩) المقريزى : السلوك جـ ٤ ق ١ ، ص ٢٥٩ .

(٧١٠) العينى : المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٠٩ .

(٧١١) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٦ - ٣١٧ .

(٧١٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٦ - ٣١٧ .

(٧١٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٢١٥ .

(٧١٤) ابن اياس المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٢٣٥ .

(٧١٥) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٤٢٣ .

(٧١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٣٣٤ .

الكرك : ونفي اليها علي خان ٧٨٧ هـ (٧١٧) . مصياف : ونفى اليها الشيخ هرماس ٧٦١ هـ (٧١٨) . سواكن : ونفى اليهـا الطواشي خشقدم ٨٩٤ هـ (٧١٩) . الواح : ونفى اليها أولاد القاضي الزنكلوني ٩١٩ هـ (٧٢٠) . طرسوس : ونفى اليها بيدمر نائب الشام ٧٧٠ هـ (٧٢١) . ويكتمر السيفي والى القاهرة ٧٧٥ هـ (٧٢٢) . الاستادار محمد بن اقبغا اص ٧٧٨ هـ (٧٢٣) . الشوبك : ونفى اليها ناظر الخاص كريم الدين بن السـديد ٧٣٢ هـ ، ثم أذن لـه بالاقامة فى القدس (٧٢٤) . صفد : ونفى اليها ناظر الدولة كريم الدين الصغير ٧٢٣ هـ (٧٢٥) . قلعة المرقب : ونفى اليها مقدم الدولة بهادر الشهابى ٧٩١ هـ (٧٢٦) . وكاشف الغربية خاير بك ٩٠٥ هـ (٧٢٧) . دمشق : ونفى اليها كاتب السر نجم الدين بن حجى ٨٢٨ هـ (٧٢٨) . قوص : ونفى اليها الوزير علم الدين بن

---

(٧١٧) ابن الصيرفي : نزهة ، جـ ١ ، ص ١١٤ .

(٧١٨) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢١٧

(٧١٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٩٩ .

(٧٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٥٥ .

(٧٢١) المقريزي : السلوك ، جـ ٣ ق ١ ، ص ١٧٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٨٧ ، ابن تغرى : المصدر السابق ، جـ ١١ ص ٥٤ .

(٧٢٢) المقريزى : المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

(٧٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٦٨

(٧٢٤) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١٠٥ ، ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٤٥٣ .

(٧٢٥) الدوادارى : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٣١٢ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٧٢٦) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٧٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٢٦

(٧٢٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٢٧٣ ، ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٦٧ .

زنبور (٧٢٩) . والقاضى محيى الدين بن النقيب ٩٠٦ هـ (٧٣٠)، وأمير شكار محمد بن الشهابى ٩١٨ هـ (٧٣١) .

ومما يجب أن يشار اليه أن القاضى محيى الدين بن النقيب دفع مبلغا للسلطان واعفى من النفى، ومن هذا يتضح أن النفى كان معظمه فى بلاد الشام وبعضه داخل مصر ، خاصة فى المناطق النائية كالواحات أو قوص أو غيرهما . كما ينبغى الاشارة الى نقطة مهمة وهى أن العقوبة يمكن أن تتبع بعقوبة أخرى ، مثلا حكم على كثير من السجناء بعد ذلك بالقتل .

العقوبة الثالثة : القتل ، وقد اتخذ القتل عدة أشكال منها : الخنق والتعذيب والتجويع والتوسيط والسم والكى والغرق والذبح والصلب . فمثلا شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى قتل خنقا ٦٥٥ هـ (٧٣٢) ، وشهاب الدين بن الفقاعى قتل ضربا ٦٦٦ هـ (٧٣٣) . وسلار ٧١٠ هـ قتل جوعا (٧٣٤) ، وزعيم العرب أدى قتل توسيطاً ٧٥٠ هـ (٧٣٥) . ، الى غير ذلك من الأمثلة التى حوتها الجداول . والى جانب هذه العقوبات كانت هناك نهايات أخرى كثيرة للمصادرين منها :

الافراج ، الهرب ، العزل ، الانتحار ، الجنون ، الطرد ، الوفاة ...

---

(٧٢٩) الكتبى : عيون ، جـ ١٤ ، ص ١٦ .

(٧٣٠) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٣ .

(٧٣١) ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٦٦ .

(٧٣٢) ابن خلدون : العبر : جـ ٢ ، ص ٣٧٧ ، المنصورى : مختار ، ص ١٠ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٤٢ .

(٧٣٣) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٣ ، ص ٢٥٣ .

(٧٣٤) الحنبلى : شذرات ، جـ ٦ ، ص ١٩ أبو الفدا : المختصر ، جـ ٤ ، ص ٦٠ ، الكتبى : فوات جـ ٢ ، ص ٨٦ .

(٧٣٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٠٧ .

ومن خلال الحصر الذى أجرى لرجال الدولة والعامة يمكن أن نتبين أن :

الطبقة	وفاة طبيعية	قتل بأنواعه	نفى	هروب	سجن	افراج	ضرب وعقاب	ترسيم	نهايات أخرى	مجهول	المجموع
رجال دولة	٤٥	٩٠	٢٧	٩٧٠	١٤٩	١٤٢	٢٤	٤١	١٤١	١٣٠٢	٢٨٦٨
عامة	١١	٥٢	٢	٩	١٤	٢٠	٢٢	١٢	٢٠	١٧٨	٣٤٠
المجموع	٥٦	١٤٢	٢٩	٩٧٩	١٦٣	١٦٢	٤٦	٥٣	١٦١	١٤٨٠	٣٢٠٨

● ما زالت النهايات المجهولة للمصادرين تفوق نظائرها ممن عرفت نهاياتهم وان زادت النسبة فى رجال الدولة عنها فى العامة بمقدار ٩ر١ : ٢ر٢ .

● النهايات التى ذكرت يأتى على رأسها الهروب ثم السجن ثم الافراج ، وفى جميعها تتفوق طبقة رجال الدولة ، ومرجع ذلك الى كونهم يمثلون بؤرة الصراع الداخلى ، وتفوقهم عدديا فى حالة المصادرات عن العامة .

وفى ختام هذا الفصل نقرر أن المصادرات كانت مظهر ضعف لا مظهر قوة ، ودليل عجز لا دليل قدرة ، ومجلبة ضرر أكبر من كونها مصدر نفع . ويتضح ذلك اذا ما نوقشت أحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادرات . وهذا ما يدور حوله الحديث فى الفصل الثانى .

الفصـــل الثانى

المصادرات ورجال الدولة

رجـــال الدولـــة :

اصطلاح أطلق على أرباب السيف ، وأرباب القلم ، وأرباب الوظائف الدينية ، وعلى بعض من يدورون فى فلك هؤلاء جميعاً . وقبل الخوض فى الحديث عن رجال الدولة والمصادرات يتعين علينا أن نعرف طبقة رجال الدولة ومن تضم ، وهذا بدوره يعرضنا لمناقشة طبقات السكان فى مصر المملوكية (١) .

وبادىء ذى بدء ، فقد تباينت وجهات نظر المؤرخين والكتاب فى حصرهم لطبقات السكان فى مصر ابان حكم سلاطين المماليك . حيث قسم المقريزى الى سبع طبقات : أهل الدولة ، أهل اليسار من التجار . الباعة والسوقة من التجار متوسطى الحال : الفلاحين، الفقراء ،الأجراء والمهنيين ، السؤال وذوى الحاجة . وقد سار على هذا النهج نفر من المحدثين (٢) ، وأضافوا الى التقسيم السابق : المتعممين ، وأهل الذمة ، والأقليات الأجنبية ، والرقيق والجوارى ، والعربان . ثم قسمهم البعض الآخر (٣) الى خمس طبقات ، أيضا قسمهم نفر ثالث (٤) الى أربع طبقات ونفر (٥)

---

(١) اغاثة الأمة ، ص ٢٧ ـ ٧٣ .

(٢) أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٥٢ ـ ٢٧٠ ، مساجد : تاريخ الحضارة ، ص ٨٤ ، سلام ، الأدب ، ج ١ ، ص ٤٧ ـ ٦٤ ، النباهين : نظام التربية ، ص ١٣٤ ،

(٣) العمرى : مسالك ، ص ٤٩ ـ ٥٠ ، سرور : الظاهر ، ص ١٦٤ ، على ابراهيم حسن : مصر ص ٩٥ ـ ٥٠٠ .
Goitein : A Mediterranean, pp. 75-130.

(٤) ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٥ ـ ٨٦

(٥) العدوى : تاريخ العالم الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، أحمد
Dopp., P.H., ; Le Caire Vu par les voyageurs Occidentaux du Moyen Age (Bulletin de la Sociétl Royale de Geographie d'Egypte, Tome XXIV, 1951), pp. 139-143.
شلبى : موسوعة ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، طرخان : نظم ، ص ٢٩٩ ،

خامس الى ثلاث طبقات . بل ان بعض المحدثين (٦) اختلف تقسيمه لهم ما بين سبع طبقات وست طبقات ثم خمس طبقات . أما ابن خلدون (٧) فقد قسم السكان الى طبقتين :

سلطان ورعية ، أو طبقة حاكمه وأخرى محكومة . وتبعه فى ذلك آخرون (٨) . وهذا الرأى الأخير لو لم يكن هو لب الحقيقة ، فهو الأقرب اليها والى الواقع الذى عاشته مصر خلال حكم المماليك . وفى هذا الفصل يدور الحديث عن الشق الأول وهو الطبقة الحاكمة بجناحيها : العسكرى والمدنى ، أما الرعية أو العامة فموضوعها الفصل التالى ان شاء الله . وسبب اختيار هذا التقسيم يرجع الى صعوبة وضع ضوابط محددة للقياس ، أو فواصل معينة يمكن من خلالها التعرف على كل طبقة مما ذكرها الآخرون على حدة ،لكن من السهل التفريق بين رجال الدولة وغيرهم من الفئات الأخرى : كالتجار ، والجاليات الأجنبية ، والعربان ، وبياض العامة وسوادهم ، وذلك من خلال وضعهم فى الدولة ، وطريقة معيشتهم وزيهم وركوبهم الى غير ذلك . وهذا ما وسم المجتمع بالطبقية . كما أن تقسيم المقريزى وما تبعه من تقسيمات أخرى لم يذكر احد منهم على أى أساس أقام تقسيماته ، أقامت على الجاه ، أم القوة ، أم الصيت ، أم السلطان ، أم الثروة، أم المهنة ، أم نوع الحياة ، أم التربية ، أم الثقافة ؟ وهل يعقل

---

(٦) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٠ ــ ١١ ، العصر المماليكى ، ص ٣٢٣ ــ ٣٢٦ ؛ الحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ ــ ٩٥ ، مصر ، ص ١٥٧ ــ ١٦١ ، عاشور وآخرين : دراسات ، ص ٢٧٠ ــ ٢٧٥ .

(٧) المقدمة ، ص ١٨٨ .

(٨) قاسم عبده قاسم : دراسات ، ص ١٥ ــ ١٦ ، محمود رزق سليم : الأشرف قنصوه ، ص ٨ ، علاء طه رزق : عامة القاهرة فى عصر سلاطين المماليك (رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٩) ص ١٨ ،
Hitti : History of Syria, (London, 1951) p. 687.

ان مصر آنذاك كان بها ــ كمال قال دوب(٩) ــ ثلاث طبقات هى : الخليفة والسلطان ، والمماليك ، والعرب ؟ انه يبدو من غير المنطقى ان نجعل السلطان والخليفة طبقة مستقلة قوامها شخصان . فالسلطان كان رأس المماليك ورأس الدولة ، أما الخليفة فكان ممثلا للوجهة الشرعية فى الدولة ، وكثيراً ما أهين وحجر عليه شأنه شأن باقى أفراد الشعب ، أما العرب فكانوا عبارة عن قبائل متناثرة تقطن أطراف البلاد مثيرة للقلاقل . وهنا نتساؤل : أين جهاز الادارة المدنية وباقى فئات العامة من هذا التقسيم ؟ من أجل هذا وغيره تناول البحث دراسة المصادرات فى مصر المملوكية على أساس طبقتى رجال الدولة ، والعامة . وفيما يلى نبذة عن طبقة رجال الدولة موضوع هذا الفصل ، حيث كانت تتكون هذه الطبقة من :

(أ) فئة أرستقراطية عسكرية قوامها السلطان والأمراء والاجناد وغيرهم من أرباب السيف والذين أسندت اليهم جميع الأعمال الرئيسية ، التى كانت بطريقة أو بأخرى تخدم أرستقراطيتهم (١٠) .

(ب) أرباب الوظائف الديوانية أو فئة المتعممين ، ومنحت لهؤلاء ميزات لاكتساب الرأى العام فى البلاد ، ونالوا احترام العامة ، وغالبهم من عامة الموظفين المدنيين سواء فى مصر أو الشام (١١) .

---

(٩) Op. Cit.

(١٠) امينة محمد جمال الدين : النويرى وكتابه نهاية الأرب فى فنون الأدب (ط ١ ــ القاهرة ١٩٨١) ص ١٦ ،
Ayalon : « The Muslim City anr the Mamluk Military Aristocracy » (Producings of the Israel Academy of Sciences and Humanities 2 Jerusalem 1968), p. 312 ; Sayed ; A History, p. 411.

(١١) العدوى : المرجع السابق ، وليم سليمان : القاهرة فى مصر المملوكية ، ص ٥٠ ــ ٥١ ، أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ ــ ٩٥ ، العصر المماليكى ، ص ٣٢٣ ــ ٣٢٦ .

(ج) أرباب الوظائف الدينية ، وهؤلاء قاوموا الانحراف . وكانت لهم مرتبات ، وعليهم أوقاف ، وتمتعوا بمكانة خاصة وممتازة، وتأثير على الطبقة الحاكمة ، رغم أنها لم تكن فى كل البلاد وفى كل الأوقات تسير على نفس الدرجة (١٢) .

وقد ذكر القلقشندى (١٣) مراتب هذه الطبقة ووظائفهم كما يلى :

● الأمراء : (أمير مائة مقدم ألف — أمير طبلخاناه — أمير عشرة — أمير خمسة) .

● **الأجناد** : (مماليك سلطانية — أجناد حلقة) .

● **وظائف أرباب السيف** (النيابة — الأتابكية — رأس نوبة — أمير مجلس — أمير سلاح — أمير أخور — الدوادار — الحاجب — أمير جندار — الاستادار — الجاشنكير — الخازندار — شد الشرابخاناه — استادار الصحبة (مقدم المماليك — زمام الدور السلطانية — نقيب الجيش — المهمندار — شد الدواوين — أمير طبر — أمير علم — أمير شكار — حارس الطير — شاد العمائر — الولاة بمصر والقاهرة — نواب السلطة — الكشاف بالوجهين — ولاة الوجهين من الطبلخاناه وأمير عشرة) .

● **أرباب الوظائف الديوانية** : (الوزير — كاتب السر — ناظر الخاص — ناظر الجيش — ناظر الخزانة — ناظر البيوت — ناظر بيت المال — ناظر الاصطبلات — ناظر دار الضيافة — ناظر خزائن السلاح — ناظر الأملاك السلطانية — ناظر البهار والكاريمى — ناظر الأمراء — ناظر المواريث الحشرية — ناظر الطواحين — ناظر الحاصلات — ناظر المرتجعات — ناظر الجبزة — ناظر الوجه القبلى — ناظر الوجه البحرى — صحابة ديوان

---

(١٢) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ ، Ayalon : Op. Cit.

(١٣) انظر

الجيش — صحابة ديوان البيمارستان — صحابة ديوان الأحباس — استيفاء الصحبة) .

● **أرباب الوظائف الدينية** : (قاضى القضاة — قاضى العسكر — افتاء دار العدل — وكالة بيت المال — الحسبة — ونقابة الأشراف — مشيخة الشيوخ — نظر الأحباس المبرورة — نظر البيمارستان — الخطابة — التداريس) .

وقد تناول العديد من الكتاب (١٤) بالدراسة والتحليل طبقات المماليك ، وأقسامهم ، وتناول آخرون (١٥) دراسة أبناء الأمراء المماليك الذين لم يجر عليهم الرق ، وانصرفوا الى حياة السلم وابتعدوا عن الحياة العسكرية ، وكان عليهم تأدية الخدمة الحربية فى الجيش المملوكى مقابل اقطاعاتهم الصغيرة ، وحمل معظم هؤلاء أسماء عربية وغبر عن هؤلاء باسم « أولاد الناس » .

وفى ختام هذه الجزئية يجدر ذكر بعض السمات الشخصية التى تعبر عن طبقة المماليك العسكرية خاصة ، وبعض صفات أهل الدولة عامة ، لما كان لذلك من تأثير كبير فى سياسة المصادرات فى هذا العصر :

---

(١٣) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٤ — ٣٩ .

(١٤) ابن اياس : نزهة ، ورقة ١١٢ ، ابن حجر : انباء ، ج ٧ ، ص ٣١٧ ؛ بولياك : الاقطاعية فى مصر وسوريا وفلسطين ولبنان (ترجمة عاطف كرم ، ط ١ ، بيروت ١٩٤٨) ص ١٤ — ١٧ ،

Ayalon : Studies on the Structure, 1, p. 204 ; The Circassians in the Mauluk Kingdom (Journal of the American Oriental Society 693, New Haven, 1949), pp. 137-138, N. 22 ; Poliak : Some Notes, p. 102.

(١٥) قاسم عبده : الرؤيه الحضارية للتاريخ (ط ٢ ، القاهرة ، د ت) ص ١٩٩ ، زيادة : نهاية ، ص ٢٠٦ ،

King : Historical Dictionary of Egypt (Cairo, 1989), p. 417 ; Ayalon : Studies on the Str, 7. p. 456.

● **المصدر** : جاء معظمهم عن طريق تجارة الرق ، أو الشراء بمعدل الفى فرد سنويا عبر ميناءى دمياط والاسكندرية ، كما أن بعضهم جاء كأسرى حرب أو كرسم مقرر على دول تابعة ، أو كهدايا من دول حليفة أو صديقة ، وفى مصر تلقوا تعليماتهم العسكرية ، وظلوا فى خدمة سادتهم تحت اسم عتقائهم ، لذلك تنوعت جنسياتهم ما بين : الأوربية والآسيوية ، وكان نظام تربيتهم فى الطباق وتدرجهم فى الامرة بعد الفقر ، سبباً فى جعلهم طبقة ذات خصائص تمزلها عمن حولها (١٦) . وقد وصفهم بعض الباحثين (١٧) بأنهم مجموعة من المغامرين أتو لمصر « حبا فى المغامرة ، أو هرباً من العدالة أو ليسلوا حزنا ألم بهم » .

● **التحاكم** : على الرغم من أن المماليك تعلموا وتربوا على أيدى المسلمين ، فانهم فى أحكامهم وقضائهم لم يحتكموا الى القوانين الاسلامية ـ الشريعة ـ بل رجعوا الى قوانين جانكيز خان المعروفة باسم « الياسة » ، فى حين أن القانون الاسلامى كان يحكم حياة أبناء البلد والمواطنين من الدرجة الثانية ، وكل ذلك عمل على توسيع الفجوة بين طبقة الحكام المماليك وباقى فئات الشعب (١٨) . واسند منصب القضاء والحكم بين المماليك الى الحاجب (١٩) .

---

(١٦) العمرى : مسالك ، ص ٤٦ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٦ ،

Zananiri : L'Egypte, p. 60 ; Poliak : Le Caractere Colonial de L'état Mamlouk dans Ses Ropports avec la Horde D'or (Revue des Etudes Islamique, Tomix, Paris, 1935), p. 233.

(١٧) فولكف : القاهرة ، ص ٩٤ .

(١٨) Poliak : Op. Cit., p. 235 ; Ayalon : The Muslim City, p. 324.

(١٩) أحمد صادق : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

● **اللغة** : جهل بعضهم اللغة العربية (٢٠) ، وكانت اللغة الرسمية لقرارات الأمراء هى التركية . واستخدمت التركية كلهجة محلة بينهم ، وذلك لكيلا يفهمهم العوام أو يحدثوهم (٢١) . وقد تمصر أغلب الفاتحين لمصر من قبل ، الا ان المماليك ظلوا فى عزلة عن الحياة المصرية ، ولم يقبل الجيش المملوكى بين صفوفه مصريين أبداً (٢٢) . وفيما يختص بالأسماء فقد حرص المماليك على أن تكون أسماؤهم تركية . ولكن فيما يختص بهذه الجزئية أشار ايالون (٢٣) ، وبولياك (٢٤) الى أنه لكى ينال العربى شرف اعجاب سادته كان يأخذ لقباً تركياً ، وأن جقمق حينما أراد أن يتسمى باسم محمد خاف أن يعتقد أقرانه أنه ليس من المماليك ، ومن ثم يقصوه عن العرش . وفى موضع آخر أشار ايالون (٢٥) الى ان كلا من السلطان تمربغا ويلباى أنفق على المماليك ، ولكنهما رفضا النفقة على أولاد الناس . بحجة أنهم سموا بأسماء الأنبياء أو الصحابة ، وأن السلاطين أعطوا النفقة للذين ولدوا باسماء مملوكية لكنهم كرهوا كل من تسمى بأسماء النبى أو صحابته ، ويوالى حديثه مبينا أنه لكى يرتبط غير المماليك بالطبقة العليا المملوكية ، كانوا يلجأون الى أساليب خادعة للتسلل الى المجتمع المملوكى منها : تغيير أسمائهم العربية بأخرى تركية . والحقيقة ان ما ذهب اليه كل من ايالون وبولياك يعتبر غريبا فى بابه ويكذبه

---

(٢٠) قاسم عبده : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٢١) ضومط : المرجع السابق ،

Ayalon : Op. Cit., p. 322 ; Poliak : Op. Cit., p. 322 ; Poliak : Op. Cit., p. 236.

(٢٢) أحمد صادق : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

(٢٣) Op. Cit., p. 236.

(٢٤) Op. Cit.

(٢٥) Studies in Al Jabarti (J. E. S. H. O, Vol. III, Part 2, 1960), pp. 152-153.

الواقع ، حيث لم توجد مصادرة لنفقة أولاد النـــاس فى عهـــدى يلباى وتمربغا ٨٧٢ هـ ، كما أن محاولات العامة للارتقاء عن طريق تغيير أسمائهم ، شيء غريب لم نصادفه . وان كان الأمر صحيحا فيما ذهبنا اليه ما سمعنا عن أسماء هؤلاء السلاطين : المنصور على بن أيبك ٦٥٥ هـ ، الناصر محمد بن قلاوون ٦٩٣ هـ ، المنصور أبو بكر بن محمد ٧٤١ هـ ، الناصر أحمد بن محمد ، الصالح اسماعيل ٧٤٣ هـ ، المظفر أحمد بن شيخ ٨٢٤ هـ ، العزيز يوسف ٨٤١ هـ ، المنصور عثمان ٨٥٧ هـ ، .... وكلهم يحملون أســـماء أنبياء أو صحابة .

● **الزواج** : حرص المماليك على الزواج من بناب جنسهم ، وتزويج بناتهم للمماليك الآخرين ، وذلك حرصا منهم على نقـــاء السلالة المملوكية (٢٦) . مثال ذلك تزوجهم من الأويراتيه الذين حضروا لمصر وأغدقت عليهم الاقطاعات فى عهد بيبرس ، والذين وصفت بناتهم بالجمال (٢٧) .

● **المظهر** : كان من حقهم شراء المماليـــك واقتناؤهم ، وكذلك العبيد والجوارى للخدمة والمتعة ، وكانت ملابسهم تختلف تماما عن ملابس باقى السكان ، وسمح لهم بركوب الخيل ، باستثناء القليل جداً ، ولم يسمحوا بأن يتولى المصريون وظائفهم ، وعاشـوا فى قصور مزينة منظمة ، وتفننـــوا فى اقامـــة المواكب والالعـــاب الرياضية ، وأسرفوا فى البناء والأسمطة (٢٨) .

● **المعاملة** : تعالوا على الرعية واحتقـــروهم ، وأنفوا من

(٢٦) Ayalon : Op. Cit., p. 323.

(٢٧) الصفدى : لوعة ، ص ٧ ،

Ayalon : The « Wafidiya in the Mamluk Kingdom ». (Islamic Culture, Vol. XXV. Part 1, Hyderabad 1953), p. 100.

(٢٨) سلام : الأدب ، جـ ١ ، ص ٤٧ ــ ٦٤ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٨ ،

Ayaon : The Muslim, p. 323.

الاختلاط بهم ، وأحيانا سخروهم ، واستأثروا بمعظم دخل البلاد، وكانوا أصحاب السلطة والثروة ، ومنحوا الاقطاعات مقابل خدماتهم (٢٩) . كذلك ساد الكره بين أحزابهم الكثيرة ، وبسبب منافساتهم ومنازعاتهم تعرضوا للمصادرات وقد لاحظ طافور (٣٠) فى رحلته بمصر أن كلام التركى كان يعتبر حقيقة لا ترقى اليها الشبهة ، وهو واجب التنفيذ . كذلك وصف العينى (٣١) سلوك المماليك فى مدينة الرها ٨٣٢ هـ بقوله : « وعملت الغلمان والطواشية والمماليك الذين لا يتقيدون بالدين أشياء لا يعملها الكفار بالمسلمين ، من النهب وسبى البنات ، وأخذ الأموال ، وقتل الأنفس ، وتشبيب النار فى مواضع » . وهذا التميز الطبقى الذى عاشته مصر فى عصر المماليك . عمل على عزلها فى نطاق محدود ، وعدم تأثرها بما يدور حولها (٣٢) . واعتبر بعض الباحثين (٣٣) ذلك من أكبر أسباب ضعف المماليك . وقد تناول أحد الباحثين (٣٤) العلاقة بين السلطان والمماليك والعامة موضحا أن أساس العلاقة بين السلطان والمماليك كان قوامها الحقوق والواجبات المتبادلة ، أما بين السلطان والعامة فلم يكن الوضع كذلك ولم تلتزم السلطة تجاه العامة بأية مسئولية فى مختلف المجالات كالتعليم والصحة

---

(٢٩) سلام : المرجع السابق ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٨ — ٩٠ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ،

Lapidus : the grain Economy of Mamluk Egypt (J. E. S. H. O, Vol. XII, Part 1, Leiden. 1969), p. 4 ; Stephan & Nandy : Op Cit., p. 342, Ayalon : Studies in Al Jabarti, p. 151.

(٣٠) رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر الميلادى . (ترجمة وتعليق حسن حبشى : دار المعارف ١٩٦٨) ص ٦٠ — ٦١ .

(٣١) عقد الجمان — حوادث ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

(٣٢) Charles Issawi : Egypt : An Economic and Social Analysis (London, 1947), p. 5.

(٣٣) محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية ، والادارية للعصر المملوكى (سلسلة وثائق الاسلام — ٦ — ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣) ص ١٥ .

(٣٤) علاء طه : المرجع السابق ، ص ١٩ .

والتغذية . الا ان الواقع يشير الى صحة الشق الأول من هـذا الرأى ، أما الشق الثانى ورغم ما قيل عن المماليك ففيه تحامل عليهم ، ولولا الخدمات الكثيرة التى قدمها هؤلاء للشعب ما خلد هذا الشعب سيرة الظاهر بيبرس مثلا . صحيح أن المماليك قدموا نشاطات عدة فى مختلف النواحى لخدمة طبقتهم وتواجدهم الا أن الشعب استفاد منها بطريقة أو باخرى . فنجد فى التعليم حبسوا الأوقاف على القائمين بالعملية التعليمية ، وأنشأوا المدارس بدافع التقوى والتقرب الى الله . وفى الصحة نجد البيمارستان المنصورى والمؤيدى اللذين استفاد منهما الشعب . وفى التغذية كثيراً ما عطف الحكام على العامة أوقات المجاعات والأوبئة وأخرجوا الغلال من حواصلهم وأحيانا تدخلوا فى وضع الأسعار للحد من جشع التجار. كما أن الأساليب القاسية التى اتبعها المماليك فى هذا العصر هى نفسها التى كانت سائدة فى العالم آنذاك . حيث كانت تعانى اوروبا من محاكم التفتيش ، وتعانى آسيا من احكام دويلات التتار (٣٥) . وعلى الرغم من أن المماليك كانوا يحكمون مصر والشام بيد من حديد فانهم كانوا يشعرون بأنهم غرباء ، وليسوا أصحاب البلاد . ويمكن أن نستشف ذلك من خلال اجابة جمال الدين أقوش نائب الكرك على أحد المماليك عندما طالبه بكف أذى صبيان الكرك عنهم ، فرد عليه قائلا : « ان لم تصبر على أذى أولادهم فاخرج من بلادهم » (٣٦) .

أحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادرات :

ذكر ابن عبد الحكم (٣٧) أن أرض مصر تروى جميعها اذا بلغ ارتفاع النيل ست عشرة ذراعا ، وأن أرض مصر كانت مقسمة الى أربعة وعشرين قيراطاً على قراريط الدينار ، وأن قرى مصر

(٣٥) زقلمة : المماليك ، ص ١٦١ .

(٣٦) الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٣٣٨ .

(٣٧) فتوح مصر ، ص ٦ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦١ .

بلغ عددها فى عهد ابن رفاعة ۱۰٫۰۰۰ قرية ، وانه لكى تعمر مصر — كما ذكر المقوقس لعمرو — لا بد من حفر خلجانها سنويا والا يبغي على اهلها . وعلى هذا يعتبر ابن عبد الحكم أول من بين أن ثنائية الأرض والمياه هى التى فرضت نوعا من النظـــام المالى والادارى فى مصر .

وفى عهد المماليك ظلت الارض موزعة على ٢٤ قيراطـــا ، تقاسمها السلطان والأجناد والأمراء فيما عرف بالنظام الاقطاعى. وهذا النظام لم يستنبطه المماليك ، بل فرضه النظام العسكرى ، وجاء ذلك بسبب توسع الجند وعدم ايجاد مواصلات سريعة بينهم، لذلك كان لا بد من ايجاد نظام بديل لسهولة التمويل وفعالية الجيش، والاستعداد الدائم لمواجهة العدو . وبدأ الاقطاع منذ نظام الملك وانتهى فى عصر المماليك بأخذ الأرض مرتبا للجيش . أى أن نظام الاقطاع أساسه الأرض مصدر السلطة ، فاذا ما قلت انتاجية هذه الأرض او تدهورت زراعتها ، اتجهت السلطة الى البحث عـــن موارد أخرى من بينها المصادرات .

فى عهد المماليك البحرية كانت الدولة فى عنفوان شبابها ، وأدت هذه القوة الفتية الى عدم ظهور مشكلات اقتصادية كبرى . بينما فى عهد الجراكسة ، أطل شبح الشيخوخة على الدولة ، وتفاقمت مشكلاتها خاصة فى المجال الزراعى ، الذى بدوره أثر على البناء الاقطاعى ، فلجأت الدولة الى العديد من الحلول لتعوض نسبة الفاقد ومن بين هذه الحلول مصادرة أرباب الدولة والأثريـــاء . وثمة تساؤل هنا : ما الأسباب التى أدت الى تدهـــور النظـــام الاقطاعى ؟ وما النتائج التى ترتبت على ذلك ؟ تدهور النظـــام الاقطاعى لعدة أسباب :

(أ) **كونه استغلاليا** : حيث كان للمقطع استغلال عـــائد اقطاعه طوال فترة خدمته ثم عليه تركه بعد ذلك (٣٨) . وارتبط

(٣٨) Poliab : Le Caractere, p. 239.

هذا الاقطاع بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطعون للدولة (٣٩) . ومن ثم أدى ذلك الى عدم اهتمام المقطعين باستصلاح الأراضى ، وعدم السكن فى اقطاعاتهم — ما عدا أيام الصيد وتربيع الخيل — بل ارسال مندوبين عنهم لتحصيل الايرادات دون النظر لمصلحة الفلاحين ، وكان على هؤلاء الفلاحين دفع الضرائب لهذا السيد مقابل حمايتهم وحماية أملاكهم ان وجدت (٤٠) . وكان لكل ذلك الأثر الضار على الاقتصاد الزراعى والكيان السياسى للدولة ، حيث لم يول المقطع أرضه أدنى اهتمام ، وأهمل وسائل ريها ، فقلت انتاجية الأرض ، وغدت العلاقة بين المقطع وفلاحيه علاقة استغلالية ، وعمل هذا العامل على تدهور النظام الاقطاعى العسكرى المملوكى (٤١) . ولعل ما دفع المقطعين الى عملية النهب هذه والمصادرة ، هى احدى النظريات الملكية الاقطاعية التى مؤداها أن أراضى مصر كلها ملك خالص للحكام ، وأن جميع موارد الدولة من نصيب السلطان وحاشيته (٤٢) .

(ب) **انتشار ظاهرة التنازل عن الاقطاع أو مبادلته** : وهذا بدوره كان سببا فى شرخ النظام الاقطاعى ، خاصة بعد انشاء ديوان البدل . ويرجع ذلك الى شاد الدواوين غرلو فى عهد السلطان شعبان بن الناصر محمد بسبب حاجة الدولة الى المال ، وهذا ما أفسح المجال للعامة كى يشتروا حق الاستغلال أو تملك الاقطاع (٤٣) .

---

(٣٩) طرخان : نظم ، ص ٢٦٥ .

(٤٠) العدوى : مرجع سابق ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٣٤ ،
Ayalon : The Muslim City, p. 311.

(٤١) قاسم عبده : ماهية ، ص ٢١٥ .

(٤٢) جمال الدين محمد الشال : صفحة من الحياة الاقتصادية فى مصر الاسلامية (مجلة الثقافة عدد ٩٧ ، القاهرة ١٩٤٠) ص ٢٢ ، علاء طه : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٤٣) ماجد : نظم ، جـ ١ ، ص ٧٠ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(ج) **توزيع الاقطاع الواحد فى عدة أقاليم متفرقة بالدولة :** وقد تم ذلك عقب الروك الناصرى ٧١٥هـ / ١٣١٥ م . وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك الى عدم اقامة أرستقراطية اقطاعية ، والحد من نفوذ الأمراء وانهاكهم عن طريق عدم استقرارهم مدة طويلة فى اقطاعاتهم وكل ذلك أدى الى أنعاب الجند ، وكثرة نفقاتهم ، مما جعلهم يستنزفون الاقطاع دون النهوض به (٤٤) .

(د) **كثرة الولاية والعزل للنواب أو الولاة :** فالتعاقب على المنصب يدل على الاضطراب السياسى ، وبصفة عامة يعتبر عصر المماليك البحرية عصر استقرار سياسى ، أما الجراكسة فكان عصرهم يموج بالاضطرابات . وقد وصف أحد الشعراء ذلك بقوله :

هذه أمور عظام   من بعضها القلب ذائب
ما حال قطر يليه   فى كل شهرين نائب؟(٤٥)

وهذا العامل أيضا جعل كل وال يعمل على تكوين ثروة تنفعه فى مستقبله قبل ترك منصبه .

(هـ) **عدم الاهتمام بشبكات الرى وترميم الجسور :** وقد أدى ذلك الى ضياع ماء النيل ، وكثرت شكاوى الناس من نقص المياه ، مما عمل على سعة رقعة الشراقى ، وغلو الأسعار . وقد ذكر المقريزى (٤٦) أنه فى عهده فسدت حال الجسور والترع والخلجان . كذلك ذكر ابن اياس (٤٧) أنه فى عهده تغيرت أرض مصر تغيرا فاحشا ، وقل خراجها ، واختلت اختلالا فاضحا ويرجع

---

(٤٤) قاسم عبده : المرجع السابق ، آشتور : التاريخ ، ص ٣٧٢ ، الشيال : عدد ٩٩ ، ص ٢٩ — ٣٠ ، Ashtor : Miscellanea, p. 103.

(٤٥) سلام : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤٦) الخطط : جـ ١ ، ص ٦٠ .

(٤٧) نزهة الأمم : ورقة ١١٥ .

ذلك الى سياسة الاعتصار المملوكية للفلاحين واهمالهم شبكات الرى والجسور البلدية والسلطانية (٤٨) وترتب على ذلك تدهور وسائل الرى على المدى البعيد ، وارتفاع منسوب الأرض الزراعية مما جعل مياه الفيضانات ــ التى كانت تغرق هذه الأراضى فى بداية عصر المماليك ــ لم تعد كافية لرى أكثر الأراضى فى نهاية هذا العصر (٤٩) . وتغاضت الدولة أحيانا عن متابعة عمليات الاصلاح والترميمات بما تحصل عليه من أموال برسمها ــ مقرر الجسور ــ ووزعت هذه الأموال بعد تحصيلها على السلطان والأعيان ، وسخر أهالى البلاد فى عمل الجسور ، مما أدى الى بوار معظم الأراضى (٥٠) . مثلا فى عام ٧١٧ هـ تقطعت جسور قليوب فهرب سكانها ، وتلفت أموالهم ، مما اضطر الوالى بالقاهرة الى أخذ العسكر والناس لترميم ما بقى منها (٥١) . كذلك فى عام ٧٥٠ هـ أهمل الولاة الجسور وباعوا الجراريف ، وتطاولوا على الفلاحين بفرض المغارم عليهم مما اضطر الناس الى الشكوى للوزير ، الا أنه لم يلتفت اليهم (٥٢) وفى عهد الجراكسة يذكر ابن الصيرفى (٥٣) أن الجسور فسدت ، بسبب أخذ الأموال من الأمراء والمماليك عوضا عن الرجال والأبقار العاملة بها . ومما يؤكد ذلك ما وقع فى عام ٨٣٥ هـ عندما تقطعت بعض الجسور وغرقت عدة بلاد وأجرانها المليئة بالغلال ، بينما شرقت بلاد أخرى . وقد أرجع المقريزى (٥٤) ذلك لسببين هما :

---

(٤٨) قاسم عبده ، ص ٢٣ــ ٢٤ ، أحمد صادق : مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .
(٤٩) قاسم عبده ، أحمد الهوارى : الرواية ، ص ١٠٨ .
(٥٠) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٣٠ ــ ١٣١ .
(٥١) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ١ ص ١٧٣ .
(٥٢) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨١١ .
(٥٣) نزهة : جـ ٣ ، ص ٢٤١ .
(٥٤) المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٨٧٤ .

٥ ــ فساد الجسور .

٦ ــ فرض المقطعين الأموال على الفلاحين وأخذها بدلا من عملهم وعمل أبقارهم فى الجسور .

(و) **اهتمام المماليك بالتجارة والسمسرة :** وذلك بسبب عوائدها الكبيرة والسريعة (٥٥) .

(ز) **كثرة العوارض الأرضية والسماوية مثل :** السبخ ، وعدم استكمال الحرث ، والفأر ، وفيضان النيل ، والثلوج ، وقلة المطر، وغير ذلك من الظروف المناخية . مما جعل البعض يصف(٥٦) الفلاحة فى تلك الفترة بأنها غير مجدية . وقد شمت أحد الشعراء فيما تعرض له المماليك قائلا :

تحكموا فاستطالوا فى حكومتهم
وعن قليل كأن الحكم لم يكن
لو أنصفوا أنصفوا لكن بغوا فبغى
عليهم الدهر بالآفات والمحن
وأصبحوا ولسان الحال ينشدهم
هذا بذاك ولا عتب على الزمن (٥٧)

(ح) **اهمال الزراع والفلاحين :** فقد وصف محمد بن الحاج العبدرى (٥٨) حال الزراعة المملوكية بقوله : « آفة الزراعة فى هذا الزمان قد عظمت على ما هو معلوم مشهور حتى أن الزارع كأنه عند بعضهم أسير ذليل حقير وكأنه لابال له عندهم ولا روح» .

---

(٥٥) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٤٨، أحمد صادق : المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .

(٥٦) الدلجى : الفلاكة ، ص ٥٤ .

(٥٧) الف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٥٨) المدخل (ج ٣ ، مصر ١٣٢٠ هـ) ، ص ٣٩ .

فحالة الفلاح السيئة وما تعرض له من مغـارم كانت سببـا من أسباب انحطاط النظام الاقطاعى . حيث لم تقدم اليه أية مساعدات للنهوض بانتاجه ، واستصلاح البائر مما أدى الى هرب الفلاحين وانخفاض الايرادات (٥٩) .

(ط) **فساد العملة** : سبق القول بأن ذلك شكل من أشكال المصادرة التى تعرض لها سكان مصر ، وبسبب ذلك قام المقطعون فى عام ٨٠٩ هـ برفع القيمة الايجـارية للفـدان الى ستة أمثاله لتعويض الفاقد بالنسبة لدخلهم (٦٠) .

(ى) **الخوف من طمع السلاطين** : أحبط بعض المقطعين وأصابهم الخوف من طمع السلاطين فى أموالهم اذا كثرت لذلك أهملوا اقطاعاتهم (٦١) . وكان ذلك من عوامل تدهور الاقطاع .

وبعد ايجاز عوامل تدهور الاقطاع ، فان من المناسب أن نعرض اجابة السؤال الثانى وهو : ما أثر عوامل — أو نتائج — تدهور الاقطاع السابقة على الدولة المملوكية ؟ بلا شك هو تدهور الانتاج الزراعى ، وأيضا اعتماد رجال الدولة على ما يقبضونه من رواتب نقدية لكى يحافظوا على حياة الترف والبذخ . الأمر الذى عمل على استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ، وأيضا ألجأ السلاطين الى زيادة مسميات الضرائب كى يوفروا السيولة النقدية اللازمة ، وأيضا القيام بالاحتكار ، وبالمصادرات للموظفين والأوقاف ، وهذا بدوره عمل على تدهور أحوال الأثرياء ، وأصبحوا معدمين فى النصف الثانى من دولة المماليك (٦٢) . ولما كان اعتماد

---

(٥٩) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، أحمد صادق : مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .

(٦٠) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٨ .

(٦١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨٧ .

(٦٢) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٩ ، ١٥٢ ، ١٩١ .

رجال الدولة على الرواتب النقدية كبيراً ، فان هؤلاء سلكوا طرقا أخرى ، اذا ما قلت هذه الرواتب أو انعدمت ، ومن هذه الطرق اخذ الرشوة أو السرقة . مثلا يذكر ابن طولون (٦٣) أنه فى عام ٨٤٤ هـ تولى شمس الدين أبو شامة وكالة بيت المال « وهى وظيفة اسم بلا جسم ، وليس له معلوم الا ما يلصه فى بيع الأملاك المنتقلة الى بيت المال » .

وعلى هذا يمكن القول بأن المصادرات لرجال الدولة كانت أحد مظاهر تدهور الدولة اقتصاديا وسياسيا بسبب انحطاط الانتاج الزراعى ، وتصدع البناء الاقطاعى . كذلك نتج عن هذا التدهور : معاناة الدولة من العسر المالى ، وبحثها عن طرق جديدة للتعويض المادى ، أيضا ارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة ، كذلك تسخير الفلاحين لتعويض الفاقد من دخل الاقطاعات . فنتيجة لقلة الانتاج الزراعى عصب النظام الاقطاعى عانت الدولة من بعض أعراض العسر المالى ، لذلك نجدها اتبعت العديد من الطرق لتعويض نسبة الفاقد ، مثل : مصادرة من لديهم أموال متأخرة للدولة ، وقد سبق ذكر ذلك عند عرض الأسباب الاقتصادية للمصادرات فى الفصل الأول . وأحيانا اخرى أخذت الدولة جزءاً من خراج المقطعين مثلما حدث فى عام ٨٩٥ هـ عندما أمر السلطان قايتباى بأخذ الخمس من خراج المقطعين بضواحى الشرقية مما أصابهم بالأذى (٦٤) . بالاضافة الى ذلك إتبعت الدولة عدة طرق اخرى هى :

● الاسراف فى فرض الضرائب والرسوم والمكوس . وترتب

---

(٦٣) اللمعات البرقية ، ص ٣١

(٦٤) ابن اياس : بدائع جـ ٣ ، ص ٢٦٩ .

على ذلك ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعات (٦٥) . وتجسدت هذه المظالم المالية التعسفية فى مصطلحاتها التى أطلقت عليها كالمغارم والكلف والمظالم (٦٦) . ويشير المقريزى (٦٧) الى أنه بعد عام ٨٠٦ هـ خربت البلاد وارتفع السعر بها ، وفسدت العملة، وخرب الصعيد ، وكثرت المظالم على أرباب الدولة . حتى غدت هذه المظالم احدى السمات التى ميزت عصر المماليك ، واحدى السوءات العامة التى لصقت بهم (٦٨) . مثلا فى عام ٦٤٨ هـ بلغ مجموع المكوس التى جباها الوزير شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى ٦٠٠,٠٠٠ دينار (٦٩) . ثم وصف الدلجى (٧٠) الحال بعد ذلك بأنه تسلط الظلمة على الفلاحين ، واختلسوا أموالهم ، وتوسعوا فى شروط مقاسمتهم ، وفرضوا الفرائض عليهم ، مما اضطر الفلاحين الى بيع زراعاتهم فى حال كسادها وعدم رواجها .

● فرض الاتاوات والبضائع على التجار (٧١) . وهذا سلب ومصادرة لأموالهم كما سبق القول .

---

(٦٥) ليلى عبد اللطيف أحمد : مصر على مفرق الطرق : خاير بك (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٥ ، نعيم : طرق ، ص ٣٧٠ ، أحمد صادق ، المرجع السابق ، قاسم عبده ، الهوارى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٦٦) قاسم عبده : اليهود ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٦٧) الخطط : جـ ١ ، ص ٣٦٥ .

(٦٨) أحمد دراج : وثائق دير صهيون بالقدس الشريفة (القاهرة ١٩٦٨) ص ٦٩ .

(٦٩) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا ، كامل المهندس ـ دار الكتب ١٩٦٩) ص ١٢٧ .

(٧٠) المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٧١) المقريزى : المصدر السابق ، قاسم عبده : المرجع السابق ، النيل ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

● الاستيلاء على التركات ، وتصعيب اجراءات استخلاصها لكى يضطر الورثة الى التنازل عنها (٧٢) .

● المصادرات . هى أحد الحلول التى لجأ اليها السلاطين فى أوقات الشدة ، ولم ينج منها سوى نفر قليل مما حدا بكتاب ذلك العصر الى الاشاره لهؤلاء النفر فى تراجمهم بقولهم :«لم ينكب فيها قط (٧٣) » . ومن اكثر الفئات التى تعرضت للمصادرات من رجال الدولة المباشرون بسبب اتساع جاههم ، وزيادة المنافسات والأحقاد بينهم ، لذلك عمتهم النكبات والمصادرات (٧٤) . وهذا يدل على انعدام ثقة السلطة فى أمانتهم ، وسلامة جهودهم فى خدمة البلاد (٧٥) . وقد أشار البعض (٧٦) الى أن أموال كبار رجال الدولة قد تعرضت للاغتصاب بسبب اعتقاد السلطة بأن هذه الثروات قد جمعت بطرق غير مشروعة . وبعد عام ٨٠٦ هـ تعرض الجمهور وأرباب المال للمصادرات بالقوة ، وكذلك أموال الأوقاف والأحباس (٧٧) . كذلك كان من الأمور العادية عند قيام أى تجريدة أن يقوم السلطان بمصادرة أموال رجال الدولة وجميع طوائف العامة بسبب عجز بيت المال عن تغطية نفقة هذه الحملات الحربية (٧٨) . ومن أشهر تلك المصادرات مصادرة قايتباى للأعيان ٨٩٣ هـ عندما أراد محاربة العثمانيين (٧٩) ، ومصادرة

---

(٧٢) قاسم عبده : المرجع السابق .

(٧٣) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٣ .

(٧٤) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٩٧ .

(٧٥) حياة : أحوال ، ص ٣٨١

(٧٦) على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ .

(٧٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٦٥ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٩٧ ــ ٩٨ .

(٧٨) Ayalon : The System of Payment, pp. 2898-290.

(٧٩) قاسم عبده : المرجع السابق .

الغورى للأوقاف وجميع طوائف سكان مصر ٩٠٧ هـ (٨٠) .

أما المظهر الثانى الذى نتج عن تدهور الاقطاع : فهو ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعات والأوبئة . لقد ترتب على اهمال المقطعين للجسور والترع أن تدهور الانتاج الزراعى ، ومن ثم غلاء أسعار المواد الغذائية ، وبعلاقة طردية ترتب على هذا الغلاء حدوث مجاعات ـــ كان النيل عاملا أساسيا فيها الى جانب عوامل أخرى ـــ نتج عنها موت الكثيرين وانتشار جثثهم فى الطرقات ، فتجيف ، ومن هنا تنتشر الأوبئة (٨١) . ومن أشهر هذه المجاعات تلك التى وقعت فى عام ٦٩٤/٦٩٥ هـ ـــ ١٢٩٤/١٢٩٥ م عقب حدوث الجفاف مما صعب على العامة الحصول على الغذاء واضطر بعضهم الى أكل الجيفة ، وواجه السلطان العادل زين الدين كتبغا هذه المجاعة بعدة طرق منها :

١ ـــ توزيع التقاوى المحفوظة للموسم الزراعى المقبل .

٢ ـــ فرض البضائع على التجار بأثمان غالية .

٣ ـــ مصادرة المباشرين والولاة والتجار .

٤ ـــ اتباع سياسة التقشف فى توزيع الجرايات والرواتب (٨٢) .

ومن هذا المثال يتضح أن المصادرات كانت أحد الحلول التى لجأ اليها السلاطين لمواجهة المجاعات والصرف على المتضررين منها .

---

(٨٠) ابن اياس : بدائع ، جـ ٤ ، ص ١٤ ـ ٢٩ .

(٨١) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٤٩ . وللمزيد عن هذه المجاعات والأوبئة انظر الفصل الأخير من المرجع آنف الذكر .

(٨٢) المقريزى : اغاثة ، ص ٣٣ ، حياة : المجاعة ، ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

أما المظهر الأخير من مظاهر تدهور النظام الأقطاعى ، فهو ما تعرض له الفلاحون من سخرة واستغلال لتعويض نسبة الفاقد من دخل الاقطاعات . وكما سبق القول فان السخرة كانت شكلا من أشكال المصادرات لما فيها من ضياع لحقوق المسخرين . وقد وصف بارتولد (٨٣) فلاحى العصور الوسطى بأنهم اقنان أو عبيد مرتبطون بالأرض . وبسبب كثرة المغارم عليهم ، ومصادرة محاصيلهم ، انتكس حالهم وهرب كثير منهم وتحولوا الى رحالة أو متجولين كونوا ألوف المعدمين فى المدن بدون عمل ، أجروا أنفسهم للثوار والأطراف المتحاربة ، وغدوا فريسة سهلة للجائحات والأمراض ، وتحولوا الى حرافيش ومتسولين قرب المساجد (٨٤). وهذا ما دعا الأسدى (٨٥) فى رسالته الاصلاحية الى التنديد بما تعرض له هؤلاء الفلاحون من سخرة واستعباد . ومن ناحية أخرى واجهه المقطعون حالات الهروب هذه بتعيين أناس مهمتهم اعادة الهاربين الى أسيادهم (٨٦) . وقد انبرى أحد الشعراء لوصف هذه الأحوال عندما شاهد الوالى يضرب العامة لكى يخففوا تراب الأرض قائلا :

الى اللـه نشكو ما بمصر من البلاء ... فحكامها فى حكمهم قد تغلبوا

تسلم قطاع الطرق من الأذى لديهم ... ومن لا يقطع الطريق يضرب (٨٧) .

---

(٨٣) تاريخ الحضارة الاسلامية (ترجمة حمزة طاهر ، ط ٥ ، دار المعارف ـ د ت) ص ٨٧ .

(٨٤) آشتور : التاريخ الاقتصادى ، ص ٤١١ ، سلام : الآدب ، ج ١ ، ص ٦٩ ،

Goldschmidt : Op. Cit. p. 115.

(٨٥) المصدر السابق ، ص ٩٢ ـ ٩٣ .

(٨٦) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .

(٨٧) أبى عمر البقاعى : عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٠١ تاريخ) ورقة ٨٠ ـ ٩٠ .

وقـيـــال آخـــر :

وكيف يــــروم الرزق فى مصر عــــاقل
ومن دونه الأتراك بالسيف والترس

وقد جمعته القبط من كل وجهــه
لأنفسهم بالربــع والثمــن والخمس

فللترك والسلطـــان ثلث خراجهـــا
وللقبط نصف والخلائق فى السدس (٨٨).

وفى النهاية لكى تتضح الصورة نعود الى ما ذكره ابن عبد الحكم آنفا من أن قرى مصر بلغت فى عهد ابن رفاعة عشرة آلاف قرية ، أما فى عهد المماليك فنجد انه بعد الروك الناصرى ٧١٥ هـ / ١٣١٠م انخفض الرقم الى ٢١٦٣ قرية (٨٩) . أى أن العدد انخفض الى ما يقرب من الخمس ، وفى هذا خير دليل على ما تعرضت له البلاد من تدهور وازالة بعد هجرة اهلها عنها هروبا مما يقع على كاهلهم من مغارم وسخرة ومكوس ، أو مما تعرضت له قــراهم من بوار وشراقى وغير ذلك ، أو مما أصابهم من كثرة الأوبئة والفناء .

ومن الملاحظ أن عدد المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة فاقت باقى فئات العامة . والمرجح أن هذا بسبب كون رجال الدولة هم كل شيء — خاصة ارباب السيف — فى تقلد المنــاصب ، وفى الاستحواذ على الثروات ، وبسبب ما كان بينهم من منافسات نكب أكثرهم . بعكس العامة ، الذين كاد وجودهم يكون معدوما أو غير ذى أهمية أو تأثير فى الأحداث . كما أن سياسة المصادرات لم تفرق

(٨٨) سلام : المرجع السابق ، ص ٦٤ ــ ٦٥ .

(٨٩) شرف الدين يحيى بن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق مورتز ــ القاهرة ١٩٧٤) ص ٣ .

بين العدو والصديق حيث جنى على كليهما ، ولم يكن أحد بعيداً عن الطعن ، ومن أمثلة ذلك الماس الحاجب وبكتمر الساقى (٩٠).
كما أن المرافعة وواسطة السوء لعبت دوراً كبيراً فيما تعرض له رجال الدولة من مصادرات . حيث كان المرافع غالبا شخصا حسودا يرافع أهل مهنته — خاصة عدوه — ويشتريهم بالمال من السلطان ، أى يقول للسلطان : دعنى أرافعه وأنا أثبت لك جهته مبلغ كذا ، فيميل اليه السلطان ، ويسلمه الشخص المستهدف فيتفنن هـذا المرافع فى احصاء وجرد ممتلكاته حتى يخسف به الأرض · لذلك كان المرافعون محل كراهية الجميع ، وأحيانا تعرضوا للرجم . أما واسطة السوء فقد وجد معظمهم آذانا صاغية من الحكام وصدقوهم « على قاعدة الأتراك من كون الحق عندهم لمن سبق » وعلى هذه القاعدة كانت أكثر مصادرات السلطان جقمق (٩١) .
ومن القواعد التى أخذت شبه الثبات والرسمية تعرض معظم المعزولين للمصادرة، كذلك تعرض تركات أكثر المتوفين للمصادرة.
وقد كان رجال الدولة يعلمون ذلك لذا فمن الأشياء الطريفة التى فعلوها ارسال بعضهم أمواله عقب عزله للسلطان طوعا .
وكتابة بعضهم وصية بأن تؤول تركته للسلطان عقب وفاته ، وذلك لكيلا يتعرض السلطان لأهله بسوء بعد موته . والمثال الأول على ذلك رواه ابن حجر (٩٢) أنه فى عام ٨٣٧ هـ عندما عزل السلطان الأمير سودون بن عبد الرحمن نائب الشام أمره بالجلوس فى بيته ، حينئذ قام سودون من تلقاء نفسه بارسال ما لديه من خيل ومواش الى السلطان ، وقام السلطان بضم اقطاعه الى الديوان المفرد ، ثم نفاه الى دمياط . المثال الثانى ما فعله الاستادار فخر الدين

---

(٩٠) Irwin · Op. Cit. p. 114.

(٩١) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٤٥٨ ·

(٩٢) انباء ، جـ ٨ ، ص ٢٩٩ ·

أبى الفرج فى عام ٨٢١ هـ فحين وافته المنية أوصى بجميع ممتلكاته للسلطان ، لذلك لم يتعرض شيخ المحمودى لورثته بسوء ، سوى أنه صادر بعض حواشيه فقط (٩٣) . وقد وصف أولج فولكف (٩٤) مزاج السلاطين بالتقلب ، حيث انتقلوا من فرض الضرائب المتصاعدة ، الى مصادرة الأموال بصورة فجائية ، وتسخير الموظفين بأبخس الأجور . وسمح هذا النظام للموظف بابتزاز أموال دافعى الضرائب بحجة استمادة تلك الأموال غير المشروعة ، ومن ثم صادرت السلطة أموال هؤلاء الموظفين (٩٥) .

أما بالنسبة للنواب سواء بمصر أو الشام ، فكانت السلطة المركزية بالقاهرة تجسس أخبارهم دائما وذلك عن طريق صاحب البريد . لأنه منذ عهد العباسيين أسندت مهام جديدة لصاحب البريد حتى أصبحت الوظيفة أقرب الى « هيئة الاستخبارات » فى الوقت الراهن (٩٦) . واذا ما ثبت للسلطة بما يصل اليها من تقارير دورية أن أحد النواب اثرى ثراء فاحشا ، أو اختلس أو ظلم أو غير ذلك كان عقابه العزل والمصادرة . وقد أدرك تلك الحقيقة الأمير جمال الدين أقوش نائب الكرك ، فحذر زملاءه من قبول الهدايا ، موضحا لهم أن النائب لو قبل الهدايا جمع سنويا ٥٠٫٠٠٠ دينار بينما لو اقتصر على انعامات أستاذه السنوية لجمع ١٠٠٫٠٠٠ دينار « وببلغ أستاذك خبرك فتطول مدتك »(٩٧) .

بعد هذا العرض الموجز لمناقشة طبقة رجال الدولة ، وأحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادرات ننتقل الى دراسة جدول أهل

---

(٩٣) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
(٩٤) القاهرة ، ص ٩٤ .
(٩٥) ابن طولون : اللمعات ، ص ٣١ .
(٩٦) عبد المجيد أبو الفتوح : المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(٩٧) الصفدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٣٣٩ .

الدولة الذين صودروا خلال عصر سلاطين المماليك . وقد بلغ عدد الحالات التى عثر عليها فى المراجع ٢٨٦٨ حالة مصادرة : نتناولها حسب تصنيفها فى الجداول :

١ ــ عدد الحالات المصادرة

سبق القول بأن اجمالى الحالات التى عثر عليها ٢٨٦٨ مصادرة ، منها ٢٧٤٣ مصادرة فردية و ١٢٥ مصادرة جماعية غير محصورة العدد . كأن يقال صودر المباشرون أو المقطعون أو الكتاب أو الأمراء . وبالطبع تعتبر المصادرات الجماعية أكثر عدداً من الفردية ، الا أنه بسبب الافتقار الى التعداد الحقيقى لكل فئة من هؤلاء فان من الصعب تقديرها جزافا . ومن ثم جاءت هذه المصادرات بمثابة حالة واحدة فى الجداول .

ولنترك الأرقام تتحدث عن نفسها فى تباين حالات المصادرات بين السلاطين . ففى مجال الحالات الفردية جاء السلطان الصالح حاجى فى الصدارة . خلال فترة حكمه الثانية بعدد ١٠١٩ حالة مصادرة ، يليه السلطان المعز أيبك التركمانى بعدد ٧٠٢ حالة ، يليه السلطان سيف الدين قلاوون بعدد ٢٦٧ حالة ، ثم السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة بعدد ١٢٦ حالة ، ثم السلطان الأشرف قنصوه الغورى بعدد ٩٥ حالة .

وفى مجال المصادرات الجماعية جاء السلطان الغورى على راس القائمة بنسبة ٣١ حالة ، يليه الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة بنسبة ١٥ حالة ، ثم الناصر فرج بن برقوق فى فترته الثانية بنسبة ١٢ حالة ، وبين هذا وذاك تدرجت الأرقام صعودا وهبوطا بالنسبة لباقى السلاطين . ومن الجدير بالذكر انه فى كثير من المصادرات الفردية تعرضت حواشى المصادرين للمصادرة ،

ويقصد بهؤلاء الحواشى : أهله واتباعه وكل من يلوذ به كما سبق أن ذكر فى الفصل السابق . وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر :

صودر أصحاب أقطاى المقتول (٦٥٢ هـ (٩٨) ، وصودر جماعة من حاشية الوزير شرف الدين الفائزى ٦٥٥ ، وصودرت حاشية الأمير طرنطاى نائب السلطنة ٦٨٩ هـ ، وصودر نواب الشجاعى ٦٩٣ هـ ، وفى نفس العام صودرت حاشية الوزير ابن السلعوس،وبعد ذلك بثلاث سنوات صودرت حاشية الأمير شمس الدين قراسنقر نائب السلطنة ، وفى عام ٦٩٧ هـ صودرت حاشية ناظر الجيش بهاء الدين بن الحلى ، وفى عام ٧١٠ هـ صودر مباشرو سلار الى غير ذلك من الأمثلة ، وفى عهد الجراكسة صودرت حواشى الاستادار محمود ٧٩٨ هـ ، وعقب ذلك بعامين صودرت حواشى والى القاهرة علاء الدين بن الطبلاوى ، كذلك صودر مباشرو عدة أمراء فى عام ٨٠٧ هـ عقب هروب أساتذتهم للشام ، وفى عام ٨١٢ هـ صودر حواشى الاستادار جمال الدين ، كذلك صودرت ألزام وحواشى الأمير زين الدين عبد الباسط ناظر الجيش ٨٤٢ هـ .. الى غير ذلك من الأمثلة الواردة بالجدول .

وكان من الآداب العامة فى عهد المماليك الا يوظف طباخ الأمير المصادر فى مطبخ السلطان ولو كان خبيراً ، واذا خالف الاستادار هذه القاعدة عزل ونفى . مثلما حدث مع الأمير بكتمر الاستادار لأنه استخدم طباخ كريم الدين الكبير فى مطبخ السلطان (٩٩) . وبالتأكيد كان الهدف من وراء ذلك هو خوف السلطان من ان هؤلاء التابعين ينتقمون لسيدهم عن طريق دس السم للسلطان فى طعامه ، وهذا ربما يفسر مصادرة السلطان للأمير وحاشيته وابعاد الباقين

---

(٩٨) عن هذا وغيره انظر الجدول المرفق وما ورد فيه من مصادر ومراجع .

(٩٩) نبيل محمد عبد العزيز : المطبخ السلطانى زمن الأيوبيين والمماليك (مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٨٨) ص ٨٥ .

منهم . كما أن فى مصادرة الحاشية جمعا لمال أساتذتهم ، الذين ربما وزعوا جزءا من مالهم على هؤلاء الأتباع للاتجار به أو تنميته للاستفادة به وقت الحاجة .

ما هو موقف الكتاب من السلاطين فيما يختص بسياسة المصادرات لأهل الدولة ؟

سؤال يطرح نفسه مادام الحديث يدور عن عدد المصادرات فى عهد كل سلطان ، ومن خلال آراء هؤلاء الكتاب يتبين أنها تباينت من سلطان لآخر .

ربما السبب أن بعض الكتاب كان يطعن فى عصر سابقيه لكى يرضى سلطان وقته ، أو ربما لموقف ما — حسن أو سيىء — حدث بين هذا الكاتب وذاك السلطان .

يصف بعض الباحثين (١٠٠) الظاهر بيبرس بأنه من أحسن الرجال . بينما هناك شبه اجماع على أن الظاهر بيبرس كان متعسفاً وجباراً وكثير المصادرات للدواوين ، وكثير الحيل فى جباية المال ، وذلك بسبب كثرة تجاريده (١٠١) . وقد دافع بعضهم(١٠٢) عن سياسة بيبرس هذه معللا أن ما دفعه اليها هو اعداد جيشه وكثرة تجاريده ، كما أن مصادراته تعتبر درسا وطنيا ألقاه على النبلاء الذين كان من الواجب عليهم أن يبذلوا عن سعة ،أيضا اعتبر هذا خيرا من ارهاق الضعفاء والفقراء من أبناء الشعب بضرائب لا قبل لهم بها . واذا ما نظرنا الى الجدول فسنجد أنه فى عهد بيبرس تمت مصادرة أربع حالات لرجال الدولة فقط ،

---

(١٠٠) Glubb : Op. Cit. p. 213.

(١٠١) ابن بهادر : فتوح النصر ، ورقة ١٣٥ ، الدواداری : كنز الدرر ، ج ٨ ص ٢١٤ ، العينى : عقد الجمان ، جـ ٢ ص ١٧٦ ، ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ١ ، ص ٣٤١ ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٤١ .

(١٠٢) سرور : الظاهر بيبرس ، ص ١٧٣ — ١٧٦ .

أما تكاليف هذه الحروب فقد وقعت على عاتق فئات العامة ، وأيضا على الأوقاف . وعلى هذا فان القول بأن الظاهر بيبرس كان كثير المصادرات للدواوين ورجال الدولة فيه اعادة نظر ويخالف الواقع .

أما بالنسبة للسلطان قلاوون فقد اعتبر النويرى (١٠٣) أن وزارة الأمير علم الدين سنجر الشجاعى فى عهده كانت كثيرة العسف والمصادرات ، وحصل المال من وجوهه وغير وجوهه ، واشتد على المباشرين حتى أوقع الرعب فى قلوبهم وكرهه العام والخاص وتمنوا زوال الدولة بسببه . وللنويرى الحق فيما ذهب اليه اذ زادت المصادرات فى عهد السلطان قلاوون ، وجعلته يحتل مركزا متقدما بين غيره ممن زادت المصادرات فى عهودهم . والسبب فى ذلك هو وجود الوزير الشجاعى الذى لم يتوان فى الايقاع بأى فرد ومصادرته . وقد بلغت جملة مصادرات أهل الدولة فى عهد قلاوون ٢٦٨ مصادرة ، منها ٢٦٧ مصادرة فردية ، ومصادرة واحدة جماعية . أما نجله السلطان خليل فعقب توليه أخرج من فى السجون من المصادرين ، وأبطل الرماية على التجار (١٠٤) . ورغم فترة حكمه القصيرة التى لم تتعد ثلاث سنوات ، فانها كانت مليئة بالعقوبات — كالاعدام والسجن والنهب — لكثير من الأمراء . ومثال ذلك طرنطاى (١٠٥) . وتشير الأرقام الى أنه فى عهد خليل وقعت تسع مصادرات فقط لرجال الدولة . أما فى عهد أخيه الناصر محمد الذى تولى ثلاث مرات ، فقد ارتفعت النسبة خاصة فى فترته الثالثة التى حكم فيها ما يزيد عن اثنين وثلاثين عاما . وقد ذكر المقريزى (١٠٦) أن الناصر محمد نكب

(١٠٣) نهاية ، ج ٣١ ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .
(١٠٤) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١١ .
(١٠٥) Poole : A History, p. 285.
(١٠٦) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .

ما يقرب من مائتى أمير . وبعد حصر جميع من نكب فى دولته أو صودر من رجال الدولة وجد أنهم ١٦٤ حالة . منهم ١٤٢ حـــالة فردية و ٢٢ حالة جماعية ، أى أن وجه التقارب كبير جـــداً بين ما ذكره المقريزى وما حصرته الجداول . واذا أخذنا برواية المقريزى يمكن القول بأن الحالات الجماعية الاثنتين والعشرين كانت مفرداتها ثمانى وخمسين حالة مصادرة . وقد وصف الناصر محمد بأنـــه عامل أمراء دولته ممن يظهرون بمظهر القوة بأن أفسح لهم المجال لجمع الأموال ثم انقض عليهم فى الوقت المناسب ـ بأية تهمة ـ وصادر أموالهم ، وان استمر صابرا عليهم عدة سنـــوات (١٠٧). ورغم مصادراته الكثيرة لهؤلاء النبلاء فان بعض الباحثين (١٠٨) وقف فى جانبه وشاد به وبأعماله العظيمة لصالح مصر والمصريين . بينما أخذ عليه بعضهم الآخر (١٠٩) ما فعله فى فترته الثالثة من ابعاد وتنكيل ونفى دعـــائمه التى يرتـــكز عليهـــا . وقـــد شرح المقريزى (١١٠) السياسة التى اتبعها الناصر محمد تجاه أمـــراء دولته موضحا أنه كان يقبض على كبار الأمراء ويصادرهم ، ويعين بدلا منهم أمراء صغارا حتى اذا ما اشتد ساعدهم فعل بهم ما فعله بأسلافهم وهكذا .

والواضح أن ذلك كان سببه خوف السلطان الناصر من نفوذ الأمراء خاصة أنه عزل على يديهم مرتين من قبل ، لذلك اتبع هذه السياسة الحذرة مع كبار رجال دولته ، ولم يتقاعس فى الايقـــاع بهم حتى ان كانوا من أشد المقربين اليه .

وبنظرة سريعة على الجدول سيتضح أن هناك بعض رجـــال الدولة تعرضوا للمصادرة خلال حكم الناصر عدة مرات ، أمثال :

---

(١٠٧) ماير : تاريخ ، ص ٨٨ .

(١٠٨) Poole : The Story. p. 216.

(١٠٩) Irwin : Op. Cit. p. 106.

(١١٠) المصدر السابق .

المباشرين ، اياز ، موسى بن التاج اسحق ، ابن السديد ، سنجر الجاولى ، ابن فضل الله ، قشتمر ، ابن هلال الدولة .

كذلك وصف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون بانه كان « محبا لجمع المال شحيحا به » (١١١) . ويتبين أن المصادرات فى عهده بلغت ٣٦ حالة منها حالتان جماعيتان وذلك خلال فترة حكمه فى المرتين التى زادت على عشر سنوات .

والى جانب ذلك أيضا وجد أن مصادرات أهل الدولة بلغت نسبة ليست بالقليلة فى عهد السلطان المنصور على بن شعبان ابن حسين ، اذ بلغت فى مدة حكمه — التى تزيد على الخمس سنوات بشهور — ٥٤ مصادرة منها سبع مصادرات جماعية . ويلاحظ أنه فى عهد المماليك البحرية لم تقع اية مصادرة فى عهد كل من :

السلطان السعيد بركة خان بن بيبرس ، والسلطان العادل سلامش بن بيبرس . ولعل تفسير ذلك يرجع الى ضعف شوكتهم وصغر سنهم ، وقصر مدة حكمهم وتحكم كبار الأمراء فى شئون دولتهم — أمثال قلاوون — كما أنه فى عهدهم فترت أو انعدمت التجاريد الحربية التى كانت تتطلب تمويلا أو مصروفات كبيرة .

وعلى هذا يمكن القول بأن عدد المصادرات تدرج صعوداً وهبوطا فى عهود سلاطين دولة المماليك البحرية ، وانه جاء على رأس هؤلاء السلاطين — عددا — السلطان المعز أيبك بسبب الهروب الجماعى فى عهده ، يليه السلطان قلاوون ، ثم ابنه السلطان الناصر محمد ، ثم السلطان المنصور على بن شعبان ثم السلطان الناصر حسن ، ويلى هؤلاء بقية السلاطين بنسب متفاوتة .

---

(١١١) القدسى : دول الاسلام ، ص ٥٥ ، ابن دقماق : الجوهر ، ص ٢١٤ .

فى بداية عهد الجراكسة كانت تجارتهم ناجحة شرقا وغربا وتوفرت الموارد اللازمة لتمويل الخزانة (١١٢) . وقد وصفوا فى بدايتهم بالسماحة ، الى أن فشا فيهم الظلم وكثرت فيهم المصادرات فغلبت سيئاتهم على حسناتهم (١١٣) . حينئذ اتهموا بأنهم أهلكوا العباد والبلاد ، أو دمروا النسل والحرث (١١٤) وذلك فى الوقت الذى اهتموا فيه بالقوة والثراء لأقصى حد ممكن . ورغم ما كان يسودهم من اتحاد شكلى فانهم كانوا يتحاسدون بشدة ، وعن طريق الحيل والمكائد والبرطلة كان فى استطاعة كل أمير منهم أن يصبح سلطانا (١١٥) . وقد أدى ذلك (الى جانب عوامل أخرى أهمها : الاضطرابات الداخلية ، وغارات البدو ، وغارات القراصنة فى البحرين الأحمر والمتوسط ، وكشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وظهور العثمانيين على مسرح الأحداث (١١٦) وكثرة الجوائح الأرضية والسماوية) الى سوء أحوال البلاد الاقتصادية . فقد صاحب مطلع القرن التاسع الهجرى قحط وأزمات تموينية وغلاء ، وجاء فى سياقه فساد ومظالم وسوء اقتصاد ، وتراجع أخلاقى (١١٧) . لذلك زادت فى أواخر هذا القرن وبداية القرن العاشر الهجرى المغارم المملوكية وأخذت ألوانا متعددة عما كان عليه الحال فى بداية العصر المملوكى (١١٨) . ولمواجهة سوء الأحوال هذه ، اتخذ السلاطين العديد من التدابير لتعويض الفاقد

---

(١١٢) Holt : Op. C.i., p. 219.

(١١٣) الشيخ عبد الله الشرقاوى تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين (مصر ١٣٠٠هـ) ص ١٩٣ ، الاسحاقى : لطائف ، ص ١٩٣ .

(١١٤) Ayalon : The Circassians, p. 138.

(١١٥) Poole : A History, p. 325.

(١١٦) أحمد شلبى : موسوعة ، ج ٥ ، ص ٢٤١ .

(١١٧) العمرى : مسالك ، ص ٥١ .

(١١٨) Neustadt : The Plague and its Effects upon the Mamleuk Army Journal of the Royal Asiatic, Society, Part. 1, London, 1946), p. 68.

من دخلهم . ومن بين هذه التدابير المصادرات . وقد وصف بعض الباحثين (١١٩) هذا التدبير الذى اتبعه الغورى وغيره لمواجهة افلاس الخزانة بأنه « أسلوب العاجز » .

ومن خلال جدول المصادرات ، وما ذكره بعض الكتاب من تراجم لبعض السلاطين ، يمكن ايضاح الصورة بعض الشيء ، والوقوف على حالة الدولة الاقتصادية .

بالنسبة للسلطان برقوق ، وصفه ابن حجر (١٢٠) بأن لديه العديد من المحاسن ، الا أنه كان طماعا جدا ، ولا يقدم على جمع المال أى شيء . أما ابن الصيرفى (١٢١) فقد وصف أيضا برقوق بأنه محب لجمع المال ، وأنه جمع منه ما لم يجمعه غيره ، وأنه كان كثير المصادرات للوزراء والدواوين وأرباب الوظائف والولاة والكشاف وغيرهم . وعلى نفس المنوال سار ابن اياس (١٢٢) ووصف برقوق بكثرة المصادرات لأرباب الدولة والعامة ، وأنه أحب جمع المال سواء كان من حرام أو حلال ، وقد قيل عن محاسنه ومساوئه :

يرجو أو يخشى حالتيك الورى كأنك الجنة والنار

وقد حكم السلطان برقوق مصر فترتين ، بلغت جملة مصادراته فيهما ٥٨ مصادرة ، منها ست مصادرات جماعية . وهى نسبة تعتبر ليست بالقليلة .

وفى اطار الصراع الذ دار بينه وبين السلطان حاجى بن شعبان، قام حاجى بعدة مصادرات لتوفير السيولة النقدية للنفقة على صراعه مع برقوق ، لذلك بلغت مصادرات السلطان حاجى ١٠٢٠

(١١٩) نسل عبد العزيز : المطبخ ، ص ٥٣ .
(١٢٠) انباء ، جـ ٤ ، ص ٥٣ .
(١٢١) نزهة ، جـ ١ ص ٥٠٠ .
(١٢٢) بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٣٣ .

مصادرة منها ألف مصادرة للمباشرين وعلى هذا يجيء السلطان حاجى على رأس السلاطين الجراكسة ، بل المماليك عامة فى نسبة عدد المصادرات . أما السلطان الناصر فرج بن برقوق فهو فرع فاق أصله اذ بلغت جملة المصادرات خلال فترتى حكمه الأولى والثانية ٧٦ حالة مصادرة ، منها خمس عشرة حالة جماعية . ونلاحظ هنا أن حجم المصادرات وعددها بدأ فى التزايد مما يعكس سوء حالة الدولة المالية . أما السلطان شيخ المحمودى فقد وصف بحب جمع المال لذلك أكثر من مصادرة أرباب الدولة ، وقد توفى وفى الخزانة مليون ونصف مليون دينار ذهب (١٢٣) .ولكن بعد حصر المصادرات فى عهده وجد أنها ثلاثون مصادرة منها سبع مصادرات جماعية ، وهذا يبين أنه لم يبلغ سابقيه أو زاد عنهم ، أى أن الحكم السابق عليه فيه شيء من القسوة .

ومن بعد السلطان شيخ يقل عدد المصادرات ، لقصر مدة حكم السلاطين ، ولهدوء الحروب فى عهدهم . حتى اذا ما تولى السلطان برسباى الدقماقى وطالت مدته ، نجد أن مؤشر المصادرات بدأ فى الازدياد حتى تساوى السلطان برسباى مع السلطان شيخ فى عدد المصادرات وقد كان للمباشرين دور كبير فى المصادرات التى وقعها السلطان برسباى . فعندما أكثر من مصادراتهم (١٢٤) لجأ هؤلاء الى العديد من الحيل لصرف نظر السلطان عما يملكونه . وقد وصف العينى (١٢٥) ذلك بقوله : « وكان فى أول أمره عفيفا عن أخذ الأموال ، ثم علمه المباشرون ، فحسنوا له أخذ المال سواء أكان من حل أم من حرام » ـ بعد ذلك نجد أنه فى عهد السلطان جقمق الظاهرى قد بلغت مصادراته ٤٢ مصادرة منها اثنتان جماعيتان ورغم زيادة هذه النسبة عما كان عليه الحال فى

---

(١٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٢ .

(١٢٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(١٢٥) عقد الجمان ـ حوادث ، ص ٥٠٣ .

عهد برسباى أو شيخ ، فان كتاب تلك الفترة لم يعلقوا على ذلك مثلما فعلوا فى التراجم الأخرى . مثلا فى عهد السلطان اينال العلائى بلغت مصادراته ثمانى مصادرات فردية ، ومع ذلك وصفه صاحب بدائع الزهور (١٢٦) بأية قليل المصادرات لأرباب الدولة اذا ما قورن بغيره من الملوك .

أما بالنسبة للسلطان الظاهر خشقدم الناصرى ، فقد وصف بأنه سريع العزل لأرباب الدولة بعد أخذ الرشاوى منهم ، وكان رفيقا بالناس عند مصادرتهم اذا ما قورن بمن جاء بعده ، وخلف فى بيت المال ٧٠٠ر٠٠٠ دينار ، جمعها من الحلال والحرام والمصادرات والرشاوى (١٢٧) . ومع ذلك فقد وجد فى عهده أربع عشرة مصادرة فردية .

وفى عهد قايتباى الذى قرب حكمه من ثلاثة عقود ارتفع عدد المصادرات حتى وصل ٥٣ مصادرة ، منهما تسع مصادرات جماعية . ويعزو ابن اياس (١٢٨) ذلك الى كثرة التجاريد التى أرسلها الى شاه سوار ، وحسن الطويل ، وابن عثمان وقد بلغ مجموع هذه التجاريد ست عشرة تجريدة صرف عليها السلطان مبلغ ٧ر٠٦٥ر٠٠٠ دينار هذا غير نفقة المماليك بعد العودة . وعلى هذا يمكن التماس العذر للسلطان قايتباى بسبب ما واجه حكمه من تحرش القوى الخارجية بدولته . وان كانت هذه المصادرات بأشكالها قد تذمر منها معاصروه بسبب اجحافها بهم .

وفى عهد جان بلاط — الذى لم يدم سوى عدة اشهر — وقع فيها ثلاث عشرة مصادرة فردية لذلك وصف بالظلم بسبب اضراره بالناس ومصادرتهم وأخذ أموالهم (١٢٩) .

(١٢٦) ابن اياس ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .
(١٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .
(١٢٨) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣١ .
(١٢٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٦٣ .

وفى النهاية يجىء عهد السلطان الأشرف قنصوه الغورى وتحتدم فيه المشكلات الاقتصادية ، وغدت المعول الرئيسى فى دك كيان الدولة الى جانب غيرها من المشكلات الاخرى وعانت الخزانة من افلاس مزمن ، فتوسع السلطان فى أشكال المصادرات ، من طرح بضائع وقطع جوامك الى غير ذلك من الأشكال . وشملت المصادرات جميع طوائف المجتمع من أهل دولة وعامة ، سواء أكانوا رجالا أم ربات حجال ، وسواء أكانوا من أهل الجمعة أم السبت أو الأحد ، ولم يستطع الغورى القبض على دفة الأمور ، واتسع الخرق على الراقع فلا يسد ثلمة الا تنفتح ثلمات مما جعله يهدد بترك الحكم عدة مرات . وفى عهده بلغت جملة المصادرات ١٢٦ مصادرة ، منها ٩٥ حالة فردية ، و ٣١ حالة جماعية ، وهو بذلك يتصدر السلاطين المماليك عامة فى ايقاع أكبر عدد من المصادرات الجماعية لأهل الدولة . وقد عرف الناس عنه ذلك فقويت فى بعضهم شهوة المرافعة والادعاء والكيد خاصة عندما وجدوا من السلطان آذانا صاغية ، وسرعة فى التنفيذ(١٣٠) . ورغم ما واجه الغورى من مشكلات خارجية وداخلية فانه لا يمكن اعفاؤه من المسئولية فيما وصل اليه حال البلاد فى عهده وسلوكه طريق المصادرات فى اثراء خزائنه . فقد ذكر بعض الباحثين (١٣١) عنه أنه كان مسرفا فى ملبسه ، ويشرب فى طاسات من الذهب ، ويتحلى بالخواتم الثمينة ، ويضع فى وسطه حزاما من الذهب ، وحرص على جمع واقتناء التحف الثمينة ، واصطحاب المغانى له فى أسفره ، بالاضافة الى ولعه باقامة العمائر الضخمة التى

---

(١٣٠) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوة ، ص ٧٧ ـ ٨٨ .

(١٣١) الباشا : قنصوه الغورى (بحث منشور ضمن بحوث : القاهرة تاريخها ، فنونها ، آثارها ـ مطابع الأهرام ـ القاهرة ١٩٧٠) ص ١٤٦ .

ما زال بعضها يحمل اسمه حتى اليوم . وهذا كله يوضح أن أفعال الغورى — رغم ما كانت تمر به مصر — تدل على عدم احساسه بما يعانيه شعبه ، شأنه شأن معظم ملوك مصر السابقين عليه ممن أرهقوا شعوبهم بالمغارم والضرائب والمصادرات والنهب من أجل اشباع حاجات شخصية أو اقامة صروح تخلد ذكراهم فهذا وغيره ممن لا يرى أبعد من أرنبة أنفه ، وابتاع الطيب بالخبيث لا يجب أن يرحمهم أو يحنو عليهم التاريخ حتى يكونوا عبرة لمن بعدهم . وثمة اجماع بين نفر من المؤرخين (١٣٢) على أن الغورى اتسم بالظلم والعسف وشدة الطمع ومصادرة الناس فى أموالهم وتركاتهم ، وبعد هزيمته وقتله رثاه أحد الشعراء قائلا :

أعجب للأشرف الغورى الذى منذ تزايد ظلمه فى القاهرة

زال عنه ملكه فى ساعة خسر الدنيا ثم الآخرة

وبعد هذه النظرة السريعة على سلاطين الجراكسة يمكن القول بأن المصادرات زادت فى عهدهم عما كان عليه الحال فى عهد أسلافهم البحريين ، أيضا يلاحظ تدرج عدد المصادرات بين سلاطين الجراكسة ، وقد جاء على رأسهم حاجى فى فترته الثانية ، يليه السلطان قنصوه الغورى ، ثم الناصر فرج بن برقوق ثم السلطان برقوق ، فالأشرف قايتباى . أيضا يتبين أن هناك خمسة سلاطين لم تقع فى عهدهم أية مصادرة ، حيث لم تدم فترات توليهم سوى شهور قليلة ، كما أنم كانوا دون سن البلوغ ولم يعقلوا الأمور ، وكانت فترات حكمهم بمثابة فترات انتقالية ريثما يستقر رأى الأمراء على تولية أحدهم .

---

(١٣٢) ابن أبى السرد البكرى : النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٦٦ تاريخ) ورقة ٢٠ ، أبو العباس احمد القرمانى : اخبار الدول واثار الأول فى التاريخ (عالم الكتب — بيروت - د ت) ص ٢١٩ ، الشرفاوى : تحفة ، ص ٢٠٩ .

٢ـ وظائف المصادرين

بالاطلاع على وظائف المصادرين يتبين أن المصادرات شملت من أعلى الوظائف مقاما ـ وهو السلطان والخليفة ـ الى أقل الوظائف شأنا وهم الكتاب . بداية عثر على احدى عشرة حالة مصادرة للسلاطين . أى أن أكثر من خمس السلاطين صودر ، وهذا يبين مدى ما كان بينهم من منافسات وأحقاد وضعف فى الروابط الأسرية ، اذا لا يعقل أن تكون الأسرة قوية ومتماسكة ويصادر السلطان الأب فى عهد ابنه الذى يليه . ومن الجدير بالذكر أن منصب الخليفة تعرض للمصادرة مرة واحدة فى عهد السلطان قنصوه الغورى . كما تشير نتائج الحصر الى تدرج عدد المصادرات حسب نوع الوظائف ، مثلا :

● أرباب القلم ١٣٤٢ مصادرة : مباشرون (١٠٥٦) ـ مباشرو دمشق (١) ـ نظار دواوين (١٢٠) ـ مستوفون (٢٠) ـ كتاب (٢٧) ـ صاحب ديوان (٢) ـ شاهد (٢) ـ ضامن (٣) ـ وكيل (٣) ـ صيرفى (٧) ـ مهتار (١٠) برددارية (١) ـ متدرك (١) ـ الوزير (٧١) ـ كاتب السر (١٨) .

● أرباب السيف ١٣٨٦ مصادرة : [السلطان (١١) ـ نائب السلطان (٨) الأتابك (١١) ـ رأس نوبة (١١) أمراء (٣٣٥) ـ استادار (٥٣) ـ خازندار (٨) ـ شادين (٢٣) ـ كشاف (٥ ـ ولاة (٤٤) ـ نواب (٧٤) ـ مدبر الدولة (٥) ـ دوادار (١٣) ـ طواشى (١٥) ـ زمام الآدر (١١) ـ سلحدار (٩) ـ حاجب ١٥) ـ زردكاش (١ ـ مماليك (٧٠٣) ـ أجناد وحلقة (٦) ـ نقيب جيش وقلعة (٤) ـ مقدم دولة ومماليك (٢١)] .

● **وظائف دينية ٧٦ مصادرة** : (قضاة ونوابهم (٤٧) — الشيخ الشيوخ (١) — خليفة (١) — مدرس ونائبه (٣) — خطيب ونائب حكم (٣) — امام (١) — وكيل بيت المال (٣)— محتسب (١٤) — ناظر الأوقاف (٢) — ناظر البيمارستان (١))

● **وظائف اهل دولة جماعية** (٥١) **مصادرة** : للأمراء والمباشرين معا .

● **وظائف مجهولة (٨) مصادرات** .

ومن هذا يتبين أن اكثر فئات رجال الدولة التى تعرضت للمصادرات : المباشرون وغالبا جاءت مصادراتهم بصيغة الجمع ، مما يجعلهم من أكثر من عوقبوا بالمصادرة . وتعليل ذلك هو الاشتباه فى ثرواتهم ، بالاضافة الى ظهور الثراء الفاحش على معظمهم بما كانوا يحصلون عليه من أموال واختلاسات . وكل هذا كان دافعاً لمصادرتهم بين الحين والآخر كنوع من التعويض والاسترداد عما يأخذونه ، سواء من الأمراء — مقابل بعض الخدمات لهم ، أو من الزيادات فى المكوس (١٣٣) . يلى المباشرين فى العدد كل من المماليك والأمراء ، وغلب على مصادراتهم نوع العقوبة ، وهذا يعكس مدى ما كان بالدولة من صراعات داخلية وفتن وتحاسد بين الأمراء والجند مما عرضهم للعقاب والمصادرة . ومن الطريف أن شاد الدواوين المنوط به تنفيذ المصادرات لم يكن بمنأى عن المصادرة ، اذ ورد فى الحصر ١٩ مصادرة وقعت على شادى الدواوين أنفسهم أثناء ولايتهم أو بعد عزلهم ، وكان على الشاد تنفيذ الحكم على نفسه كما سبق القول ، وعرض مثال على ذلك .

---

(١٣٣) البيومى اسماعيل : ديوان النظر ، ص ٢٨ .

٣ ـ نـــوع المصـــادرة

سبق القول بأن المصادرة تنقسم الى ثلاثة أنواع : عقوبة ، وتدبير وتعويض .

عقوبة : قصد بها ردع الجانى وقطع السبيل عليه ، ومنعه من العود لفعل جرمه .

● **تدبير احترازى :** قصد منه الحد من انتشار الأفعـال المضرة بالمجتمع ، وأيضا تدبير السيولة المالية التى تحتاج اليهـا الدولة لاستكمال أوجه نشاطاتها .

● **تعويض :** استهدف منه استعادة كل أو جزء الحـق الضائع . وفى عصر سلاطين المماليك ، وفيمـا يختص برجـال الدولة ، وجدت أنواع هذه المصادرة بنسب متفاوتة فى عددهـا الاجمالى ، وفى مجموعها بين سلطان وآخـر . وارتبطت هـذه الأنواع فى معظمها بالأسباب فالسبب السياسى كان يقابله مصادرة من النوع العقابى ، والسبب الاقتصادى كان يقابله مصادرة من النوع التدبيرى والتعويضى ، والسبب الاجتماعى كان يقابلـه مصادرة غلب على بعضها النوع العقابى ، والبعض الآخر نـوع التدبير أو التعويض . أما المصادرة مجهولة السبب فكانت أيضا مجهولة النوع .

ومن خلال أسباب المصادرات ومجموعها ، جاء مجموع أنواعهـا كما يلى :

١٢٧٣ عقوبة ، ١١٩٠ تدبير ، ٢٢٤ تعويض ، ١٨١ مجهول .

ويمكن الخروج من ذلك بعدة نقاط :

● كثرة العقوبات بالمجتمع تعكس حالته الداخلية من تناحر فئاته وتضاربهم مما أوقع بهم فى شراك المصادرة .

● أيضا يشير ذلك الى استعمال السلاطين مبدأ القـوة والعقاب وسيلة للتعامل مع باقى رجال الدولة .

● تدهور الزراعة مظهر من مظاهر تدهور النظام الاقطاعى ، اصاب الخزانة دائما بالافلاس والجأ السلاطين الى المصادرات كتدبير مالى لسد العجز ، ولسرعة عائداتها خاصة أوقات طلب الجند للنفقة أو حدوث مجاعة أو قصور فى ماء النيل أو نشوب حرب .

● لم يخل العصر من بعض الجرائم التى تطلبت أخذ تعويض من الجناة ، عما سببته أفعالهم من أضرار سواء : بالمال العام أو الخاص .

● أيضا كانت هناك مصادرات غير مسببة ، وبالتالى لم يعرف نوعها ، وهى نسبة ليست بالقليلة مما يوحى بأنه أحيانا كان السلاطين يوقعون المصادرات برجال الدولة دون أية أسباب سوى أنهم يرغبون فى ذلك . من أكثر خمسة سلاطين كانت مصادراتهم من النوع العقابى : السلطان المعز أيبك (٧٠١) مصادرة ، والسلطان قلاوون (٢٤٩) مصادرة ، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة (٦٣) مصادرة ، والسلطان قنصوه الغورى (٢٣) مصادرة ، ثم السلطان على بن شعبان (٢٠) مصادرة . أما أقلهم فى توقيع المصادرة العقابية نجد كتبغا وبيبرس الجاشنكير ومحمد بن حاجى وقنصوه الأشرف وطومان باى . ولكل منهم حالة واحدة . والى جانب ذلك وجد بعض السلاطين الذين لم تكن مصادرتهم من النوع العقابى ، أمثال : شجرة الدر وقطز والمستعين بالله العباسى وططر وجان بلاط . وفيما يختص بالمصادرات التدبيرية نجد أنها تدرجت تبعا لحالة الدولة الاقتصادية فبدأت فى عهد المماليك البحّرية قليلة ، ثم أخذت خطا تصاعديا كلما اتجهنا نحو المماليك الجراكسة . وتصدر السلطان حاجى بقية السلاطين فى مصادراته من هذا النوع بمجموع ١٠٠٩ مصادرات ، يليه الأشرف قنصوه الغورى بمجموع

٤٠ مصادرة ثم الأشرف قايتباى المحمودى بمجموع ١٩ مصادرة ، وأخيراً الناصر محمد بن قلاوون فى فترتـــه الثالثة بمجمـــوع ١٥ مصادرة .

والمصادرات من نوع التعويضية تحكم فيها مدى قوة السلطان وقدرته على اخذ الحق من مغتصبيه ، وأيضا الحالة المالية للدولة، فاذا كانت منتعشة تساهل السلاطين مع الآخرين ممن لديهم بواق، وربما سامحوهم ، أما ان كانت الأخرى فكان ينقب عـــن هؤلاء المدينين وتؤخذ منهم الحقوق بأثر رجعى . كذلك توقف هذا النوع على وجود طبقة المرافعين ومدى نجاحهم فى اثبات دعاواهم ضـــد أعدائهم أمام السلطان . وجاء السلطان الغورى على رأس الحكام ممن أوقعوا المصادرات التعويضية بمجموع ٤١ مصادرة وربما يعود ذلك الى قوة رجال الدولة آنذاك وتورطهـــم فى اختـــلاسات أو متأخرات عرضتهم للمصادرة . يلى السلطان الغورى السلطان الناصر محمد فى فترته الثالثة بمجموع ٣٨ حـــالة مصـــادرة ، ثم السلطان على بن شعبان بمجموع ٢٤ مصادرة . كذلك وجـــدت بعض المصادرات مجهولة النوع والسبب ، وقد جاء أكثرها فى عهد السلطان الناصر محمد خلال فترته الثالثة بمجموع ٢٥ حـــالة ، يليه فى ذلك السلطان قنصوه الغورى بمجمـــوع ٢٢ حالـــة ، ثم يتساوى الظاهر برقوق فى فترته الثانية مع المؤيد شيخ ولكل منهما ١٥ حالة .

٤ ـــ أسبـــاب المصـــادرات

لم تخرج أسباب المصادرات عما ذكر فى الفصل السابق ، من أن هناك أسبابا سياسية ، وأخرى اقتصادية واجتماعية ومتنوعة او مجهولة ، سواء كان ذلك بالنسبة لرجال الدولة أو العامة ولكننا هنا نعرض لما أسفرت عنه الدراسة وأثبته الحصر المبين بالجدول المرفق من تطبيق ما سبق ذكره من أسباب على ما حدث بالفعـــل من مصادرات اذ تبين أن الأسباب المذكورة وزعت بالنسب الآتية :

أسباب سياسية : جملتها ١٢٧٨ مصادرة .
أسباب اقتصادية : جملتها ١٢٨٥ مصادرة .
أسباب اجتماعية : جملتها ١٢٤ مصادرة .

وهذه الأرقام تشير الى أن الباعث الحقيقى وراء سياسة المصادرات فى مصر المملوكية كان اقتصاديا على نحو ما ذكر فى بداية هذا الفصل ، يليه الأسباب السياسية التى ترجع الى كون الدولة عسكرية اقطاعية . وقد جاء ترتيب السلاطين الذين وقعوا المصادرات السياسية كما يلى :

المعز أيبك بواقع ٧٠١ مصادرة أوقعها بالمماليك الفارين للشام بعد مقتل أقطاى. يليه فى ذلك السلطان قلاوون بواقع ٢٥٠ مصادرة منها ٢٤٧ مصادرة للأمراء والفرسان المتآمرين على قتله والفاريين الى سنقر المنشق بالشام . يلى قلاوون ابنه السلطان الناصر محمد فى فترته الثالثة بواقع ٦٠ مصادرة . وتفسير ذلك هو خوفه من نفوذ الأمراء لكيلا يعزلوه كما حدث له من قبل ، لذلك اتبع معهم سياسة الاستنزاف طويل المدى . يجىء بعد ذلك السلطان الأشرف قنصوه الغورى بواقع ٢٣ مصادرة ، ويتبعه السلطان الناصر فرج فى فترته الثانية بواقع ٢٠ مصادرة ومما دفع فرج الى ذلك هو كثرة ما واجهه من فتن ومؤامرات من قبل جكم المنشق ٨٠٩ هـ ، ونوروز المنشق ٨١١ هـ ، وشيخ المنشق ٨١٢ هـ وما تبع ذلك من انقسام لرجال الدولة كل مع فريق ، مما عرضهم للعقاب بالمصادرة .

أما المصادرات لسبب اقتصادى ، فقد جاء ترتيب السلاطين الذين أوقعوها كما يلى : الصالح حاجى فى سلطنته الثانية ١٠١٠ مصادرات يليه الأشرف قنصوه الغورى بواقع ٧٠ مصادرة ، يليه الناصر محمد بن قلاوون فى سلطنته الثالثة بواقع ٣٧ مصادرة ، يعقبه فى ذلك كل من المنصور على بن شعبان والأشرف قايتباى ولكل منهما ٢٤ مصادرة ، ثم الناصر فرج بن برقوق بواقع ٢٠

مصادرة ، ثم الظاهر جقمق بمجموع ١٣ مصادرة . أي أن الجراكسة هم أكثر السلاطين الذين قاموا بتوقيع المصادرات الاقتصادية . فالصالح حاجى بلغ هذا النصاب بسبب حاجته للمال فى حربه ضد برقوق ، أما قنصوه الغورى فقد أرجع بعض الباحثين (١٣٤) سبب مصادراته الى :

— النفقة على الجند لاخماد ثوراتهم ، واخماد الثورات القائمة بالمملكة .

— النفقة على بناء الأسطول .

— تعويض الفاقد من التجارة التى تحولت عن مصر بسبب ظلم القباص . كذلك يمكن اضافة :

— تمويل التجاريد المرسلة الى الصفويين فى عام ٩٠٨ هـ ، والثورات الداخلية بمكة ٩٠٩ هـ ، وحاجته الى تعمير الجسور والخلجان فى عامى ٩١٧ / ٩١٨ هـ ، وحاجته لتمويل حملاته ضد العثمانيين فى عام ٩٢٠ هـ . ناهيك عن حاجته للمال لمواجهة ما تعرضت له البلاد من أوبئة وطواعين ، حصرها بعض الباحثين (١٣٥) فى سنوات ٩٠٩ / ٩١٠ هـ — ١٥٠٢ / ١٥٠٣ ، ٩١٢ هـ / ١٥٠٦ م ، ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م ، ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م .

أما الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة فقد أحتاج لأموال المصادرات كعامل مساعد فى الاعداد لحرب التتار ٧١٢ هـ ، وجمع نفقة المماليك ٧٣٧ هـ ، وتدبير نفقة الدولة ٧٣٩ هـ . كذلك لمواجهة الجوائح الأرضية والسماوية التى ألمت بالبلاد فى بعض الأوقات.

---

(١٣٤) عبد الوهاب عزام (مجالس السلطان الغورى (القاهرة ١٩٤١) ، ص ٣٦ .

(١٣٥) قاسم عبده : دراسات (ط ٢ ، دار المعارف ١٩٨٣) ص ١٥٢ — ١٥٣ .

كقصور النيل وغلاء الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة وذلك فى سنوات : ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م ، ٧١٦ هـ / ١٣١٦ م ، ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م ، ٧٣١ هـ / ١٣٣٠ م ، ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م . أما السلطان المنصور على بن شعبان فقد حدث فى عهده ــ ٧٧٨ هـ ــ أزمة اقتصادية كبرى ، كانت امتداداً للمجاعة والوباء الواقع فى العام السابق . ويتضح هذا فى مصادراته لرجال دولته كمقدم الدولة والوزير وناظر الدولة ٧٨٣ هـ بسبب قطعهم للجوامك وعجزهم عن تدبير الدولة ماليا .

وفى عهد الأشرف قاينباى استهل حكمه بتوقيع العديد من المصادرات للاستعانة بأموالها فى اخراج تجريدة الى شاه سوار فى عامى ٨٧٢ هـ / ٨٧٣ هـ . كما شهد عصر قايتباى ثلاثة أوبئة حصدت كثيراً من سكان مصر ، وصاحب بعضها غلاء فى الأسعار ، وصحب بعضها الآخر مجاعات وغلاء نتيجة قصور النيل زمن الفيضان مما نتج عنه عدم رى معظم أراضى الزراعة ، وقد حدث كل ذلك فى أعوام : ٨٧٣ هـ / ١٤٦٧ م ، ٨٨١ هـ / ١٤٧٥ م ، ٨٨٨ هـ / ١٤٨٣ م ، ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م ، ٨٩٧ هـ / ١٤٩١ م ، ٨٩٩ هـ / ١٤٩٣ م (١٣٦) . وقد انعكس ذلك على سياسة المصادرات ، فنجد فى عام ٧٨٤ هـ قام السلطان باقتطاع ١٠٠٠٠٠ درهم شهريا من جوامك المتعممين بسبب الأزمة الاقتصادية . وفعل الشىء نفسه مع المماليك القرانيص وأولاد الناس عام ٨٩٤ هـ وذلك لتدبير نفقة الجند . أما السلطان الناصر فرج بن برقوق فقد واجهته فى مدة حكمه العديد من العقبات التى استلزمت أموالا كثيرة ، والجأته الى مال المصادرات . ومن ذلك :

أزمة اقتصادية ظلت خمس سنوات من عام ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م حتى ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م وصاحبها أمراض وبائية ظلت حتى عام

---

(١٣٦) قاسم عبده : المرجع السابق ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

٨١٣ هـ / ١٤١٠ م (١٣٧) . وهذه السنوات العجاف استنزفت طاقات البلاد ، وجعلت السلطان فرج يصادر بعض رجال دولته الأثرياء وكذا التركات ومنها تركة والده . ورغم هذا الوضع المتدهور لم تنعم البلاد بالأمن الداخلى وقضى السلطان معظم ولايته فى محاربة الخارجين أمثال تنم نائب الشام ٨٠٢ هـ ، ونوروز ، وصرق ، وشيخ وغيرهم من كبار الأمراء ، وكل ذلك أرهق موازنة الدولة آنذاك . وفى عام ٨٠٣ هـ لاحت فى الأفق بوادر الأزمة العسكرية مع التتار بقيادة تيمور لنك ، وأضاف ذلك عبئاً جديدا على الخزانة لتمويل الحملة العسكرية فصودر العديدون من أجل ذلك .

وأخيراً جقمق بدأ حكمه بمحاربة المناوئين له ، والمعترضين على ولايته مثل اينال الجكمى نائب دمشق ومعاونيه ٨٤٢ هـ ، وفى عام ٨٤٧ / ٨٤٨ هـ — ١٤٤٣ / ١٤٤٤ م اجتاحت البلاد أزمة اقتصادية بسبب عدم وفاء النيل ، وموت كثير من الماشية مما عمل على غلاء الأسعار (١٣٨) .

أما المصادرات لسبب اجتماعى فهى قليلة اذا ما قورنت بالأسباب السياسية أو الاقتصادية . ومعظمها يعتبر اجراءات وقائية للمحافظة على المظهر العام واتباع الطريق السليم . وأكبر المصادرات لهذا السبب وقعت فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وعددها ١٩ مصادرة ، يليه كل من الأشرف برسباى والأشرف قنصوه الغورى ولكل منهما ١١ مصادرة ، ثم المنصور سيف الدين قلاوون بواقع ٩ مصادرات . والى جانب ذلك يوجد مصادرات مجهولة السبب كما هو مثبت فى حصر المصادرات .

---

(١٣٧) قاسم عبده : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٨ .
(١٣٨) قاسم عبده : المرجع نفسه .

٥ — منفذ المصادرات

كان لكل مصادرة شخص أو أشخاص عليهم تنفيذها . ومن خلال دراسة حالات المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة تبين أن هناك ٢٥٣٠ حالة مصادرة كان القائم بعملية التنفيذ فى كل منها شخص واحد ، بينما هناك ١٤٧ مصادرة كان المنفذ فيها أكثر من شخص ، والى جانب ذلك وجد ١٩١ مصادرة مجهولة المنفذ حيث لم يرد شىء عن اسمه أو عمله . وأكثر المصادرات ذات التنفيذ الجماعى وجدت فى سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة ، وبلغ مجموعها ٤٠ مصادرة ، يليه فى ذلك السلطان الأشرف قنصوه الغورى بمجموع ١٨ مصادرة ، ثم الظاهر برقوق فى سلطنته الثانية بمجموع ١٢ مصادرة . والحقيقة لم يوجد ما يميز المصادرة المنفذة جماعيا عما سواها من المصادرات المنفذة فرديا. ولكن يبدو أن التنفيذ الجماعى كانت تحكمه عدة أشياء :

— تشعب ثروة المصادر وتوزيعها بين الناس أو فى البلاد . مثل طرنطاى ٦٨٩ هـ ، وابن السلعوس ٦٩٣ هـ ، وتنكز ٧٤٠ هـ ، وجمال الدين يوسف البيرى ٨١٢ هـ ، وعلى بن ابى الجود ٩٠٨هـ .

— كون المصادرين جماعة لا أفرادا مستقلين مثل : ٢١ أميرا وفارسا ٧٠٩ هـ علم الدين بن زنبور وحاشيته ٧٥٣ هـ ، قضاة دمشق ٨١١ هـ ، المقطعين ٩١٧ هـ .

— قوة ومكانة المصادر فى الدولة مثل : الماس ٧٣٣ هـ ، علاء الدين أقبغا عبد الواحد ٧٤٢ هـ ، جمال الدين محمود بن على ٧٩٨ هـ . وغيرهم الكثير .

ومن خلال الحصر تبين أن هناك واحدا وستين شخصا أو جهة قاموا بعملية تنفيذ المصادرات خلال عصر سلاطين المماليك، وتباين هذا العدد فيما بينهم من حيث جملة المصادرات التى نفذوها . فالسلطان نسب اليه تنفيذ ١١٣٧ مصادرة وكما سبق القول لا يعقل

أن يقوم السلطان بنفسه لتنفيذ مصادرة ما ، لذلك يمكن اضافة هذا العدد الى المسئول الأول عن تنفيذ المصادرات وهو شاد الدواوين وعلى هذا يتصدر شاد الدواوين جملة المنفذين بمجموع ١٢٥٤ حالة مصادرة أى أنه قام بتنفيذ قرابة النصف من مصادرات رجال الدولة . يليه فى ذلك مدبر الدولة بمجموع ١٠٣٣ مصادرة ، ثم الوالى بمجموع ٨٦ مصادرة ثم الوزير بمجموع ٦٦ مصادرة ، ثم الاستادار بمجموع ٥٠ مصادرة .

٦ ــ مبلــغ المصــادرات

انحصر مبلغ المصــادرات فى :

* **منقولات** : صامته وناطقة أمكن نقلها من منزل المصادر الى مكان ايداعها أو تخزينها .

* **عقارات** : صعب نقلها اجماليا ، بل صودر العقار بما عليه من منقولات جميعها . والمنقولات أمكن تقسيمها الى : نقد ، وأشياء عينية ، ومقررات مالية . وقبل الخوض فى ذلك يجب الاشارة الى أن هذه المنقولات ربما بولغ فى تقديرها من قبل كتاب ذلك العصر الا أنها تشير الى مدى ما كانت عليه هذه الفئة آنذاك من ثراء . وعرضنا لهذه المبالغ ليس لأنها أموال ، ولكن لكونها ثوابت تصف وقمة ما .

* **النقد : وتوزع ما بين دينار ، ودرهم ، وفلس ، ودينار افرنجى ، ومال** . وبلغت جملة الدنانير المصادرة فى عصر المماليك ٦٢٧٫٨٥٤٫٢١٠ دينار . ويتصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون جملة السلاطين فى هذا الشأن ، اذا بلغت جملة مصادرة الدنانير فى فترته الثالثة ٦٠٢٫٤٩٥٫٠٠٠ دينار أخذت معظمها من فرد واحد وهو النــائب سلار ٧١٠ هـ (ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠ مليون دينــار) يليه فى ذلك كل من السلطان الصالح صالح (٣٫١٠٠٫٠٠٠ دينار) والناصر فرج بن برقوق فى فترته الأولى (٣٫٤٨٥٫٣٣٥ دينارا)

ولكل منهما ما يزيد عن ثلاثة ملايين دينار ، يليهم السلطان قنصوه الغورى وقد جمع ما يقرب من ثلاثة ملايين دينار (٢ر٩٧٥ر٥١٥) يعقبه كل من المنصور أبو بكر (١ر٩٠٠ر٠٠٠) والظاهر برقوق فى فترته الثانية (١ر٨٧١ر٥٠٠) ، والمؤيد شيخ (١ر٤٣٤ر٠٠٠) والناصر فرج فى فترته الثانية (١ر٢٩٩ر٥٠٠) ، ولكل منهم ما يزيد على المليون دينار بنسب متفاوتة • اما باقى السلاطين فتقل نسبة الدنانير فى عهدهم عن ذلك كما هو مبين بالحصر ، ويحتل الناصر حسن — فى فترته الثانية — ذيل قائمة السلاطين بمجموع ١٠ر٠٠٠ دينار •

اما الدراهم : فقد بلغت نسبتها الاجمالية خلال عصر المماليك ٨٢ر٠٢٠ر١٠٠ درهم • تصدر أيضا السلطان الناصر محمد بن قلاوون — فى الولاية الثالثة — قائمة السلاطين بمجموع ٣٢ر٧٧٣ر٢٠٠ درهم ، يليه الصالح حاجى فى فترته الثانية بمجموع ١٢ر١٠٦ر٠٠٠ درهم ، ثم الظاهر برقوق فى فترته الثانية بمجموع ٩ر٣٦٤ر٢٠٠ درهم ، ثم المنصور قلاوون بمجموع ٥ر٦١٦ر٧٠٠ ، ثم الناصر بن برقوق فى فترته الأولى بمجموع ٣ر٩٠٠ر٠٠٠ درهم يليه والده فى فترته الأولى بمجموع ٢ر٩٨٧ر٠٠٠ والكامل شعبان بمجموع ٢ر٦٦٠ر٠٠٠ درهم • ويأتى بعد ذلك عدة سلاطين تزيد نسبة محصلة كل منهم على المليون درهم امثال : المنصور على بن شعبان (١ر٩٠٠ر٠٠٠) ، الناصر فرج فى فترته الثانية (١ر٧٠٠ر٠٠٠) والظاهر جقمق (١ر٣٠٠ر٠٠٠) ، والناصر حسن (١ر٢٦٠ر٠٠٠) ، ثم الناصر محمد فى فترته الأولى بمجموع مليون درهم ، ويلى هؤلاء سلاطين تقل النسبة لدى كل منهم عن المليون بنسب متفاوته ويأتى فى ذيل القائمة السلطان الصالح اسماعيل بمجموع ٥٠ر٠٠٠ درهم •

اما الفلوس : فلم يعثر على حالة صودرت فيها الفلوس الا فى عهد الظاهر برقوق فى سلطنته الثانية ، اذا جمع ٦٨٥ر٠٠٠

فلس من مصادراته . وبالنسبة للدنانير الافرنجية فقد وجدت أيضا مصادرة واحدة شملتها وتقع فى سلطنة الناصر فرج الثانية ، وقد حصل منها ١٢٫٠٠٠ دينار افرنجي . والى جانب ذلك انتشر فى عهد المماليك العديد من المصادرات التى كان مبلغها عبارة عن مال غير محدد نوعه أو قدره . وقد بلغ مجموع هذه الحالات فى عهد سلاطين المماليك ٣٢٧ مصادرة لرجال الدولة . احتل الناصر محمد ابن قلاوون أعلى نسبة فى ذلك بمجموع ٤٢ حالة ، يليه قنصوه الغورى بمجموع ٣٧ حالة ، ثم المنصور على بن شعبان بمجموع ٢٥ حالة ، ثم قايتباى بمجموع ٢٠ حالة .

ومن خلال الأرقام الواردة فى هذا العرض ، وما حواه الحصر يمكن القول بأنه :

● قد حرص سلاطين المماليك فى مصادراتهم أن تكون مبالغها من الدنانير الذهبية عالية القيمة وأيضا اذا قلت نسبة الدنانير فى بعض فترات السلاطين ، كان اعتمادهم يزداد على الدراهم ، بدليل أن هناك ثمانية سلاطين زادت مصادرات ومتحصلات كل منهم على المليون دينار ، بينما هناك اثنا عشر سلطانا زادت مصادرات كل منهم على المليون درهم .

● يلاحظ فى الفترة التى أعقبت السلطان الناصر فرج بن برقوق أنه انعدمت المصادرات بالنسبة للدراهم، باستثناء السلطان جقمق ، وربما نتعرض لأسباب ذلك عند مناقشة اثر المصادرات على العملة فى الفصل الأخير .

● بسبب قلة شأن الفلوس آنذاك لم يقبل السلاطين على مصادرتها باستثناء سلطان واحد وهو الظاهر برقرق فى فترته الثانية .

● كما أن قيام الناصر فرج بن برقوق بمصادرة الدنانير الافرنجية خير دليل يبين انتشارها ورواجها فى مصر آنذاك بعد

تدهور النظام النقدى • وأيضا تعود مصادرة فرج لهـذه الدنانير الى رغبته فى اصلاح النقد المصرى ليكون هـو العملة المتداولـة فقط .

● تصدر الناصر محمد بن قلاوون السلاطين بالنسبة للمبالغ النقدية بسبب طول فترة حكمه ورواج حالة مصر الاقتصادية فى عصره ، وكثرة مصادراته لرجال الدولة الموسرين .

● هناك من السلاطين اثنان فقط لم تحتو مصـادراتهما على مبالغ نقدية ، وهما الأشرف كجك والظاهر ططر .

*** وفيما يختص بالمقررات المالية فقد شملت المصادرات الآتية :**

● **اخباز** : وبلغ عددها ابان حكم المماليك حالة واحدة وقعت فى عصر المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير .

● **جامكيات أو رواتب** : وبلغ مجموع حالاتها اربع حالات ، منها ثلاث حالات فى عهد السلطان قايتباى ، وحالة واحدة فى عهد السلطان قنصوه الغورى .

● **اضحيات** : وبلغ مجموع حالاتها ست مصـادرات ، منها مصادرة فى عهد قايتباى ، وخمس مصادرات فى عهد الغورى . أى أن ذلك ارتبط بتدهور اقتصاد الدولة فى النصف الأخير من عهد الجراكسة ، بعد تخريب بلاد الصعيد من كثرة التجاريـد ضـد عربانها .

● **ثلث الخراج** : وقد حدث ذلك مرتين خاصـة فى عهـد السلطان الغورى .

● **خمس الخراج** : وقد وقع مرة واحدة فى عهد السلطان قايتباى .

● **خراج سنة كاملة :** وقد صودر مرة واحدة فى عهد السلطان الغورى وقد صادر قايتباى والغورى الخراج بأقسامه تحت دعاوى تعمير الجسور والخلجان ، مع ان هناك جسورا سلطانية كانت الدولة مسئولة عن تعميرها ، وهناك جسور بلدية كان تعميرها يقع على عاتق الفلاحين والمقطعين المستفيدين منها . الا انه أزاء الوضع المتدهور اضطر السلاطين لمصادرة هذه الأنصبة بالقوة لاجراء هذه العمليات الاصلاحية .

● **راتب أربعة شهور :** وقد صادره الناصر محمد ٧٣٩ هـ من المباشرين كنوع من التعويض عما أتلفوه أو أهملوه من مال السلطان .

● **١٠٠ درهم / الفرد شهريا :** وقد تم ذلك مرتين فى عهد السلطان قايتباى .

● **٢٠ دينارا / الفرد :** وقع هذا ست مرات فى عهد السلطان الأشرف قنصوه الغورى ، وبعبارة أخرى أدق · وقع ذلك مرة واحدة ولكن جبى من نواح ست مختلفة . وهذه المقررات المالية عموما كانت لها ظروفها التى وقعت فيها : كافلاس الخزانة ، أو رغبة الدولة فى اجراء اصلاح ، أو التجهيز لحرب أو غير ذلك . ووقع معظمها فى أواخر عهد الجراكسة بعد ظهور العثمانيين ، ومحاولات تحويل التجارة الى رأس الرجاء الصالح .

والى جانب النقد والمقررات المالية تأتى بقية المنقولات أو الأشياء العينية وتشتمل على :

١ — **التركات** . سبق القول بأن بعض السلاطين أمر بمصادرة التركات ، بينما بعضهم الآخر — وهو قليل — أمر باعطائها لأصحابها . ومن خلال الجدول المرفق تبين أن عدد التركات التى صودرت بلغ مجموعها ٥١٫/٥ تركة ، هذا ما ذكرته المصادر والمراجع فقط ، ويقينا يزيد العدد عن ذلك بسبب : ما بليت به مصر آنذاك من كثرة الأوبئة التى عملت على زيادة الموتى ، وأعقب ذلك

الاستيلاء على معظم تركاتهم ، وأيضا كثرة ما تعرضت له مصر من ضيق اقتصادى ألجأ سلاطينها الى مصادرة التركات ، خاصة فى عهد الجراكسة .

وقد جاء فى مقدمة السلاطين الذين أكثروا من مصادرة التركات، السلطان قنصوه الغورى بمجموع ١٢ مصادرة ، يليه فى ذلك السلطان الأشرف برسباى بواقع ٦ مصادرات ، ثم الناصر فرج خلال سلطنته الثانية بواقع ٥ مصادرات ، ثم الناصر محمد بن قلاوون فى سلطنته الثالثة بواقع ٤ مصادرات ، ويتساوى كل من : المنصور على بن شعبان ، والظاهر برقوق فى سلطنته الثانية ، والمؤيد شيخ ، والأشرف قايتباى ، ولكل منهم ثلاث مصادرات . أما الظاهر جقمق فوقع فى عهده مصادرتان ، وفى سلطنة الناصر فرج الأولى وجد ١,٥ مصادرة ، وبعد ذلك يتساوى كل من : المنصور قلاوون ، وابنه الأشرف خليل ، وابنه الناصر محمد خلال فترته الأولى ، والمنصور لاجين ، والصالح اسماعيل ، والناصر حسن ، والأشرف شعبان ، والظاهر خشقدم ، والظاهر قنصوه، ولدى كل منهم مصادرة واحدة . والى جانب ذلك يوجد سلاطين لم ترصد فى عهدهم مصادرات للتركات ، وهؤلاء يربو عددهم على ثمانية وعشرين سلطانا . ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه التركات كانت تقدر بمبالغ ضخمة حسب وظيفة المتوفى . مثلا : ذكر الاسحاقى (١٣٩) أنه بعد وفاة السلطان برقوق وجد له :

من الذهب	٢,٠٠٠,٤٠٠,٠٠٠ دينار
أقمشة وغيره تساوى	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار
خيل مسومة وبغال	٦,٠٠٠ بغل وحصان
جمال	٥,٠٠٠ جمل

(١٣٩) لطائف ، ص ١٩٣

وبموجب فتوى العلماء أخذت ٥٪ التركة لبيت المال . أى أن المصادر من التركة فقط ١ر٦٦٧ر٨٣٣ر٣٣٣ دينار و ٥ر٠٠٠ بغل وحصان ، و ٤١٦٧ جمل . وهذه الأرقام بالتأكيد بها مبالغة ما لم يكن بها خطأ مطبعى خاصة فى رقم الدنانير الذهبية . وفيما يلى أمثلة لتركات رجال الدولة التى صادرها سلاطين المماليك :

فى عام ٦٧٩ هـ توفى الأمير سيف الدين أبو بكر فوقعت الحوطة على تركته (١٤٠) . وفى عام ٧٠٩ هـ أمر السلطان الناصر كلا من نائب الكرك جمال الدين أقوش ، وناظر الخاص كريم الدين ببيع تركة بيبرس الجاشنكير واعطاء نصف الثمن لابنته والنصف الآخر للسلطان (١٤١) . وعندما توفى نائب حلب الأمير سودى ٧١٤ هـ مخلفا وراءه تركة كبيرة قدرها ٤٠ر٠٠٠ دينار ، ومليون درهم «حملت الى القاهرة»(١٤٢) .وفى عام٧٣٢ توفى ناظر الجيش القاضى فخر الدين فاحتاط السلطان على أملاكه وأمواله (١٤٣) . وفى نفس العام احتاط على أموال الوزير شمس الدين غبريال بعد وفاته (١٤٤) . أما فى عام ٧٣٩ هـ فعندما توفى الأمير سيف الدين بهادر المعزى كانت له بنتان وخلف ثروة منها : ١٣ر٠٠٠ دينار و ٦٠٠ر٠٠٠ درهم بالاضافة الى ٤٠٠ فرس و ٣٠٠ جمل و ٥٠ر٠٠٠ اردب غلة ، وعقارات وأمتعة كثيرة ، فصادر الناصر محمد كل ذلك (١٤٥) . وفى عهد الصالح اسماعيل ٧٤٥ هـ أرسل الأمير سيف الدين منجك الى الشام للحوطة على تركة سيف الدين جركس الناصرى نائب قلعة الروم بسبب وفاته (١٤٦) . وفى

---

(١٤٠) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٦٨١ .
(١٤١) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ف ١ ، ص ٨٢ .
(١٤٢) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
(١٤٣) ابن كثير : البداية ، جـ ١٤ ، ص ١٥٩ .
(١٤٤) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٦ .
(١٤٥) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٦ .
(١٤٦) ابن حبيب : تذكرة ، جـ ٣ ، ص ٦٧ .

عام ٧٨١ هـ صودرت تركة السلطان الأشرف شعبان ، وعوقب مثقال الجمالى الزمام لكى يقر عليها (١٤٧) . وفى العام التالى صودرت تركة خطيب أخميم ، رغم أن له العديد من الأولاد والأقارب (١٤٨) . وفعل الشيء نفسه عندما توفى مباشر اللحم ٨٠١ هـ وترك موجودا كبيرا ، وأيضا أربع بنات اتهمن بأنهن نصارى .

وهذه حجة جديدة تضاف الى ما سبق ذكره من طرق الاستيلاء على التركات ، وذلك لكى يثبت أنهن لا يرثنه لكونهن على غير ملته) وحمل الوزير كل الموجود الى السلطان (١٤٩) . وفى عهد السلطان فرج توفى الأمير أقباى رأس نوبة الأمراء بمصر ٨١٢ هـ وترك ٤٠,٠٠٠ دينار و ١٢,٠٠٠ أفلورى وحواصل وغلالا ومواشى تزيد فى قيمتها على النقد ، فاستولى السلطان على جميعه (١٥٠) . ومن الطريف فى عهد السلطان فرج أن أول من أشار عليه بمنع الارث من أن يؤول الى الورثة ولو كانوا ولدانا بل يذهب كله الى الديوان هو المحتسب كريم الدين محمد بن هبة الله ، لذلك عندما توفى هذا المحتسب ٨١٣ هـ قام السلطان بمصادرة تركته (١٥١) . ويذكر أبو المحاسن بن تغرى بردى (١٥٢) أن والده توفى ٨١٥ هـ فاستولى السلطان على تركته ومنها ألف فرس والف مملوك « وترك ورثته فقراء » . كذلك قام برسباى بمصادرة ٢٠٠,٠٠٠ دينار من تركة قصروه نائب الشام عقب وفاته

(١٤٧) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١١ ، ص ١٧٠ ، المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ، ص ٣٥٤ .

(١٤٨) ابن حجر : انباء ، ج ٢ ، ص ١١ .

(١٤٩) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ١ ، ص ٤٨٨ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(١٥٠) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ١٢٩ ، ابن الصيرفى : نزهه ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٨١ .

(١٥١) السخاوى : الضوء ، ج ١٠ ، ص ٧ .

(١٥٢) النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٤٣ ، ١٥٠ ، ج ١٤ ، ص ١١٨ .

٨٣٩ هـ (١٥٣) . أما السلطان قنصوه الغورى فمصادراته التركات كثيرة ، منها مصادرته لتركة الأمير أزدمر الدوادار ٩١٣ هـ (١٥٤)، ومصادرته لحواصل مهتاره حسن ٩٢٢ هـ ولم يلتفت لأولاده (١٥٥).

٢ ـــ **الموجود** : وهى كلمة ترددت كثيراً فى عصر المماليك ، واستخدمها الكتاب كناية عن مال وممتلكات المصادر جميعهـا التى ضبطت وقت المصادرة . وسنجدها قد تكررت فى جدول المصادرة حوالى ٣٣٩ مرة وهى عدد المصادرات التى كان مبلغها « الموجود » . وأكبر مصادرة تمت من هذا النوع ما وقعها السلطان قلاوون على ١٤٧ اميرا وفارسا وغيرهم ٦٨٠ هـ . يليه فى ذلك ابنه السلطان الناصر محمد فى سلطنته الثالثة وبلغت مصادراته ١٧ موجـوداً .

٣ ـــ **الحواصل** : فى بعض الأحيان كانت تصادر الحواصل ذاتها بما تحتويه ، ولكن فى كثير من المصادرات جاءت الحواصل وما يليها من أنواع المنقولات ضمن مبالغ المصادرات ، ولم يأت كل نوع مستقلا بذاته . وقد بلغ عدد المصادرات التى حوت الحواصل ـــ سواء منفردة او مشتركة ـــ حوالى ٢٧ مصادرة وقع اكثرها فى عهد المماليك البحرية ـــ ٢١ ـــ بينما لم تقع مصادرة للحواصل فى عهد الجراكسة سوى ست مرات فقط . اى قرابة ما صودر منها فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وحده خلال فترة حكمه الثالثة .

٤ ـــ **المماليك** : كانت أعدادهم كبيرة حسب رتبة وثراء الأمير فى الدولة ، وكان كل أمير يقوم على تربيتهم ، وايثارهم على أولاده ، ويتولى تدريبهم على القتال للاستفادة منهم وقت الحرب

---

(١٥٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١١١ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ٩٦٣ .

(١٥٤ ، ١٥٥) ابن اياس : بدائع ، جـ ٤ ، ص ١٢٠ ، جـ ٥ ، ص ٣٦ .

أو فى منازعاته مع الآخرين . وبسبب هذه العناية حرص السلاطين عند مصادرتهم لبعض الأمراء أن يأخذوا مماليكهم للخدمة ، أو لتوزيعهم كهدايا على المقربين من الأمراء . وغالبا جاءت مصادرة المماليك كنواح تكميلية فى المصادرات ولم يوجد مصادرة مستقلة كان قوامها المماليك فقط .

٥ — **الجوارى** : وشأنها شأن المماليك ، بضاعة تكميلية تقاسمها السلطان مع غيره من الأمراء واستخدموهم فى الخدمة والمتعة كما ذكر فى الفصل السابق .

٦ — **اقمشة** : ما من مصادرة عينية خلت من الأقمشة . وكانت تقدر بالحمل — ٢٥٠ كجم — بسبب كثرتها .

٧ — **المواشى** : شملت المصادرات أنواع المواشى المختلفة ، ولم يفصل منها سوى الخيل . وفى احدى المصادرات التى وقعت فى عهد السلطان المنصور أبو بكر ذكرت المواشى ، وفى مصادرات اخرى فى عهد الناصر فرج فى سلطنته الأولى ذكر مصادرة ٤١٦٥ من المواشى المختلفة . أما الخيل الذى حرص الأمراء على اقتنائه لأهميته آنذاك فى الحروب والمواصلات ، فقد شملت ٧٦ مصادرة الخيل ، وفى بعض المصادرات ذكر ما أخذ فيها من الخيل فبلغ مجموع ذلك ٢٧,١٥٠ حصانا . هذا سوى ما تغاضت عن تفصيله المصادر .

٨ — **الجواهر** بسبب خوف الأمراء وأهل الدولة من مصادرة أموالهم السائلة ، حرصوا على اكتناز هذه الأموال فى هيئة سبائك ذهبية ، واحتفظو بها ، لدى الغير ، أو فى باطن الأرض أو فى دورات المياه والحظائر ابعاداً للشبهة مما جعل السلاطين يحرثون بيوت بعض المصادرين ، ومصادرة حواشيهم ممن يشك فى تخزينهم لأموال أساتذتهم . ولما كان للذهب والفضة والجواهر من أهمية عبر العصور ، فقد حرص السلاطين على مصادرتهم

أولا ثم البحث عن باقى الأمتعة . فنجد فى عصر السلطان الأشرف خليل بن قلاوون قد حصل من مصادراته على ١٧٠ قنطاراً من الفضة ، وفى مصادرات الصالح صالح حصل على ٦٠ أردبا من الفضة ، أما الجواهر فقد حوت المصادرات ثلاث حالات اشتملت على الجواهر : الأولى فى عهد السلطان قلاوون ، والثانية فى عهد ابنه خليل ، والثالثة فى عهد المظفر حاجى . وأشير فى هذه المصادرات الى الجواهر دون تفصيل بينما هناك مصادرات أخرى ذكرت فيها كمية هذه الجواهر . فالناصر محمد بن قلاوون حصل فى مصادراته على ٨٠٠ حمل منها ، والصالح صالح حصل منهما ٢٤٣٠ قنطارا ، والمنصور على بن شعبان حصل منها ٧١ قنطارا، بينما قل العدد فى عهد المظفر حاجى الى ٥٨ قنطارا ، وظل العدد فى النزول حتى بلغ فى سلطنة فرج الثانية عشر ققف . وهذا يعطى مؤشراً تدريجيا عما استنزف من البلاد ، بحيث لم يجد الجراكسة من الجواهر ما يصادرونه .

٩ — **الأسلحة** كان من الطبيعى أن يوجد فى بيوت وتركات أهل الدولة المصادرين (خاصة رجال السيف) كثير من الأسلحة لكون الدولة عسكرية من الطراز الأول ، ومع ذلك لم تذكر المصادر سوى مصادرة واحدة كان ضمنها سلاح ، ووقعت فى عهد السلطان الصالح اسماعيل الوالى جمال الدين ٧٤٦ هـ . أما الزردخاناه فقد حوته مصادرة واحدة وقعت فى سلطنة الناصر حسن الأولى ٧٥١ هـ للوزير سيف الدين منجك وأخذ منه خمسين حملا زردخاناه .

١٠ — **الحبوب** وشملت الشعير والغلال . حيث وصل جملة الشعير المصادر ٨٠٫٠٠٠ أردب منها ٢٠٫٠٠٠ أردب فى سلطنة الظاهر برقوق الثانية ، و ٦٠٫٠٠٠ أردب شعير فى سلطنة الأشرف قنصوه الغورى . أما الغلال فقد ذكرت المراجع ثلاث مصادرات كانت الغلال ضمن ما أخذ فيها ، دون تحديد لحجمها . بينما هناك مصادرات أخرى حددت فيها كمية الغلال المصادرة

وبلغ مجموع ذلك ٣٥٧٫٠٠٠ أردب غلة ، اكثرها اخذ فى سلطنة الأشرف خليل بن قلاوون (٢٩٦٫٠٠٠ أردب) ، يليه الكامل شعبان (٣٠٫٠٠٠ اردب) ، ثم الناصر فرج خلال سلطنته الأولى (١٩٫٠٠٠ أردب) ، ثم الناصر حسن (١٢٫٠٠٠ اردب) .

والى جانب ذلك صودرت الخمور احيانا ، والودائع احيانا اخرى اذا عثر عليها ، وأيضا حوت المصادرات الرخام من المنازل وكذلك الأمتعة والفرو والملابس العسكرية وغيرها .

※ **أما العقارات فقد شملت الممتلكات من :** افدنة واصطبلات وشون ودور وغيره .

● **الممتلكات :** أحاينا ذكرتها المصادر بالتفصيل ، واحيانا أخرى ذكرت مجردة ، وقد بلغ مجموع ذلك فى عهد المماليك ٧٠٩ مصادرات منها ٧٠١ مصادرة فى عهد المعز ايبك وحده .

● **الأفدنة :** ذكرت فى مصادرة واحدة وقعت فى سلطنة الكامل شعبان لابن زعازع والى البهنسا ٧٤٧ هـ ، حيث صودر له ١٨٠٠ فدان .

● **اصطبلات :** لما عنى المماليك باقتناء الخيول استلزم ذلك منهم انشاء الاصطبلات والحظائر لاقامة هذه الخيول . وقد تبين أن هناك مصادرة واحدة شملت الاصطبلات . وقد وقعت فى عهد السلطان المنصور على بن شعبان لعدة أمراء ٧٧٩ هـ كعقوبة لهم بسبب الفتنة . وبالطبع كانت مصادرة الاصطبلات تشمل ما بها من خيل ، ومعدات تختص بها .

● **الشون :** على عادة النظام الاقطاعى حوت ممتلكات المقطع اصطبلات لخيله ، وشون لتخزين محاصيله وغير ذلك من المنشآت الاقطاعية ، لذلك اذا ما عوقب المقطع بالمصادرة كانت أحيانا تصادر شونه بما فيها من حبوب أو غلال . ولم تورد المصادر

سوى ثلاث حالات فقط صودرت فيها الشون ، وقد وقعت جميعها فى عهد السلطان الظاهر جقمق .

● **الدور** : اذا ما اشتد غضب السلطان على الشخص المصادر كان يجرده من كل شيء ، ثم يصادر داره ، حينئذ لم يكن أمام هذا المصادر سوى الهرب أو النفى أو غير ذلك من العقوبات التى تؤدى به . وقد بلغت المصادرات من هذا النوع ٢٣ مصادرة . منها عشر مصادرات فى عهد المظفر حاجى كما هو مبين بالجدول والحصر .

ورغم كل ما سبق ذكره عن مبالغ المصادرات فقد وجد هناك ابان عصر المماليك ثلاث وثلاثون مصادرة مجهولة القيمة .

بعد هذا الحصر لمبالغ المصادرات ثمة تساؤل يفرض نفسه على الساحة : هل هذه المبالغ المصادره عملت على رواج النشاط الداخلى وانعاش الاقتصاد المحلى ؟ وهل كان لهذه المبالغ المصادرة أثر عكسى فى الأثراء الثقافى أو انتشار التصوف ؟

فالواقع يشير الى أن اعادة المبالغ المالية الكبيرة الى التداول ظاهرة تفوق المصادرات فى الأهمية . ولكن فى عهد المماليك لم توجد شواهد تؤكد أن هذه المبالغ المصادرة عرضت للتداول فى الأسواق أو سببت انتعاشا اقتصاديا الا بعض ما تحصلت عليه العامة من شراء لبعض الأمتعة المصادرة بسعر زهيد . أما الأموال فذهب معظمها الى السلاطين وخزائنهم ، وقليل منها دخل بيت المال للاستعانة به فى مواجهة بعض المجاعات أو الحروب أو الفتن الداخلية . أما بالنسبة لكون المصادرات فرضت نوعا من العزلة على الناس وجعلتهم يعكفون على دراسة العلوم والابتعاد عن الحياة العامة وانتشار التصوف بينهم ، فيبدو أن فى ذلك بعض الصحة ، اذ أن بعض أولاد الناس آثروا الابتعاد عن الحياة العسكرية أو السياسية بمتقلباتها مما سمح لبعضهم باظهار نشاط

فى التأليف مثل : ابن تغرى بردى ، وابن اياس وغيرهم . كما أن هناك مصادرة واحدة وقعت فى عهد المنصور على بن شعبان ٧٨٢ هـ للوزير تاج الدين عبد الوهاب الملكى النشو بسبب زهده وتركه للعمل والجلوس بالمسجد .

٧ — مودع مصادرات أهل الدولة

لم تذكر المصادر والمراجع كثيراً من أماكن ايداع المصادرات ، وقد بلغ مجموع المصادرات مجهولة المودع ٢٠٢٨ من مجموع ٢٨٦٨ مصادرة . أى أن نسبة المعروف مودعه هو ٨٤٠ مصادرة فقط . وقد توزعت هذه النسبة ما بين :

(أ) الخزانة العامة ٧٠٥ مصادرات .

(ب) السلطان ٧٢ مصادرة : الخزانة الشريفة (٣١) — المقام الشريف (٣) — الأبواب الشريفة (٣) — الحواصل السلطانية (٢) — القصر (١) — ديوان الخاص (٤) — القلعة (٤½) — خزانة الخاص (٢٣⅚) .

(جـ) وزعت على الأفراد كهدية ٣٧⅚ مصادرة (الدوادار (١) — الأتابك (½) — نائب دمياط (٣) نائب طرابلس (١) نائب الشام (٧) — للأمراء (٣) — للجند والمماليك (١٢) — لخلف المصادر (٧) — للوزير (٢) (للخدم (½) .

(د) بيت المال ١٦½ مصادرة

(هـ) ردت لأصحابها ٦ مصادرات

(و) بيعت ١½ مصادرة

المجموع ٨٤٠ مصادرة

وعلى هذا يمكن القول بأن الخزانة استأثرت بالنصيب الأوفر

من حصيلة المصادرات معلومة المودع ، يليها السلطان وخزائنه ، ثم ما حصل عليه الأفراد كهدايا ثم يجيء فى النهاية ما أدخل لبيت المال . ويبقى بعد ذلك الكثير من المصادرات مجهولة الايداع .

٨ ـ مصير ونهاية المصادرين من أهل الدولة

ضنت المصادر والمراجع بالمعلومات التى تبين مصير ونهاية ما يقرب من نصف رجال الدولة المصادرين . اذ بلغت نسبة مجهولى المصير منهم ١٣٠٢ فرد من مجموع ٢٨٦٨ مصادر أى أن المعلوم منهم ١٥٥٦ مصادرا وهذا المجموع تباينت نهاياته ما بين العديد من العقوبات وهى :

(أ) **الوفاة الطبيعية :** بلغت نسبة المتوفين طبيعيا من المصادرين حدا لا بأس به وهو ٤٥ حالة ، اختلف عددها من سلطان لآخر طوال عصر المماليك .

(ب) **الهروب :** فقد تصدر عدد الهاربين قائمة المصادرين اذ بلغ ٩٧٠ هاربا ، ومعظم هذا العدد هرب فى عهد السلطان المعز أيبك هروبا جماعيا (٧٠١ مملوك) ثم حدث بعد ذلك هروب أقل منه عددا (٢٤٠ أميرا) فى عهد السلطان قلاوون . وقل العدد بعد ذلك ولم يتعد ٢٩ حالة هرب طوال عصر المماليك .

(جـ) **السجن :** وهو احدى العقوبات التى جرت على المصادرين وبلغ عدد من سجن منهم طوال عصر المماليك ١٤٩ مصادراً . جاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون على رأس قائمة السلاطين الذين سجنوا المصادرين بمجموع ٣٩ حالة خلال سلطنته الثالثة ، يليه فى ذلك السلطان قنصوه الغورى بمجموع ١٢ حالة ، ثم المنصور على بن شعبان بمجموع عشر حالات ، ثم الظاهر بيبرس ثمان حالات . ويتضح من كثرة العقوبات التى تعرض لها المصادرون

أن السجن لم يكن هو العقوبة الوحيدة المعمول بهـا فى معظم الحالات بل كانت هناك عقوبات تعزيرية أخرى عمل بها .

(د) **الاعتقال** : وهو قريب من الحبس ، والمعتقل هـو الشخص الموقوف قبل المحاكمة (١٥٦) ، أى أنه اجراء أولى يتخذ مع المتهم لحين محاكمته ، فاما ان يسجن واما أن يفـرج عنه . وعموما لم يعثر على سوى ست حالات للمصادرين جرى عليهم الاعتقال فقط . منهم خمس فى عهد المماليك البحرية ، وحالة واحدة فى عهد الجراكسة .

(هـ) **الترسيم** : وهو قريب الشبه بالاعتقـال ، أو الحبس الاحتياطى كما تبين من خلال اجراءات تنفيذ المصادرة فى الفصـل السابق . ولم يكن لهذا الترسيم مدة معينة بل يمكن أن يكون لمدة ليلة واحدة ، واحيانا يطول لعدة سنوات . وممن عوقبوا بالترسيم فقط ٤١ مصادرا ظلوا حتى السداد ثم افرج عنهم . وقد جـاءت هذه التراسيم جميعها فى عهد الجراكسة باستثناء ترسيم واحـد فى عهد المماليك البحرية . ويمكن أرجاع ذلك الى حالة المصادرين أنفسهم . فحينما كانت حالتهم ميسرة فى عهد المماليك البحريـة سددوا ما قرر عليهم ، ولم تطل مدة ترسيم أحدهم الى الحد الذى يذكر ، أما فى عهد الجراكسة فقد جرى على معظم المصـادرين ما جرى على الدولة من عسر مالى ، فطالت مدة ترسيمهم خاصة فى عهد السلطان قنصوه الغورى الذى وجد فى عهده ١٨ حـالة ترسيم .

(و) **افراج** : وجد ابان حكم المماليك ١٤٢ حالة افراج عـن المصادرين فوراً عقب سداد ما صودروا به : وهذا الافراج لم تتبعه أية عقوبة . وقد توزعت هذه الافراجات ما بين المماليك البحريـة

---

(١٥٦) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

والجراكسة بنسب متساوية تقريبا . وجاءت أعلى نسبة افراجات فى عهد السلطان الغورى وعددها ٢٩ افراجا ، يليه فى ذلك كل من السلطان قلاوون وابنه الناصر محمد خلال فترته الثالثة ، وقايتباى المحمودى ولدى كل منهم ١٤ حالة افراج .

(ز) **العزل** : فى بعض الأحيان كان المصادر يسدد ما عليه وهو باق فى عمله أو ينقل لعمل آخر وأحيانا أخرى كان يعزل . وقد بلغ مجموع حالات العزل هذه خمسين حالة وقع أكثرها فى عهد الجراكسة ــ ٣٤ حالة ــ وتصدر السلاطين فى ذلك المؤيد شيخ بثمان حالات ، يليه كل من الأشرف برسباى والظاهر جقمق ولكل منهما سبع حالات .

(ح) **النفى** : ويعنى التغريب والطرد والابعاد ، وقد اتفق الفقهاء على مشروعيته لأن فيه أصلاحا للجانى عن طريق نقله الى مكان بعيد ، ليبدأ به حياة جديدة تحت نظر ومراقبة الدولة (١٥٧). وقد تبين أن هناك ٣٧ مصادراً عوقبوا بالنفى فى أماكن معينة سبق ذكرها .وأكثر حالات النفى هذه وقعت فى عهد كل من : السلطان المنصور على بن شعبان ، والظاهر جقمق وبلغ مجموع حالات كل منهم ست حالات . يليهما الأشرف شعبان بنسبة خمس حالات . وهناك حالة واحدة أعفى صاحبها من النفى بعد دفع مبلغ مال . ووقعت فى عهد السلطان قنصوه الغورى .

(ط) **الانتحار** : يبدو أن البعض من رجال الدولة ضاق ذرعا من مطالبة السلاطين له بمال فأقدم على الانتحار ليتخلص مما هو فيه . وقد حوت الجداول ثلاث حالات من هذا النوع . احداها فى عهد الناصر محمد ، والباقيتان فى عهد السلطان قنصوه الغورى، وكان السبب فيها عجز أصحابها عن تدبير المال المطلوب منهم .

---

(١٥٧) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ٣٠ ــ ٣١ .

(ى) **الموت قهراً :** وهى نهاية مأسوية أصابت بعض المصادرين ، ربما من هول مبلغ المصادرة ، أو من الأساليب المتبعة فى تنفيذها . وعموما لم يصادفنا سوى حالة واحدة من هذا النوع مات صاحبها قهراً فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

(ى) **الضرب والجلد :** وهو نوع من العقاب التكميلى الذى وقع على المصادرين لاجبارهم على سرعة السداد . وأحيانا كان الضرب والجلد عقوبة أساسية أخذ بها سلاطين المماليك . وقد أجاز عامة الفقهاء التعزير بالجلد باعتباره عقوبة جسدية مرنة ينالها المجرم حسب نوع جريمته وشخصه (١٥٨) . وبلغ عدد المصادرين الذين عوقبوا بالضرب والجلد فقط ٢٤ شخصا منهم سبعة أشخاص فى عهد المماليك البحرية ، واربعة عشر شخصا فى عهد الجراكسة .

(ل) **التسمير :** وقد شرح كيفيته فى المقدمة ، ولم يعثر فى حالات المصادرة سوى على شخص واحد سمر أو دقت المسامير فى أعضائه ، وذلك فى عهد السلطان الكامل شعبان .

(م) **بطال :** وهو المعزول عن الاقطاع (١٥٩) . كان مصير بعض رجال الدولة المصادرين أخذ اقطاعاتهم التى يتعيشون على استقلالها ، وحرمانهم من تلك العوائد التى تدرها . وقد عوقب بذلك خمسة مصادرين جميعهم فى عهد المماليك الجراكسة .

(ن) **الجنون :** هذا المصير المؤلم شأنه شأن الانتحار والموت قهرا . وربما كانت هناك أسباب أودت بصاحبها الى هذا المصير .

---

(١٥٨) أبو عدة : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(١٥٩) طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الألف كتاب — كتاب رقم ٢٧٩ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٠) ص ٢٤٥ .

ولم يوجد سوى حالة واحدة من هذا النوع وقعت فى عهد السلطان الأشرف قايتباى المحمودى

(س) **القتل** : أجازته المذاهب تعزيرا على بعض الأفعال اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك منعا لانتشار الفساد ، وحينئذ يسمى (القتل سياسة) وقد أجازه العلماء للجاسوس والداعى الى البدع والفساد ، واللوطى ، والمتعدى على أموال الناس وأنفسهم وغير ذلك من الجرائم التى تعرض كيان المجتمع للاهتزاز وأمنه للخوف (١٦٠) . وبنظرة سريعة على نهايات المصادرين الذين قتلوا فى عهد المماليك سنجد أن السلطة كان لديها بعض الحق فيما فعلته بهم بسبب قيامهم بأفعال زعزعت أمن المجتمع من ناحية ، وساعدت على انتشار البدع والفساد من ناحية أخرى . مثال ذلك :

قتل الوزير ابن السلعوس ٦٩٣ هـ بسبب ايقاعه بين السلطان والأمراء ، وسوء معاملته للأمراء . وقتل سيف الدين قوصون ٧٤٢ هـ بسبب رفضه مبايعة السلطان الناصر أحمد ، أيضا قتل خليل بن عرام ٧٨٢ هـ بسبب قتله للأمير بركة بسجن الاسكندرية دون اذن من السلطان متخطيا فى ذلك سلطة الحاكم فى القصاص. ولم تكن هذه قاعدة ثابتة ، بل وجد أيضا بعض التجاوزات فى توقيع عقوبة القتل بالمصادرين ، حيث قتل بعضهم لأسباب لا تمثل خطورة على الدولة أو الأفراد ، مثل : قتل سيف الدين قرا ٧٣٤ هـ بسبب كونه أخا الماس الحاجب الذى قتل ٧٣٣ هـ ، وقتل على بن قمتى ٨٨٩ هـ بسبب بعض البواقى عليه .

ومن خلال الحصر تبين أن هناك ٩٠ مصادرا قتلوا . منهم أربعة وأربعون مصادرا ذكرت المراجع قتلهم ، دون الاشارة الى

---

(١٦٠) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ٢٩

وسيلة القتل أو طريقته . بينما هناك ستة وأربعون مصادرا قتلوا بوسائل وطرق متنوعة ، مثل :

● **القتل خنقا** : وعدد من قتل هكذا ستة عشر مصادراً منهم تسعة فى عهد البحرية وسبعة فى عهد الجراكسة .

● **القتل تعذيبا** : وبلغ عدد من قتل من شدة العذاب سبعة عشر مصادراً ، تصدر السلطان الغورى السلاطين فى ذلك بمجموع أربع حالات ، ويساويه أيضا الناصر محمد خلال سلطنته الثالثة.

● **القتل جوعا** : وهناك حالة واحدة قتل صاحبها جوعا ، وقد حدثت فى عام ٧١٠ هـ للأمير سلار .

● **القتل سما** : وعن طريق السم قتل شخصان ، الأول فى عهد الناصر محمد ، والثانى فى عهد السلطان الغورى .

● **القتل توسيطا** : وهو شطر المذنب الى نصفين من وسطه . وعوقب بذلك ثلاثة مصادرين منهم اثنان فى عهد الناصر حسن ، والثالث فى عهد المؤيد شيخ .

● **القتل كيا** : والكى طريقة تعذيب قصد منها احداث اصابات جسدية بالمذنب من جراء جلوسه على دست محمى بالنار أو لسعه بقطع من الحديد الساخن ، ويظل الحال هكذا حتى يموت المعاقب . وقد قتل عن طريق ذلك شخص واحد فى عهد الأشرف شعبان .

● **القتل غرقا** : وهو غمس المجرم فى الماء حتى يلفظ أنفاسه وعوقب بذلك شخص واحد فى عهد السلطان الأشرف شعبان .

● **القتل ذبحا** : والذبح شكل من اشكال القتل ، قصد منه انهاء حياة الفرد . وكان ذلك يتم عن طريق نمجاة أو سيف أو

مدية . ولم توجد حالات ذبح للمصادرين فى عهد دولة المماليك البحرية ، بينما وقعت أربع حالات من ذلك فى عهد الجراكسة . ثلاث منها فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق خلال سلطنته الثانية حنقاً من مماليك أبيه ، وحالة رابعة فى عهد السلطان قايتباى المحمودى .

● **القتل صلبا** : وهو آخر أشكال القتل البشعة ، التى قصد منها الردع والتأديب ، وكان المعاقب بذلك يظل حتى تفوح رائحته . وقد قتل صلبا مصادر واحد فى عهد السلطان الأشرف قايتباى المحمودى .

بعد هذا العرض المبسط لرجال الدولة من خلال ما تضمنه جدول حصر المصادرات الخاص بهم بدءاً بعددهم ، وانتهاء بمصيرهم تبقى عدة نقاط فى حاجة الى ايضاح ، مثل : هل تلقى رجال الدولة هذه المصادرات وتلك العقوبات صاغرين ، ولم يبحثوا عن طرق جديدة للتعويض ؟ وما هو موقف العامة من مصادرة رجال الدولة ؟ فرح أم غضب ؟ هذا وغيره من الأسئلة هو موضوع الفصل الثالث والذى يتناول المصادرات وباقى طوائف الشعب . وهذا هو الجدول المشتمل على حالات المصادرات التى تمت لرجال الدولة ويعقبه حصر رقمى يشتمل على جميع البيانات الواردة بالجدول واعتماداً على كليهما جاءت جميع الأرقام والاستشهادات الواردة فى الفصل .

الفصـــل الثالث

المصادرات وباقى طوائف الشعب

العامة أو الرعية : ثمة اختلاف على تحديد مفهوم هذا الاصطلاح بين المؤرخين القدماء والمحدثين ، والواضح أنه قصد به فى عصر سلاطين المماليك جميع فئات السكان فيما عدا طبقة رجال الدولة بشقيها العسكرى والمدنى . أى أنهم كانوا بمثابة القاعدة العريضة أو الضلع الثالث من مثلث سكان مصر الذى كلف بخدمة الضلعين الآخرين . وشملت العامة جمهور الناس : سواء كانوا من العاملين ذوى الدخل المحدود ، أو من العاطلين والحرافيش ، والذين افتقروا جميعا الى السلطة التى انفرد بها المماليك الذين عاشوا فى عزلة عنهم ، مما أوجد فجوة كبيرة بينهم وبين المحكومين (١) . وقد اشير الى الشرائح العليا من العامة والتى أوتيت نصيبا من الثراء — كالتجار — باسم (بياض العامة) ، اما الغالبية الباقية فقد أطلق عليهم اسم (سواد العامة) وشملوا الزعر والحرافيش وغيرهم من الفئات المتدنية التى لا عمل لها والمنخرطين فى « مناسر الحرامية » وقد أطلق عليهم أسماء تشير الى الغلظة وسوء الخلق مما يعكس نظرة كتاب المماليك آنذاك لهذه الفئة (٢) . وعلى

---

(١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٠ — ٣٢٣ ، سرور : الظاهر بيبرس ، ص ١٦٤ ، حياة ناصر : أحوال العامة ، ص ١٥ — ١٦ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٨٤ ، ح (١) ، طرخان : مصر فى عهد دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ ، علاء طه : عامة القاهرة ، ص ٢١ .

العكس من بذخ وثراء الطبقة العسكرية الحاكمة كانت أحـــوال الرعية فى تقهقر مستمـــر ، وانـــدثر كثير من مهنهم ، وكثيرا ما استصفيت أموالها المرة تلو الأخرى اثر مصـــادرتهم ، وتحـــول بعضهم الى متسولين وشطار ، لم يكن هدفهم فى الحياة سوى الحصول على لقمة العيش ، ومن ثم اشتركوا فى الفتن ونهب بيوت الأمراء المهزومين بتحريض من المنتصرين (٣) . أى أن العامة كانت بحق كبش فداء ، والكرة التى تتلقى الركلات كلما أراد هذا الطرف أو ذاك تسجيل هدف فى مرمى الفريق الآخر .

وقد وصف البعض (٤) حياة العامة بالضيق ، حيث كـــان بالقاهرة وحدها مائة الف منهم بلا مأوى ، وهذا الوضع السيىء هو ما دفع بعضهم الى القيام بالسلب والنهب ، ونالوا أحيانا بعض العطف من السلاطين خاصة أوقات المجاعات . وفى بعض الأحيان وتحت دعاوى ارضاء العامة قام بعض السلاطين بمصادرة بعض رجال الدولة ممن يسيئون معاملة الرعية . أى أن هؤلاء السلاطين حصلوا من وراء ذلك على فائدتين : الأولى ارضـــاء العامـــة ، والثانية جمع مال من هؤلاء النفر المصادرين مثال ذلك :

مصادرة القاضى النجم بن الصدر بن سنى الدولة ٦٥٩ هـ(٥)، الوزير تقى الدين توبة التكريتى ٦٨٤ هـ (٦) ، الكاشف محمد بن اقبغا أص ٧٩٥ هـ (٧) والوالى خاير بك القصروى (٨) . وغيرهم الكثير ممن ضجت منهم العامة ولعل هذا الظلم الواقع على الأهلين

---

(٣) ضوامط : المرجع السابق ، ص ٩٣ — ٩٤ .

(٤) عاشور : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

(٥) العينى : عقد الجمان ، جـ ١ ، ص ٣١١ — ٣١٢ .

(٦) الكتبى : فوات ، جـ ١ ، ص ٢٦١ ، ابن حبيب : تذكرة ، جـ ١ ، ص ٢١٧ ، ابن كثير : البداية ، جـ ١٣ ، ص ٣٠٥ .

(٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٧٨٤ .

(٨) ابن تغرى بردى : المصادر السابق ، جـ ١٦ ، ص ٩٩ .

كان أحد الأسباب التى جعلت ابن الحاج (٩) يعيب على أهل زمانه نعت هؤلاء الموظفين باسم فلان الدين .

وقد تباينت وجهات نظر الكتاب والمؤرخين (١٠) فى حصرهم لفئات العامة فشملت :

التجار ، الزراع والفلاحين ، ارباب الحرف والصناعات ، الرقيق والعبيد ، ذوى الحاجة كالحرافيش ، أهل الذمة ، جاليات أجنبية ، الأجراء ، العامة . والملاحظ أن كثيراً منهم قصد بالفئة الأخيرة هؤلاء الحرافيش والعياق وغيرهم من الفئات المتدنية ممن عاشوا على السلب والنهب .

وفيما يلى نبذة عن هـذه الفئات وتلك الأقسـام للتعريف بها كمدخل لدراسة سياسة المصادرات تجاههم :

(أ) التجار : وكانوا داخليا ينقسمون الى قسمين :

١ ــ كبار التجار من الأثرياء الذين يتعاملون فى السلع الثمينة كالمجوهرات والرقيق ، وارتبط معظمهم برجال الدولة .

---

(٩) المرجع :

(١٠) المقريزى : اغاثة ، ص ٧٢ ــ ٧٣ ، العمرى ، ص ٤٩ ــ ٥٠ ، عاشور : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ ــ ٣٢٦ ، الحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ ــ ٩٥ ، المجتمع المصرى ، ص ١٠ ــ ١١ ، مصر ، ص ١٥٧ ــ ١٦١ ، وآخرين : دراسات ، ص ٢٧٠ ــ ٢٧٥ ، سلام : الأدب ، ج ١ ، ص ٤٧ ــ ٦٤ ، على ابراهيم حسن : مصر فى العصور ، ص ٤٩٥ ــ ٥٠٠ ، الطراونة : صفد ، ص ١٤٦ ، طرخان : المرجع السابق ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٥٢ ــ ٢٧٠ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوة ص ٨ ، ماجد : تاريخ الحضارة ، ص ٨٤ ، النباهين : نظام التربية ص ١٣٤ ،

Goitein : A Mediterranean, pp. 75-130.

٢ ـ صغار التجار من الباعة والسوقة ، وكان اتصالهم بالشعب (١١) .

وقد عمل السلاطين على تقريب التجار منهم بسبب ما تمتعوا به من ثروة ساعدت الدولة فى أوقات الشدة ، وبسبب هذا الثراء كثيراً ما اقترض منهم السلاطين ، وأثقلوهم بالضرائب ، وصادروهم مما أقلقهم دائما على أموالهم وتجارتهم ، وتمنى بعضهم الغرق ليستريح مما هو فيه من الغرامات والخسارات (١٢) . وقد أسهمت مصادرات التجار بمبالغ ضخمة فاقت المبالغ المجموعة من باقى أقسام العامة (١٣) . ناهيك عما خسره التجار نتيجة احتكار المتجر السلطانى للتوابل ، وأيضا ما تعرض له بعض التجار من عقوبات جسدية اذا ما أشيع عنهم الثراء (١٤) . ولم يقتصر ذلك على تجار مصر فقط ، بل شمل تجار الثغور الأجانب خاصة تجار البندقية مما جعلهم يهددون السلطان ـ خاصة برسباء ـ بسحب متاجرهم من الاسكندرية (١٥) . وما يقال عن تجار مصر يقال أيضا على تجار الثغور الشامية ، اذ خلفوا أيضا وراءهم ثروات كبيرة . وقد عدد نيقولا زيادة (١٦) الكثير منهم ، ونخص بالذكر أحد التجار ويدعى الكمال ، اذ خلف بعد وفاته ٣٠٠،٠٠٠ دينار

---

(١١) عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٤ ، أحمد عبد الرازق : المرجع السابق .

(١٢) احمد عبد الحميد خفاجى : طبقة التجار فى مصر المملوكية وأثرها فى المجتمع المصرى (مجلة كلية الآداب ـ جامعة طنطا ـ العدد الأول ١٩٨٢) ص ٦٣ ، ٦٧ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٤ ، مصر ، ص ١٦٠ ، وآخرين : دراسات ، ص ٢٧٤ ، أحمد عبد الرازق : المرجع السابق .

(١٣) Ayalon : The System of Payment, p. 291.

(١٤) خفاجى : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(١٥) Kirk : A Short History of Middle East (London), p. 53.

(١٦) Urban Life in Syria Under the Early Mamluks (Beirut 1953), p. 131.

الى جانب المئات من حبات اللؤلؤ وصف بعضها بأنه قدر حجم بيض الدجاجة .

وثمة طائفة كبيرة من التجار ذاع صيتها فى عصر المماليك وهم الكارمية ، وغدت عائداتهم أحد موارد الدولة المملوكية ،واستخدمت هذه العائدات فى النفقة على الحجاز والثغور المصرية ، وكلما ضاقت الدولة ماليا فرضت جزء من الضرائب على هؤلاء التجار ، أو اقترضت منهم ، وقد استخدم بعضهم كسفراء مثل برهان الدين المحلى(١٧) والكارمية(١٨) لفظة أثارت كثيرا من الجدل حول معناها الا أنه كان المقصود بها غالبا تجار التوابل — كالفلفل والعنبر —

---

(١٧) Fischel : « The Spice Trade in Mamluk Egypt » (J. E. S. H O. Vol., I. Part. 1, Part. 1, Leiden 1968), p. 167, 172.

(١٨) الكارميه : أرجع البعض أصلهم الى كلمة الكانم نسبة الى احدى العرق السودانية المشتغلة بهذه التجارة ، بينما أرجع آخرون نسبتهم الى لفظة Kuararima الأمهرية وتعنى الحبهان ، وهو تابل تاجروا به ، كذلك أرجعهم آخرون الى اسم السلعة التى كانوا يجلبونها وهى العنبر أو الكارم ، وذهب البعض الى ان نسبتهم ترجع الى أصل هندى لأن لغة جنوب الهند (التاميل) توجد بها كلمة كاريام Karyam وتعنى الأعمال أو الأشغال ، وعلى خلاف ما سبق ذكر الشاطر بصيلى أن الكلمة من مقطعين : كار بمعن الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة ، يم بمعنى المحيط أو البحر ثم أسقطت العامة حرف الياء فاصبحت كارم وتعنى حرفة التجارة فى البحر • وبدأ هؤلاء نشاطهم فى المحيط الهندى ثم أسسوا لهم مراكز على ساحل الخليج العربى والبحر الأحمر • والى جانب كونهم مسلمين كان فيهم أيضا يهود • عن هذا وغيره انظر : الخالدى : المقصد ، ص ١٣٦ ، صبحى لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى (المجلة التاريخية المصرية مجـ ٤ عدد ٢ مايو ١٩٥٢) ص ٦ — ٧ ، ١٢ ، عطية القوصى : أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزة (المجلة التاريخيه المصرية مجـ ٢٢ القاهرة ١٩٧٥ ، ص ١٧ ٢٦ .

Goitein : « New Light on the Begining of the Karim Merchants (J. E. S. H. O. Vol. 1, Part. 1, Leiden 1958), p. 180 : Studies in Islamic, pp. 351-358 ; Fischel : Op. Cit., p. 158.

ممن قاموا بنقله من منابعه فى الشرق الى البلاد الغربية ، وجنوا من وراء ذلك مكاسب طائلة بسبب اقبال الغربيين على تلك السلع لما كان لها فى ذلك الوقت من فوائد طبية وصحية ، فضلاً عن قيمتها الغذائية فى هذه البلاد الباردة .

وقد أسهب احد الباحثين (١٩) في شرح ما لقيه التجار ابان عهد المماليك موضحا أنه علي أكتاف هؤلاء تكونت البرجوازية المصرية الكبيرة ، ووقعت تكاليف الحروب وعبء الاقتصاد الداخلى علي التجارة ، وذلك لأن الأرض كانت تعول فلاحيها ، وموزعة كاقطاعات على الجند والأمراء ، والاقطاع يعتبر مجال انتاج زراعى وصناعي وتجارى فى ذلك العصر ، وارض مصر تنتج أهم ما يستهلكه المواطنون فاذا ساءت حالها لسبب من الأسباب ، تعرضت مصر لهزات اقتصادية كبيرة هددت موارد الحكومة ورجالها المعتمدين على الزراعة ، حينئذ تبحث الدولة عن موارد أخرى للوفاء بمتطلباتها خاصة بعد أن أصبح النظام الاقطاعى عاجزا عن أداء المهمة التاريخية والاقتصادية ، وبالتالى عملت الدولة على زيادة الأعباء الملقاة على موارد الثروة القومية السائلة واهمها التجارة ، وذلك فى محاولة من الدولة لموازنة ضعف انتاجها الزراعى وفشل الاقطاع ، حتى انتهى الأمر بالسلاطين الى التوسع المفرط فى نظام الاحتكار .

(ب) **العربان** : وهم القسم الثانى من العامة . قطنوا أطراف الأقاليم ونعموا بقسط من الحرية والاستقلال (٢٠) ، وغالبا ما هجموا على القرى ، وكانوا مصدر قلق فى مصر ، وكانت ثوراتهم

---

(١٩) صبحى لبيب : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٢ .

(٢٠) العمرى : مسالك الأبصار (قبائل العرب فى القرنين السابع والثامن الهجريين ــ تحقيق دوروتيا كراوولسكى ، ط ١ ــ بيروت ، ١٩٨٥) ص ٦٩ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٨ .

الدائمة أحد أسباب هز كيان الحكم فى مصر (٢١) ، وردت الدولة على ذلك بانزال العقوبة بهم ومصادرتهم ، وفرض ضرائب جديدة عليهم (٢٢) . ويرجع سبب ثورات العربان الدائمة الى كراهيتهم العنصرية للمماليك الذين مسهم الرق ، ولم يكن باستطاعتهم دخول المدن جهاراً أو من طرقها المعهوده لأنه فى هذه الحالة سيقبض عليهم ويسجنون وتصادر أموالهم ومواشيهم (٢٣) . ويلاحظ أنه فى عصر المماليك عوملت العربان بقسوة شديدة ، وكان جزاء الثائر منهم لو لم يقبض عليه تعرض قومه للسلب والنهب والمصادره والأسر . أما اذا قبض عليه فكان جزاؤه الشنق على باب النصر أو باب زويلة (٢٤) . أما أهله الأسرى فكانوا يباعون فى القاهرة « بيع الأرقاء » (٢٥) . وقد فعل مع العربان مثل ذلك عندما هاجموا قرى دمنهور والبحيرة ٧٨١ هـ وقد انعكس سلوك العربان هذا على قصص ذلك العصر . فوصفتهم قصة الصعلوك الثانى (٢٦) بأنهم قطاع طرق يغيرون على غيرهم ويعملون فيهم القتل والنهب . ولم يكتف العربان بمهاجمتهم للقرى والفلاحين والمدن وما يسببونه من دمار شامل كالجراد ، بل امتد نشاطهم الى مهاجمة قوافل الحجاج ونهبها . لذلك حرص المماليك على ارسال

---

(٢١) ماجد : التاريخ السياسى ، ص ١٤٢ ـ ١٤٤ ،

Ayalon : Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom (London 1956), p. 106.

(٢٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٦ ، النجيدى : مرجع سابق ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢٣) طرخان : مصر ، ص ٢٦٧ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(٢٤) ابن اياس : بدائع ، جـ ٤ ، ص ٦٣ .

(٢٥) محمد مختار : التوفيقات ، ص ٣٩١ .

(٢٦) الف ليلة وليلة ، جـ ١ ، ص ٥٥ .

تجريدة مع الحجاج للدفاع عنهم وعن الكسوة (٢٧) . ويبدو أن هذا الاجراء الأمنى لم يكن كافيا لــردع قبـائل العربــان بسبب شراستهم وخبرتهم بفنون القتال فى العراء ، ومعرفتهم لمسـالـك الطرق والجبال . حينئذ اضطر المماليك الى مسالمة هذه القبائل والعمل على ارضائها . فيذكر أحمد الرشيدى (٢٨) أن امير الحج كان يصطحب معه دائما رجلا يسمى (مقدم العكامة) مهمته العنايه بالحلوى المرتبه للعربان على طريق الحاج . وتشير الحوادث بعد ذلك الى أن هذا الاجراء أيضا لم يكن ذا فعالية اذا ما طمع المماليك فى بعض عوائد العربان ، حينئذ لم تتردد هذه القبائل فى نهبهـــا الحجاج . مثلا فى عام ٨٤١ هـ نهبوا من الحجاج ما يزيد على ثلاثة آلاف جمل بحمولتها ، وفى عام ٨٥٧ هـ خطفوا الغلمان المكلفــين بحمل مؤنة أمير الحاج وركبه (٢٩) .

وقد شكل العربان سكان احدى المناطق جميعها ، مثلا الفيوم انحدر عربانها من ثلاثة أصول : بنى كـلاب ، بنى عجــلان ، اللواتيين ، وقد وصفهم أبو عثمان النابلسى (٣٠) بقوله : « وهؤلاء القوم نفر عصاة جهال من أجلاف العرب ، ومن عادتهم التسحب والهرب » واذا ما واجهت مصر خطرا كان على هؤلاء العربــان تقديم أربعمائة فارس .

ومن أكثر قبائل العربان شهرة فى دولة المماليك آل فضل بين الشام والحجاز ، وكانت رئاستهم فى عهد المماليك الى بنى مهنا ،

---

(٢٧) عزام : مجالس ، ص ٧٣ .

(٢٨) حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى امارة الحاج (تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١٢٤ ج (٢) .

(٢٩) الرشيدى : المصدر السابق ، ص ١٤٣ ــ ٤٤ .

(٣٠) تاريخ الفيوم وبلاده (القاهرة ٩٨٩٨ ــ) ص ١٣ ، ٤٠ ، ١٧٧ .

ويقاربهم فى العدد آل مرا ، وفى مصر اشتهر بنو هوارة بالبحيرة والاسكندرية وبلاد الوجه القبلى ، وكان منهم فى البحيرة بنو زناته وبنو غزالة وبنو لبيد وجابر ومرديس ، وفى أسوان كان بنو هلال ، وفى القليوبية بنومازن من فزارة ، وجهينة بأطراف القاهرة ، وفى الدقهلية عرب الجمارسة ومنهم بنو زهير وبنو زيدة ، وفى المنوفية مواتة ، وفى دمياط بنو مدلج (٣١) .

(جـ) **أهل الذمة** : وهم طبقة عاشت بجوار المسلمين على الدوام ، وعملوا فى مجالات عدة : كالتجارة والطب والادارة ، وكان منهم الموسرون وأصحاب القوة (٣٢) . وفى أثناء الفتن حماهم السلاطين ، وهددوا بالقتل من ضبط يهدم كنائسهم . وحدث مثل ذلك فى عام ٧٢١ هـ فى اطار الفتنة التى وقعت ، والتى أضبرت فيها — بالدولة عامة — عدة كنائس قدرها ترتون (٣٣) بعدد ٥٩ كنيسة ، وارجع تلك الأضرار الى تفاخر النصارى الطائش بما لديهم من الثروة والسلطان . ولم تثر العامة ضد الأقليات الدينية ، ولم يتعرض هؤلاء سوى لتعديلات ادارية حكومية أجملها بوليك (٣٤) فى :

(٣١) هذا بعض من كل ، ولمزيد من التفصيل انظر : ـ القلقشندى : قلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان (تحقيق ابراهيم الابيارى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٢) ص ١١٣ ـ ١١٤ ، ١٣٦ ، نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب (تحقيق ابراهيم الابيارى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، ٢٦٧ ، ٤٤١ ، الدوادارى : كنز ، جـ ٩ ، ص ١١٤ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٥ ، ص ٤٣٦ ، ٤٧٠ ، ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، جـ ٢ ، ص ٢٢٦ ، العينى : عقد ، جـ ٤ ، ص ١٢١ ، العمرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ ، ١٧٨ ، آشتور : التاريخ الاقتصادى ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦ .

(٣٢) Humphreys : Islamic History, p. 169.

(٣٣) أهل الذمة ، ص ٦٥ ، ٧٩ ـ ٨٠ ، ٢٧٨ .

(٣٤) Les Revoltes Populairs en Egypte a L'Epoque des Mamlouks (Revue des Etudes Islamiques, Tom VIII, Jaris, 1934), pp. 270-271.

● تغيير الملابس : ٧٠٠ هـ ، ٧٥٤ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٥٧ هـ ، ٨٦٧ هـ .

● أوامر بمنع استخدامهم فى الدواوين : ٦٨٩ هـ ، ٧٠٠ هـ، ٧٥٤ هـ ، ٨٢٥ هـ ، ٨٦٧ هـ .

● الضغط عليهم من أجل المساهمات المالية فى عهود : بيبرس ، قايتباى ، جانبلاط ، الغورى .

● أحيانا حدثت بعض التجاوزات الفردية من بعض المسلمين ضد اهل الذمة ، مثلما حدث فى عامى ٧٠٠ هـ و ٩٢٢ وذلك بسبب غيرة الموظفين والتجار المسلمين من نظائرهم من أهل الذمة .

وبالنسبة للمراسيم الخاصة بتغيير الملابس أوقات الشدائد — الأبيض للمسلمين ، الأحمر للمجوس ، الأزرق للنصارى ، الأصفر لليهود (٣٥) — كثيراً ما اهملت ولم تطبق ، وعاش الجميع فى وئام (٣٦) . ولما كان قبط مصر المملوكية مختصين بأعمال الجبايات والحسابات (٣٧) ، فقد استخدمهم السلاطين فى استصفاء أموال الرعية ، ومع ذلك وقع بعضهم تحت طائلة المصادرات خاصة أوقات الشدة . وذلك بسبب نفوذهم وثرواتهم التى جمعت فى الغالب بطرق غير شرعية (٣٨) . ومن الملاحظ أن المصادرين من أهل الذمة كانوا غالبا يساعدون بعضهم البعض فى جمع مبلغ المصادرة . وقد فعل ذلك الراهب بولص مع اليهود والنصارى كثيراً فى عهد الظاهر بيبرس (٣٩) . ويمكن القول بأن المصادرات

---

(٣٥) الف ليلة وليلة ، جـ ١ ، ص ٣٨ .

(٣٦) أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٣٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٤٣ .

(٣٨) قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ١٧٧ ، دراسات ، ص ٢٧ ، ٧٢ .

(٣٩) الكتبى : فوات ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

التى تعرض لها أهل الذمة لم تكن من جراء تعصب دينى ، بل لحق بهم ما لحق بالمصريين المسلمين عامة من نكبات فى تلك الفترة ، باستثناء بعض الأوقات القليلة جدا التى تعرضوا فيها الى مخالفة السلاطين للمراسيم التى أصدروها بشأن بعض فئات أهل الذمة. مثلا فى عام ٨٢٤ هـ أصدر السلطان الصالح محمد بن ططر مرسوما عاما لرهبان دير صهيون بألا يطالبوا بما يؤخذ من المسلمين فى البحر (٤٠) . الا أن الأحداث بعد ذلك تشير الى مخالفة السلاطين لهذا المرسوم ولم يحترموا ما جاء فيه بدليل معاقبتهم لأهل الذمة على أخذ الفرنج لمراكب المسلمين من البحر . حدث هذا فى أعوام : ٨٢٧ هـ ، ٨٣٦ هـ ، ٩١٦ هـ .

وعلى صعيد آخر نجد أحد المستشرقين اليهود (٤١) ممن أعمتهم العصبية عن رؤية الصواب ينتقد ما تعرض له أهل الذمة — خاصة بنى ملته — أيام منطاش ٧٩١ هـ والسلطان قايتباى ، ويدعى انهم لقوا شتى أنواع المعاناة والمصادرة . كذلك سار على نفس الدرب أحد المحدثين (٤٢) مدعيا بأن المماليك اضطهدوا أهل الذمة واستغلوهم ماديا ودمروا كنائسهم ، واخذوا أرضها ، ومنعوا احتفالهم بأعيادهم ، وأجبروهم على التميز بعلامات خاصة ، وركوب الحمير . والواقع أن هذا الرأى به مغالاة ومجافاة بسبب وروده بصيغة التعميم . فهناك حالات فردية حدث فيها مثل ذلك ، الا أن الغالبية العظمى من السلاطين لم ينهجوا ذلك النهج فى سياستهم ، ولم يستغلوهم ماديا لأنه اذا ما قورنت مصادرات أهل الذمة بمصادرات المسلمين فلن نجد هناك وجه تقارب بذكر ، اذ تفوق المسلمون عدديا . أما التميز فكانت له ظروف خاصة

---

(٤٠) دراج : وثائق دير صهيون ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٤١) Ayalon : Payment, p. 291.

(٤٢) ماجد : طومان باى ، ص ٦٠ .

لا تلبث أن تنتهى وينتهى معها التشدد ، وكم من المراسيم خرجت تحثهم على التزام كل منهم بزيه ، وهذا دليل على عدم التزامهم أى عدم تطبيقهم ذلك . وأين كل هذا مما تعرض له الموريسكيون — بقايا المسلمين بعد سقوط دولتهم — بالأندلس فى تلك الحقبة ؟ اذ صدر فى عام ١٥٠٢ م مرسوم التنصير وأجبروهم على قبول المسيحية دينا ، وأخضعوهم الى القضاء الدينى المسيحى ، ونظر اليهم على أنهم زنادقة ، ومارست عليهم محاكم التفتيش رقابة صارمة ، وتعرضوا الى المطاردات التفتيشية والعقوبات المالية والمصادرات ، وحرمت عليهم الاقامة فى غرناطة (٤٣) . الى غير ذلك من أساليب التخلف والبربرية التى لا تقرها أية شريعة سماوية ، فهل مورست شريعة الغاب هذه فى عهد دولة المماليك ؟

(د) **الفلاحون** : ومثلوا غالبية سكان البلاد ، ولم يلقوا سوى الاهمال والاحتقار ، وارتبطوا بالأرض يفلحونها ولم يكن لهم من خيراتها سوى الفتات — لأن أرض مصر آنذاك كانت موزعة بين السلطان والأمراء والمماليك — وأرهقتهم الدولة بالضرائب مما اشعرهم بالظلم العميق بسبب احساسهم بأن هذه الضرائب تجمع لينفقها السلاطين على مصالحهم الشخصية ، وزاد احساسهم بالظلم بسبب عاملين :

١ — فرض نظام المسئولية الجماعية فى السداد

٢ — استعمال الجباة للعنف فى التحصيل ، ناهيك عما لقوة على يد العربان من نهب مزروعاتهم (٤٤) . وقد فسدت

---

(٤٣) عبد الرحمن شاكر : مسلمو الأندلس ومحاكم التفتيش (مجلة الهلال — القاهرة مايو ١٩٨٨) ، ص ٤٥ .

(٤٤) عاشور : مصر ، ص ١٦١ ، المجتمع المصرى ، ص ٤٨ — ٥١ ، العصر المماليكى ، ص ٣٢٥ ، مرزوق : الناصر محمد ، ص ١٤ — ١٥ العدوى : تاريخ العالم الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٧٦ — ٢٧٧ ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٦٥ — ٢٧٠ .

حياة الفلاحين أكثر بعد نظام الحمايات ، لأن سداد نفقة هذه الحماية وقعت على كاهلهم ، ونتج عن ذلك هجرهم للأرض والقرى والقيام بعدة ثورات مع غيرهم من فئات العامة . ولم تكن هذه الثورات من أجل السلطة البلدية بل هدفوا منها : الى الخضوع مقابل العيش ، أو استقالة موظف مكروه ، أو تخفيض الضرائب، ونتج عن سوء الأحوال المعيشية لهم أن تحول كثير منهم الى عاطلين وحرافيش جابوا الشوارع بحثا عن الرزق ، أو استغلال اى فرصة للسرقة — خاصة الخبز — كما انضموا الى الفرق المملوكية المتناحرة آملين من وراء ذلك الضغط على الحكومة من أجل الحصول على متطلباتهم (٢٥) . ولما كان ارتباط الفلاح وثيقا بالأرض فان معظم أسماء الفلاحين نسبت الى بلدهم فيقال : فلان الدين المنوفى ، وفلان الدين الدمنهورى (٤٦) .

(هـ) **الحرفيون والصناع** : وهم احدى طوائف العامة ، اشتغلوا بالعديد من الصناعات — كالأنسجة ، والمعادن ، والزجاج، والأطعمة — للقيام بمتطلبات المجتمع ، وكانت عيشتهم متوسطة ، وكانوا ثوريين أحيانا لتحسين أوضاعهم المعيشية (٤٧) . وقد ذكر فخر الدين بن حمويه الجوينى (٤٨) من طوائف وحرف العامة

---

(٤٥) Ashtor : Miscellanea, pp. 104-107 ; Poliak : Op. Cit. pp. 266-267.

(٤٦) الصفدى : الوافى ، جـ ٨ ، ص ٢٩٣ .

(٤٧) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٤ — ٩٥ .

(٤٨) تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٠١ أدب ، ملك ٣١٩٨٤) ورقة ٢٤ — ٢٦ .

Goitein : The Main Industries of the Mediterranean Area as Reflected in the Records of the Cairo Geniza (J. E. S. H. O. Vol. IV, Part 2 London 1961), pp. 169-197.

٣٨٧ طائفة وحرفة ما بين عيار ونحاس وحفار ومبلط ونجار وبلان وفكهانى وسماك ... الخ ، ويبدو أنه كان فى أخلاقهم جفاء فوصفهم بقوله :

أجلاف ناس جعلت فيهن أخلاق البقر

من كل مقلوب الثياب ووجهه فيه غبر

(و) **الحرافيش** : الحرفوش : ذميم الخلق ، وهو اللص المقاتل ، والرجل المصارع ، واشتركوا مع الدراويش فى صفة الفقر ، وبسبب هذا انضم الحرافيش الى الدراويش والطرق المتصوفة ضمانا للرزق (٤٩) . والحرافيش فرقة ، أو منظمة شعبية من الرجالة ، وصفهم البعض بأنواع الرعاع وزعر العامة (٥٠) . والحرافيش أشهر فرق المعدمين من العوام لذلك اتخذناهم عنوانا لبنى جلدتهم . وكانت هذه الطائفة تعمل كفرقة قتال شعبية فى الجيش الأيوبى ، أما فى عهد المماليك الحربى فقد فقدوا هذا الدور وتحولوا الى التسول فى الجوامع والخوانق ، ومن ثم أصبحت كلمة الحرافيش ذات مدلول عام ، أطلق على كل الفقراء ، سواء كانوا من الحرافيش — فى المدلول الخاص — أو من المتصوفة المعدمين او السوقة وأصحاب الحرف الدنيئة (٥١) . ومن فرقهم العيارون والشطار والفتيان والزعار والعياق والصعاليك والبلاصية (٥٢) . وتكونت فرق الحرافيش هذه من

---

(٤٩) محمد رجب النجار : حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى (سلسلة عالم المعرفة — رقم ٤٥ — الكويت سبتمبر ١٩٨١) ص ٧ — ٩ ح (١) ، ١٨٠ — ١٨٥ .

(٥٠) أحمد مختار العبادى : من مظاهر الحياة الاقتصادية فى المدينة الاسلامية (مجلة عالم الفكر — مجلد ١١ — العدد الأول — الكويت ١٩٨٠) ، ص ١٤١ .

(٥١) علاء طه : عامة القاهرة ، ص ٦٠ ، ح (١) .

(٥٢) العيار : الشخص الذكى يكثر الحركة والطواف بلا عمل ، الشاطر : الشخص المتصف بالدهاء والخبائة ، ولغويا من أعيا أهله خبثا ، والشطارة :

العاطلين أو ممن نزحوا من يطالى الريف للمدن (٥٣) ، وقد دافع عنهم أحد الباحثين (٥٤) مبينا أن هؤلاء طحنهم الفقر بسبب سوء تدبير الحكام ، وجمع هؤلاء دائرة اجتماعية واحدة نبذت طبقيا واجتماعيا من باقى الفئات الأخرى ، مما جعلهم يعيشون على هامش المجتمع ، كما ان هؤلاء ليسوا لصوصا شريرين بل انهم مغلوبون على أمرهم ولم يجدوا أمامهم سبيلا مشروعة للعيش سوى نهج هذا الطريق للتعبير عن أنفسهم . ويرجع كاتب آخر (٥٥) سبب قيامهم بالسلب والنهب الى أن المدن المملوكية آنذاك لم تكن مراكز انتاجية ولم يوجد بها مراكز صناعية كبرى تستغل هذه الأيدى فى الانتاج ، مثلما كان ساريا فى أوربا وقتئذ . أى أن هذه الفرق مظهر من مظاهر الضعف والتدهور فى الأقاليم مما جعلها مصدر طرد لقاطنيها بسبب انعدام فرصة العمل والرزق بها .

فى عام ٦٥٩ هـ رحل التتار عن حلب ، فتغلب عليها الشطار وعملوا فيها القتل والنهب ، وحينما علموا بقدوم الأمراء خرجوا مسرعين (٥٦) . ويمكن الخروج من ذلك بأن الشطار كانوا

الانفصال والابتعاد ، الفتيان : جمع فتى . ويترجم فى اللغات الأوربية بمعنى فارس ، بالألمانية Ritter ، والانجليزية Knight ، وبالفرنسيه Chevalier ، الزعار : جمع أزعر : اللص الخاطف المارد ، والزعارة : شراسة الخلق وقلة المال والتردد بلا عمل ، وظهر هؤلاء أوقات الأزمات فقط وتوجه نشاطهم تجاه المغلوبين من الأمراء لا العامة ، العياق : رجل عرق : لا خير عنده ، ويعوق الطريق ويقطعه على الناس ويعوق عن عمل الخير . العبادى : المرجع السابق ، ص ١٣٨ ح (٢٦) ، النجار . المرجع السابق ، ص ٧ ــ ٩ ، ح (١) ، ١٩٥ ، عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٥ .

(٥٣) أحمد صادق : تاريخ ، ص ٤٤٣ ــ ٤٤٤ .

(٥٤) النجار : المرجع السابق ، ص ٩ ــ ١٣ .

(٥٥) أحمد صادق : المرجع السابق .

(٥٦) الدوادارى . زبدة ، جـ ٨ ، ص ٧٢ .

ينحينون الفرصة للاغارة بقصد السلب والانتقام ، وأنهم كانوا من الكثرة والقوة بما جعلهم يتغلبون على مدينة كحلب ، وأن الجبن كان طبعهم . والى جانب ذلك ذكر العينى (٥٧) أن هؤلاء الحرافيش كانوا يعيشون بظاهر البلد يكسرون أبواب البساتين وشبيكها ويسرقونها ثم يبيعونها بأرخص الأثمان . وقد وصفتهم قصة الصعلوك الثالث (٥٨) بأن أكثرهم يحلقون لحاهم ، وبهم عاهات جسمية كعور العين . أما قصتنا الصيرفى مع اللص ، وعلاء الدين والى قوص مع النصاب (٥٩) فقد أشارتا الى أن الشطار وقطاع الطرق تميزوا بالخفة والذكاء فى سرقاتهم مما يصعب كشفها . ومن ناحية أخرى وصف ابن دانيال (٦٠) الحرافيش بأنهم ادمنوا الحشيش وتكاسلوا عن العمل وارتادوا المراقص . ويأخذ بولياك (٦١) على المماليك سماحهم للزعر والحرافيش بالتدخل فى الصراعات الداخلية والسماح لهم بسلب منازل المهزومين ، ومن أشهر الثورات التى اشتركوا فيها : ثورة ٧٧١ هـ وأعقبها تغيير والى الشرطة ، وثورة ٨٥٣ هـ بسبب المجاعة واستولوا على الخبز ورجموا المحتسب ، وثورة ٨٨٥ هـ على ناظر الخاص بسبب العملة . ووجود مثل هذه الفئة فى مجتمع مصر المملوكية يشير الى العديد من الدلالات :

١ ــ اشاعة الفقر فى الطبقات الدنيا من المجتمع ، وكذلك العادات القبيحة والأخلاق الشاذة .

---

(٥٧) عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٢٩ .

(٥٨) ألف ليلة وليلة ، جـ ١ ، ص ٧٠ .

(٥٩) ألف ليلة وليلة ، جـ ٢ ، ص ٣٧٠ ــ ٣٧١ .

(٦٠) طيف الخيال ، ص ١٤٩ .

(٦١) Les Revoltes, pp. 267-268.

٢ — اتخذ سلوك هذه الجماعات مظهر العداوة ضد الحكام والأثرياء ونظروا اليهم بعين الحسد واستحلوا سرقتهم .

٣ — رغم اغاراتهم على ممتلكات العامة أحيانا ، فان من الواضح أن العامة وقفت منهم موقفا حياديا ان لم يكن تعاطفيا . حيث وجدوا فى أفعالهم تعبيراً عما يجيش فى نفوس الغالبية العظمى من السكان .

٤ — وجودهم طوال عصر المماليك يشير الى ما ساد العصر من أزمات اقتصادية ، بدورها عملت على انحدار العديد من العامة الى مسلكهم ، بدليل أنهم لم يظهروا فى فترة ما متدهورة ثم انتهوا . أى أن العامل الاقتصادى كان الأساس فى تواجدهم .

٥ — يشير وجودهم طوال عصر المماليك الى وجود شبه اضمحلال حضارى ، حيث لم تشملهم أية رعاية ترفع من مستواهم .

٦ — يبدو أن البعض من رجال الدولة كان يشجع تواجد هؤلاء الحرافيش لاستخدامهم فى نواح سياسية كالاغارة على منافسيهم ، أو بغية الكسب من ورائهم عن طريق التستر على سرقاتهم مقابل الحصول على نسبة من حصيلة ايراداتها .

والى جانب الفئات الست السابقة وجدت جاليات أجنبية سكنوا الثغور والمدن التجارية . وكان لهم قنصل ، وعوملوا معاملة أهل الذمة ، وعمل أكثرهم فى المجال التجارى أو عصر الخمور أو غيره (٦٢) . كذلك وجد فى نيابات الشام الست عناصر عرقية مثل : المغول والأكراد والتركمان والأتراك والجراكسة والعرب خاصة أسرتى حارثة وبشارة (٦٣) . وفى نهاية الهرم الاجتماعى

---

(٦٢) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٥ ــ ٥٧ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ص ، ٨ .

(٦٣) الطروانة : صفد ، ص ١٤٦ .

للسكان يجيء الرقيق والعبيد والجوارى ، وينتمون لأجناس شتى، وعملوا فى الخدمة والغناء ، وتعرض بعضهم للمصادرات .

العلاقة بين مصادرات أهل الدولة والعامة

وهنا ثمة تساؤل : هل كانت للمصادرات التى تعرض لهـا رجال الدولة أية تأثيرات على باقى فئات المجتمع او العامة ؟ قبل الاجابة عن هذا التساؤل هناك بعض النقاط التى يجب توضيحها كمدخل لذلك وهى : أن المماليك كانوا يميلون بطبعهم الى اغتصاب الأموال وجمع الثروات ، سواء كان ذلـك بطريق حـلال أو حرام (٦٤) ، وأن العلاقة القائمة بين السلطان والرعية كـانت علاقة نهبية أو استغلالية ، حيث كان على الرعية تقـديم ثمار عملهم الى السلطان ، مما حولهم الى أقنان ، رغم أنهم كانوا الدعامة الاقتصادية فى مجتمع مبنى على الزراعة ، وقد عبر المصريون عن هذا الظلم بما أطلقوه من ألقاب على الضرائب المفروضة عليهم مثل : المغارم ، والكلف ، والمظالم (٦٥) . ورغم أن الشعب لم يكن له شأن فى ثورات قواد الجيش ضد السلاطين ، فانه دفـع تكاليف هذه الحروب الدائمة من خلال ما تعرض له من مصادرات وضرائب ثقيلة ، واذا ما أرادت العامة التعبير عن سخطهم بالنسبة للأوضاع المتردية ، قابل المماليك ذلك بالتوسع فى زيادة الاغتصابات والسلب والمصادرات (٦٦) . وبالنسبة للسؤال المطروح آنفـا نبدأ الاجابة عنه بقوله تعالى :

---

(٦٤) ماجد : طومان باى ، ص ٥٨ .

Thorau : The Lion of Egypt, p. 65.

(٦٥) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٦ ، ضومط : الدولة المملوكية ، ص ١٢ .

(٦٦) حمادة : الوثائق ، ص ١١ ،

Ayalon : The Muslim City, pp. 325-326.

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بهـا الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون ». (٦٧) اذ كانت العلاقة بين المصادرين من رجال الدولة والعامة علاقة طردية . فالوزراء كانوا يتعرضون لشتى أنواع الاهانات والمصادرات اذا ما تأخرت الرواتب العينية الجارية يوميا للمماليك ، لذلك كانوا يلجأون لمصادرة العامة وأخذ أموالهم بالباطل والظلم حتى يوفوا المطلوب منهم ، وفى نفس الوقت لكيلا ينكبوا (٦٨) . وأيضا لكى يحصلوا على بعض أو كل ما صودر منهم . وقد ذكر المقريزى(٦٩) مثالا يوضح هذه العلاقة الطردية مفاده : أن الحاجب كان يقف على بابه رجل يدعى رأس نوبة (٧٠) عليه دفع مبلغ معين يوميا للحاجب ، لكى يتعيش منه ، ثم يقوم رأس النوبة هذا بفرض المبلغ على النقباء المؤتمرين بأمره — وكان يحصل منهم أكثر مما دفع ليدخر جزءاً ينفقه اذا ما صادره الحاجب — فاذا ما أحضر النقباء المشكو فيه وضعه رأس النوبة فى الترسيم حتى يسدد جميع ما يقرر عليه من مال للحاجب ولدواداره ولرأس النوبة والنقيب وغيرهم، لذلك كانت تصل الغرامة احيانا فى احدى الشكاوى الى آلاف الدراهم . ويواصل المقريزى (٧١) بيان استيائه فيقول فى موضع

---

(٦٧) سوره البقره ، آية (١٨٨) .

(٦٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٣٩ ، ابن اياس . بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٦٧ .

(٦٩) المصدر السابق ، ص ٣٩١ .

(٧٠) رأس النوبة : الوظيفة الثالثة من الوظائف التى يشغلها عسكريون ، وكانت مهمته الحكم على المماليك السلطانية والأخذ على أيديهم ، وكذلك الاشراف على مماليك السلطان والأمير ، وكان كبير رؤوس النواب يسمى رأس نوبه النوب او رأس نوبة كبير أو رأس نوبة الأمراء . الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٥٤٥ — ٥٤٧ .

(٧١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٨ .

آخر : « وانت ان أمعنت النظر وعرفت ما جرى تبين لك أنه ما القوم الا سارق من سارق وغاصب من غاصب .. بالله عرفنى فانى غير عارف من منهم لم يسلك فى أعماله هذا السبيل غير أن بعضهم أظلم من بعض » . وكذلك كان الحال مع الفلاح اذا ما زرع أرض أحد الأمراء أو الجند ، قام هذا الأمير بالاستيلاء عن معظم الزرع ولا يترك للفلاح سوى ما يؤديه خراجا ، كذلك يستولى على علوفات ماشيته مما يضطر الفلاح لبيعها (٧٢) . واذا ما اثقلت الدولة أرباب المناصب بالمصادرات وفرض الغرامات عليهم عند وقوعهم فى خطأ ما ، كانت هذه المصادرات والغرامات لوناً من الوان الضرائب المستترة التى اثقل بها كاهل الناس (٧٣) . والحمايات أيضا تعتبر شكلا من أشكال المصادرات ، اذ أن ما يدفعه المحمى الى الحامى كان يقوم بتحصيله ممن تحت يديه بالقوة دون السماع لشكواهم ، واذ كان المحمى تاجراً أضاف مبلغ الحماية على سلعته مما أضر فى نهاية الأمر بالعامة (٧٤) .

تجمع آراء الأقدمين والمحدثين (٧٥) على أن الموظف الراشى كان يقوم عقب توليه بجمع المال الذى دفعه كرشوة ، وكذلك جمع مال آخر للصرف على منصبه الجديد ، وأيضا ليوفر جزءاً يسدد به

---

(٧٢) ابن الحاج : المدخل ، ج ٣ ، ص ٤٠ .

(٧٣) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، ص ٢٨١ .

(٧٤) الأسدى : التيسير ، ص ١٣٥ — ١٣٧ .

(٧٥) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٣٢ ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٣٣ ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٧٢ ، اغاثة الأمة ، ص ٤٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٥١ ، سعداوى : صور ، ص ١٠٠ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٨٨ ، حياة : احوال ، ص ٣٧٠ ، أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٩٤ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٢٧ ، دراج : الحسبة ، ص ١١٦ ، البيومى اسماعيل : ديوان النظر ، ص ٤٥ ، ابراهيم العفيفى وفاء النيل (سلسلة من الغرب والشرق ، عدد ١٩٦ ، القاهره ١٩٦٦) ص ٤٤ .

ديونه . وكانت الحكومة تعلم ذلك وتغض الطرف عنه وعن حاشيته التى تتطاول بدورها على أموال الناس . أما اذا تولى الموظف منصبه بدون دفع رشوة ثم أخذ من الرعية مالا على غرار زملائه كان مصيره العزل . حدث هذا مع عمر الحمصى فى عام ٨٤٤ هـ لأنه أخذ مالا من أحد الأشخاص فى احدى القضايا رغم أن الحمصى تولى بدون دفع أية أموال (٧٦) . وكان يتم جمع المال من العامة عن طريق عرفاء الحارات (٧٧) . والولاة فى ذلك ينطبق عليهم قول الله تعالى : « **واذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد** » (٧٨) . ومما ساعد رجال الدولة على ظلم العامة : قربهم من السلطان ، وعدم كشف السلطان دائما على أحوالهم ، وفساد حاشية السلطان ومنعهم للشاكين من التظلم له ، وان تعدى أحدهم طوره وقابل السلطان ، تكتلت هذه الحاشية ضده واتهمته بالظلم . « وقولوه ما لم يقله » ، وقد بين الأسدى (٧٩) مغبة ذلك بقوله : « فاذا كان الملك متفقدا لأحوال أعوان مملكته .. لزم كل أحد منهم مكانه ولم يتعد طوره ، ورهب مقام سلطانه ، وخشى على نفسه من الانتقام ، وتسحب ذوو الفساد ، وخاف الظلمة ومستحلو الحرام » . ونتيجة ظلم وثراء هؤلاء الولاة عقب ولايتهم تعرض كثير منهم للمصادرات وسلب أمواله كما تبين فى الفصل السابق . نخلص من كل ما سبق أنه كانت هناك علاقة طردية لمصادرة السلطة لرجال الدولة مما جعل الآخيرين يصادرون العامة فى محاولة منهم لجمع ما صودروا به . وفيما يلى بعض الأمثلة التى تبين ذلك :

---

(٧٦) المقريزى : السلوك ، حـ ٤ ق ٣ ، ص ١٢١٨ .
Poole : A History, p. 300.

(٧٧) ابن طولون : مفاكهة ق ١ ، ص ٨٩ .

(٧٨) سورة البقرة ، آية (٢٠٥) .

(٧٩) المصدر السابق ، ٨٧ .

بعد مقتل أقطاى ٦٥٢ هـ أعفى السلطان المعز عامة الاسكندرية من الجنايات والجبايات والمصادرات التى فرضها عليهم أقطاى (٨٠) . وعندما كشف عن وكيل السلطان بالشام ناصر الدين المقدسى ٦٨٩ هـ وجد أنه أكل مال الرعية والبراطيل فأدين وصودر (٨١) . وفى عام ٧٠٦ هـ تولى الأمير جمال الدين أقوش الرستمى دواوين دمشق مقابل الالتزام بسداد مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ درهم فى أربع سنين (٨٢) . ترى كيف سيسدد هذا المبلغ لو لم يظلم العامة خاصة أن مصيره اذا ما عجز عن السداد هو المصادرة ؟ وناصر الدين محمد بن المحسنى والى القاهرة ٧٣٠ هـ كان سيىء السيرة فاعتقل ، فرشا ، فافرج عنه وبدأ بجمع ما بذله عن طريق سرقة العامة والأمراء ولكن من الباطن . اذ ذكر الدوادارى (٨٣) أنه اصطنع جملة حرامية لسرقة أموال الناس مقابل أن يدفع مقدمهم للوالى ٧٠٠ درهم نقرة أسبوعيا وجمع عن طريق ذلك أموالا لا تقدر . كذلك أشار المقريزى (٨٤) الى أنه فى الفترة الواقعة ما بين عامى ٧٨٤ — ٧٢٠ هـ / ١٣٨٢ — ١٤١٧م لم تول المناصب الا بالرشوة ودفع كثير من المال ، ثم كان المتولى بعد تعيينه يقوم بظلم الرعية وأخذ أموالهم وأولادهم حتى يجمع ما دفعه من مال ، مما أثار الناس على غالبيتهم وقام أهل دمياط بقتل نائبهم ومساعده عام ٨٢٠ هـ . كذلك أهل الذمة اذا صودر رؤساؤهم ، قاموا بجباية مبلغ المصادرة من بنى جنسهم مثلما وقع فى عام ٧٩١ هـ مع متى بطرك النصارى ومع رئيس اليهود عندما

---

(٨٠) العينى : عقد الجمان ، جـ ١ ، ص ٨٨ .

(٨١) الكتبى : عيون التواريخ ، جـ ١٢ ، ص ١٠ .

(٨٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٨ .

(٨٣) كنز الدرر ، جـ ٩ ، ص ٣٥٥ .

(٨٤) المصدر السابق ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٨٢٠ .

صودرا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ درهم « جبوها وحملوها » (٨٥) . وفى عام ٨١١ هـ قام الاستادار بدر الدين بن محب بمصادرة ابن المزلق كبير تجار دمشق بمبلغ خمسة آلاف دينار ، وكذلك القضاة بمبلغ الف وخمسمائة دينار ، وبعد الدفع قام ابن المزلق بجمعها من التجار ، وأيضا قام القضاة بفرضها على المدارس (٨٦) . وعقب ذلك بأربعة اعوام تشدد السلطان فرج فى أخذ الأموال من المباشرين ، لذلك قاموا بجمعها ظلما من الناس ، وكل ذلك جعل ابن تغرى بردى (٨٧) يصفه بأنه كان فتنة « أقامه الله نقمة على الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا » . وفى عام ٨١٧ هـ / ١٤١٥ م قدم الاستادار الأمير بدر الدين حسن بن محب الدين هدية ضخمة للسلطان شيخ تقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠ دينار ، ثم عمد بعد ذلك الى تعويض هذه الخسارة فقام بمصادرة الرسل والبردداية الواقفين على بابه لقضاء أشغال الناس (٨٨) . ويبدو أن المصادرات الطردية هذه انتشرت انتشارا فاحشا فى عهد السلطان شيخ وتردد صداها فى كثير من كتابات ذلك العصر ، مثلا :

● فى عام ٨٢٠ هـ يروى المقريزى (٨٩) أنه اذا ما صادر الاستادار أحد الأفراد بمبلغ ألف درهم فانه كان يدفع مثلها للصيارفة والمقدمين والمباشرين والولاة والشاد ، لذلك كان الاستادار يصادر هؤلاء دائما اذا علم أنهم جمعوا مالا عند مصادرتهم لأحد الأفراد ، مما جعل هؤلاء المساعدين يعمدون الى مضاعفة مبلغ المصادرة على الناس لكى يأخذوا ما صادره الاستادار منهم .

(٨٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٦٧٥ .

(٨٦) ابن حجر : انباء ، ج ٦ ، ص ٩٠ .

(٨٧) النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٥١ – ١٥٢ .

(٨٨) أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٥٧ .

(٨٩) السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٣ .

● فى العام التالى عندما تولى الهروى القضاء — بعد البذل — عمل على جمع المال وأرسل شخصا يدعى « نصف الدنيا » الى الصعيد لجمع المال من القضاة ، وأرسل آخر الى الوجه البحرى ، ومن لم يدفع كان يبدله (٩٠) .

● وعندما وقع شجار بين الوزير بدر الدين والاستادار أبو بكر ٨٢٢ هـ صادرهما شيخ بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ دينار ، وبعد الافراج عنهما حصلوا هذا المبلغ ممن تحت أيديهما من مباشرين مما أضر كثيرا من العامة بمصر وقراها (٩١) .

● وفى عام ٨٢٣ هـ تولى صارم الدين ابراهيم حسبة القاهرة وألزم بدفع مبلغ ألف دينار ، فقام بجمعها من العامة ، لذلك كرهته (٩١ مكرر) .

أما السلطان قايتباى فقد أخذ عليه ابن اياس (٩٢) الزامه للكشاف بمبالغ معينة ، لأنهم كانوا يحصلونها من البلاد أضعافا مضاعفة . وقد وقع الشىء نفسه فى عهد السلطان الغورى مع الكشاف ومشايخ العربان (٩٣) ، وفى عهد الغورى أيضا ولى على بن أبى الجود العديد من المناصب مقابل أن يدفع شهريا ١٢٫٠٠٠ دينار فقام بجمع المبلغ عن طريق المصادرات (٩٤) . وترتب على ذلك معاداة الجميع له وحينما أراد الغورى ارسال

---

(٩٠) ابن حجر : انباء ، جـ ٧ ، ص ٣٠٢ .

(٩١) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٩٤٦ ، ٥٣٥ .

(٩٢) بدائع ، جـ ٣ ، ص ٣٣١ .

(٩٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٩٠ ، محمد أمين : الأوقاف ، ص ٣٥٨ .

(٩٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٤ — ٤٥ ، محمود رزق سليم . الأشرف قانصوه ، ص ٨٠ .

حملة الى بلاد الشام ٩٢٠ هـ قرر على نيابات الشام مبالغ مالية كبير ، منها ١٢٤٫٠٠٠ دينار على مشايخ جبل نابلس ، فقام هؤلاء المشايخ بفرضها على عربان نابلس مما اضطرهم الى الهرب من البلاد (٩٥) .

موقف رجال الدين من المصادرات التى تعرضت لها العامة ، وموقف العامة من المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة :

بالنسبة للشق الأول يمكن القول بأنه كان للعلماء دور قاطع وحيوى ومهم فى عملية الاتصال بين العامة والحكام ، وحظوا بمكانة كبيرة فى المجتمع (٩٦) . والواضح أنهم لم يكونوا راضين عما ألحق بالعامة من جنايات ومغارم ومصادرات خاصة الفئة العريضة منهم التى طحنها الفقر ، أما الأغنياء فأحيانا كانوا فى مأمن من مصادرة أموالهم خاصة اذا كان الوالى أو الوزير أو المسئول سيىء السيرة . وقد أرجع الدواداری (٩٧) ذلك الى ثلاثة أسباب :

١ — اما أن يكون الغنى له جاه فلا يتعرض له المسئول بسبب جاهه .

٢ — واما أن يكون الغنى مطلعا على خيانة المسئول فيخشاه .

٣ — وأما أن يصانع الغنى المسئول بماله فلا يعارضه ويساعده على تحقيق أهدافه .

وأما من افتقد هذه الخصال الثلاثة « فلا يبرح يحط عليه الى

---

(٩٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٠٨ .

(٩٦) Ira Lapidus : Muslim Cities in the Later Mirdle (Cambridge University Press, 1967, 1984), p. 108

(٩٧) كنز الدرر ، جـ ٩ ، ص ٣٦٠ .

أن يتركه على الأرض البيضاء » . وقد أنكر السيوطى (٩٨) تلقيب السفلة بالألقاب الرفيعة وتسميتهم باسم : فلان الدين . وهذا يوضح بعض الشيء عدم رضاء رجال الدين والعلماء عن أفعال بعض رجال الدولة وسياستهم . والى جانب ذلك هناك بعض المواقف المضيئة لرجال الدين والعلماء فى مواجهة استبداد بعض سلاطين المماليك . فها هو ذا الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٩٩) رفض افتاء السلطان قطز ٦٥٧ هـ / ١٢٥٩ هـ بجواز أخذ مال الرعية لمحاربة التتار الا بعد خواء بيت المال ، وبيع المماليك للأحزمة الذهبية التى يتزينون بها ، ومساواتهم فى الملبس بالعامة عدا آلات الحرب والخيل . وبعد تنفيذا هذه الشروط أسفر الأمر عن أخذ دينار واحد عن كل رأس ، وأجرة شهرين من الأملاك ، فبلغت الجملة ٦٠٠٠٠٠ر٠ دينار (١٠٠) وفى عهد السلطان بيبرس أراد ايقاع الحوطة على بساتين وأملاك دمشق وطلب اجازة بذلك من القاضى الحنفى شمس الدين بن عطاء الأزرعى، ولكن القاضى رفض

---

(٩٨) رسالة فى معرفة الحلى والكنى والأسماء والألقاب (تحقيق صالح ابن سليمان العمير ـ مجلة الدارة عدده ٢ سنة ١٨ ، الرياض ١٤١٣ هـ) ص ١٧٥ .

(٩٩) عز الدين بن عبد السلام : ولد بدمشق ٥٧٧ هـ زار بغداد ٥٩٩ هـ وأقام بها لمدة شهر تولى فيه الخطابة والتدريس عاد لدمشق وعمل بالخطابة والتدريس بزاوية الغزالى والجامع الأموى ، ولما تملك الصالح اسماعيل بن العادل دمشق وأعطى الفرنج صفد والشقيف اختيارا ذمه ابن عبد السلام على المنبر ولم يدع له مما أغضبه وأمر بحبسه ، ولما أفرج عنه أتى لمصر وتولى القضاء بها ، ثم بعد فترة اعتزل . توفى ١٠ جمادى الأولى ٦٦٠ هـ ومن كتبه قواعد الأحكام فى اصلاح الأنام . أبى بكر هداية الله الحسينى : طبقات الشافعية (ط ١ ، تحقيق عادل نويهض ، بيروت ١٩٧١) ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(١٠٠) المقدسى : نزهة ، ورقة ٣٧ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ورقة ٨٩ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٥ ـ ٣٦ ، الشرقاوى : تحفة الناظرين ، ص ١٧٢ ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤١٦ .

ذلك مبينا للسلطان أنه لا يحق له التعرض لهذه الأملاك لأن لها أصحابها « ويدهم ثابتة عليها » وترك المجلس غاضبا (١٠١) .

وعندما أراد بيبرس أخذ فتوى العلماء والفقهاء بجواز أخذ أموال من الرعية ليتقوى بها فى قتاله مع العدو ، وافقه فقهاء الشام جميعا عدا الشيخ محيى الدين النووى (١٠٢) اذ امتنع عن كتابة خطه على الفتوى الا بعد أن يدفع المماليك ما لديهم من حوائص ويبقوا بالبنود ، وتدفع جواريه ما لديهم من حلى ، وكل ذلك أغضب الظاهر بيبرس وجعله يطرد النووى من دمشق الى بلدته نوى (١٠٣) . ومما جاء فى رسالة النووى لبيبرس « ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شىء ما دام فى بيت المال شىء من نقد أو متاع أو أرض أو ضياع تباع أو غير ذلك » (١٠٤) . كذلك وقف الشيخ النووى فى وجه السلطان بيبرس حينما أراد مصادرة أرض الغوطة بدمشق من يد ملاكها بعد طرد التتار عنها — مثلما فعل ابن عطاء سابقا — وأرسل النووى أيضا هذه المرة خطابا للسلطان يحذره

---

(١٠١) ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٨ ، ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ٧ ، ص ٢٤٧ ، الكتبى : فوات ، ج ١ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

(١٠٢) محيى الدين النووى : ولد فى المحرم ٦٣١ هـ بنوى أو نوا احدى قرى حوران بسوريا ، تعلم بها وجد فى طلب العلم وعندما بلغ ١٩ عاما قدم به والده الى دمشق فتعلم بها على أيدى مشاهير العلماء ، كان لا يدخل الحمام ولا يأكل من فواكه دمشق لما فى ضمانها من الحيلة والشبهة ، ولم يتزوج ، وامتازت عمامته بالصغر ، وحج مرتين وله عدة تصانيف منها : المنهاج ، رياض الصالحين ، المبهمات ، والأربعين حديثا ، الارشاد فى علوم الحديث ، منهاج الطالبين . عاد الى قريته ومرض عند أبويه وتوفى ١٤ رجب ٦٧٦ هـ ودفن ببلدته . الحسينى : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ ، الكتبى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ — ٢٦٦ ، الدلجى : الفلاكة ، ص ١٢٠ ، اليافعى . مرآة ، ج ٤ ، ص ١٨٢ ، بامخرمة : قلادة ، ورقة ٩٢٨ ، الشرقاوى : المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(١٠٣) السيوطى : المصدر السابق ، ص ٧١ .

(١٠٤) حماده : الوثائق ، ص ٤٦ .

من ذلك ويأمره بأن يتقى الله ويرجع الى أحكام الدين ، فاستدعاه السلطان وتحاور معه وانتهى الأمر بطرد النووى من مجلس السلطان كما ذكر آنفا . ويقال أن بيبرس مات غيظا لأنه أعان الأرض لأهلها خوفا من ثورة العامة ، ولأنه عجز عن وضع حد لتدخل النووى (١٠٥) .

ومما جاء فى رسالة النووى الأخيرة للسلطان بيبرس — بعد المقدمة والنصائح والأحاديث — ما يلى :

« ... وقد لحق المسلمين بسبب هذه الحوطة على أملاكهم أنواع من الضرر لا يمكن التعبير عنها وطلب منهم اثبات ما لا يلزمهم فهذه الحوطة لا تحل عند أحد من علماء المسلمين بل من فى يده شىء فهو ملكه لا يحل الاعتراض عليه ولا يكلف باثبات وقد اشتهر من سيرة السلطان أنه يحب العمل بالشرع فيوصى نوابه فهو أولى من عمل به والمسئول اطلاق الناس من هذه الحوطة والافراج عن جميعهم فأطلقهم أطلقك الله من مكروه فهم ضعفة وفيهم الأيتام والأرامل والمساكين والضعفة والصالحون وبهم تنصر وتغاث وترزق وهم سكان الشام المبارك جيران الأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم وسكان ديارهم فلهم حرمات من جهات ولو رأى السلطان ما يلحق الناس من الشدائد لاشتد حزنه عليهم واطلقهم فى الحال ولم يؤخرهم ولكن لا تنتهى اليه الأمور على جهتها فبالله أغث المسلمين يغثك الله وارفق يرفق الله بك وعجل لهم الافراج قبل وقوع الأمطار وتلف غلاتهم فان اكثرهم ورثوا هذه الأملاك عن اسلافهم ولا يمكنهم تحصيل كتب شراء وقد نهبت كتبهم ... فهذه نصيحتنا الواجبة علينا للسلطان ونرجو من فضل الله تعالى أن يلهمه فيها القبول والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » (١٠٦) .

---

(١٠٥) عبد الرحمن الشرقاوى : الفقيه المعذب ابن تيمية (كتاب اليوم ، عدد ٢٤٤ ، القاهرة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ —) ص ٢٤ .

(١٠٦) السيوطى : المصدر السابق ، ص ٧٠ .

من خلال ما جاء بهذه الرسالة يتبين أن الامام النووى لم يخش فى الله لومة لائم ، وقام بتوجيه النقد اللاذع للسلطان فى صورة رجاء لكى يثنيه عن مقصده فى مصادرة أملاك الدماشقة . واستهلها بمقدمة ثم عدة آيات قرآنية وأحاديث تحض على ضرورة اتباع العدل والرفق بالرعية ، ولم ينس فى خضم ذلك أن يبين للسلطان رأى الشرع فى هذه الحوطات ، وامعانا فى استدرار عطف السلطان — وربما تملقا — ذكره بأنه يحب العمل بالشرع ويجب أن يبقى على هذه الصورة فى نظر معاصريه ... الى غير ذلك من النصائح . ولكن هل أتت كل هذه المواقف من قبل ابن عطاء الأزرعى والنووى بفائدة ؟ تشير الأحداث التالية بالنفى اذ غضب السلطان ولم يستمع لكلامهما ، وقرر على الدماشقة مليون درهم ؛ ورفض تقسيطها وبعد أن جمعوا له ما يقرب من نصف المبلغ — ٤٠٠,٠٠٠ درهم — أعفاهم من الباقى (١٠٧) . وكانت حجة الظاهر بيبرس فى تنفيذ الحوطة أن عمر بن الخطاب فتح دمشق عنوة ، وأن المماليك أخذوها من التتار بالسيف (١٠٨) !! . ومن العلماء الآخرين ممن لهم بصمات ساطعة فى التاريخ المملوكى ، قاضى القضاة الشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد (١٠٩) اذ عقد

---

(١٠٧) الكتبى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

(١٠٨) الصفدى : الوافى ، ج ١٠ ، ص ٣٤٥ .

(١٠٩) ابن دقيق العيد : ولد يوم السبت ٢٥ شعبان ٦٢٥ هـ بساحل ينبع من أرض الحجاز ، نشأ وتربى بقوص ، جمع بين العلم والدين ، برع فى الحديث والفقه والأدب والنحو والشعر ، وكان له عدة أولاد سماهم على أسماء الصحابة العشرة ، تعلم الفقه على يد والده والشيخ عز الدين بن عبد السلام ، كان مالكى المذهب ثم صار شافعيا ، تولى القضاء فى مصر لمدة ست سنوات وسبعة أشهر ثم عزل نفسه ، وقيل انه المبعوث على رأس المائة السابعة . توفى يوم الجمعة ١١ صفر ٧٠٢ هـ ببستان عند باب اللوق ودفن بالقرافة وصلى عليه كبار رجال الدولة . أحمد بن محمد بن القاضى . درة الحجال فى غرة أسماء الرجال (ج ٤ ق ١ ، نشر وتصحيح ى . س . علوش ، المغرب ١٩٣٤) ص ١٥٨ ترجمة رقم ٤٠٥ ،

السلطان الناصر محمد بن قلاوون مجلسا للبحث فى أمر غـــازان قائد التتار ٦٩٩ هـ ، وأراد السلطان تحصيل مال من الرعية لاجل النفقة والخروج لحرب غازان ، وتوقف الأمراء لأجل الحصول على فتوى من ابن دقيق العيد ، فعندما قدمت اليه الورقة ليوقع عليها رماها من يده عندما علم بمضمونها ، وطالب بأن يقدم كل أمير ما لديه من جواهر وغيره — مثلما فعل العز بن عبد السلام مع قطز — وانتهى الأمر برفضه التوقيع قائلا : « وتريد منى أن أكتب فتوى على ما لا يحل ؟ » ثم ترك المجلس مسرعا ، فاتجه الأمراء الى طريق آخر وهو فرض مكسى مقرر الخيالة ونصف السمسرة ، ثم أخذوا من كل أردب قمح يطحن خروبة — قطعة نقدية نحاسـية تساوى عشرة دراهم — كذلك أخذوا بعض الأمــوال من بعض التجار الأثرياء (١١٠) .

هذه بعض المواقف المشرفة لبعض العلماء فى عهد المماليك البحرية ، واذا ما انتقلنا الى عهد الجراكسة نجد هناك أيضـــا مواقف مشابهة . اذ روى المقريزى (١١١) أن السلطان برقوق قام بضرب وطرد أحد فقهاء دمنهور ويدعى الشيخ شهاب الـدين أحمد بن الجندى الشافعى لأنه قام بنهى الضامن عن أخذ المكوس.

وفى عهد السلطان فرج قام بجمع الخليفة المتوكل والقضـــاة والعلماء والأمراء والأعيان وحدثهم بأن بيت المال خاو ، وتيمور لنك فى طريقه الى البلاد ، والغرض من الاجتماع هو أخذ بعض أموال التجار والأثرياء أو جزء من الاقطاعات للاستعانة به فى الدفاع ، فرفض القاضى الحنفى جمال الدين الملطى وساعده بقية القضاة

العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ص ٢٨٥ — ٢٨٩ ، السيوطى : حسن المحاضره ، جـ ٢ ، ص ١٢٨ .

(١١٠) العينى : المصدر السابق ، ص ٧٣ — ٧٥ و ح (٣) ، الشرقاوى : الفقه ، ص ٥١ .

(١١١) السلوك ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٥٥٠ .

قائلين : « أنتم أصحاب اليد ، وليس لكم معارض ، وان كان القصد الفتوى ، فلا يجوز أخذ مال أحد » ، فاغتاظ مرج من عصيان قاضي القضاة المالكية أيضا ــ نور الدين بن الجلال ــ وعزله(١١٢) .

وعندما أراد السلطان برسباى أخذ فتوى القضاة والعلماء بأخذ أموال الرعية لتسليح جيشه من أجل مقاتلة شاه رخ بن تيمور لنك ٨٣٩ هـ / ١٤٣٦ م ، لم يوافق الفقهاء وقال بعضهم كيف نفتيه بأخذ الأموال واحدى زوجاته كانت ترتدى بدلة يوم طهور ولدها العزيز يوسف تبلغ قيمتها ثلاثين ألف دينار (١١٣) . وتكرر الموقف نفسه مرة ثانية ولكن مع السلطان قايتباى فى عام ٨٧٢ هـ عندما أراد تحصيل مال لقتال شاه سوار أمير ذو الغادر ورفض طلبه (١١٤) اذ جلس الخليفة العباسى المستنجد بالله يوسف يحتاطه قضاة مصر الأربعة : الأسيوطى الشافعى ، وابن الشحنة الحنفى ، وابن حريز المالكى ، وعز الدين الحنبلى . وخلف هؤلاء أصدلف الأمراء ومشايخ العلماء بينما تصدر السلطان قايتباى صدر المجلس ، وأومأ الى كاتب السر أبو بكر بن مزهر ليفتتح الجلسة ويدير الحوارات وعرض الموضوع على جمهور الحاضرين ، فشرع ابن مزهر بما أوتى من فصاحة ورصانة فى جذب أنتباه الحاضرين واللعب على الوتر الحساس لديهم وأطلعهم على أن بيت المال فقد نصفه الثانى وأصبح بيتا بلا مال ، وهنالك يستغيث أزبك نائب الشام طالبا النجدة لقتال شاه سوار وجيشه الجرار ، ووسط هذا الصمت المخيم على المجلس وبعد أن أثار فيهم ابن مزهر العاطفة والنخوة ، آب بسرعة الى لب الموضوع وأمل منهم أخذ بعض الأموال وادخالها الى الذخيرة حتى يتسنى للسلطان الذود

---

(١١٢) ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٩٣ ــ ٥٩٤ .

(١١٣) محمد محمد أمين : الأوقاف ، ص ٣٢٦ .

(١١٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٤ ، ابن الصيرفى : انباء ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

عن البلاد . فما كان من جمهور الحاضرين سوى الموافقة بالاجماع، ربما تعاطفا مع الموقف أو رهبة من السلطان . وعندما أوشك السلطان على حل الجلسة وأخذ الاذن باشعال نار المصادرات ، حدث ما لم يتوقعه اذ دخل عليهم شيخ الاسلام أمين الدين الأقصرائى (١١٥) الحنفى فعرض عليه الموضوع ، وعجزت بلاغة كاتب السر عن اقناع الرجل بالموافقة ، فما كان من الشيخ سوى أن هب وأنكر ذلك مبينا انه لا يحل للسلطان أخذ المال الا بعد أن يقدم الأمراء والجند والنساء ما لديهم من حلى وأموال ، ولم يقتصر الشيخ عند هذا الحد بل أقنع الحاضرين بعدم الموافقة، حينئذ انفض الاجتماع وخرج السلطان غاضبا بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من أخذ الموافقة . هذه بعض مواقف رجال الدين والعلماء من مصادرة العامة ، ويتبين من خلالها مساندتهم للناس وعدم رضائهم عن سلب الأموال وان كان مصير بعضهم العزل أو الضرب أو النفى فان ذلك لم يثن عزمهم عن مواصلة الجهاد والوقوف فى وجه الاستبداد ، حاربوا من أجل مبدأ الحق والعدل لا من خلال نصوص جامدة بل طوعوها لتلائم عصرهم . وهناك بلا شك مواقف أخرى لقلة ممن ينتسبون الى الدين نافقوا فيها السلاطين وأيدوهم وأضفوا على استبدادهم نوعا من الشرعية أملا فى منصب زائل أو تفاديا لسوء عاقبة فى الدنيا وكان مصيرهم الخسران المبين فى الدنيا والآخرة كما سيتبين فيما بعد .

وينتقل البحث الآن الى الشق الثانى وهو : موقف العامة أو باقى طوائف المجتمع من مصادرة رجال الدولة : فهل كانت العامة

(١١٥) شيخ الاسلام أمين الدين يحيى بن محمد الأقصرائى : ولد عام ٧٩٥ هـ أخذ الفقه والأصول عن أخيه بدر الدين بن الأقصرائى ، ولازم العز بن جماعة ، تولى مشيخة الاشرفية والصرغتمشية ، ودرس التفسير بالمؤيدية ، رأس الحنفية فى عصره ، وكان صالحا ويساعد الفقراء وطلبة العلم وينصر الدين ويبطل المظالم ويراجع الملوك فى ذلك . توفى ٨٨٠ هـ . السيوطى : نظم العقيان فى أعيان الأعيان

فرحة وراضية بما تعرض له رجال الدولة من مصادرات وسلب لأموالهم ، أو تعاطفت مع هؤلاء الرجـال وثارت من أجلهم ؟ يشير الواقع التاريخي الى أن عامة مصر المملوكية كانت « كمـا مهملا » ليس لها تأثير كبير فى مجريات الأمور (١١٦) . وهـذه حقيقة اذ لم تعنهم كثيرا الصراعات الدائرة من حولهم بين رجال الدولة بعضهم البعض الا اذا كانت ستعـود عليهم بفائدة ما ، وفيما عدا ذلك انصرفوا الى البحث عن لقمة عيشهم . ورغم هذا كانت لهم بعض الانطباعات والتصرفات تجاه المصادرات والعقوبات التى تعرض لها بعض رجال الدولة ، خاصة ممن احتكوا به مباشرة من خلال واجبات وظيفته كالقضاة والمحتسبين والوزراء وغيرهم. وقد انقسمت هذه المواقف الى قسمين :

(أ) قسم من المصادرين تعاطفت معه العامة وتأسفت على ما جرى عليه ، بل طالبوا بالافراج عنهم .

(ب) قسم من المصادرين فرحت العامة بمصادرته ، وشمتوا فيه ورجموه بل أرادوا حرقه .

ويرجع تباين المواقف هذه الى عدة أشياء أهمها :

١ ـ مدى علاقة المصادر بالعامة وعطفه عليهم واطعـامهم وكسوتهم .

٢ ـ سيرة المصادر وشهرته فى عمله .

٣ ـ معاملة المصادر مع العامة سواء : بالعدل أو الظلم ، أو التكبر أو التواضع ... الخ .

وهذه بعض الأمثلة التوضيحية . بالنسبة للقسم الأول ممن تعاطفت معه العامة نجدها قليلة (مما يؤكد أن المصادرات لم

(حرره فيليب حتي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ، ١٩٢٧) ص ١٧٧ ـ ١٧٨ ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ٢٠٤ ص .

(١١٦) قاسم ، الهوارى : الرواية ، ص ١٤٠ ح (١) .

تكن ظاهرة مؤقتة بل سياسة دائمة انتهجتها رجال الدولة حيال العوام) مثلا : عندما نكب الصاحب تاج الدين محمد بن حنا على يد الشجاعى ضربه مقرعة واحدة فوق قميصه وتكاثرت الناس على الشجاعى ومنعوه من ضرب الصاحب أكثر من ذلك (١١٧) . وفى عام ٧٢٦ هـ غضب السلطان الناصر محمد بن قلاوون على الأمير طشتمر حمص أخضر نائب حمص وسجنه ، فاجتمعت آلاف الحرافيش أسفل القلعة ونادوا « يا أعرج النحس — يقصدون السلطان الناصر — أخرجه » فأخرجه ، وعندما سجن مرة ثانية فعلت الأيتام مثلما فعلت الحرافيش فأفرج عنه ، والسبب فى ذلك أن الأمير طشتمر كان كثير الصدقات على الحرافيش والأيتام ويكسوهم ويطعمهم (١١٨) . وهذا ما جعلهم يتعصبون له وينصرونه . وعندما صادر السلطان الناصر حسن المستوفين بدواوين الشام ٧٦١ هـ باعوا جميع ما يملكونه ، بل عرض بعضهم بناته للبيع وبكى الناس رقة لبعضهم (١١٩) . وفى عام ٨٠٠ هـ قامت العامة بمظاهرات من أجل الافراج عن علاء الدين ابن الطبلاوى والى القاهرة المصادر واعادته الى عمله ، الا أنهم ضربوا (١٢٠) . وفى عهد الظاهر جقمق ٨٤٦ هـ رسم على الخازندار الصفوى جوهر التمرازى وصودر ، فتأسفت الناس على عزله بسبب حسن سيرته فى العمل (١٢١) . وأخيرا عندما افرج عن المحتسب الزينى بركات بن موسى ٩١٨ هـ بعد مصادرته لقيته الناس بالطبول والزمور وأوقدت له الشموع ومشى وراءه أرباب الدولة ، وهذا بسبب حب الناس له (١٢٢) . أما بالنسبة

---

(١١٧) الكتبى : فوات ، جـ ٣ ، ص ٢٥٦ .

(١١٨) ابن بطوطة : تحفة ، ص ٦٢ .

(١١٩) ابن كثير : البداية ، جـ ١٤ ، ص ٢٦٩ .

(١٢٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ق ٢ ، ص ٨٩٦ — ٨٩٨ .

(١٢١) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٣٥٥ .

(١٢٢) ابن اياس : بدائع ، جـ ٤ ، ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .

للقسم الثانى ممن فرحت العامة فى مصادرتهم فهم كثيرون ، ولأسباب متعددة يمكن الوقوف عليها من خلال الأمثلة التالية . وبداية فقد شاركت العامة فى نهب بيوت كثير من الأثرياء المصادرين خاصة أهل الذمة أو المسالمة ممن يقتنون الثروات الطائلة بسبب عملهم فى الجهاز المالى والادارى بالدولة . وقد أرجع بعض الباحثين (١٢٣) هذا النهب الى مشاعر الحقد والغضب المكتوم الذى تولد فى نفوس العامة تجاه الأغنياء بغض النظر عن دياناتهم، كذلك ينتقد ابن ظهير (١٢٤) سلاطين المماليك ويأخذ عليهم استعمال أهل الذمة فى كتابة الانشاء ، كما يوجه نظر هؤلاء السلاطين الى ضرورة محاسبة أهل الذمة ومصادرة أموال من تثبت خيانته منهم . كما أن مصادرة السلطة للهاربين من رجال الدولة كانت فيها منفعة كبرى للعامة ، اذ يحصلون على جزء من أموالهم بالنهب ويسكنون دورهم . وهذا ما حدث مع الأمراء السبعمائة الهاربين الى الشام ٦٥٢ هـ بعد مقتل أستاذهم أقطاى فصودروا (١٢٥) . ومن الملاحظ أن فرحة العامة بالنسبة لمصادرات هذا القسم من رجال الدولة ترجع الى طرقهم الملتوية والتعسفية التى أدت الى تخمة بعضهم ومخمصة بعضهم الآخر . وفيما يلى بعض الأمثلة : عندما صودر ناصر الدين المقدسى وكيل السلطان بالشام ٦٨٩ هـ بسبب ظلمه للعامة هجاه الشاعر سيف

---

(١٢٣) قاسم عبده : اليهود ، ص ٧٢ .

(١٢٤) محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لابن ظهير (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، جـ ٣ ، ١٩٧١ ـ) ص ١٠٧١ .

(١٢٥) Fatima S. : Baybars 1 of Egypt (Uakistan 1956), p. 7.

الدين السامرى قائلا :

واحقن دما الاسلام من ولد الزنا
عجل بذبح المقدسى وسلحه
واغلظ عليه ولا ترق فكما
يلقى بما كسبت يداه وجنا

فلما انتهى الأمر بشنق المقدسى رثاه السامرى قائلا :

شنق اللص نفسه وأراح
الخلق من قبح فعله الميشوم
وأحاطت به زبانية النار
وأعوانها من الترسيم

وفرحت العامة بمقتل المقدسى واستراحوا من شره (١٢٦) . وعندما صودر وعوقب الوزير ابن السلعوس ٦٩٣ هـ فرحت العامة بذلك لأنه كان متكبراً ، وفى أثناء طلوعه الى القلعة مقيداً وقفت الحرافيش فى طريقه ومعهم أحذية مقطعة ونادوا عليه « يا صاحب علم لنا على هذه » (١٢٧) وفى نفس العام نكب الشجاعى ففرحت بذلك العامة كثيرا بسبب ظلمه وكثرة مصادراته لهم ، وعندما قتل وطافت المشاعلية برأسه على رمح ، دفعت العامة لهؤلاء المشاعلية نقوداً كثيرة من أجل السماح لهم بصفع الشجاعى وضربه (١٢٨) . وفى عهد السلطان محمد بن قلاوون أوقع الأمراء بالوزير ناصر الدين محمد بن الشيخى ٧٠٤ هـ فأرادت

(١٢٦) الكتبى : عيون التواريخ ، جـ ١٢ ، ورقة ١٠ ، النويرى : نهاية ، جـ ٣١ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(١٢٧) ابن الفرات : تاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٧٧ ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٩٧ .

(١٢٨) الكتبى : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٨٠٣ .

العامة رجمه بسبب تكبره وظلمه لهم (١٢٩) . كذلك فرحت العامة ودعت للسلطان عندما قبض على وكيله كريم الدين بن هبة الله وابن أخيه كريم الدين الصغير ناظر الدواوين ٧٢٣ هـ (١٣٠) . ويعتبر شرف الدين النشو — قبطى الأصل — من أكثر الموظفين الذين كرهتهم العامة ، وكذا أخوه رزق الله ، لذلك عندما قبض عليهما وصودرا ٧٤٠ هـ قتل النشو وانتحر رزق الله « وأوقدت لهلاكهما الشموع بالقاهرة » واجتمعت العامة تحت القلعة ورفعوا الأعلام والمصاحف ، وارتفع صياحهم استبشارا بقبض النشو ، وهذا بسبب قهره لأهل القاهرة من كثرة مصادراته لهم وطرح البضائع عليهم وقتل بعضهم ، وقال فيه الشعراء :

النشو لا عدل ولا معرفة قد آن للأقدار أن تصرفه
من أتلف الناس وأموالهم لأيحق للسلطان أن يتلفه

وبعد دفنه بمقابر اليهود عينت الدولة حراسة على قبره لئلا تحرقه العامة (١٣١) . وعقب ذلك بعامين خرجت العامة بعد القبض على الاستادار أقبغا عبد الواحد ومصادرته أملا فى الفتك به بسبب كثرة ظلمه (١٣٢) . وفى عام ٧٤٨ هـ قتل شاد الدواوين غرلو فخرجت أيضا العامة لرؤيته ، وبعد دفنه قامت الحرافيش بنبش قبره وأخرجوه ، ومثلوا به ونوعوا نكاله وأرادوا

(١٢٩) العينى : عقد ، جـ ٤ ، ص ٣٥٩ — ٣٦٤ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ١ ، ص ١٠ .

(١٣٠) ابن الوردى : تتمة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٤ ، ابن كثير : البداية ، جـ ١٤ ، ص ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٣ .

(١٣١) أبو الفدا : المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٣١ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٤٧٧ — ٤٨٣ .

(١٣٢) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٠ .

حرقه الا أن السلطان أمر الأوجاقية (١٣٣) بضربهم وردهم عن ذلك(١٣٤). هذا بسبب كثرة ظلمه للعامة. كذلك قامت العوام فى عام ٧٥٥ هـ بضرب ناظر الخاص والجيش تاج الدين أحمد بالنعال عند القبض عليه ومصادرته (١٣٥) . أما الأمير شهـــاب الدين أحمد بن الزين والى القاهرة فعند القبض عليه عام ٨٠١ هـ أرادت العامة قتله بسبب كرههم وبغضهم له (١٣٦) . وهذا أمر طبيعى أن تكره العامة والى الشرطة لأنه القائم على حفظ الأمن والنظام مستخدماً الشدة ، هذا فى الوقت الذى جبلت فيه بقية طوائف العامة على الغوغائية وعدم النظام ومن هنا تعارضت مصالح الطرفين .

وفى مجال القضاء — الذى نال احترام العامة بعض الشىء — لم يتوان العوام فى سب ولعن المسيئين منهم . مثال ذلك عندما رسم على قاضى القضاة شمس الدين محمد الهروى وصـــودر بسبب الاختلاس سبته العامة ولعنته وفرحت فى سجنه بسبب سوء سيرته (١٣٧) .

وعندما صودر ناظر الجيش والاستادار زين عبد الباسط بن خليل الدمشقى فى عامى ٨٤٢ هـ ، ٨٥٧ هـ فرحت العامة بذلــك

---

(١٣٣) الأوجاقية : مفردها أوجاقى ، وهو مشتق من وشاق الفارسى ، وتعنى رئيس الغلمان ومهمة الأوجاقى العناية بالخيل لذلك أطلق عليهم أوجاقية الاصطبل ، وكانوا تابعين للأمير أخور : الباشا : الفنون ، جـ ١ ، ص ٢٨٩ .

(١٣٤) الصفدى : الوافى ، جـ ٩ ، ص ٢٩٥ ، المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٧٦٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٧ ، حياة : أحوال ، ص ٨٦ .

(١٣٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ، ص ٦ .

(١٣٦) ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٤١ — ٥٤٢ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٣ ق ٣ ، ص ٩٦٥ .

(١٣٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٤٩١ .

بسبب بطشه وسوء خلقه وتحجيره على الأشياء واستيلائه على معايش الفقراء (١٣٨) . وفى عام ٨٥٤ هـ ثارت الأجلاب ضد السلطان وطالبته بعزل أبى الخير النحاس فخضع لهم ورسم عليه فى بيت قاضى القضاة الشافعية شرف الدين المنياوى لئلا تقتله العوام بعد أن رجموه ، وعين الوالى رجالا لحمايته من العامة ، وكل ذلك بسبب ظلمه لهم(١٣٩) . وأخيراً يشير ابن الصيرفى(١٤٠) أنه فى أحداث عام ٨٧٣ هـ صودر أعيان الدولة بسبب تجهيز حملة الى شاه سوار ، أما عن موقف العامة فيصفه بقوله : « مع أن جماعة ما طرق قلبهم الهم والغم وهم العوام والفقراء فانهم يتنزهون ويتفرجون ، فلا بارك الله فيهم ، ما أقبح أفعالهم » .

فرغم فقر العوام ، فان ذلك لم يكن لهم شفيع لدى الأعيان بل حسدوهم وأخذوا عليهم تنزههم واستقبحوا أفعالهم ، أما يكفيهم أن العامة تركت لهم شئون الحكم يديرونه كيفما يشاؤون ؟ أو لم يرضهم أيضا أنه على أكتاف هؤلاء العوام اقتنى الأعيان ثرواتهم ؟ وأخيراً أو ليس هؤلاء الأعيان هم السبب فيما وصلت اليه حالة العامة بما فرضوه من نظام طبقى واستنزاف جعل العامة لا يعنيهم فى الحياة سوى لقمة العيش ؟! تبقى نقطة أخيرة وهى بيان **أثر المصادرات على باقى طوائف الشعب** . اذ ترتب على سياسة المصادرات كثير من الآثار والنتائج بالنسبة للعامة — الى جانب عوامل أخرى — يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — عدم التعاون مع الجيش أثناء حروبه الخارجية :

أدى الظلم الذى لقيته العامة من قبل حكام المماليك الى وقوفهم

---

(١٣٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ، ص ، ص ٣٢٧ ، جـ ١٦ ، ص ٢٨ .

(١٣٩) السخاوى : التبر ، ص ٣١٤ — ٣١٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، جـ ١٥ ٤١٥ .

(١٤٠) انباء ، ص ٢٧

موقفا سلبيا تجاه هذا الحكم اذا ما تعرض للأخطار الخارجية مثل مهاجمة العثمانيين مصر (١٤١) . وغدت الدولة المملوكية فى عيون العوام « وحشا لا يستحق الانقاذ » (١٤٢) . وقام أهـل حلب والكرك بطرد فلول المماليك الهاربة عقب هزيمتهم فى معركة مرج دابق ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ومنعوهم من دخول البلاد (١٤٣) .

٢ ـ تدهور الحياة الاقتصادية وانتشار الفوضى فى البـلاد :

أدت كثرة الاغتصابات الى ضياع هيبة الدولة ـ ضمن أسباب أخرى ـ وتعجيل سقوطها ، وتضرر الغالبية العظمى التى لم يكن لها يد فى هذا السقوط (١٤٤) . وعلق كثير من المؤرخين على كل عملية رماية ـ طرح ـ تعرضت لها العامة بعبارة « ونشأ من هذ الأمر فساد كثير وظلم كبير » (١٤٥) . وعملية طرح البضائع هذه عملت على استنزاف أموال العامة مما كان له أثر كبير فى هز كيان الدولة الاقتصادى . ومن ناحية أخرى عملت المصادرات على زرع روح العداء والكراهية والحقد بين طبقات العامة أنفسهم مما أدى الى القتال بينهم واشاعة الفوضى وزعزعة الأمن فى البلاد . حيث ان من بقى فى البلاد ولم يفر ساعد الولاة فى جمعهم للأموال بغير حق لكيلا تنهب أمواله . واعتبر الأسدى (١٤٦) ذلك هو السبب الثالث فى دخول الخلل والفساد للديار المصرية المملوكية .

---

(١٤١) ماجد : طومان باى ، ص ٥٣ .

(١٤٢) قاسم عبده قاسم : صور من الحياة اليومية فى القاهرة عصر سلاطين المماليك (مجلة العربى ، عدد ٣٧٩ ، الكويت ١٩٩٠) ص ٦٣ .
Poliak : Les Revoltes, p. 269.

(١٤٣) زيادة : نهاية ، ص ٢٢٠ .

(١٤٤) مصطفى الشكعة : معالم الحضارة الاسلامية (دار العلم للملايين ، ط ٤ ، بيروت ١٩٨٢) ص ١٠٠ .

(١٤٥) ابن الصيرفى : نزهة ، جـ ١ ، ص ١٢٤ .

(١٤٦) المصدر السابق ، ص ٩٥ .

٣ — تناقص عدد السكان : أشـــار البعض (١٤٧) الى أن ما تعرضت له العامة من مصادرات وضرائب ونهب عمل عـــلى تناقص عدد السكان . ويمكن تفسير هذا الرأى بأن كثيرا من المصادرات حوت الغلال والحبـــوب المصــــدر الرئيسى لطعـــام الشعب ، وبسبب كثرة ما انتاب العصر من مجاعات وأوبئة لم تجد العامة ما تقتات به — فى الوقت الذى ذهبت فيه الغـــلال الى اصطبلات الأمراء — فأصبحت فريسة سهلة لغول المرض مما أدى الى خلخلة الخريطة السكانية للبلاد .

٤ — انحطاط الحضارة وزوال الفكر الخلاق : فرضت طبيعة نظام الاقطاع المملوكى على العامة ضرورة بذل الجهد والتعب حتى يحصلوا على ما يطعمهم وما يكسوهم ، وهذا لأنهم « ملزمـــون بدرهم معين ، فان لم يعملوا هذا أضنكهم الطلب ولم يجدوا جهة للوفاء » (١٤٨) . وفى غمار هذا لم تهتم الناس بالحضـــارة بل انشغلوا بمعايشهم (١٤٩) . وهذا أمر طبيعى للانسان اذ لا يعقل أن يبدع فى النواحى الثانوية ما لم يشبع الأساسية من مأكـــل ومشرب وملبس .

٥ — مصادرة عرب الجنوب أدت الى خلل أحوال الوجـــه القبلى ونهبه ، وأيضا انهيار الوجه البحرى بسبب فرض بضائع الوجه القبلى عليه : كانت حملات المماليك على العربـــان تنسف الطـــارق والتـــالد وتـــدع النســـاء أيامى والأبنـــــا يتـــامى والديار خرابا . فبسبب تعديات البدو بالوجـــه القبـــلى عـــلى الاقطاعات والقرى أرسل اليهم المماليك العـــديد من الحمـــلات الواحدة تلو الأخرى لاخمادهم والحد من سطوتهم ، وغالبا ما كان

---

(١٤٧) حماده : المرجع السابق ، ص ١١ .

(١٤٨) العمرى : مسالك ، ص ١٤٧ .

(١٤٩) ماجد : تاريخ الحضارة ، ص ٢٩١ .

العربان يلوذون بالكهوف والجبال حتى تنتهى الحملة ، وكان من نتائج هذه الحملات قتل كثير من العربان ، واحضار رؤوسهم الى القاهرة ، ونهب أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم ، بل سبى نسائهم أحيانا ، وكل هذا أدى الى خراب معظم الصعيد (١٥٠) . مثال ذلك ما أحدثه الاستادار فخر الدين بعرب هوارة فى الصعيد ما بين عامى ٨٢٠ و ٨٢٢ حيث أدى ما نهبه من مواش وغيره الى تطرق الخلل بالوجه القبلى ، وأعقب ذلك انهيار بالوجه البحرى بسبب طرح هذه البضائع المصادرة على الفلاحين وأصحاب الدواليب بأثمان غالية (١٥١) .

٦ — اندثار العديد من المهن واغلاق العديد من المتاجر والأسواق : فى النصف الثانى من دولة المماليك تدهورت بعض الصناعات التى كانت تشتهر بها البلاد ، بينما ظل الحكام يستوردون حاجتهم من الخارج فى مقابل العملات الذهبية مما ترتب عليه استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ، وأصبحت القاعدة السعرية تعتمد على النحاس ، الذى هرب بدوره للخارج بعد وقت قصير بسبب ارتفاع سعره مما أحوج السلطنة للبحث عن موارد جديدة لتغطية نفقاتها فلجأت الى احتكار بعض السلع العالمية والمحلية ، وكل ذلك أدى الى افقار الأسواق وقلة عددها (١٥٢) ، واندثار العديد من المهن واقفال العديد من المتاجر (١٥٣) . كما أنه ترتب على سياسة الاحتكار هذه تحول معظم التجار الى عملاء لدى السلطان فاستغل الأوربيون هذا الوضع وأغرقوا أسواق مصر بمنتجاتهم الصناعية بأسعار منافسة للسلع المصرية المحلية (١٥٤) . مثلا فى عام ٧٣٧ هـ عندما صادر

(١٥٠) Poole : A History, p. 300.

(١٥١) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٣٩٦ ، ٤٤٥ .

(١٥٢) قاسم ، الهوارى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(١٥٣) ضومط : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(١٥٤) علاء طه : المرجع السابق ، ص ١٥ .

النشو التجار والعامة من أجل نفقة المماليك السلطانية ترك التجار حوانيتهم وهربوا فنهبت ، وعلا البكاء والعويل ، وأخلى كثير من التجار حوانيتهم من البضائع (١٥٥) . فهذه الظروف كانت تفسح المجال للزعر والشطار من أجل ممارسة هوايتهم فى السلب ، كما أن قلة البضائع أدت بطريقة طردية الى غلاء الأسعار ومن ثم ضرر الناس فى معاشهم . وأزدادت الحالة سوءاً فى عصر الغورى ، اذ رميت البضائع على التجار والزيت على السوقة بأثمان عالية وطلب منهم سرعة السداد ، وساعدت الدولة فى رواج النقد الزائف بغية الحصول على ربح ومنفعة للخزانة ، فأدى كل ذلك الى كساد الأسواق واغلاقها واشاعة الفقر والاستياء لدى العامة (١٥٦) . كما أن انتشار البضائع الأجنبية ورخصها وجودتها أدى الى اقبال الناس عليها والعزوف عن مثيلاتها المحلية مما جعل بعض الحرفيين يتركون مهنتهم والبحث عن مهنة أخرى.

٧ — تحول كثير من العامة الى متسولين وشطار هدفهم الحصول على لقمة العيش ، لذلك اشتركوا فى الفتن ونهب بيوت المهزومين : ترتب على الآثار السابقة تحول العديد من العامة الى متسولين اشتركوا فى الفتن والنهب بغية الفوز بشىء ما ، كذلك تقلص عدد الأثرياء وازدادت رقعة المعدمين . ومما ساعد على تدهور أحوال العامة هكذا : مصادرة الحكومة المملوكية لمحاصيلهم أو شرائها بأبخس الأسعار (١٥٧) . وان كانت مصادرات العامة أقل نسبيا فى عددها من مصادرات رجال الدولة فان هذا ليس حبا فيهم ، ولكن لفقرهم ولكون مقتنياتهم لا تسمن ولا تغنى من جوع باستثناء القليل منهم .

(١٥٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٤ .

(١٥٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٤٢ .

(١٥٧) عبد الرحمن فهمى محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها .(سلسلة المكتبة الثقافية ، ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٨٤ .
Poole : Op. Cit., p. 349.

٨ ـ حدوث الغلاء : فمثلا فى عام ٧٩١ هـ وفى اطار استعداد الأتابك منطاش لمحاربة السلطان برقوق المعزول ، قام منطاش بمصادرة خيول الطواحين مما ترتب عليه قلة الدقيق ، فعز الخبز فى الأسواق ، ونتج عن ذلك غلاء كبير فكرهت العامة حكم منطاش وتمنت عودة برقوق (١٥٨) . واذا كان الغلاء ظاهرة طبيعيـة تنتج عن التضخم ، فانه أيضا يقع اذا ما عزت النقود تلك التى ذهب كثير منها بالمصادرات الى خزانة السلطان أو الدولة .

٩ ـ هروب اهل البلاد الى مناطق أخرى ريثما تنتهى هـذه الموجة مما ادى الى اعادة تشكيل التوزيع السكانى : من أمثلـة ذلك : عندما صادر الشجاعى الدماشقة وطرح عليهم بضائع عام ٦٨٨ هـ هرب اكثرهم الى القرى (١٥٩) . وفى عام ٧٠٠ هـ طلب من الدماشقة أجرة أربعة شهور عن أملاكهم فهرب أكثر الناس من البلد (١٦٠) . وفى اطار قيام نوروز نائب دمشق بتعمير قلعتهـا ٨٠٩ هـ قام بمصادرة أهل دمشق من عامة وتجار ، مما أدى الى هروب كثير من أعيان دمشق الى مصر (١٦١) . كذلك عندما أراد السلطان قايتباى مصادرة الدماشقة ٨٩٣ هـ تـواروا ، ويصف ابن طولون (١٦٢) ذلك بقوله : « وهم لعمرى معذورون » ويمكن الخروج من خلال هذه الأمثلة بان عملية الهروب هذه يبدو أنهـا كانت عادة ثابتة لدى أهل دمشق ، ويبدو أنها كانت تؤتى ثمارها، ولولا ذلك ما الفوها دائما وغدت لديهم أمراً طبيعياً . وفى عـام ٩١٩ هـ أرسل السلطان الغورى أحد كبار الأمراء الى الصعيـد لمصادرة الخيول بواقع ٢ الى ٤ احصنة من كل بلد حسب حجمه،

---

(١٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٢٠ .

(١٥٩) الكتبى : عيون التواريخ ، جـ ١٢ ، ورقة ٤ .

(١٦٠) ابن كثير : المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ١٤ .

(١٦١) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٦٨٠ ، ٧٦٨ .

(١٦٢) مفاكهة ، ق ١ ، ص ٨٩ .

مما جعل الفلاحين يتركون مزروعاتهم وبلادهم ويرحلون (١٦٣) . وفى العام التالى هرب أهل نابلس حينما طلب منهم السلطان الغورى أموالا لتجريد حملة الى الحدود المملوكية العثمانية (١٦٤).

١٠ ــ قيام العامة على أهل الدولة الذين ظلموهم رغبة فى الاقتصاص منهم : أدت المصادرات الى اشاعة القلاقل ،واضطراب الأمن الداخلى ، ومحاربة السلطات ، واشاعة الفوضى ، وتشتت السكان الآمنين وارهابهم وخراب ممتلكاتهم ، لأنه عند مصادرة احدى الشخصيات الكبرى كانت تصادر معه حاشيته ، واستغل بعض العوام هذا الأمر واتهموا بعضهم البعض بأن هذا وذاك قريب المصادر ، مما أدى الى وقوع المتهمين تحت طائلة المصادرات، وعصف هذا التيار بكثير من الموسرين أو ممن تبغضهم العامة دون ذنب اقترفوه . مثلا عند مصادرة الوزير علم الدين ابن زنبور ٧٥٣ هـ ، علق المقريزى (١٦٥) على ذلك بقوله : « نال الناس من نكاية أعدائهم فى هذه الكائنة كل غرض ، فانه كان الرجل يرمى عدوه بأن عنده بعض حواشى ابن زنبور فيؤخذ بمجرد التهمة ولقى الناس من ذلك بلاء عظيماً . ومن الحالات الأخرى التى استغلتها العامة للانتقام من مصادريهم ما حدث فى عام ٨٢١ هـ ــ بعد مصادرة الاستادار فخر الدين لعربان الصعيد والعودة بما نهبه الى القاهرة ــ اذ غضبت قبيلة هوارة وهجموا على سودون كاشف الوجه القبلى وحاربوه ، وقتلوا عدداً من رجاله ، مما اضطر السلطان الى ارسال مدد لتفريق هوارة ، واقامة كتيبة عسكرية ثابته لحفظ الصعيد من هجمات العرب (١٦٦) . وقعة أخرى

---

(١٦٣) عاشور : التدهور الاقتصادى ، ص ٨٤ ــ ٨٥ .

(١٦٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٠٨ .

(١٦٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٦١ .

(١٦٦) ابن حجر : انباء ، جـ ٧ ، ص ٣١٣ .

حدثت فى عهد السلطان قايتباى اذ ثارت العامة على الشيخ شهاب الدين احمد الشيخى ورجمه وأرادت قتله فهرب منهم الى مكة والسبب فى ذلك اصداره فتوى للسلطان قايتباى بجواز فرض الأموال على الأملاك (١٦٧) .

١١ — مساندة العامة للثائرين بغية تغيير الأوضاع المتردية ، ومشاركتهم فى الثورات : هدفت العامة من وراء الثورات أو مساندة الثائرين تغيير أوضاعهم المتردية آملين أن تنظر اليهم القيادة الجديدة بعين الرعاية والاحسان ، ومثال ذلك ما سبق قوله من مساندتهم للسلطان برقوق فى العودة لحكمه بعد أن ذاقوا الويل من مصادرات سيف الدين تمربغا (منطاش) . كما أدت كثرة اعتداءات المماليك على العامة ، وكثرة تغييرات العملة الى قيام العامة بثورات وتعرضهم للسلطان فى الطرقات بالشكوى (١٦٨) . ومما شجع العامة على قيام الثورات احساسهم بالظلم من جراء مصادرة أموالهم وممتلكاتهم العامة لصالح فئة قليلة من رجال الدولة تمتلك زمام الأمور وتدير دفة الحكم بالبلاد . ورغم تعدد الثورات الشعبية التى أشعلتها العامة ، فانها لم تكن على علاقة ببعضها البعض ، كما أن هذه الثورات لم تقم على أفكار ثورية ، واتسمت بالعزلة الجغرافية . والى جانب ذلك يشير آشتور (١٦٩) الى أن المصريين لم يكن لديهم روح التمرد والمعارضة مثل نظائرهم فى سوريا ، ومن ثورات العامة ما قامت فى سنوات : ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م ، ٧٠١ هـ — ١٣٠١ م ، ٧١٣ هـ / ١٣١٣ م ، ٧٥٤ هـ / ١٣٥٣ م . كذلك ثارت العامة فى بداية عهد الغورى بسبب أخذه لايجار الممتلكات

---

(١٦٧) عبد الرحمن : قايتباى ، ص ١٢٤ .

(١٦٨) طرخان : مصر ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ .

(١٦٩) Miscellanea, p. 109.

العقارية بالقاهرة لمدة ١١ شهراً لكى ينفق على المماليك ، وبسبب ذلك أيضا ثار الدماشقة وطردوا حاكم المدينة (١٧٠) . ورغم ذلك لا يمكن الجزم بأن ثورات العامة المملوكية كانت تأخذ الشكل المتعارف عليه الآن ، أو أنها كانت منظمة وتأخذ خطا فكريا واحدا ، كما أنها لم تتصف بالعمومية فقد كانت مجرد اعلان للاستياء من وضع ما ، وعبروا عن ذلك كل بطريقته : التجار يقفلون حوانيتهم ، والزعر والشطار يغيرون على منازل كبار الأمراء لرجمهم ونهبهم ، أما باقى الطوائف فكانت تجتمع تحت القلعة مرددة شعارات تعبر عن مطالبهم ، وكل ذلك ينتهى اذا ما برزت لهم فرقة من الجند المسلح .

١٢ — **تهديد الدول الأجنبية بمعاملة المسلمين لديهم بالمثل :** من ذلك كتاب النجاشى الذى أرسله للسلطان برقوق يوصيه بالأقباط خيراً ، ويهدده باساءة معاملة المسلمين فى بلاده اذا لم تتغير معاملة المماليك للأقباط الى الأحسن (١٧١) . ويبدو أن هذا الكتاب جاء رداً على ما لحق بأهل الذمة من مصادرات فى عام ٧٩١ هـ كما هو واضح بالجدول المرفق .

١٣ — **انتشار الخراب فى البلاد :** أورد ابن دانيال (١٧٢) قصيدة مطولة وصف فيها أحوال العامة فى عصره افتتحها بقوله :

أمسيت أفقر من يروح ويغتدى	ما فى يدى من فاقتى الا يدى
فى منزل لم يبق غيرى قاعدا	فاذا رقدت رقدت غير ممدد
لم يبق فيه سوى رسوم حصيرة	ومخدة كانت لأم المهتدى

(١٧٠) Poliak : Op. Cit., 268.

(١٧١) انظر نص الكتاب فى حكيم أمين : قيام ، ص ١٧٦ .

(١٧٢) طيف الخيال ، ص ١٦٥ — ١٦٧ .

ثم يختمها بقوله :

حشرات بيت لو تلقت عسكرا ... ولى على الأعقاب غير مردد
هذا ولى ثوب نراه مرقعا ... من كل لون مثل ريش الهدهد
لولا الشقاوة ما ولدت فليتنى ... اذ كان حظى هكذا لم أولد

وتتضح الصورة أكثر اذا ما عرفنا عدد قرى مصر منذ الفتح الاسلامى حتى أواخر عهد المماليك . اذ بلغ مجموع عدد قرى مصر فى عهد ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ) ٢٣٩٥ قرية ، ثم ارتفع العدد فى عهد المسبحى(ت ٤٢٠ هـ) ليصل الى ١٠،٠٠٠ قرية ، ثم انخفض العدد كثيراً فى عهد السلطان برسباى ليصل فى عام ٨٣٧ هـ الى ٢١٧٠ قرية ، وقد أرجع ابن ظهيرة (١٧٣) هذا التناقص الى الظلم وخراب البلاد . كذلك علق ابن اياس (١٧٤) على مصادرات الغورى لنيابات الشام عام ٩٢٠ هـ بأنه ترتب عليها « خراب البلاد وفساد الأحوال ... » .

١٤ ـ سلب أموال العامة وفقرهم ، واثارة غضبهم : من الأمور الطبيعية التى ترتبت على المصادرات الجماعية للعامة أخذ أموالهم واثارة غضبهم ونقمتهم على حكامهم . اذ ذكر اليافعى (١٧٥) أنه بعد مصادرة أهل الاسكندرية عام ٧٢٧ هـ أصابهم الفقر . وترجم ذلك ابن الوردى (١٧٦) من خلال شعره قائلا فى وصف هذه الوقعة :

تبارك الله ذو الجلال لقد ... أدهش عقلى زماننا الفاسد
مصادرات جرت وسفك دما ... وأصلها ضرب كافر واحد

---

(١٧٣) الفضائل ، ص ١٣ .
(١٧٤) المصدر السابق .
(١٧٥) مرآة ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ .
(١٧٦) نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

وقد لاحظ بعض الباحثين أن جملة ما يغرمه المصادر فى أواخر عصر المماليك البحرية تراوح ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠ دينار ، أما فى القرن الخامس عشر الميلادى فقد تراوح مبلغ المصادرة ما بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ دينار ، وهذا دليل على الفقر العام (١٧٧) . ومن المصادرات غير المباشرة ما حدث فى عام ٨٢٩ هـ اذ ألزم الحجاج غير المصريين بالسفر الى مصر مع ركب الحاج المصرى لدفع ما عليهم من مكوس على ما معهم من تجارة ، وبعد تنفيذهم ذلك سافروا لبلادهم الشامية وهناك أخذت منهم المكوس ثانية « فحل بالناس من الجهد واتلاف المال والعسف فى السير ما لم يحصل من قبل » (١٧٨) .

١٥ — اثراء الحركة المعمارية كأثر عكسى : أسهمت المصادرات بطريق غير مباشر فى اثراء الحركة المعمارية ، حيث تفنن التجار فى بناء منازلهم وتحصينها كى يخبئوا فيها أموالهم حتى اذا ما صودروا أو تعرضوا لهجوم ، يكون من الصعب الوصول الى هذه الأموال بسهولة . ويبدو أيضا أنه كلما بعدت العامة عن محور الحكومة المركزية بالقاهرة أتيح لهم فرصة النهوض بمستوياتهم ، أو قل الظلم الواقع عليهم ومن ثم بنوا القصور والبيوت وزينوها . والدليل على ذلك أن العمرى (١٧٩) فى سياق حديثه عن مصر ذكر أن أكثر مبانيها من الطوب وأفلاق النخل والجريد وقليل منها بالحجر ، إما فى حديثه عن الشام فذكر أن معظم مبانيه من الحجر وأكثر زخرفة وبها أجود أنواع الرخام .

١٦ — استنباط العديد من الأمثال التى تعبر عن حالهم : فى غياب حرية التعبير السياسى فان القيم الاجتماعية المشتركة

---

(١٧٧) آشتور : التاريخ الاقتصادى ، ص ٤١٦ .

(١٧٨) الرشيدى : حسن الصفا ، ص ١٤١ .

(١٧٩) مسالك الابصار ، ص ٨٥ ، ٩٢ .

تنفصم ويتحول المجتمع الى البحث عن وحدته من خلال بعض العادات والأفعال ، متى عزت الثورة الجامعة . وتعتبر النكتة والاشاعات والأمثال أحيانا بعض وسائل الرأى العام فى التعبير عن نفسه اذا تعذرت طرق ووسائل التعبير المباشر . وقد ألف أحد كتاب عصر المماليك (١٨٠) كتابا أورد به ٤٤١ مثلا استنبطها الكاتب من اجتهاده ، أو مما يدور على السنة العامة ، أو من أشعار وكتب الآخرين ، وذلك بعدما تبين له أنها تعبر عن شيء ما فى عصره ويبدو أن المصادرات كانت من بين ذلك ولو من بعيد . ومن هذه الأمثال : شيئا ما يطلب السوط الى الشقراء (الشقراء اسم فرس ، ويضرب لمن يعنف لاستخراج المطلوب من يده) ، أخذ الغريم بفضل ثوب المعسر ، الم من المسك والعبير ، من قر عينا بعيشه نفعه ، من خصمه القاضى الى من يشتكى ، لاتمازح الشريف فيحقد عليك ولا الدنىء فيجترىء عليك ، بق نعليك وابذل قدميك (يضرب فى صون المال بابتذال النفس) أتتك بخائن رجلاه (يعنى مشى الشخص بنفسه الى رمسه وسعيه بقدميه الى عدمه)، مطل الغنى ظلم (وهو من الحديث النبوى : مطل الواجد — الغنى — يحل عرضه وعقوبته) ، نفض القصاب الوذام التربة (أى نفض الجزار الكروش والأمعاء التى تعلق بها التراب . ويعبر عن تهديد ولى الأمر لمستخدمه بازالة ما رتبه من قواعد أو ما استجده من عادات اذا ما أسند اليه الأمر) ، يوم بيوم الحفض المجور (الحفض : البعير الذى تحمل عليه أمتعة البيت ، المجور : الساقط ، ويضرب فى الانتقام والمجازاة حيث ان قوما أوقعوا بقوم واستأصلوهم ثم بعد ذلك تمكن المغار عليهم من خصومهم فجازوهم) .

---

(١٨٠) ابو المحاسن محمد بن على العبدرى الشهيبى : تمثال الامثال (جزآن ، تحقيق أسعد ذبيان ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٢) جـ ١ ، ص ١٠٩ ، ١٤٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٧ ، ٣٨٥ ، جـ ٢ ، ص ٤٦٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٦ .

١٧ ــ ابطال الزعارة : أحيانا عمد السلاطين الى مصادرة عبيد العامة وتعليمهم وتهذيبهم ، ثم استخدامهم فرقا للأمن وذلك في محاولة للقضاء على أعمال الزعارة واللصوصية التى يمارسونها . وقد فعل هذا نائب الشام عام ٩٠٤ هـ (١٨١) .

١٨ ــ اكثار العامة من الدعاء على مصادريهم ، والاكثار من البكاء واشاعة جو من النكد بالبلاد : أخيراً عملت المصادرات على اشاعة جو من النكد فى البلاد ، وجعلت العامة دائمى الدعاء بالشر على مصادريهم ، وهذا سلاح الضعيف . مثلا عندما صادر الوزير تجار وأثرياء الاسكندرية ٦٩٣ هـ « بقيت الاسكندرية فى بكاء وعزاء » (١٨٢) وفى مصر أكثرت العامة من الدعاء على الشجاعى بسبب ميله الى المصادرات واغتصاب الأموال (١٨٣).

أرقام المصادرات ودلالاتها :

والآن يتعرض البحث لالقاء الضوء عما جاء بجدول مصادرات العامة من أرقام :

عدد المصادرات : تشير الأرقام الى أن عدد المصادرات التى تعرضت لها العامة بلغ ٣٤٠ حالة مصادرة خلال عصر المماليك . منها ١٧٥ حالة مصادرة جماعية ، و ١٦٥ حالة مصادرة فردية أى وقعت لأشخاص عاميين بمفردهم . وهذا يشير الى أن مصادرات العامة غلب عليها الطابع الجماعى . وعلى هذا تعتبر مصادرات العامة تفوق نظيرتها من مصادرات رجال الدولة ، خاصة اذا علمنا أن هذه المصادرات شملت كل البلاد المصرية والشامية حسب عدد سكانها جميعا . كما يلاحظ تفوق عهد الجراكسة فى عدد المصادرات (١٧٢ حالة) عنه فى عهد المماليك

(١٨١) ابن طولون : مفاكهة ، ق ١ ، ص ٢٠١ .

(١٨٢) العينى : عقد ، جـ ٣ ، ص ٢٢٨ .

(١٨٣) بيبرس المنصورى : مختار الأخبار ، ص ٩٨ .

البحرية (١٦٨ حالة) مما يؤكد أن مصادرات العامة كانت تسير في خط متواز مع حلة البلاد الاقتصادية ارتفاعا وهبوطا . وتصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون جملة السلاطين الذين أوقعوا المصادرات الفردية بمجموع (٧٠) مصادرة فردية خلال فترته الثالثة يليه في ذلك السلطان قنصوه الغوري بمجموع (٢٢) مصادرة ثم يجيء المظفر حاجي في المرتبة الثالثة بمجموع (١١) مصادرة فردية ويقل العدد بعد ذلك عن عشر مصادرات في عهد السلاطين الآخرين . أما في مجال المصادرات الجماعية فقد جاء السلطان قنصوة الغوري في المرتبة الأولى بمجموع (٣٤) مصادرة يليه في ذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون خلال فترته الثالثة بمجموع (٢٤) مصادرة جماعية ، ثم الأشرف قايتباى في المرتبة الثالثة بمجموع (٢١) مصادرة جماعية . ومن خلال بعض الاشارات الواردة عن أعمال العامة يتبين أن هناك تفاوتا بين طقبات العامة على النحو التالي :

* ١٢٦ مصادرة وقعت على العامة جميعا دون تحديد هويتهم وجاءت أكبر نسبة من ذلك في عهد السلطان الغوري(٢١) مصادرة نتيجة الفساد الذى انتشر في مناخ حكمه الشمولي المطلق وساهمت في ذلك أجهزته القمعية بينما ظل معظم الشعب لا وزن له ولا قيمة . ففي مصادرة عام ٩٠٧ هـ تولى الدوادار أخذ أجرة أملاك القاهرة وصادر وكيل بيت المال ارباب الرزق من النساء والخوندات ، وصادر طرباى رأس نوبة التجار ، وصادر انص باى أهل الذمة .

* ٧٩ مصادرة لحقت بأهل الذمة منها ٦٣ مصادرة فى عهد الناصر محمد بن قلاوون أمثلة ذلك : في عام ٦٥٨ هـ صادر قطز نصارى دمشق بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ درهم عقابا لهم على ما اقترفوه من أعمال سيئة ضد المسلمين أثناء وقبل حرب عين جالوت مثل

شرب الخمر جهرا فى رمضان وسكبه على المسلمين وعلى أبواب المسجد محتمين فى ذلك بالقائد كتبغا يوين نائب هولاكو بالشام لأنه كان ينتمى الى قبيلة تترية تعتنق المسيحية (١٨٤) . وفى عام ٧٦٧ هـ وبسبب حملة بطرس لوزجنان على الاسكندرية قام السلطان الأشرف شعبان بمصادرة ربع أموال نصارى مصر والشام لتعمير الاسكندرية ولعمارة مراكب لغزو الفرنج (١٨٥) . وقد أرجع بعض الباحثين (١٨٦) كثرة الهجمات الأوربية على موانىء مصر وتخريبها الى رغبة المتحمسين للحروب الصليبية من قادة الغرب الى شل النشاط التجارى وحرمان المماليك من أهم مواردهم المالية حتى يتسنى القضاء عليهم خاصة بعد أن استردوا الشام جميعه وطردوا منه بقية الفلول الصليبية .

* ٣٧ مصادرة الحقت بالتجار ، اما فى صورة نقدية ، واما عبارة عن طرح بضائع عليهم . وأمثلة ذلك كثيرة فى الجدول خاصة فى سنوات : ٦٩٤ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٨١١ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩٠٨ هـ .

* ٣١ مصادرة وقعت على الجوارى والعبيد أشهرها ما وقع فى عهد حاجى ٧٤٧ هـ ، والناصر حسن ٧٤٨ هـ ، وقنصوه الغورى مع هيفة اللذيذة ٩١٨ هـ .

* ٢٨ مصادرة وقعت على العربان وتبعها نهب وتشتيت لهم فى البلاد ، مثلا فى عام ٦٨٠ هـ صودرت خيول وسلاح بنو صورة

---

(١٨٤) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٣٣ .

(١٨٥) ابن كثير : البداية ، جـ ١٤ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ .

(١٨٦) أحمد رمضان أحمد : تاريخ فن القتال البحرى فى البحر المتوسط « العصر الوسيط » (وزارة الثقافة ـ هيئة الآثار المصرية ـ سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية ـ مشروع المائة كتاب ، كتاب رقم ٧) ص ٣٣ .

بالمنوفية (١٨٧) . وعقب ذلك بتسع سنوات صادر النائب طرنطاي عربان الصعيد وأخذ منهم رهائن كثيرين (١٨٨) ، ويبدو أن السبب فى ذلك تمرد هؤلاء العربان على حكم المماليك وعدم اعترافهم بحكمهم ، لأن طرنطاى عندما وصل الى أسوان طلب شخصا من بنى الكنز يدعى نجم الدين لكى يصادره ، فكان رد العربى : « والله ما أعطيك حبة » فحبس فى القلعة (١٨٩) .

* ١٩ مصادرة وقعت على الحرفيين والصناع عبارة عن تسخير بدون أجر ، وطرح بضائع عليهم ، وغرامات . وأمثلة ذلك ما حدث فى أعوام : ٦٨٩ هـ ، ٧٢٧ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٦٧ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩٢١ هـ .

* مصادرتان وقعتا على الفلاحين احداهما فى عهد السلطان أبو بكر بن الناصر محمد ، والثانية فى عهد السلطان الغورى . مثلا بسبب الأزمة الاقتصادية التى الـمت بمصر ٧٥٤ هـ اشتد الاقطاعيون على الفلاحين وصادروا ما معهم من مال وعاقبوهم (١٩٠) .

* لم تشر المراجع بالتفصيل الى اية مصادرة وقعت على الحرافيش ، وذلك ليس نفيا عنهم ، بل ربما احتقاراً لهم ، أو عدم اهتمام بما تعرضت له هذه الفئة والمؤكد أنهم صودروا كغيرهم فى المصادرات الجماعية التى الحقت بالعامة .

---

(١٨٧) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٠١ .

(١٨٨) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٥١ .

(١٨٩) كمال الدين جعفر الادفوى : الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد (تحقيق سعد محمد حسن ، مراجعة طه الحاجرى ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ١٩٦٦) ص ٣٠ ، ح (٦) .

(١٩٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٩٩ .

آراء بعض المؤرخين فى مصادرات العامة :

وفيما يلى نتعرض لموقف الكتاب والمؤرخين من مصادرات السلاطين لفئات العامة :

أشار كل من القلقشندى (١٩١) والمقريزى (١٩٢) الى أن السلطان المعز أيبك استوزر شرف الدين الفائزى فظلم الناس ورتب عليهم مكوسا سماها حقوقا ، سار عليها من أتى بعده ، وكذلك صادر الناس . ورغم هذا الذى قيل لم يعثر على مصادرة واحدة لحقت بالعامة فى عهد السلطان المعز أيبك أو عهد ابنه السلطان على . أما السلطان الظاهر بيبرس فقد أشار اليونينى (١٩٣) الى أنه رفق بالصعاليك فى غلاء عام ٦٦٢ هـ وقام بتوزيعهم على الأغنياء ، كما قام بتوزيع القمح من شونة على أصحاب الزوايا . وفيما عدا ذلك فهناك شبه اجماع من قبل نفر من المؤرخين والكتاب على أن الظاهر بيبرس كان ظالما (١٩٤) ، كثير التحيل متعسفا ، أكثر من مصادراته للرعية خاصة أهل دمشق لأنه كان بكرههم ويكرهونه ، وقد قاسى ملاك الأراضى وأرباب الأموال من مصادراته حتى مات أكثرهم تحت العقوبة ، وضاعف استخراج الجوالى من أهل الذمة واستخرجها بالمقارع حتى أسلم أكثرهم تحت العقوبة (١٩٥) . كما قرر فى عام ٦٦١ هـ على فلاحى بلاد الساحل الشامى أموالا سماها « جنايات » وأمرهم بايرادها الى بيت المال وذلك بسبب فسادهم وتجسسهم

---

(١٩١) مآثر الانافة ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(١٩٢) المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٠٤ .

(١٩٣) مرآة ، جـ ٢ ، ص ٢٣٢ .

(١٩٤) السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٧١ .

(١٩٥) ابن الفرات : تاريخ ، جـ ٧ ، ص ٨٤ ، الدواداري : كنز ، جـ ٨ ، ص ٢١٤ ، العينى : عقد ، جـ ٢ ، ص ١٧٦ المقريزى : المصدر السابق ، ص ٦٤١ .

لصالح الفرنج واستيلائهم على المواريث الحشرية ومال اللقطة (١٩٦) .

وبنظره سريعة على مصادرات العامة فى عهد السلطان بيبرس يتضح أنها تزيد فى العدد عن مصادراته لرجال دولته ، ولعل مرجع ذلك الى كون الدولة آنذاك كانت فى حالة حرب مما صعب معه التعرض لرجالها بأى سوء قد يضر بالدولة والبلاد جميعها ، وقد بلغ عدد المصادرات التى تعرضت لها العامة فى عهد الظاهر بيبرس عشر حالات منها اربع حالات فردية وست حالات جماعية شملت جميع طوائف العامة منها مصادرة واحدة لأهل الذمة بسبب اشعالهم للحرائق بمصر عقب استيلاء السلطان على بعض البلاد الشامية من أيدى الصليبيين ، ومصادرة أخرى لبعض أهالى النيابات الشامية بسبب تجسسهم لصالح العدو ، سواء كانوا التتار أو الصليبيين . ورغم هذه الأسباب يمكن القول بأن معظم مصادرات الظاهر بيبرس كان هدفها تجميع المال للاستعانة به فى حروبه الخارجية وما هذه الأسباب الا ستار او حجة من أجل تحصيل المال . وعليه يمكن التماس العذر للظاهر بيبرس فى كثرة مصادراته للعوام بسبب ما كانت تواجهه البلاد من أخطار .

أما السلطان المنصور قلاوون فقد قلت مصادرات العامة فى عهده عما كان عليه الوضع فى عهد سلفه السلطان بيبرس اذ بلغ عددها خمس مصادرات فقط . هذا على الرغم من أن سنجر الشجاعى شاد الدواوين فى عهده كرهه الجميع وتمنوا زوال الدولة من أجله بسبب عسفه فى جمع المال ومصادرة الناس(١٩٧)، وبسبب رفق قلاوون بالعامة فقد نال احترام الكتاب فنجد

---

(١٩٦) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٤٨٨ .

(١٩٧) ابن كثير : البداية ، جـ ١٣ ، ص ٣١٤ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧٥٥ .

بعضهم (١٩٨) وصفه بأنه رجل دولة جدير بالتمجيد . كذلك نرجم له الدواداری (١٩٩) . قائلا : رفع المكوس ، فيالها من أيام قربت فيها عيون الآنام » .

وقد سار السلطان الأشرف خليل على درب والده فى الرفق بالعامة اذ لم يذكر سوى مصادرة واحدة لهم فى عهده . كذلك أشار العينى (٢٠٠) الى أنه عقب توليه أفرج عمن فى السجون من المصادرين ، وأبطل الرماية — الطرح — على التجار .

وعلى العكس من ذلك كان أخوه السلطان الناصر محمد الذى بلغت جملة المصادرات فى عهده (١٠٣ مصادرات) بواقع مصادرتين فى فترته الأولى ، وسبع فى الثانية وأربع وتسعين فى الثالثة . وبناء على ذلك يعتبر أول السلاطين المماليك وأكثرهم مصادرة للعامة سواء فى المصادرات الفردية (٧٠ مصادرة) أو الجماعية (٣٣ مصادرة) . ويلاحظ أن مصادرة العامة فى عهد السلطان الناصر محمد كانت قليلة فى بداية عهده ثم أخذت فى التزايد المطرد خلال فترته الثالثة . ولعل تبرير ذلك يرجع الى : صغر سنه فى بداية حكمه ، وأيضا الى اهتمامه فى تلك الفترة بتثبيت دعائم حكمه ، وأيضا وجود بعضا لأشخاص ممن لهم مكانة عالية عنده ووقفوا ضد أطماعه مثل القاضى فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش ، لأنه بعد وفاة هذا الناظر تسلط الناصر محمد وأخذ أموال الناس وقال عنه « لعنه الله خمس عشرة سنة ما يدعنى أعمل ما أريد » (٢٠١) . وفى فترة حكم الناصر الثالثة كشف عن أطماعه وحبه للمال وساعده على ذلك شرف الدين النشو شاد الدواوين وناظر الخاص الذى كان من

---

(١٩٨) Laoust : Le Hanbalisme, p. 9.

(١٩٩) درر التيجان ، ورقة ٥٨٣ .

(٢٠٠) المصدر السابق ج ٣ ، ص ٢١١ .

(٢٠١) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

بين أوراق اعتماده وجواز مروره لدى السلطان اثراء خزائنه بالأموال تقربا من السلطان ، ورضى الناصر محمد عن سياسته هذه ولم يستمع لشكوى العامة منه . مثلا : فى الفترة ما بين عامى ٧٣٣ و ٧٣٩ هـ قام بطرح البضائع على التجار وصادر العامة عن طريق تدبير المكائد لهم واتهام بعضهم بالثراء الفاحش وفى عام ٧٣٥ هـ / ١٣٣٥ م أراد السلطان بناء جامع لأحد مماليكه ويدعى الطنبغا الماردينى ففوض الأمر للنشو فقام الأخير بالاستيلاء على الأرض من الأهالى واعطائهم نصف ثمن المنازل المقامة عليها فقط وكل ذلك تقربا لأستاذه (٢٠٢) وفى عام ٧٣٩ هـ التزم النشو بتدبير الدولة ماليا وتسلم الحاصلات فقام بمصادرة العديد من رجال الدولة وكذلك جمع أصحاب الأموال والأثرياء بمصر واحتاط على موجودهم . ولم يلتفت السلطان لشكوى الناس وترك النشو الحرية فى كل شىء وكان أثر ذلك على الناس الانقياد له والاذعان التام (٢٠٣) .

ومن الجدير بالذكر أن مصادرات السلطان الناصر محمد خلال فترات حكمه الثلاث جاءت على النحو التالى : (٨ مصادرات للتجار — ٧ مصادرات للعربان ، ٦٣ مصادرة لأهل الذمة ، ٥ مصادرات للحرفيين والصناع ، مصادرة للعبيد والجوارى ، ١٩ مصادرة للناس بجميع فئاتهم) .

ويذكر أن السلطان الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون ظلم الناس وعسف بهم (٢٠٤) . وعلى الرغم من هذا لم يعثر على أية مصادرة لحقت بالعامة خلال فترة حكمه التى قاربت الشهور الأربعة . أما أخوه السلطان الكامل شعبان فذكر ابن تغرى

---

(٢٠٢) حياه : أحوال ، ص ٣٧١ — ٣٧٣ .

(٢٠٣) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٩

(٢٠٤) المقدسى نزهة الناظرين ، ورقة ٤٧ .

بردى (٢٠٥) انه فى عهده جددت المظالم والمصادرات . وأيضـا سادت الفوضى الاقتصادية ومنحت الاقطاعات مقابل رشوة (٢٠٦) . وتشير الأرقام الى أنه فى عهد الكامل شعبان وقعت بست مصادرات : اثنتان منها لأسباب اجتماعية ، وأربع لأسباب اقتصادية تتمثل فى الرغبة فى ملء الخزانة الخاوية وتدبير مصروفات الحج للسلطان . ويجىء بعد ذلك عدة مصادرات فى عهود السلاطين التالية الا أن كتاب المماليك آنذاك لم يعلقوا عليها فى تراجمهم لهؤلاء السلاطين . وتعليقا على مصادرات العامة فى عهد المماليك البحرية يمكن القول : تصدر السلطان الناصر محمد قائمة السلاطين من حيث العدد ، يليه المظفر حاجى ثم الظاهر بيبرس ثم الناصر حسن .

ـ هناك عدة سلاطين لم تقع فى عهدهم أية مصادرات للعامة وقد بلغ مجموعهم عشرة سلاطين من مجموع خمسة وعشرين سلطانا من المماليك البحرية .

ـ بلغ عدد المصادرات فى عهد المماليك البحرية ١٦٨ مصادرة من اجمالى ٣٤٠ مصادرة بواقع ١٠٢ مصادرة فردية و ٦٦ مصادرة جماعية .

ـ اشار لينبول (٢٠٧) الى أن أثرياء أهل الذمة ضغط عليهم فى عهد الجراكسة من أجل سلب أموالهم ، الا أن الواقع يشير الى خلاف ذلك اذ بلغ عدد حالات مصادراتهم فى عهد المماليك البحرية ٧٠ حالة بينما انخفض العدد فى عهد الجراكسة الى ٢٧ حالة فقط .

---

(٢٠٥) النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٢٢ .

(٢٠٦) ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٢٠٧) The Story, p. 242.

وفى عهد الجراكسة نجد أن مصادرات العامة ظلت متبعة ولكنها أخذت خطأ تصاعدياً عما كان عليه الوضع فى عهد اسلافهم البحريين . فقد أشار بعض الباحثين (٢٠٨) الى أنه فى عهد الجراكسة لم يتوقف الحكام أو بلاطهم عن الحجز على الأغنياء حيثما وجدوا ، وكثيرا ما صودرت أملاكهم ، وأيضا كثيرا ما نهب الفقراء . ويمكن تبين ذلك من خلال معرفة أعداد المصادرات فى عهدهم :

— فالسلطان الظاهر برقوق أخذ عليه انصرافه الى جمع المال واهماله لأحوال العامة وكثرة مصادراته لهم ، وقد قيل عن محاسنه ومساوئه :

يرجو ويخشى حالتيك الورى   كأنك الجنة والنار (٢٠٩)

وتشير الدلائل الى أن عدد المصادرات فى عهده بلغت احدى عشرة مصادرة خلال فترتى حكمه بواقع ٧ مصادرات خلال فترته الأولى و ٤ مصادرات خلال فترته الثانية . وقد توزعت هذه المصادرات بنسب متفاوته ما بين الفردية والجماعية اذا بلغ الفردى منها سبع مصادرات والجماعى أربع مصادرات .

— أما السلطان الناصر فرج بن برقوق فهو فرع فاق أصله اذا بلغت المصادرات فى عهده مبلغا كبيرا يفوق ما كان عليه الوضع فى عهد والده برقوق ، لذلك قاست العامة فى عهده شدائد كثيرة منها القتل والمصادرات وخراب الدور وضياع الحقوق(٢١٠).

---

(٢٠٨) King : Historical, p. 419.

(٢٠٩) ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٣٣ ؛ حكيم : قيام ، ص ٧٧ .

(٢١٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٨٢١ .

ووصفه بعض الباحثين بأنه كان ظالماً جباراً طامعاً فى أموال الرعية (٢١١) . ووصف العينى (٢١٢) حالة الناس فى عهده بأنهم كانوا غير آمنين وقد وقعت عليهم كثير من المصادرات والغرامات بحيث ان الفرد لم يكن فى استطاعته أن يرتدى ثوبا قيما مخافة على نفسه من المصادرة . وقد تعرض الناس فى عهد فرج للعديد من المصادرات وأخذت أموالهم وفتحت حواصلهم فى غيابهم وزاد ظلمهم حتى أخذت أموال الأيتام والغرباء والتجار . وقد كثرت مصادرات العامة فى أوقات الاضطرابات الداخلية التى أحدثها كل من شيخ ونوروز بالشام فى الفترة ما بين ٨٠٧ هـ و ٨١٠ هـ اذ قام شيخ نائب الشام فى عام ٨٠٧ هـ هو وغيره من النواب بمحاولة للخروج على السلطان الناصر فرج وقام بفرض ١٠٠٠ر١٠ دينار على تجار الشام وقام بفرض دينارين على كل بستان بالغوطة . ثم قام بجميع الشعير كله من دمشق (٢١٣) . وفى عام ٨٠٩ هـ لكى يعمر نوروز قلعة دمشق قام باقطاع الأملاك وصادر كثيرا من التجار والعامة بدمشق « حتى كان أهل دمشق يشبهون تلك الأيام بأيام تمرلنك » (٢١٤) . وفى عام ٨١٠ هـ عقب رجوع السلطان من الشام دخلها الهاربان شيخ ونوروز وقام نوروز بمصادرة الجميع « حتى ان بعض التجار كانوا يترحمون على تمرلنك » وقام بفرض أموال على كل شىء « جليلها وحقيرها » وعلى الباعة والخانات والحمامات (٢١٤ مكرر) . وتشير الدلائل الى أن السبب وراء مصادرات السلطان فرج للعامة يرجع الى مساعدة الاستادارية له . اذ زاد ظلم السلطان وجدد العديد من

---

(٢١١) السخاوى : الضوء ، ج ٦ ، ص ١٦٨ ، الشوكانى : البدر ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

(٢١٢) السيف المهند ، ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٢١٣) ابن حجر : انباء ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ .

(٢١٤) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٨ ، ٦٣ .

المكوس بواسطة الاستادار جمال الدين يوسف (٢١٥) ، وفى عام ٨١٤ هـ صادر الناصر فرج العامة واخذ أموالهم « بغير طريق ولا شبهة » بمساعدة الاستادار فخر الدين عبد الغنى بن أبى الفرج ، وذلك لتجهيز حملة الى الشام لمحاربة شيخ ونوروز المنشقين (٢١٦) . وعندما أراد هذا الاستادار مصادرة الوزير وناظر الخاص فى العام نفسه قاما بتأليب السلطان عليه عن طريق دفع رشوة فسلمهما الاستادار فصادراه وعاقباه بجملة مال وعدة جرار خمر (٢١٧) . ومن الحوادث التى تبين غدر السلطان بالعامة ما قام به فى عام ٨١٤ هـ اذ توجه الى الاسكندرية وشن عدة غارات على تلك النواحى لنهب الجمال والخيل والأغنام ، وعندما حضر اليه مشايخ البحيرة يشكون نهب المواشى قبض عليهم واحتاط على أموالهم وفر باقيهم تجاه برقة (٢١٨) . وتشير الأرقام الى أن عدد مصادرات الناصر فرج للعامة قد بلغ ٢٥ مصادرة منها ١٢ مصادرة خلال سلطنته الأولى ، و ١٣ مصادرة خلال سلطنته الثانية وتوزعت هذه النسبة ما بين ست مصادرات فردية و ١٩ مصادرة جماعية وهى نسبة بلا شك كبيرة وتوضح مدى الظلم الذى وقع على عاتق العامة بشتى طوائفها آنذاك .

وفى عهد السلطان المؤيد شيخ المحمودى ظلت سياسة المصادرات متبعة تجاه العامة ووصف عهده بكثرة المظالم ونهب البلاد وتسلط أتباعه على الناس فأذاقوهم الذل ، وأخذوا

---

(٢١٥) ابن اياس : نزهة ، ص ١٢١ .

(٢١٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١ .

(٢١٧) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٢٤ .

(٢١٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١٧ .

اموالهم (٢١٩) . وقد بلغت جملة المصادرات فى عهده ١٥ مصادرة جماعية ألحق بالعربان قرابة نصفها وغلب على هذا النصف صفة الطرح المقنع أو المصادرة المركبة . فما صودر به أهل الصعيد فرض على أهل الوجه البحرى بأسعار باهظة . ففى سنة ٨١٦ هـ صادر الاستادار فخر الدين أهل الصعيد وأبادهم ، واحضر معه عبيداً واماء وذهباً وسلاحا وغلالا وغير ذلك ، ثم قام بفرض كثير من هذه السلع على أهالى الريف بالوجه البحرى(٢٢٠) وفى عام ٨٢٠ هـ ذهب الاستادار فخر الدين الى الوجه البحرى « فأسعره نارا من المصادرات » وقرر على كل بلاده وكفوره ذهبا معينا واستخدم الشدة فى جبايتها ، وصادر أثرياء الوجه البحرى، وفرض البضائع عليهم ، ثم توجه الى القبلى وفعل به مثل ذلك (٢٢١) . وفى العام التالى أوقع كاشف الوجه القبلى بعرب بنى فزارة ونهبهم ، ففر الناجون منهم الى البحيرة فأكمل عليهم كاشف الوجه البحرى (٢٢٢) . وبعد انقضاء عهد شيخ خفت وطأة المصادرات الى حد ما ، وبلغ عددها فى عهد الأشرف برسباى ثمانى مصادرات . وهذا القدر نفسه فى عهد الظاهر جقمق ، اذ اشتهر عنه أن استاداره يحيى بن عبد الرازق كان يظلم الناس ويسىء معاملتهم ، ويصادر أملاكهم ، مستخدما حصيلة ذلك فى تعمير المساجد والمدارس (٢٢٣) . وعندما تولى السلطان الأشرف اينال قام بتوزيع النفقة على المماليك من خلال : السلف ، وكذا المصادرات التى أوقعها السلطان عثمان بن جقمق فى أيام

---

(٢١٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ١ ، ص ٥٥١ .

(٢٢٠) ابن حجر : انباء ، جـ ٧ ، ص ١١٦ .

(٢٢١) ابن الصيرفى : نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٠١ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢٢٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .

(٢٢٣) عبد الغنى : التعليم ، ص ١٥٩ .

حكمه (٢٢٤) . ورغم أنه لم يعثر الا على مصادرة واحدة فى عهد ايقال فان شهاب الدين المنصورى قال فيه :

يا ملكا بالجــور فى حكمه لم يخش يوم الطول والعــرض
كيف يحر الجور أحرقتـنا وأنت ظل الله فى الأرض؟ (٢٢٥) .

اما السلطان الظاهر خشقدم الظاهرى فقــد اعتبره ابن اياس (٢٢٦) رفيقا بالناس عند مصادرتهم . اذا ما قورن بمن جاء بعده . ولم يعثر الا على مصادرتين فقط وقعتا فى عهده احداهما فردية والأخرى جماعية .

واذا ما وصلنا الى عهد السلطان الأشرف قايتباى المحمودى نجد مؤشر المصادرات يبدأ فى أخذ خط تصاعدى اذ وصل عدد مصادرات العامة خلال حكمه ٢٨ مصادرة وهو كبير ينفى ما ذكره بعض الباحثين (٢٢٧) من أن مصادرات قايتباى كانت أقل بالنسبة للعهود التى سبقته والتى تلته . ورغم ما تميز به عصر السلطان قايتباى من محاسن جمة فــانه كان مثل غيره من الســـلاطين متعسفا فى جمع الأموال وفرض الضرائب ، واستخدم هذه الأموال فى اقامة العمائر والصرف على الحروب (٢٢٨) . وقد غلب على مصادرات السلطان قايتباى الطابع الجماعى ، اذ شملت مصادراته كل طوائف العامة . وقد بلغ مجموع هذه المصادرات ٢١ مصادرة بينما انحصرت المصادرات الفردية فى سبع مصادرات فقط وأخيراً وفى غمار التدهور الاقتصادى الذى واكبه التحرش العثمانى فى عهد السلطان الغورى نجد أنه زاد عبء المصادرات على العامة ، اذ

---

(٢٢٤) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ ١٦ ، ص ٦٤ .
(٢٢٥) السيوطى : نظم العقيان ، ص ٩٣ .
(٢٢٦) بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٤٥٧ .
(٢٢٧) عبد الرحمن : قايتباى ، ص ٣٢ .
(٢٢٨) عاشور : العصر المماليكى ، ص ١٨٢ .

بلغ عدد المصادرات فى عهده ٥٦ مصادرة ، منها ٣٤ مصادرة جماعية ، و ٢٢ مصادره فردية وهو بلا شك عدد كبير يضع الغورى على رأس قائمة السلاطين ذوى المصادرات الجماعية وثمة اتفاق بين العديد من المؤرخين والكتاب (٢٢٩) على أن السلطان الغورى كان شديد الطمع ، وكثير الظلم والعسف ، ونهب أموال الناس وصادرهم ، واذا رأى انسانا أظهر التجمل فى ملبسه أو مثواه أرسل اليه الأعوان واستصفى أمواله حتى يصير فقيراً ، كما أنه فى عهده بطلت المواريث واستولى على جميع التركات دون النظر الى الورثة الفقراء ، وجمع عن طريق ذلك أموالا كثيرة مما جعل العامة تضج من هذا الوضع . كما أنه جمع ضرائب عدة أشهر دفعة واحدة مما أضر بالجميع ، وتلاعب فى العملة ليستفيد من الفارق ، وزاد فى المكوس مما أضر بالتجار ، وحصل على كل ما يريد من أموال « لكن على حساب شعب محطم أثقلت كاهله الالتزامات ، والاحتكارات ، والضرائب ، وأقلقت مضاجعه الفتن والمنازعات » (٢٣٠) .

نوع المصادرات :

احتلت المصادرات العقابية مركز الصدارة بين مثيلاتها من الأنواع الأخرى خلال عصر المماليك البحرية ، اذ بلغ مجموعها (١٠٤) مصادرات من هذا النوع لحقت بالعامة . وربما كان التعليل الذى يمكن على ضوئه تفسير قلة المصادرات قبل عصر المماليك ثم زيادتها بعد ذلك حتى نهاية العصر محل الدراسة هو أن الايمان كان قويا ، والوازع الدينى كان مسيطرا على جميع أفراد

---

(٢٢٩) الشوكانى : البدر ، جـ ٢ ، ص ٥٥ ، الفرمانى : أخبار ، ص ٢١٩ ، المقدسى : نزهة ، ص ٦٠ ، عاشور : المرجع السابق ، ص ١٨٥ محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ - ٨٢ .

(٢٣٠) ليلى عبد اللطيف : مصر ، ص ١٦ .

الشعب من حكام ومحكومين ، وبالتالى لم يكن هناك حاجة الى اللجوء الى تلك الوسيلة العقابية . أما فى عهد الجراكسة فقد تغير الحال وتراجعت المصادرات العقابية الى ٣٥ مصادرة ، بينما ارتفعت المصادرات من نوع التدبير الى ٩٠ مصادرة لتحتل المركز الأول . والمصادرة التدبيرية غالبا ما توجد بينها وبين الحالة الاقتصادية علاقة عكسية ، فكلما ازدادت الحالة سوءاً ارتفع عدد المصادرات من هذا النوع لتعويض نسبة الفاقد أو العجز فى الموازنة العامة للدولة . وقد تبين من خلال الحصر أن هناك ٣٢ مصادرة مجهولة الأسباب ، وبالتالى مجهولة النوع : سبع منها فى عصر البحرية ، وخمس وعشرون فى عهد الجراكسة . وبالنسبة للمصادرات العقابية فقد جاء الناصر محمد خلال سلطنته الثالثة فى مقدمة السلاطين الذين أوقعوها بمجموع ٧٠ حالة مصادرة عقابية ، يليه السلطان قنصوه الغورى مبجموع تسع مصادرات . أما المصادرات التدبيرية فقد جاء السلطان الغورى فى المقدمة بمجموع ٣١ مصادرة ، يليه الأشرف قايتباى بمجموع ١٧ مصادرة . وبالنسبة للنوع الثالث وهو المصادرات التعويضية وقد بلغ عددها فى عهد البحرية ٢٩ مصادرة ، وفى عهد الجراكسة ٢٢ مصادرة . وقد جاء أيضا الغورى فى مقدمة من وقعها بمجموع ١٢ مصادرة يليه الناصر محمد خلال فترته الثالثة بمجموع ١١ مصادرة، ثم المظفر حاجى بمجموع ١٠ مصادرات .

أسباب المصادرات :

تنوعت أسباب مصادرات العامة ما بين السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، الا ان من الملاحظ أن مصادرات العامة لأسباب سياسية تعتبر قليلة نسبيا (٥٤ مصادرة) والسبب فى ذلك قلة تاثيرهم فى الأحداث السياسية ، حيث لم يكن لهذا الشعب دور

فى مجريات الأمور السياسية . ومن خلال الجدول المرفق يمكن انتقاء بعض الأمثلة التى تعبر عن هذه المصادرات السياسية مثل :

مصادرة قطز لنصارى دمشق ٦٥٨ هـ بسبب سوء معاملتهم للمسلمين أثناء الحرب . ومصادرة السلطان بيبرس لأهل حلب ونابلس عامى ٦٥٩ هـ و ٦٦١ هـ ، بسبب تجسسهم لصالح التتار ، ومصادرة الدماشقة عام ٧٤٢ هـ بسبب تمردهم على النائب . وقد بلغ مجموع المصادرات السياسية للعامة فى عهد المماليك البحرية ٢٦ مصادرة استأثر الناصر محمد بثمان مصادرات منها خلال فترتى حكمه الثانية والثالثة يليه السلطان الناصر حسن بمجموع خمس مصادرات خلال فترة حكمه الأولى . أما فى عهد الجراكسة فقد بلغ مجموع المصادرات السياسية للعامة ٢٨ مصادرة وقعت أعلى نسبة منها فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق خلال فترتى حكمه ، وقد بلغ مجموع ذلك ١١ مصادرة يليه فى ذلك والده برقوق بمجموع أربع مصادرات خلال فترتى حكمه ، ثم الأشرف قنصوه الغورى ثلاث مصادرات . ومن أمثلة ذلك : مصادرة السلطان برقوق للتاجر اليمنى شهاب الدين الفارقى ٧٨٦ هـ بسبب اتهامه لمصر وسلطانها بالفساد . ومصادرة الأشرف قنصوه الغورى لتغرى بردى الترجمان ٩١٧ هـ بسبب مراسلته للغرب كى يهجموا على بلاد المماليك . يلى الأسباب السياسية الأسباب الاقتصادية ، وقد استأثرت بمعظم المصادرات التى تعرضت لها العامة ، اذ بلغ مجموعها ١٤٤ مصادرة من اجمالى ٣٤٠ مصادرة . توزعت ما بين ٤٩ مصادرة فى عهد المماليك البحرية ، و ٩٥ مصادرة عهد الجراكسة وهذا يوضح أن الاقتصاد بصفة عامة كان هو السبب الرئيسى وراء توقيع المصادرات على العامة . وانه عندما تدهور الاقتصاد فى عهد الجراكسة لقيت العامة من المصادرات ضعف ما لقيته فى عهد البحرية . ومن أكثر

السلاطين الذين وقعت فى عهودهم مصادرات لأسباب اقتصادية نذكر :

أشرف قنصوه الغورى	٣٩ مصادرة .
الناصر محمد بن قلاوون	٢٣ مصادرة .
خلال فترات حكمه	
الأشرف قايتباى	٢٠ مصادرة .
الناصر فرج بن برقوق	١٣ مصادرة .

فالسلطان الغورى استهل عهده بعدة مصادرات لتجميع الأموال للنفقة على الحاج ، ولدفع نفقة المماليك ٩٠٧ هـ . وفى عام ٩٠٨ هـ صادر العامة لتوفير الأموال لدفع جامكية الجند ولتمويل تجريدة للصفويين . وفى عام ٩١٧ هـ صادر العديدين لتوفير مال الجامكية وبعد ذلك بثلاث سنوات صادر عامة النيابات الشامية من أجل توفير نفقة المشاة لحرب العثمانيين .

أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد صادر التجار والعامة فى بدء حكمه ٦٩٤ هـ ليواجه الآثار المترتبة على قلة ماء النيل . وفى سلطنته الثانية صادر العامة فى عامى ٦٩٩ هـ و ٧٠٠ هـ من أجل الصرف على حربه ضد التتار . وفى سلطنته الثالثة لم يكن هناك أحداث اقتصادية كبرى تستدعى المصادرات ، فنجده فى عام ٧٣٦ هـ يصادر ذهب الصاغة والتجار ليسكه دنانير ويختمها ، وفى العام التالى صادر التجار والأثرياء بسبب قلة الفرو ، وأيضا لجمع نفقة وكسوة المماليك . وفى بداية عام ٧٣٩ هـ صادر العامة بنصف مليون دينار ومائة ألف أردب من القمح من أجل توفير السيولة المالية لأقامة حفل بمناسبة وضع زوجته . وقرب نهاية هذا العام صادر موجود الأثرياء لتدبير نفقة الدولة .

أما السلطان قايتباى فقد أستهل عهده بعدة مصادرات للصرف على الحملة العسكرية المرسلة الى شاه سوار . وفى عام ٨٩٢ هـ صادر التجار والعامة وأهل الذمة للصرف على حملته ضد العثمانيين . وفى العام التالى صادر الأملاك والدماشقة للصرف على الجند ، ولمواجهة الأزمة الاقتصادية التى ألمت بالبلاد آنذاك، والتى تمثلت فى وجود مجاعات وغلاء نتيجة قصور النيل زمن الفيضان . وفى عام ٨٩٦ هـ قام بالعديد من المصادرات الجماعية للعامة من أجل النفقة على الجند .

كذلك فى عهد السلطان فرج بن برقوق وقعت عدة أحداث عملت على استنزاف أموال العامة ، أهمها حرب تيمورلنك ، والفتن الداخلية التى وقعت من جراء خروج شيخ ونوروز على السلطان ، ثم ما تبع ذلك من اصلاحات للمرافق التى أضيرت من جراء هذه الاضطرابات .

وعلى هذا يمكن حصر الأسباب الاقتصادية التى من أجلها صودرت العامة فى عدة نقاط :

قلة ماء النيل وارتفاع الأسعار : ٦٩٤ هـ ، ٨٩٣ هـ .

الرغبة فى ملء الخزانة الخاوية : ٧٤٦ هـ ، ٧٧٨ هـ .

النفقة على الحروب : ٦٦٠ هـ ، ٦٩٩ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧١٢ هـ ، ٧٩١ هـ ، ٨٠٣ هـ ، ٨١٢ هـ ، ٨١٤ هـ ، ٨٧٢ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩٠٨ هـ .

جمع نفقة وكسوة المماليك : ٧٣٧ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٠٧ هـ ، ٨٦٥ هـ ، ٨٩٦ هـ ، ٩٠٢ ـــ ٩٠٤ هـ ، ٩٠٥ ـــ ٩٠٨ هـ ، ٩١٧ هـ ٩٢٠ هـ .

تدبير مال لبناء مدينة أو جسر أو أية منشآت أخرى ٦٨٦ هـ ، ٦٨٩ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٧ هـ ، ٧٤٩ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨١٨ هـ ، ٩٠٥ هـ .

ويعقب الأسباب الاقتصادية أسباب أخرى اجتماعية . وهذه استأثرت بالعديد من المصادرات اذ بلغ مجموعها ١١٠ مصادرات : ٨٦ منها فى عهد البحرية ، ٢٤ منها فى عهد الجراكسة .

وقد جاء السلطان محمد بن قلاوون خلال سلطنته الثالثة على رأس السلاطين ممن صادروا العامة لأسباب اجتماعية وذلك بمجموع ٦٨ مصادرة (ستون منها ألحقت بنصارى دمشق بسبب اشعالهم للحرائق وقام تنكز نائب الشام بتنفيذها) يليه السلطان الأشرف قنصوه الغورى بمجموع عشر مصادرات ، ثم الظاهر بيبرس بخمس مصادرات .

ويجىء فى النهاية عدد ٣٢ مصادرة مجهولة الأسباب : خمس منها فى عهد شيخ ، وأربع فى عهود كل من الناصر محمد والظاهر برقوق والأشرف قايتباى والأشرف قنصوه الغورى .

منفذو المصادرات

من خلال دراسة مصادرات العامة تبين أن هناك :

٢٧٥ مصادرة فردية التنفيذ أى نفذها أفراد مستقلون

٣١ مصادرة جماعية التنفيذ أى اشترك فى تنفيذها أكثر من فرد .

٣٤ مصادرة مجهولة التنفيذ ولم يرد بشأن منفذها أى ذكر .

كذلك تبين أن هناك ٤٥ جهة نسب اليها تنفيذ مصادرات العامة بدءاً بالسلطان ، وانتهاء بالخدم ، وجاء على رأس هؤلاء شاد الدواوين الذى نسب اليه تنفيذ ٣٨ مصادرة ، واذا أضيفت اليه مصادرات السلطان التى كان مختصا بتنفيذها يصبح رصيده ٨١ مصادرة . والى جانبه شارك نواب النيابات فى تنفيذ ما لديهم من مصادرات ، ولكن بنسب قليلة باستثناء نائب دمشق الذى

نسب اليه تنفيذ ٧٧ مصادره ، منها ٦٢ مصادرة نفذها تنكز نائب الشام ابان حكم الناصر محمد . كذلك ساهم نظار الدواوين فى تنفيذ المصادرات وجاء على رأسهم ناظر الخاص الذى نفذ ٢٤ مصادرة منها ٢٠ مصادرة فى عهد الناصر محمد بن قلاوون . وتتباين الأرقام عقب ذلك فينسب الى الاستادار تنفيذ ٢٤ مصادرة ، والوالى ١٦ مصادرة ، والوزير ١١ مصادرة ، والدوادار عشر مصادرات . ورغم كل ذلك فهناك ٣٤ مصادرة مجهولة التنفيذ : ثمان منها فى عهد الغورى ، وست فى عهد الناصر فرج ، وخمس فى عهد الناصر محمد .

ومما لا شك فيه أنه فى المصادرات الجماعية للعامة بالمدن كان يساعد المنفذ فى اتمام عمله عرفاء الحارات وهذه الطائفة تشبه ما نسميهم اليوم بـ (شيخ الحصة) أو (شيخ الناحية) .

حيث ان من مهام عمله الدراية التامة بمن يقطنون فى ناحيته ، وعليه تنفيذ بعض المهام الحكومية اذا ما كلف بذلك .

مبالغ المصادرات :

تنوعت مبالغ مصادرات العامة ما بين صامت وناطق وعقارات ومنقولات . فحوت الأموال والمجوهرات والمواشى والأسلحة والحبوب والأجور والممتلكات السلع والتركات . هذا عدا مصادرة واحدة لم يرد بشأن مبلغها أى ذكر ووقعت فى عهد السلطان جقمق .

* **الأموال :** وشملت الدنانير والدراهم والأجور . فقد بلغت جملة الدنانير المصادرة من العامة ٣٫٣٥٧٫٧٨٠ دينارا منها ٢٫١٥٦٫٠٠٠ دينار فى عهد المماليك البحرية و ١٫٢٠١٫٧٨٠ دينارا فى عهد المماليك البرجية . وهذا يوضح أنه فى النصف الثانى من دولة المماليك افتقرت العامة وقلت أموالها مما انعكس على جملة

المبالغ المصادرة منهم . وقد جاء السلطان الناصر محمد على راس السلاطين من حيث جملة الدنانير المصادرة فى عهده ، يليه فى ذلك الظاهر بيبرس ثم قنصوه الغورى . أما بالنسبة للدراهم فقد بلغ مجموع المصادر منها طوال عصر المماليك ٢٢١٦٠٢٥٠٠ر درهم وهو مبلغ كبير استحوزت المماليك البحرية على معظمه (٢١٢١٤٤٠٠٠ر درهم) بينما حصل الجراكسة على مبلغ ضئيل بالنسبة لهم (٩٤٥٨٥٠٠ر درهم) . ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراهم المصادرة فى عهد المماليك البحرية جاءت من مصادرة واحدة وقعت فى عام ٧٢٣ هـ من حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وحصل فيها مائتى مليون درهم عبارة عن تركة من التركات . وبهذه المصادرة ينفرد السلطان الناصر باحراز أكبر قدر من الدراهم اثناء حكمه . يليه فى ذلك السلطان برقوق . ويلاحظ أنه بعد عهد السلطان الناصر فرج عزت الدراهم فى المصادرات ولم يرد لها ذكر — باستثناء عهد السلطان قايتباى — ولعل مرجع ذلك الى :

— انعدام التعامل بها بعد أن سادت الفلوس وغدت العملة الرسمية .

— انعدامها أصلا من البلاد بعد أن استنفدت الفضة من جراء سحب الأوربيين لهذا المعدن من الأسواق .

والى جانب الدنانير والدراهم تبين أن هناك العديد من المصادرات عبر عن مبلغها بكلمة « مال » ولم يذكر نوعه أو كميته وقد بلغ مجموع ذلك ٢٨٠ جملا و ٧/ ٢, ٩٣ مصادرة . وأكثر المصادرات من هذا النوع وقعت فى عهد السلطان الغورى (٢٠ مصادرة) يليه السلطان قايتباى (١٢ مصادرة) . وبالنسبة للأجور فقد تعرضت العامة أحيانا للسخرة ومصادرة أجورهم . وهناك حالات قليلة تدل على ذلك فى عهد كل من السلطان الأشرف

خليل والأشرف شعبان وأحيانا أخذت أجور أملاك العامة لمدد مختلفة : مثلا فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق أخذت أجرة الأملاك لمدة شهر ، وفى سلطنة الناصر محمد الثانية أخذت أجور أربعة أشهر ، وفى عهد كل من قايتباى والغورى أخذت أجور الأملاك لمدة سبعة أشهر .

كما أنه فى بعض الأوقات فرضت أموال على الأفراد والحارات والأفدنة . مثلا فى عهد الكامل شعبان فرض ١٥٠ درهما على كل فرد ، وفى سلطنة الناصر فرج الأولى فرض مائة درهم على كل فدان ، وفى سلطنة الغورى فرض ٢٠ درهما على كل فرد و ٥٠ أشرفيا على كل حارة ، ثم بعد فترة فرض ما بين ١ و ١٠ أشرفى على كل فرد .

* والى جانب ذلك صودرت **المجوهرات** بأصنافها المختلفة كالذهب والزمرد وقد وقع ذلك فى سلطنة الناصر محمد الثالثة والمؤيد شيخ .

* أما **المواشى** فقد جاءت بصيغة الجمع فى أربع مصادرات خلال عصر المماليك الجراكسة دون بيان لأنواعها ، وفيما عدا ذلك ذكر من أنواعها الخيل والغنم والجمال والبقر والجاموس — أخذت من العربان — كما يلى :

● **الخيل** : ورد ذكرها فى أربع مصادرات دون بيان عددها، بينما ذكرت مصادرات أخرى عددها . وما ذكر عدده بلغ ١٢ر١١٠ رأس خيل ، حصل منها السلطان الناصر محمد خلال سلطنته الثانية على ١٠ر٠٦٠ رأسا يتبعه والده قلاوون بمجموع ١٢٠٠ رأس ، ثم الظاهر جقمق مائة رأس .

● الغنم : شأنها شأن الخيل ، اذ ذكرت فى مصادرة واحدة دون بيان عددها بينما ذكرت فى مصادرات أخرى أعدادها.

وبلغ اجمالى المصادر من الغنم ٣٨٦٫٢٠٠ رأس غنم ، منها ٢١٦٫٢٠٠ فى سلطنة الناصر محمد الثانية ، ومائة ألف فى عهد والده قلاوون ، ثم أربعين الفا فى عهد المؤيد شيخ ، وثلاثين الفا فى عهد الناصر فرج .

● **الجمال** : صودر منها ٥٨٫٨٧٠ جملا ، منها ٥٢٫٨٧٠ فى سلطنة الناصر محمد الثانية . وأربعة آلاف فى عهد المؤيد شيخ ، ثم ألف فى عهد كل من المنصور قلاوون وحفيده الناصر حسن .

● **الأبقار** : بلغ مجموع المصادر منها ٢٥٫٠٠٠ رأس فى عهد اثنين من السلاطين فقط الأول هو السلطان الناصر محمد (١٦٫٠٠٠ بقرة) والثانى السلطان المؤيد شيخ (٩٫٠٠٠ بقرة) .

● **الجاموس** : ورد ذكره فى مصادرة واحدة وقعت فى عهد السلطان المؤيد شيخ وحصل منها على تسعة آلاف جاموسة .

ومن نافلة القول ان سلاطين المماليك عمدوا الى مصادرة هذه الثروات الحيوانية للحد من نفوذ وقوة قبائل العربان ، وذلك لما كانت تمثله هذه الثروات من حيز كبير فى رأس مالهم .

● **الأسلحة** : جاء ذكرها فى ثلاث مصادرات وقعت فى عهد السلطان قلاوون وابنه الناصر محمد دون بيان لنوع هذه الأسلحة . ولكن فى مصادرات أخرى وقعت فى سلطنة محمد الثانية صودر من أنواعها ١٦٠٠ رمح و ١٢٠٠ سيف .

● **الحبوب** : ورد من أنواعها القمح والشعير . اذ صادر السلطان الناصر فرج بن برقوق شعير العامة مرتين دون تحديد للكمية المصادرة أما القمح فقد ذكرته مصادرة واحدة فى سلطنة الناصر محمد الثانية ولم تحدد كميته ، أما فى سلطنته الثالثة فقد وقع فيها مصادرة مائة الف أردب من القمح .

● **الممتلكات** : ذكرت الأملاك الكلية فى أربع مصادرات فقط دون الافصاح عن مكوناتها الجزئية . بينما تضمنت بعض المصادرات بيانا لبعض الممتلكات التى شملتها مثل : الأخشاب والتحف والرخام والعبيد والرقيق والعقارات والحواصل . فالأخشاب تعرضت للمصادرة مرتين لاستخدامها فى عمل الأسطول أو الآلات الحربية ، أما التحف والرخام فقد صادرهما السلاطين لاستخدامهما فى منشآتهم الخاصة ، وكذا استخدموا الرقيق والعبيد فى الخدمة ، وأحيانا وزعهم السلاطين كهدايا على الأمراء والحاشية . اما العقارات والحواصل فقد تعرضت للمصادرة أوقات الاضطرابات ، أو عقابا ردعيا ضد بعض الأفراد وهدفت السلطة من وراء ذلك الى الاستيلاء على ما فى هذه الحواصل من أموال وغيرها .

* **السلع الغذائية** : حتى المأكولات لم تستثن من المصادرة وعمد الحكام الى الاستيلاء عليها . مثلا فى سلطنة الناصر محمد الثانية قام فى احدى مصادراته للعامة بالاستيلاء على السمن والعسل ، وفى سلطنته الثالثة استولى على ٢٢٫٠٤٢ قنطار قند . وفى عهد المؤيد شيخ أيضا صادر ألفى قنطار قند . كذلك فى احدى المصادرات التى وقعت فى الفترة الثالثة من حكم الناصر محمد استولى على السكر . وفى عهد المؤيد شيخ وقعت مصادرتان كانت محتوياتهما عبارة عن جرار من الخمر .

* **الموجود** : تبين من الحصر أن هناك ثمانى وعشرين مصادرة استولى فيها على الموجود جميعه . منها احدى عشرة مصادرة فى عهد المظفر حاجى ، وخمس مصادرات فى عهد الغورى .

* **التركات** : على الرغم من كثرة اشارات المصادر الى استيلاء السلاطين المماليك على التركات والمواريث ، فانه لم يرصد من ذلك سوى ١٥ مصادرة . فالسلطان قطز عندما أراد

السفر لمحاربة التتار استولى على ثلث التركات الأهلية . وعندما طالبت المماليك السلطانية فى عام ٧٣٧ هـ بالكسوة والنفقة أمر السلطان الناصر النشو ناظر الخاص بتدبير ذلك فقام بتوقيع الحوطة على عدة تركات . اذ استولى على تركة نجم الدين محمد الأسعردى رغم أنه خلف زوجة وأبناء ، كذلك صادر وديعة للأيتام كانت لدى الأسعردى قدرها ٥٠,٠٠٠ درهم ، وفى عام ٧٣٩ هـ صادر النشو تركة بنيامين الثانى بطريك النصارى ، وتركة زوجة الأمير ناصر الدين بن المحسنى على الرغم من أن لها زوجا وبنتا وأختا ، وصادر تركة زوجة ظليظلة الكاشف على الرغم من أن لها ولدا مدعيا بأن زوجها أخذ هذا المال من السلطان وتركه فى بيتها . وفى نفس العام صودرت تركة أحد الأشخاص ويدعى السعيد بن الكردوش وقدرها ١٥,٠٠٠ دينار . وفى تعليق ابن كثير (٢٣١) على وفاة نائب حلب سيف الدين قطلبشاه وصفه بأنه سيىء السيرة بسبب مصادراته للتركات . وفى عام ٧٨٢ هـ توفى أحد التجار وخلف أرثا كبيرا فصادره الأتابك برقوق وختم على حواصله ولم يرع أولاده . وفى عام ٨٠٦ هـ توفى أحد كبار تجار الكارم وهو الخواجا برهان الدين المحلى فاقتسم تركته سلطان اليمن وسلطان مصر . ويبدو أن التركة كانت كبيرة جدا لأن شهود القيمة فقط قدر أجرهم بمبلغ ٧٠,٠٠٠ درهم (٢٣٢) وفى عام ٩١٦ هـ احتاط الغورى على تركة زوجة الأتابكى قانم التاجر .

من هذه الأمثلة وغيرها الواردة بالجدول يتبين أن كثيراً من السلاطين حرصوا على مصادرة التركات لما كانت تحويه من ثروات كبيرة ضاربين بحق الورثة الشرعيين عرض الحائط . ورغم أن العصر كن مليئا بمشايخ الاسلام فانه لم يتضح لأحدهم موقف معين تجاه هذه المسألة وان أنكروها فى كتاباتهم .

---

(٢٣١) البداية ، جـ ١٤ ، ص ٢٣١ .

(٢٣٢) ابن الصيرفى : نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٩٢ .

مـودع المصـادرات :

تبين من خلال الحصر المرافق أن ۹٠/٫ مصادرات العامة كان مجهول الايداع ولم يرد بشأنها رأى قاطع . حيث تبين أن ٣٠٤ مصادرات جهل مودعها ، بينما هناك ٣٦ مصادرة توزعت ما بين عدة أماكن : بيت المال واودع به خمس مصادرات ، السلطان وديوانه وخزانته ١٢½ مصادرة . وهناك بعض المصادرات وزعت على الآخرين : فحصل المماليك على عائد مصادرتين ، وحصل الجند على خمس مصادرات ونصف ، ونائب القدس على مصادرة، ونائب دمشق على أربع مصادرات ، ولكل من مقدم العشير والمحتسب مصادرة .

وعلى الرغم من قلة المعلومات فانها تشير الى أن العائد الأكبر من المصادرات ذهب الى السلطان وحواصله

نهايـات المصـادرين :

تباينت نهايات المصادرين من العامة بين عدة عقوبات :

● **القتل** : تبين أن هناك ستة من المصادرين قتلوا دون تحديد وسيلة قتلهم ، بينما فصلت مصادرات أخرى طرق القتل مثل :

(أ) **القتل توسيطا** : وعوقب بذلك ٢١ مصادرا منهم عشرون فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون . وفى احدى مصادرات الناصر محمد الجماعية عام ٦٨٩ هـ للعربان وسط عشرة آلاف منهم .

(ب) القتل عن طريق الضرب : وعوقب بذلك شخصان أحدهما فى عهد بيبرس والثانى فى عهد قايتباى .

(جـ) القتل حرقا : وعوقب به مصادر واحد فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

(د) القتل خنقا : وعوقب به مصادر واحد فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق .

(هـ) القتل والرمى للكلاب : وعوقب به مصادر واحد فى عهد السلطان الناصر بن قلاوون .

(و) القتل صلبا : وعوقب به عشرون مصادرا فى عهد السلطان الناصر محمد .

* **الهرب** : هرب تسعة من المصادرين خوفا من العقاب ولم يلحق بهم اى اذى بدنى .

* **السجن** : تعرض أربعة عشر مصادرا لعقوبة السجن بسبب مماطلتهم فى السداد .

* **النفى** : لم ترصد الجداول سوى حالتى نفى فقط أخرج أصحابها من البلاد أو من محل اقامتهم .

* **الأسر** : تشير النتائج الى أن هناك حالتين فقط أسر أصحابهما . احداهما فى عصر الناصر محمد ، وكانت جماعية وقعت للعربان وأسر فيها ١٦٠٠ أعزابى .

* **الافراج** : أفرج عن عشرين مصادراً دون المساس بهم عقب سداد ما قرر عليهم .

* **الوفاة الطبيعية** : توفى أحد عشر مصادراً وفاة طبيعية اثناء مصادرتهم .

والى جانب ذلك كانت هناك عقوبة الاعتقال اجراء أوليا فى العقاب ، وكان يتبع ذلك ضرب ثم تشهير ، وربما ترتب على ذلك

جرح المعاقب من شدة ما الحق به . كما تبين أن هناك حالة واحدة فى عهد السلطان الغورى انتحر صاحبها شنقا .

والى جانب ما سبق أظهرت النتائج أن هنـاك ١٧٨ حالة مصادرة لم تعرف نهاية أصحابها ، وظل مصيرهم مجهولا . منهم ثمانية وعشرون مصادرا فى عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وستة وعشرون مصادراً فى عهد الغورى ، وثلاثة وعشرون مصادراً فى عهد قايتباى .. الى آخر ذلك كما هو موضح بالحصر المرفق .

(تم الجزء الأول)

(ويليـه الجزء الثانى)

الفهـــــرس

الموضـوع	الصفحة

صـــدر فى هــذه السلسلة :

١ ــ **مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،**
د٠ عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٢ ــ **عـلى ماهـر :**
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ــ **ثورة يوليو والطبقة العاملة :**
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ــ **التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،**
د٠ محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ــ **غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،**
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ــ **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ــ **صـلاح الدين الأيوبى ،**
د٠ عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ــ **رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ،**
د٠ على بركات ، ١٩٨٧

٩ ــ **صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،**
د٠ محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ــ **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية :**
محمـود فـوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ **مائة شخصية مصرية وشخصية ،**
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ **هدى شعراوى وعصر التنوير ،**
د٠ نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ **أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،**
د٠ عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ **مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،**
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ **المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،**
د٠ على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ **فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ،**
د٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ **القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى**
د٠ محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ **الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،**
د٠ على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ **مصر القديمة وقصة توحيد القطرين**
أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ **دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى :**
د٠ محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،**
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ **نظرات فى تاريخ مصر ،**
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ٢ امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،**
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ،**
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ **المجتمع الاسلامى والغرب ،**
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د. سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ١ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ **مصر فى عصر الاخشيديين ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،**
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠

٣١ ـ **خمسون شخصية مصرية وشخصية ،**
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ **مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،**
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ **تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،**
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ **اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ **المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،**
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ **الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،**
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ **فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،**
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ **قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،**
د٠ جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ **الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،**
د٠ عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ **محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،**
د٠ رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د٠ محمد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د٠ حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،**
ترجمة : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د٠ لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،**
د٠ زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د٠ عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) .
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافه ، فى أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية ،
د. حلمى أحمد شلبى فى ١٩٩٢

٥٧ ـ مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية،
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ ـ مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧) ،
د. سهام نصار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى أبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٣

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) .
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ أهل الذمة فى الاسلام ،
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كلين (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ أهل الذمة في مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

٧٧ ــ **الحروب الصليبية ، ج ٤ ،**
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ ــ **تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ــ ١٨٩٩) ،**
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ ــ **تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،**
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ــ **قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ ــ ١٩٠٤) .**
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ــ **تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،**
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ــ **مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ــ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ــ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ــ **تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ــ ١٩٥٢) ،**
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥

٨٦ ـ **تاريخ التجارة المصرية فى مصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**
د· أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كلين ، ج ١ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د· عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى**
د· عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،**
د· نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،**
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،**
د· نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ج ٢ ،**
د· سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ **مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،**
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة .)
أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ **عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) ،**
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ **العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،**
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ **هيكل والسياسة الأسبوعية**
د. محمد سيد محمد

٩٩ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،**
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،**
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ، أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحى ، أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د. عبد العظيم رمضان

١٠١ ـ **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،**
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢
•• تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره
د• على بركات

١٠٤ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧
د• أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢
د• سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث
تأليف : دليب هيرو ـ ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٧٣٤٢

ISBN — 977 — 01 — 5227 — 7

تناول الباحث فى هذه الدراسة جذور مصادرة الأملاك لدى سلاطين المماليك، والتعرف على مفهومها وأسبابها وأشكالها، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضحايا المصادرات من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية، وأنواع المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة، وطوائف المجتمع المختلفة. وموقف العامة من المصادرات، وكذا موقف رجال الدين، وما ترتب على المصادرات من آثار اقتصادية واجتماعية، ونتائجها على النشاط التجارى والصناعى، وعلى العامة وعلى الدولة وعلى الأوقاف ولم ينس الباحث تذييل دراسته بجداول توضح عدد المصادرات ونوعها، ومنفذيها، وأسباب توقيعها، وقيمتها، وجهة ايداعها، وما آل اليه مصيرها.

والدراسة على هذا النحو، تعد دراسة موسوعية بكل المعايير.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤٢٥ قرشاً